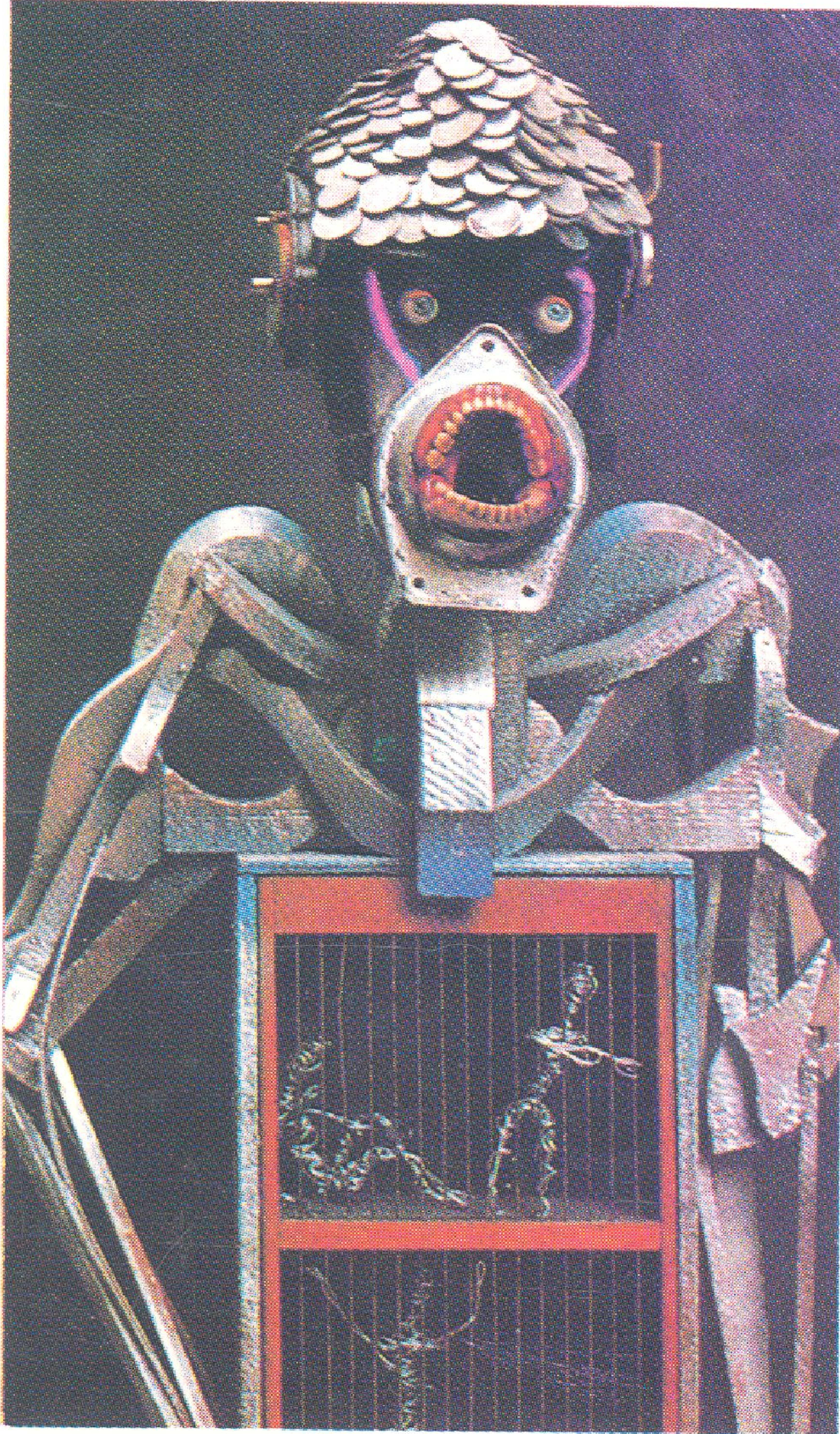
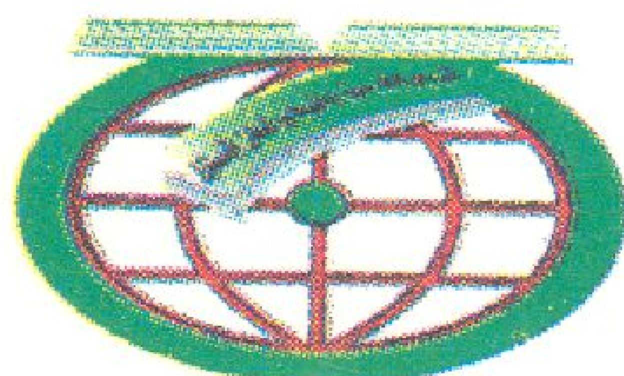
العنف في أميركا

تحقيق



ديمقراطية مدججة بالسلاح

تأليف: جيل ديلافون
تعريب: نخلة فريفر



الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

Violente Amérique
Une démocratie en armes
Gilles Delafon
1995, Éditions Jean-Claude Lattès

العنف في أميركا

ديمقراطية
مدججة
بالسلاح

تحقيقا

تأليف: جيل ديلافون
تعريب: نخلة فريفر



الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

* العنف في أميركا (ديمقراطية مدجّجة بالسلاح)
* تأليف: جيل ديلافون.
* تعريب: نخلة فريفر.

الطبعة الأولى: 1425 ميلادية ـ الفاتح

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
سرت: ص.ب. 921 ـ مبرق: 30098 مطبوعات ـ ناسوخ: 62100 ـ 054
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى

محتويات الكتاب

«إن القوانين التي لا يحميها السلاح
تصبح محط ازدراء؛ والأسلحة التي لا
تلجمها القوانين تحكمها الفوضى»

جان فرنسوا پول دي غوندي
كاردينال دي ريتز (1613 ـ 1679)

مقدمة الناشر

العنف في أميركا ليس مجرد كتاب. وما التحقيق الذي يحمل هذا الإسم بين أيدينا، غير نبذة موجزة عن مسألة واحدة من مسائل العنف المتعددة والمتشعبة في أميركا، هي مسألة إنتشار السلاح بين الأميركيين، وحرية القتل بحماية السلطات والقوانين لأسباب انتخابية.

فلو وُجد قليل من هذا العنف في أي بلد آخر لكانت أصداؤه ملأت الدنيا وشغلت الناس ولربما كانت «جيوش الأمم المتحدة» قد دخلت العاصمة «للمحافظة على الأمن والسلام العالميين». لكنه في أميركا بالذات لا يثير ـ حتى الآن ـ غير قلق وهلع فئة واسعة من الأميركيين والأوروبيين آخرها كتاب أدوارد بهر كبير المحققين في مجلة نيوزويك بعنوان «أميركا تثير الهلع، هل أصبحت الحرية أداة استبداد جديدة؟». والأدهى أن زعماء ذلك البلد يفرضون على العالم تنفيذ قرارهم بتجويع شعوب آمنة ومحاصرتها بحجة محاربة العنف والإرهاب.

إن سخرية هذه المفارقات التاريخية لا تغيّر من واقع الأمركبير شيء. فالعنف في أميركا مستفحل في جذور المجتمع وفي كل آليات حركته على الرغم من المعاندة بحرف الأنظار عنه وتحويره بإصبع الإشارة إلى أماكن أخرى. والحقيقة أن مبدأ العنف في أميركا ليس

مستجداً بل كان ركيزة نشأة هذا البلد سواء من خلال إبادة الشعوب الأصلية في القارة الأميركية أو من خلال الصراعات بين شعوب البيض الغزاة إذ أن الغازي الأبيض أصبح مواطناً أميركياً بمقدار ما كان يوسع أرضه ويقتل أصحابها الحقيقيين. وبهذا المعنى فإن المواطَنة الأميركية لم تتعدّ الاستيطان بمعناه القسري الاستعماري. وعند هذا الحد ظل ذاك المستوطن فردانياً يشرّع له القانون حرية السلب والقتل تحت بند «حرية الدفاع عن النفس» بمواجهة المجموع سواء كانوا سكاناً أصليين يدافعون عن حقوقهم، أو كانوا من العبيد أو حتى من بعض البيض الأكثر شراهة. ولأول مرّة شكل أولئك الفردانيون جماعة مجتمعية حين اتحدت مصالح البيض في رفض مطالبة بريطانيا إقتطاع جزءٍ من النهب كضريبة للدولة الاستعمارية. غير أن هذه اللحظة المجتمعية لم تغيّر في طبيعة الفردانية العنيفة بل زادت في زهوها وغلّبتها على الإنتماءات الأخرى (القومية الأصلية في أوروبا، العادات. . .). بهذا المعنى يصف الفرنسي «هيكتور سان جان دوكريف كور» وهو أحد المستوطنين البيض قبل توكڤيل في سنة 1759، يصف طبيعة إختلاط الأعراق الأوروبية في كتابه (رسائل مزارع أميركي) مفاده أن هذا الإختلاط بين الأوروبيين يقوم على إنسلاخ كل فرد عن الجماعة وارتكازه على فردانيته التوسعية وقدرته عل حماية ذاته أو توسّعه وحماية مصالحه مع أمثاله من الأوروبيين بمواجهة الآخرين شرط المحافظة عل فردانية كل فرد.

المفارقة الأولى التي ظهرت منذ ذلك التاريخ أن تغنّي توكفيل بالديمقراطية الأميركية والتي نقلها عنه فيما بعد غنّاؤو الفردية كانت مجرد اختلاط الأعراق الأوروبية على هذه القاعدة ولم تكن ترى مذابح السكان الأصليين أو شراسة الاضطهاد ضد العبيد، هذه

الشراسة التي تتميز عن غيرها بسمة أميركية خالصة مقارنة مع الإضطهاد في المناطق الأخرى. ففي دراسة أجراها دانيال موينيهان عام 1963 عن شروط العبودية في أميركا مقارنة مع البرازيل أثبت فيها أن المجتمع البرازيلي الإقطاعي كان أرحم وأقل قسوة من الأميركي الذي نظر إلى أسود البشرة نظرة الإنسان لأي جماد.

والحال إن عقلية النشأة الأميركية لم تتغيّر، فقد خففت من حدّتها مرحلة «إزدهار الحلم الأميركي» ما حدا سريان مغناة الدولة الفدرالية بالحرية والديمقراطية الأميركية حيناً من الزمن على الرغم ما كان يعجُّ به المجتمع الأميركي من عصابات مسلحة أشهرها عصابات شيكاغو في السنوات الثلاثين التي اشتهرت بمسلسلات أليوت نس. ومع انهيار الحلم الأميركي وغياب الإزدهار انبعثت هذه العقلية أو انكشفت معرّاة من تجميلاتها الإصطناعية في مجتمع جديد لم يعد فيه اختلاط الأعراق الأوروبية قادراً على لحمة الأفراد الفردانيين فضلاً عن دخول غير الأوروبيين إلى معترك هذا المجتمع من موقع الند، ما يضع إشكالية الإختلاط برمتها عى قاعدة عنف جديد. فالبيض يشكلون اليوم حوالي 62% من السكان وفي عام 2005 سوف لا يشكلون أكثر من 52,8% مقابل 24,5 من إسبانيي أميركا اللاتينية و13,6 من السود وهذه الجماعات «الغريبة» باتت تشكل قوّة لا يستهان بها وهي بمجملها ما زالت مقيّدة بعقلية الإستيطان الأميركي الأصلية عل الرغم من وصول جماعات منها إلى مراكز حساسة مثل رئيس قيادة الأركان بين الجيوش كولان بويل. لذا فإنها من هذا الموقع تحاول أن تقاوم الإضطهاد العنصري حسب دراسة الليس كوز في عام 1994 بعنوان «هياج طبقة محظوظة، البرجوازية السوداء ما زالت تعاني من الإضطهاد العنصري». ومع هذه المقاومة تحوّلت

أميركا إلى مسرح حرب بين الإثنيات حسب رأي شارل موراي المستشار الإجتماعي المسموع الكلمة في البيت الأبيض عند نيكسون وريغان وبوش على التوالي. وهذا الحقد العنصري ما زالت تغذية القوانين الأميركية حسب تقرير رسمي ظهر عام 89 بعنوان «ضحايا العنف في القوانين الأميركية». وفيما بعد تجاوزه أحد كاتبي التقرير ليونارد جيفري بنقده لطبيعة السلطة الأميركية. ونتيجة ذلك فإن 5500 عصابة مسلحة معروفة تنتشر اليوم في أميركا وبعضها منظم في كل الولايات الأميركية وتقوم هذه العصابات بـ 25 ألف عملية قتل في السنة ومعظم القتلى من السود إذ أن الضحايا السود بين الشباب الذكور بين عمر 20 ـ 24 سنة تبلغ 140,7 في كل مئة ألف أسود مقابل 12,9 في نفس النسبة بين البيض حسب الأرقام الرسمية لعام 1990.

وفي المقابل فإن عصابات البيض أخذت تبني دُولها وقوانينها الخاصة محميّة بالسلاح ونفوذها الإنتخابي وتمارس العنف الهستيري محمّلاً بأوهام خيالية أكثر الأحيان. وقد كشف حادث انفجار أوكلاهوما سيتي عام 93 عن بعض هذا العنف نتيجة تورط عصابات (العسكريون في مونتانا) بزعامة جون تروشمان حين خرجت إلى الصحافة سياسة هؤلاء العسكريين واعتقادهم أن الأمم المتحدة تعد مؤامرة على أميركا وأنها تحضّر جيشاً من الغزاة لإحتلال البلاد بالتعاون مع الحكومة الأميركية...!

فلماذا إذن يتغاضى حكام أميركا عن كل هذا العنف في ديارهم؟ بالحقيقة إنهم لا يقدرون أن يتغاضوا عن العنف فهم نتاجه السياسي والإنتخابي وهم يحاولون وسعهم أن يخففوا منه ما أمكنهم

عن طريق محاولة توحيد الأميركيين ضد عدو خارجي مُختلق يتهمونه بالعنف والإرهاب. إذ أن التاريخ الأميركي يشهد على «إختلاط الأعراق الأوروبية» بمواجهة الغرباء والأعداء الخارجيين. لذا يسعى حكامهم إلى تسعير هذا العداء بكل الوسائل وأهمها إثنان:

1 ـ إختراع وصف الإرهاب وتمييزه عن العنف نتيجة إلتصاق وصفة الإرهاب «بالغرباء» القدامى، السكان الأصليين «البرابرة» والعبيد و. . . واختزانه في الذاكرة الغربية.

2 ـ ربط العنف بالإختيار الحر والنظام الإنتخابي وربط الإرهاب بالعقلية «المتحجّرة والنظم الإستبدادّية». فالعنف الأميركي هو بهذا المعنى إختيار حرّ في القتل ويدافع عنه أصحابه بهذه الصفة وهو مُشرّع في القوانين الأميركية وتحميه مصالح البيض ويتبناه أغلب الأميركيين ويصوّتون لحكامهم على هذا الأساس.

هذا التحقيق «العنف في أميركا» يسهب في شرح الوقائع والتفاصيل، ويضع القارئ أمام مدخل واسع من تأملات تقتضي التفكير في أحوال الأميركيين وشأن حكامهم.

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

مدخل

منذ فترة وجيزة، كتب أحد كبار صحافيي نيويورك متعجباً: «هناك حرب حقيقية في شوارع الولايات المتّحدة!». ويسقط قتلى بالرصاص ما يقارب 45000 شخص، كل تسعة عشر شهراً، وهو العدد نفسه الذي سقط خلال تسعة أعوام من حرب فيتنام. غير أن نزاع شبه الجزيرة الهندية الصينية كان قد صدم الضمائر وحرّك الجماهير؛ في الوقت الذي يبدو فيه أن عنف الأسلحة النارية اليومي قد أصبح من الشيم وملازماً لطبيعة المجتمع الأميركي.

في العام 1992، وفي الأيام الأولى من عملية «ردّ الأمل» إلى الصومال، قطعت محطة سي.إن.إن C.N.N. برامجها لتنقل مباشرة عودة جثث طلائع الضحايا الأميركية. ولم يحدث أبداً أن نقلت هذه المحطة، مباشرة، مراسم دفن 120 قاصراً يُقتلون كل شهر في الولايات المتّحدة. وهكذا نجد أن التسامح المذهل بخصوص الأسلحة النارية للديمقراطية الأولى عل هذا الكوكب، قد جعل منها، في نهاية القرن العشرين، بلداً فريداً، حيث أفرغ أحد الأشخاص في العام 1994، مخزن كالاشينكوف على البيت الأبيض، في حين أن ساعة حائط، في مدينة نيويورك، في شارع تايم سكوير، تسجِّل القتلى بواسطة الأسلحة النارية، يوماً بيوم.

إن أعضاء الأمم المتّحدة، الذين عقدوا مؤتمراً، في أيار/ مايو 1995، حول تدارك الجريمة، أشاروا في قرارهم الختامي إلى أن «تكاثر الجرائم، والحوادث والانتحارات الناجمة عن استخدام الأسلحة النارية، هذا التكاثر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعدد الكبير لهذه الأسلحة في المجتمع». ودعوا إلى ضبط اقتناء الأسلحة. غير أن أميركا، بخلاف بلدان العالم الأخرى، صمّت الآذان، ويظل مبيع الأسلحة فيها إذاً حرّاً.

وقد يكون من المغري إجراء مقارنة بين الولايات المتّحدة وفرنسا حيث ترتفع، منذ بعض الوقت، موجات العنف. فمدينة ميامي، مثلاً، مدينة بحرية وكبيرة مثلها مثل مدينة مارسيليا، ولهما تقريباً العدد المتساوي من السكّان، ونسبة الإجرام فيهما عالية، وتقطنهما أقلّيات أتنية متعدّدة، والمدينتان منفتحتان على العالم الثالث. في العام 1992، قتل بالأسلحة النارية في ميامي 431 شخصاً وفي مرسيليا 47 شخصاً؛ من بينهم 42 مراهقاً في ميامي ومراهقان اثنان في مرسيليا.

إن الظاهرة التي تفسّر هذا التباين، هي كون الأسلحة النارية في الولايات المتّحدة سهلة المنال. وهذا ما يكشف أمراض المجتمع الراهن. فالمآسي التي تسبّبها الأسلحة، تدلّ دلالة واضحة على استمرار العنصرية، والتباينات الاجتماعية، كما تدلّ على تفجّر الخليّة الأسَرية، وإفلاس النظام التربوي، واستشراء المخدّرات، وعدم فاعلية النظام القضائي، وقوّة اللوبيات (جمع لوبي)، وسيادة قانون الدولار. . . كما تدلّ، بشكل خاص، عل العنف الغريب الذي يطاول، بعوارض منتظمة، مختلف شرائح الناس في أميركا.

فالأسلحة النارية ليست، في الغالب، سوى اتجاهه، المخرج الحقيقي من أشكال الخوف والكبت والحقد.

إننا نجد، في جذور المشكلة، تاريخ الأمّة الفتيّة المضطرب؛ أي الحكاية العنيفة المبنية على الأسطورة التي تأسّس عليها الغرب المتوحّش، حيث لا يمكن للإنسان سوى الاعتماد عل قواه الخاصّة، وحيث ينبغي عليه، في الغالب، أن يؤمّن وحده الدفاع عن نفسه، والدفاع عن ممتلكاته وأسرته. أضف إلى هذا عاملاً آخر محدّداً: الفكرة بأن هذا البلد قد صنع من الديمقراطية، النظام السياسي الذي عليه تأسّس وما زال يشكّل المرجعية. وهكذا نجد أن الحقّ المُعطى لكل أميركي في حمل السلاح ونقله، يولّد، في الغالب وبقوّة، النزاع بين الحرّية الفردية والأمن الجماعي..

والصورة الساخرة الدامية كانت الاعتداء الإجرامي الذي حدث في أوكلاهوما سيتي في 19 نيسان/أبريل 1995 وحصد ما يقارب 170 قتيلاً، وبيّن أن بعض «المتنوّرين» كانوا على استعداد لكل شيء حفاظاً عل حقّهم في البقاء مسلّحين. إنها مجزرة ذكّرت خصوصاً كيف يمكن للجدل حول مكانة الأسلحة النارية أن يظل مشكلة راهنة في هذا البلد، بلد الروّاد الباحثين عن النضج؛ إلى درجة ينبغي معها أن نتساءل حول النموذج الديمقراطي الذي يوجّه مصيره.

الفصل الأوّل

القتل هو حقّي

إن النداوة الثقيلة التي تتصاعد من نهر المسيسبي تجعل الحياة وئيدة في مدينة باتون روج، المدينة الثانية في ولاية لويزيانا. نحن في 17 تشرين الأول (اكتوبر) من العام 1992. يعود ديك وهولاي هايمكر من السينما في سيارتهما، في وقت متأخر. فديك رجل بلغ من العمر 52 عاماً، طويل القامة، نحيف الجسم، وتكسو ذقنه لحية وَخَطها الشيب تخفي معظم وجهه، ويلبس نظارات ظريفة. وهو يعلّم مادّة الفيزياء في الجامعة. إنه رجل فكر مسترخ: رزين ومتذوّق كبير للفن الشعري. أمّا زوجته هولاي البالغة من العمر 47 عاماً، فهي طبيبة تعلّم أيضاً في جامعة خاصّة في باتون روج. إنها امرأة صهباء، قصيرة القامة، لكنها ناشطة ودائمة الإبتسام. للزوجين ولدان، صبي في السادسة عشرة من عمره يدعى ويب وبنت في السابعة عشرة تسمّى إليزابيث. كانت عائلة سعيدة لا ينغص عيشها منغّص.

كان الزوجان عائدين من رؤية عرض سينمائي «الأخير من الموهيكان» الذي يمثّل فيه دانييل داي لويس، وهو فيلم يعيد تصوير حروب الاستقلال الدامية التي هزّت العالم الجديد في القرن الثامن عشر. «يا إلهي، أي وجه عنيف كانت تقدّم أميركا في حينه» قال ديك، ثم أردف «لحسن الحظ، أن هذا يشكّل ماضياً قد

ولّى[1]. . .»، لم يكن ديك يعرف بعد أنه مخدوع كثيراً.

لقد دلفت سيارته إلى الضاحية الكثيفة الأشجار التي تحتضن بيته، وهو نموذج من نماذج الفيلاّت الأميركية المؤلّفة من طبقة واحدة. وإلى جانبها ملعب كبير لكرة السلّة بمحاذاة الواجهة الجانبية. كانت السيارة تقترب من المنزل عندما بدأ جهاز الإلتقاط beeper عند هولاي بالرنين وسجّل رقماً مجهولاً. قالت المرأة منذهلة: لا شك أن هناك خطأ. لكن الجهاز استمرّ بالرنين. عندها توقّف الزوجان هايمكر للاتصال من محطة ـ خدمات وطلبت هولاي الرقم الذي حيّرهم. وسمعت صوتاً أجشّ يقول من الطرف الآخر من الخط: «إنها المفوضية المركزية. . . لقد وقع حادث رهيب. إن ابنكم سليمٌ معافى، لكن الولد الآخر قد أصيب بجراح»[2].

«الآخر» كان يوشي هاتّوري، وهو طالب ياباني في السادسة عشرة من العمر، يعيش عند آل هايمكر منذ شهر آب/ أغسطس، وكانت جمعية تبادل الطلاّب قد أرسلته. وهو فتى بريء وساذج يعبد لعبة الراكبي، غير أنه يحلم في امتهان الرقص.

«سأوافيكم إلى المستشفى»؟ أجابت هولاّي، والغصّة في الحلق. «لن يكون الأمر ضرورياً. . . لقد توفي!» بعد لحظات من الصمت، ردّدت هولاي «لقد توفي!» لقد سمع ديك، الذي كان يقف على انفراد، الحديث دون أن يفهم من الذي مات. «لقد مات يوشي» قالت له زوجته هولاي. وقعت الكلمات على الزوجين هايمكر وقوع الصاعقة، دون أن يكون لديهما أدنى فكرة ما يمكن أن يكون قد حدث.

---

(1) مقابلة مع المؤلّف.

(2) فاميلي سيركل في 21/ 9/ 93.

والشرطي الذي استقبلهما في المفوضية، وهو الرجل المتمرس بالمآسي، كان ما يزال تحت هول الصدمة. «لا أعذار لهذا. . . ولا تفسير»[3]، قال لهما وهو يحاول أن يفسّر ما يمتنع على التفسير.

في ذاك المساء، كان ويب هايمكر قد قرّر اصطحاب يوشي لقضاء أمسية بين الزملاء. وفي غضون اسبوعين سوف يتمّ الاحتفال بعيد «البربارة Halloween» وجوّ الاحتفال كان قد علا. وبدأ السكان بتزيين واجهات بيوتهم برؤوس ضخمة تمثّل وجوه وحوش طريفة. وكان السكان يوقدون شمعة بداخلها.

لقد ذهب الصبيّان لاستئجار أقنعة تنكّرية، من أجل المناسبة. لقد اختار يوشي بدلة أمير ديسكو بيضاء اللون، تجعل منه شبيهاً لقامة جون ترافولتا في «**حمّى مساء السبت**». في تلك الليلة، كان كل شيء بهيجاً، واستقلّ الصبيّان السيارة باتجاه 10,311 إيست بررووكسايد درايف، حيث كان ينبغي أن تجري أمسية الرقص. غير أنهما كانا قد خدعا؛ إذ في الواقع جرى العيد بعد خمسة أبواب، أي في 10,311.

حوالي الساعة 20 والدقيقة 40، قرع الصبيّان على المدخل الرئيسي للرقم 10,311[4]؛ غير أن أحداً لم يجبهما، فاقتربا ساعتئذ من باب آخر، كائن في الخلف، عندما صفقت امرأة صغيرة شاحبة اللون ذات شعر أجعد الباب في وجهيهما. فعادا أدراجهما خائبين مدهوشين، عادا إلى السيارة. لكن الباب فتح من جديد، وظن يوشي أن الأمر مزحة؛ إذ اعتاد أصدقاؤه الأميركيون في الجامعة أن يسخروا بمودّة من هذا الياباني الذي لا يجيد لغتهم، بشكل جيّد.

---

(3) مقابلة مع المؤلّف.

(4) بيوپيل في 16/ 11/ 92.

عاد يوشي أدراجه، وكان ويب يلحق به من بعيد. لقد لاحظ حينئذ على عتبة الباب رجلاً منتصباً يحمل مسدّساً ضخماً. وقال له يوشي بدعابة، غير عابئ: «نحن هنا من أجل الأمسية» وتابع مزاحه ملوّحاً بآلة التصوير خاصته.

«لا تتحرّك» صرخ الرجل. شعر ويب بالخطر وصرخ: «عدّ يا يوشي»، غير أن هذا الأخير استمرّ بالتقدّم ضاحكاً. وانطلقت رصاصة لها دوّي الصاعقة في تلك الليلة، رصاصة من عيار 44 ماغنوم اخترقت جسد الفتى الياباني الذي ارتمى إلى الوراء وسقط على ظهره. كانت الرصاصة قد ثقبت رئته. بعدها أغلق مطلق الرصاص الباب وقعد في بيته. إنه رجل في الثلاثين من العمر ويدعى رودني بيرس.

«ماذ جرى؟» سأل يوشي المذعور صديقه ويب. وتراكض جار إلى المكان، فطلب إليه ويب أن يدعو الشرطة بسرعة. وأخذ يوشي يفقد دمه. وكان ويب ينادي بأعلى صوته: «هل تسمعني؟ هل تسمعني؟». كان يوشي يجيب «نعم»، لكن شيئاً فشيئاً بدأ صوته يتلاشى. وأخيراً نقلته سيارة الإسعاف. في تلك الأثناء كان يوشي ما يزال على قيد الحياة.

بعد أن اقتيد ويب إلى المفوضية، ترك وحيداً، دون أخبار عن رفيقه. وعندما وصل والداه اكتشفا أن منظره مخيف. كان ويب يمسك في يده آلة التصوير الخاصّة بيوشي. «ماذا يحصل لأولئك الذين يصابون بالصدر؟ إنهم يخرجون أحياء، أليس كذلك يا أمي؟» كان ينبغي أن تعرف الأم، لأنها طبيبة. «أحياناً يموتون...» وتفاجأت هولاي الأم بالإجابة. «هذا ما حدث ليوشي». اغرورقت

عينا ويب بالدموع وشدّ إلى صدره أمّه وأباه، وقال: آه، هذا غير معقول...»[5].

في تلك الليلة، لم يعرف آل هايمكر النوم. بعد بضع ساعات سيصل أهل يوشي إلى أميركا، آتين من اليابان. كيف ستكون ردّة فعل هؤلاء الناس الذي ائتمنونا على ولدهم؟ وانقلب كل شيء في رأس ديك. ومن خلال هذه المأساة، من خلال الموت الرهيب والسخيف لهذا الصبي اليافع الذي كان في عهدته، اكتشف خبل الأسلحة النارية. حينها تبيّن له أنه لم يكن يعرف كل شيء عن هذه الديمقراطية الأميركية التي كان يفخر كثيراً في العيش في أحضانها.

في اليوم التالي، تعانقت المرأتان عناقاً حارّاً، في مطار نوفيل اورليونس. ولم تعرف هولاي سوى ترداد: «أنا أسفة، لقد كان صبيّاً رائعاً». غير أن مياكو، الوالدة اليابانية، المدرّسة السمراء الصغيرة البنية، والهادئة استعلمت في الحال عن صحة ويب، وهي التفاتة طمأنت هولاي. وفي الغد، في منزل هايمكر، روى ديك وهولاي ما كانت عليه إقامة يوشي القصير في لويزيانا.

لقد أقامت الكنيسة الموحّدة لاحقاً، الكنيسة التي ينتمي إليها آل هايمكر قدّاساً احتفالياً إحياءً لذكرى يوشي. اكتظّت الكنيسة بالناس؛ وتتالى طلاب بلّلت عيونهم الدموع لعزف منتخبات موسيقية على البيانو. والبعض منهم روى، ببساطة، عن الذكرى التي يحفظها عن الشاب الياباني.

بعد الاحتفال تقدّم آل هاتّوري. وقرأ والد يوشي، مازايشي،

---

(5) فاميلي سيركل في 21/ 9/ 93.

نصّاً شكر فيها آل هايمكر على ضيافتهم، كما شكر كل الذين كان لهم معرفة بابنه. ثم أردف: «إننا نتساءل لماذا يسهل إلى هذا الحدّ الحصول على المسدّسات عندكم أيها الأميركيون... إذ لولا هذه الأسلحة لما كان السيد بيرس بالوضعية التي هو فيها اليوم». إذ بالنسبة لآل هاتّوري، لم يكن المسؤول الفعلي عن موت ولدهم رودني بيرس، بل تسامح أميركا اللامعقول حيال الأسلحة النارية.

وكادت القضية تطوى بيسر وتعتبر حدثاً تافهاً، في الولايات المتّحدة، لو لم تعطها اليابان أهميّة كبيرة وتتفاعل أصداؤها؛ إذ بسرعة بثّت نشرات الأخبار المرئية في اليابان نبأ قتل يوشي، وسعى المعلّقون إلى تفسير العنف الأميركي: «يسمّون هذا هناك حرّية... قال ذلك مقدّم الأخبار في القناة ت.بي.اس... في الواقع، إنها أسوأ الآفات. إنها السرطان».

لقد جنّ جنون اليابان؛ إذ لم يتمّ توقيف رودني بيرس، مطلق النار على يوشي. وجاء صحافيون من طوكيو إلى باتون روج. للمرّة الأولى غطّت الصحافةُ الأميركية الصحافةَ اليابانية التي جاءت تغطّي القضية. وإذا كانت حيازة الأسلحة في الولايات المتّحدة مسألة يضمنها الدستور، فإنها في اليابان تعتبر لا شرعيّة كلّياً؛ حتى إن أعضاء العصابات بالذات يملكون منها القليل، ويفضّلون الأسلحة البيضاء. هذا ما شرحته الصحافة الأميركية لقرّائها(6). ففي العام 1991، قتل في اليابان 74 شخصاً، بالأسلحة النارية، من بينهم 67 شخصاً كانوا أعضاء في العصابات. بينما قتل في السنة نفسها، في الولايات المتّحدة الأميركية 12090 شخصاً برصاص المسدّسات.

---

(6) الواشنطن بوست في 19/10/92.

وأصبحت الصورة المحببة «للعمّ سام» كالحة، في أذهان اليابانيين. ومنذ عدّة سنوات يحمل أربعة ملايين شخص ياباني يزورون الولايات المتّحدة قصصاً وحكايات لا تصدّق عن الجرائم أو العنف.

إن موت يوشي هاتّوري المأساوي يصوّر الاختلاف في الثقافة وفي صيغة الحياة بين البلدين. كما يبيّن، إلى حدّ معيّن، «عدم تكيّف» الفتى الياباني مع قواعد الحياة اليومية «في الديمقراطية الأولى عل الكوكب». فالفارق بين يوشي والفتية الأميركيين هو كما يراها آل هايمكر، «هذه البراءة التي كان يتمتّع بها، هذا النقص في الحاسّة السادسة التي تُملي على شبابنا، هنا، الحيطة والحذر»[7].

سوف تطبع المأساة الضمائر. في البدء، لدى آل هاتّوري. فالوالدة مياكو تتذكّر أن ابنها، المدفوع بمروءة عمره، كان يتمنى أن يساهم في خير البشرية. إنها سوف تناضل مع زوجها للحصول على أن تقرّر الولايات المتّحدة في النهاية الرقابة عل الأسلحة النارية، كي لا يذهب موت ابنها يوشي سدى.

وأصاب آل هايمكر صحوة الضمير نفسها، حيث ستنقلب الأدوار. فهولاي التي كانت ملتزمة بالقضايا الاجتماعية ما يقرب من عشرين سنة، سوف تنطوي على نفسها، إنه أمر مثير للغرابة. بينما ديك الذي كان من النوع المحافظ، بدأ بالتعبير عن نفسه، وبالمحاجّات والنضال. كان يقول: «إن المشكلة الحقيقية تكمن في كون الولايات المتّحدة لم تشبّ عن الطوق. فما زالت ذهنية الرائد حبيسة النفسانية الوطنية. ينبغي أن ندرك أننا، بصدد هذه المسألة، لا

(7) النيويورك تايمس في 22/ 10/ 92.

ننتمي إلى العالم الحديث». هذا التصريح العلني سيكلّفه تهديدات جاءت من متعصّب للأسلحة.

وفي اليابان، بعد أن جذبت المراسم البوذية ما يقارب ألف شخص أمام بيت آل هاتوري. أفسح الضيق العنان للغضب بسبب ما جرى في لويزيانا[8].

ففي بداية تشرين الثاني/نوفمبر قرّرت هيئة من كبار القضاة أخيراً إتهام رودني بيرس بالقتل، لكنه ترك حرّاً. وكانت الصحافة المحلّية تتساءل دوماً عن ردود فعل اليابانيين الذين يشدّدون، بالتنافس، على الفروقات الثقافية بين البلدين. «إن قصّة مشابهة لا يمكن أن تحدث في اليابان»، هذا ما أكّده أحد المراسلين الذي ذكّر بأن 120 مليوناً من السكان يعيشون في اليابان على مساحة أرض أصغر من مساحة كاليفورنيا[9]. «لا تنسوا أن هاتّوري مات مثل كلب!»، هذا كان عنوان صحيفة يابانية. وأشارت بعض وسائل الإعلام الأخرى إلى أن زملاءهم الأميركيين لا يثورون إلاّ بعد صدمة، ما دامت عمليات القتل والاغتيال لا تشكّل، بالنسبة لهم، سوى قضايا تافهة.

وفي طوكيو لم يلقِ آل هاتّوري السلاح. ففي الخامس عشر من كانون الأوّل/ديسمبر قدّموا عريضة إلى السفير الأميركي تحمل مليون توقيع. والنصّ المكتوب في العريضة يطالب بتعديل القوانين الفيديرالية حول الأسلحة النارية. وفي الوقت نفسه، نظّمت في اليابان اجتماعات تمّ فيها شرح المخاطر التي تتربص بالسياح الذاهبين إلى

---

(8) ذي كوريه جورنال في 27/ 10/ 92.
(9) ذي آفوكايت في 11/ 11/ 92.

الولايات المتّحدة[10]. كما جرى خلال هذه الاجتماعات اطلاع الناس على ألاعيب صرّافي العملة المزيّفين، والقول لهم بأن طلب «الكولا» لا يعني بالضرورة طلب مشروب غازي، وبأن الطرق على باب الحمّامات يمكن أن يعتبر بمثابة دعوة لإقامة علاقة جنسية مفاجئة... في الولايات المتّحدة، ينبغي أن يكون المرء محترساً طوال الوقت، بخلاف اليابان. هذا ما وصل المحققون من نتائج.

إن الدعوى التي فتحت في أيار/مايو 1993 ستكرّس نهائياً الفرقة. فبالنسبة لليابان، إن رودني بيرس لن يكون في قفص الاتهام، بل هذه الصورة المجنونة لأميركا فريسة جنون الأسلحة. «لا يمكن لكثير من اليابانيين أن يصدّقوا أن أميركا تسمح لمواطنيها بامتلاك الأسلحة. نحن نفكّر بأن مسدّساً هو سلاح مصنوع لقتل أناس آخرين، وليس سلاحاً لحماية النفس»[11]؛ هذا ما شرحه أحد مراسلي **شونيشي طوكيو شيمبون**، وهو مراسل كان يتابع الدعوى.

قبل بدء المرافعات بعدّة أسابيع، صرّح المتّهم لصحافة باتون روج: «ما أردت أبداً التسبّب بجرح إنسان. لكن كنت أعرف أنه ينبغي عليّ أن أقوم بشيء ولم يكن لديّ سوى قليل من الوقت لاتخاذ قراري[12]...». أراد الرجل الدموي أن يقول بأنه قد تحطّم من جراء هذه القضية. وأعلنت امرأته أنها حتى الساعة لم تَرَه يبكي أبداً. إنما منذ تلك الحادثة لم يكفّ عن البكاء. لقد قالت «عندما انطلقت الرصاصة، كأن كابوساً قد بدأ». وبسبب ذلك فقد رودني

---

(10) الواشنطن بوست (النشرة الأسبوعية) في 28/ 12/ 92 ـ 3/ 1/ 93.
(11) يو أس توداي في 21/ 5/ 93.
(12) ذي صنداي آفوكايت في 2/ 5/ 93.

بيرس عمله وهو يدين فقط إلى مؤازرة شلّة من الأصدقاء كي يستطيع مالياً الاستمرار في العيش.

لقد قدِّم بيرس عل أنه فتى شجاع وافد من الريف، قدِّم عل أنه نموذج، عمل بقساوة في المزرعة حيث شبّ: «إن الأسلحة تشكّل جزءاً من حياتي منذ أن كنت فتيّاً. لقد كنا نملك منها دائماً في بيتنا. كان يلزم أن انتظر حتى أبلغ الثانية عشرة من العمر قبل أن أستطيع لمس بندقيتي الأولى، ووالدي هو الذي علّمني التسديد».

وبالنسبة له لم يكن هناك أدنى شك: «لقد علّمونا استخدام الأسلحة بأمان... لا يحتاج بلدنا لمراقبة السلاح». ونسي رودني بيرس أن يقول بأنه يملك أكثر من سبعة أنواع من الأسلحة! بالإضافة إلى مسدسه الماغنوم 44، فهو يملك بندقية صيد، وبندقية شبه ـ أوتوماتيكية وريبوت ـ غان... إنها ترسانة حقيقية من الأسحلة أبانها حديثاً وباعتزاز إلى أحد جيرانه.

إن رودني بيرس، الساعي دوماً إلى تبرير فعلته، حدّد أنه كان ضحية محاولات سطو، وأن سيارته قد سرقت: «لقد اتصلت بالشرطة، فاستغرق وصولها ساعة ونصف ساعة... إذاً كان يجب أن أحمي بنفسي وبأي ثمن عائلتي وممتلكاتي... أنا لست الشيطان». وساعياً بقنوط للدفاع عن نفسه، يخلص إلى القول: «يمكن أن تستخدم هذه القضية مثلاً أعلى لكل الصبية من أجل إطاعة السلطة واحترامها... عندما نقول لهم «توقّفوا»، ينبغي أن يتوقّفوا...».

إن رودني بيرس، بالنسبة لديك هايمكر، هو نتاج ثقافة متخلّفة، يعمل على اكتشافها بعد أن هزّته الصدمة. وعند افتتاح جلسة المحاكمة، كان هناك عالمان يتجابهان. من جهة رودني بيرس

وعائلته وأصدقاؤه. ومن جهة أخرى، مازايشي هاتّوري، والد يوشي، الذي وصل من اليابان وهو يحمل تسجيلاً مصوّراً عن ذكرى ولده. ويقف بالقرب منه آل هايمكر. ويتصدّر مكتب القاضي مسدّس رودني بيرس، الماغنوم 44 المدهش، يعلوه منظار يعمل على أشعة اللايزر إنه سلاح الجريمة.

لقد ارتسم بوضوح أسلوب الدفاع: لقد كان ليوشي مظهر «عدواني»، وكأنه غريب يهدّد المنزل. «كان له طريقة غير معهودة بالتنقل، كما اعتبر محامي رودني بيرس، لويس آنغليسبي. ووصفت هذه الطريقة بالعدوانية». ورأى المحامي أن سلوكه كان مخيفاً... إن لويس آنغليسبي يعرف إلى أين يصل. إذا توصّل إلى أن يقنع هيئة القضاة بأن موقف يوشي «مثير للخوف»؛ حينها يمكن تبرير موته، بمقتضى القانون «أطلق النار على اللص، الساري المفعول في لويزيانا منذ 1976. هذا القانون، المعمول به أيضاً في ولايات أخرى، يذهب أبعد من الدفاع المشروع. إنه يسمح للمواطن أن يقتل أيّ متطفّل إذا «فكّر عقلياً» أن هذا الأخير يحاول السطو على منزله ويخشى استخدام العنف ضد ساكنيه[13]...

مع ذلك، رأى قاضي النيابة أنه، وفقاً لعلاقة الوقائع، لم يكن هناك شيء يهدّد في سلوك الصبيّين، تلك الليلة. ووجد القاضي أن تصرّف رودني بيرس تصرّفٌ «إجرامي بتهاون وإهمال». وانكبّ بعض الخبراء، في طول البلاد وعرضها، على القضيّة، وخلصوا إلى الملاحظة بأن المواطن لا يحقّ له بالقتل، إذا كان هناك وسيلة أخرى للخروج من وضعية تهدّده.

---

(13) النيويورك تايمس في 21/ 5/ 93.

كان يخشى أن يقضي رودني بيرس أربعين عاماً، لو اعتبر مذنباً. وانسحبت هيئة القضاة، وبعد تداول استمرّ ثلاث ساعات فقط، صوّت الأعضاء 12 بالإجماع بتبرئة رودني بيرس الذي خرج من المحكمة حرّاً طليقاً.

«إنه أمر لا يصدّق!»، هذا ما أدلى به والد يوشي على عتبات درج قصر العدل. «يصعب فهم هذا النوع من الحكم، كما يصعب قبوله»، يؤكّد صحافي من صحيفة سيكايي نيپو الصادرة في طوكيو. وأردف صحافي آخر: «إن المسألة هي مسألة مجابهة بين ثقافتين. عندما نلتقي بإنسان غريب، نبتسم له طوال الوقت. فيوشي كان يثق بالناس. لهذا السبب تابع تقدّمه. أمّا بيرس فلم يكن له ثقة بالناس؛ ولهذا السبب قتله»[14].

إن قراراً كهذا لا يفاجئ حقاً، في مدينة وقف عدد كبير من السكان فيها إلى جانب رودني بيرس. «إن منزل المرء هو قصره»، هذا ما كان صرّح به، في بداية الأسبوع، أحد القضاة الذي تساءل حتى عن: لماذا رفعت القضية أمام القضاء. فأُبعِد عن هيئة القضاة[15].

إن البيت الأبيض، الذي انزعج من هذه القضية، ردّ بلسان أحد مستشاري بيل كلينتون: «إننا لا نستطيع أن نفهم فهماً واضحاً القرار الصادر عن هيئة القضاء، لكننا نستطيع بالتأكيد أن ندرك الخيبة التي أصابت الشعب الياباني». وفي نيويورك، تظاهر ضد الحكم الصادر الحرّاس الذين يؤمّنون حراسة المترو دون سلاح. وفي

---

(14) ذي آفوكايت في 25/ 5/ 93.

(15) النيويورك تايمس في 23/ 5/ 93.

نيو ـ اورليانز خشي بعض الرسميين من أن يؤثّر قرار القضاء على السياحة المحليّة التي تنتعش بفضل اليابانيين، بشكل خاصّ.

زد على ذلك، أن الحكم الصادر قسّم أميركا بقوّة، كما أصبحت مسألة حيازة الأسلحة النارية وانتقالها الحرّ مسألة جدل رئيسية في البلد، منذ عدة سنوات. وأخذ انصار الأسلحة ومعارضوها يتجابهون في وسائل الإعلام. «موضوعياً، لا أظن أن هذه القضية تبيّن أن لدينا مشكلة مع الأسلحة في هذا البلد؛ إن هذا يؤكّد أن الناس، عندنا، مصانة»؛ هذا ما عبّر عنه تشاك، أحد الفنّيين البالغ من العمر 28 عاماً، على صفحات صحيفة يو،اس،اي،توداي. ويجيبه ستيف البالغ من العمر 42 عاماً، وهو مخرج من لوس انجلوس، وفي الصحيفة نفسها: «يتملّكنا شعور بأن البلد بكامله وقع في الفوضى، وبدأ الناس يتساءلون: إذا لم يحمني ويدافع عني شخص، فإنني أفعل ذلك بنفسي... فالصورة المكوّنة لدى الأميركيين عن أنفسهم هي صور «الكاوبوي»؛ وهذا الحكم الصادر يؤدي رسالة جدّ سيئة».

وشارك آل هايمكر في كل الجدالات المبثوثة صباحاً على كبرى شبكات الإذاعة المرئية. فأعلن ديك: «لو كان أعضاء هيئة القضاة قد أدانوا رودني بيرس، فإن الإدانة ستطاولهم هم بالذات؛ إذ الأكثرية الساحقة من بينهم يملكون أسلحة»[16]. وما يثير اشمئزازه على وجه الخصوص هو ردّة فعل الناس: «لقد تماهى الناس بأجمعهم مع أصحاب البيوت، ولم يتماهوا مع الأطفال؛ حتى أنهم لم يفكّروا أن هذا الصبي اليافع قد يكون ابنهم، بل اعتبروا أن الفتية

---

(16) مقابلة مع المؤلّف.

قد يشكّلون تهديداً. وهذا ما يدلّ على الطريقة التي يرون فيها مستقبل أولادهم. هذا ما يعبّر تعبيراً واضحاً عن أنانيتهم».

ولمجاراة هذه الصحيفة الصادرة في لويزيانا في شريفبورت، تحرّكت الصحافة الأميركية، فكتبت: «في غالب الأحيان نصبح ضحايا مخاوفنا... لقد فقدنا حسّ الجيرة، حسّ الجماعة؛ ولقد فقدنا إلى درجة معيّنة حسّ الحياة الإنسانية». غير أن «لوبي» الأسلحة القدير تصرّف على طريقته. ففي رسالة موجّهة إلى أعضائه، كتبت مؤسسة الإصلاح الثانية: «إني أحتاج لمساعدتك اليوم أو غداً، سيتمّ تذويب معادن أسلحتك ليصنع منها سيارات تويوتا... ينبغي أن نخطر اليابانيين أنهم لن يسحبوا منّا حريتنا في امتلاك الأسلحة».

في خضمّ هذه المعركة، وجد ديك هايمكر نفسه، يوماً بعد يوم، أكثر انخراطاً بالرغم منه. وفي حزيران/يونيو قرّر أن يكتب إلى البيت الأبيض، إلى هذا الرئيس الديمقراطي الجديد الذي وعد بتنفيذ رقابة صارمة على الأسلحة. وفي 6 تموز/يوليو، تلقّى بدهشة رسالة جدّ رسمية سجّلها ناسوخ في بيته: «سيدعوك الرئيس في مدّة اثنتي عشرة ساعة». بعد اثنتي عشرة ساعة اتصل به الرئيس كلينتون هاتفياً وتحادث معه حول القضيّة. في اليوم التالي، أي في السابع من تموز/يوليو، سافر كلينتون إلى اليابان لحضور قمّة ج7. والبادرة الأولى التي قام بها هي الاتصال هاتفياً بآل هاتّوري لتقديم أسفه باسم الشعب الأميركي، عل مقتل ولدهم.

لقد قرّر ديك هايمكر متابعة حملته، قرّر أن يقابل آلُ هاتّوري الرئيس كلينتون في واشنطن؛ حتى أنه اختار التاريخ: 22 تشرين الثاني/نوفمبر. وهذا التاريخ يتوافق مع ذكرى مولد يوشي ومع حدث

من الأحداث المأساوية في تاريخ الولايات المتّحدة: اغتيال جون كيندي. وفي الحين الذي توجّه فيه آل هاتّوري من اليابان بالطائرة إلى العاصمة الأميركية، وآل هايمكر من لويزيانا؛ لم يكن قد تحدّد بعد موعد استقبالهم. والأسوأ من ذلك أن ديك لم يكن لديه أيّ ضمانة بأن المقابلة سوف تتمّ.

غير أن الرئيس استقبلهم في السادس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر، وتمّت المقابلة في مكتب الرئيس البيضاوي، واستمرّت المقابلة عشرين دقيقة. خلالها قدّم مياكو ومازايشي عريضة موقّعة من 1,6 مليون من اليابانيين؛ كما قدّم آل هايمكر عريضة تضمّ 120000 توقيعٍ جمعت في الولايات المتّحدة. أثناء هذه المقابلة مع أقرب الناس، كان الرئيس كلينتون المبتدئ في أحسن حال. أضف إلى هذا أنه كان قد ألقى خطاباً مؤثراً ضد العنف، قبل ثلاثة أيام من المقابلة في إحدى كنائس مدينة ممفيس.

وأبرز آل هاتّوري مجموعة مدهشة من صور الرئيس، عندما كان ما يزال مرشّحاً للرئاسة؛ وهي صور حقّقها يوشي. في الواقع، استطاع هذا الأخير أخذ هذه الصور في تشرين الأول/ أوكتوبر 1992، قبل أربع وعشرين ساعة على موته، حين راح مع ويب هايمكر للتصفيق للمرشح الديمقراطي كلينتون عند مروره على جامعة ساوثرن يونيفرسيتي في باتون روج، حينها استطاع يوشي أن يقترب منه، ويأخذ له صورة وهو ممسك بيد زوجته هيلاري، وإلى جانبهما شريكه آلغور: «عندما رأى هذه الصور، كاد أن يبكي»، كما لاحظ مياكو[17]. حينئذ شرحت مازايشي هاتوري للرئيس أن هذه العريضة

(17) ذي آفوكايت في 17/11/93.

تعرب عن رجاء اليابان في «أن يضع الشعب الأميركي نهاية لعنف الأسلحة النارية».

لكن الأمر المذهل، بالنسبة لديك هايمكر، هو ما كشفته الأيام؛ فهو قبل عدّة أسابيع كان قد كتب حكاية مأساة يوشي في صحيفة أميركية عائلية هامّة، **فاميلي سيركل**. وفي نهاية المقال حدّد رقم صندوق بريد، في لويزيانا، ودعا القرّاء لدعم عريضته.

وجاءت النتائج متجاوزةً تمنياته. لم تتدفّق الرسائل فحسب، بل كان محتواها باعثاً عل العبرة. بالطبع احتوت على صرخات تعاطف وتأييد، كما احتوت على شهادات ذعر وصرخات توجّع. لقد ترفّقت أوّلاً رسائل الصّبيّة. ونذكر هنا رسالة لورا البالغة من العمر 14 ربيعاً، من جورجيا، وقد كتبت كتابة الفتاة المراهقة الصادقة: «لقد بكيت عند قراءتي حكاية يوشي الذي قتلته يد الطيش... أنا أعرف أن حمل السلاح أمر جدّ خطير... أضف اسمي إلى العريضة». وكتبت شانون التي تعيش في رود آيلاند والتي تبلغ الثالثة عشرة: «قد أكون سعيدة في مساعدتكم. إذا أرسلتم لي بعض نماذج من العريضة، سأحاول أن أجلب أكبر عدد من التواقيع».

وأكّدت كاترينا التي تقطن آريزونا، في الطرف الآخر من البلاد: «أنا ما زلت قاصرة... إذا لم أستطع أن أساعدكم في العريضة، قولوا لي ماذا أستطيع أن أفعل ضد عنف السلاح». ولم تخفِ ربيكّا قلقها: «يوماً بعد يوم، يجلب الناس إلى مدرستي أسلحة لحماية أنفسهم. وهذا أمر يجعلني أخاف...». ولم يقتصر الجنون على المراهقين، بل تعدّاه إلى الأهل. فهذه والدة غير متزوجة تعيش مع طفليها في لوس أنجلوس تكتب: «إني قلقة البال كل الأيام، لأن

المسدسات تكثر هنا. . . أنا أبكي من أجل هؤلاء الأطفال، الضحايا البريئة وأصلّي في كل ليلة كي تكون عائلتي مصانة».

من جهة، كتب رجل من ماساشوستس يدعى جايمس، وهو والد لمراهق يذهب إلى مدرسة رسمية: «كنت محارباً في فيتنام، ولا أقدر أن أصدّق أن ابني ينبغي أن يعيش في منطقة حرب، هنا، في هذا البلد، كما وجب عليّ أن أعيش هناك. . . إنه يستحق أفضل من ذلك».

وكان الغضب يسيطر في الرسائل، في غالب الأحيان: «إني أشعر بالخجل من بلدي الذي يُبقي على قوانين تعرّض الطلبة الأجانب للخطر. . . إني خجل لأن بلدي استطاع أن يبسط استراتيجية تبرئ القتل» يكتب بقنوط السيّد روبيرت من نيويورك. وينتاب استاذ اللغة الانكليزية من سان برناردينو، كاليفورنيا، الشعور نفسه: «لا أعلم ماذا أقول لطلابي الأجانب بعد موت يوشي. . . إني لا أملك سلاحاً وقد لا أملك أبداً، إذ لا أودّ أن يحدث لي الأمر عينه». ويقول ماتّ، أحد قاطني مينيزوتا، إنه «يغتاظ» عندما أرى «ما يجري في بلدنا بسبب الأسلحة».

وهناك أيضاً الناس الذين ينبغي أن يعيشوا، كل يوم بيوم، مع الأسلحة والذين استغلّوا المناسبة للإفصاح عن قلقهم: «إن فكرة أن يصيب أحد أولادي أمرٌ مشابهٌ تخيفني، هذا ما كتبته انطونيا دي ويشيتا، في الكانساس. . . إن زوجي وأخوته يصطادون. . . ونا لا أسمح لهم بالدخول إلى المنزل ما لم ينزعوا الأسلحة. . . لكن بعد هذا، أخاف أن يحدث أمر معيّن». وتحكي آمي، من سينسيناتي، كيف انتقلت للسكن في مكان آخر بعد اسبوعين من إقامتها في منزل

جميل: «كان جاري يعاقر الخمرة وكان ينتقل بعدها لإطلاق الرصاص في حديقته... كنت أخاف على ابنتي... وقالت لنا الشرطة إن له الحقّ أن يفعل ما يشاء، ما دام أيّ شخص لم يجرح».

ولجينيفر صديق صغير السن يعبد الأسلحة: «يقول إنه يصبح أكر قدرة مع الأسلحة ويحب ما يحسّ به عندما يصوّب ويُطلِق. ويُثار جدّاً إلى درجة الفجور. قلت له إنه قد بدأ يخيفني... غير أنه لم ينتبه لكلامي، لأني فتاة... وله صديق يملك ثماني عشرة بندقية، وكلّها من العيار الكبير...».

وكتبت ليز من لاكلاند في فلوريدا: «لقد قتل ابني البالغ من العمر 23 عاماً، خلال ما نسميه نزاعاً حبياً... بعد ستة أشهر، اغتيل أخي على الطريق السيّار على أيدي شابيّن من بورتوريكو مجهّزَين ببندقية متطوّرة، عند عودته من حفلته الموسيقية». ويروي والتر كيف أن ابنته، التي كانت تبلغ من العمر في حينها 29 عاماً ووالدة لرضيعين، قد أصيبت بالشلل مدى الحياة من جرّاء رصاصات أطلقتها امرأة مضطربة عقلياً، في إحدى محطات نيوجرسي. كما هناك أيضاً ضحايا حوادث المتلاعبين بالأسلحة: «في أيار/مايو، قتل ابن أخي ريّان، البالغ 15 عاماً، برصاص مسدّس خاصّ بأفضل أصدقائه...»، كتب ماريو. وقدّمت جنيفر من بروكلين شهادة عن ولدها: «لقد مات ابني كيرك، البالغ 13 عاماً، في نيسان/ابريل الماضي، عندما كان يزور شقيقه، الذي يعمل شرطياً... وجد كيرك مسدّس شقيقه... فتفحّصه وانطلقت الرصاصة...».

إن الحكايات، على هذه الشاكلة، تملأ مئات الصفحات. لقد نظّم ديك نفسه وأجاب عن كل الرسائل التي وردته. يكاد مكتبه ينهار

تحت وطأة قصاصات الصحف، وأوراق الناسوخ ورسائل البريد. وتحتل الناسخة الفوتوغرافية قاعة الاستقبال، لنقص في الأمكنة. وبالقرب من النافذة، تتصدر الحائط صورة كبرى ليوشي، وهو يحمل بين يديه سمكة نهرية ضخمة كان قد اصطادها.

لقد لعب موت الفتى الياباني، بالنسبة لديك، دور الكاشف الحقيقي. فأتاح له أن يتعرّف على اتساع المأساة التي تهزّ بلده؛ هذا الوباء الحقيقي لعنف الأسلحة. وهو تفكير يقاسمه أياه أناس آخرون، والذي يفصح عن نفسه بهذه السطور التي وردت في مقال افتتاحية إحدى الصحف الصادرة في صيف 1993: «إن الصدمة التي أحدثها موت هاتّوري كانت، هنا، حدثاً هاماً. لكن لماذا لها هذه الأهمية أكثر من موت أميركيين آخرين؟ لقد حدث هذا فقط، لأن ثقافة أخرى نصبت مرآة تجاه الثقافة الأميركية، ولأن الخوف أصابها، لردحٍ من الزمن»[18].

(18) رولينغ ستون في 8/ 7/ 93 ـ 22/ 7/ 93.

الفصل الثاني

الحالة الرديئة

إن الصورة التي عكستها مرآة قضية يوشي هاتّوري عن أميركا هي صورة بلدٍ واقعٍ فريسة مجزرة كبرى. ففي سنة 1991، قتلت الأسلحة النارية 38317 شخصاً؛ أيّ المعادل لمدينة آرّاس الفرنسية، ملغية من الخريطة كل سنة. هذا يعني حصول 105 وفيات قتلاً في اليوم، أيّ أكثر من قتيل كل خمس عشرة دقيقة؛ دون التحدّث عن 500 جريح كل يوم. بالطبع إنها حالة مرعبة: ففي مدّة تسعة عشر شهراً يسقط من الأميركيين بالأسلحة النارية بقدر ما سقط منهم في حرب فيتنام على مدى تسع سنوات من الصراع (47364 قتيلاً).

ومن بين عدد الوفيّات البالغ 38317، سبّبتها الأسلحة النارية في 1991، هناك 18526 حالة من الانتحار، 17746 حالة من القتل، 1441 حالة من الحوادث المتفرّقة و604 حالات لأسباب مجهولة[1]. وهكذا نجد أن كل أميركي يتعرّض لخطر القتل بالرصاص خمس عشرة مرّة أكثر من الأوروبي[2].

إن عدد السكان في أميركا البالغ 250 مليوناً يزيد 4,5 مرات

(1) مراكز مراقبة الأمراض وطرق الوقاية (يو، أس، أ، توداي 30/ 12/ 93).
(2) يو أس أ توداي 30/ 12/ 93.

على عدد سكان فرنسا. في 1992، حصل في الدول الأوروبية الست 1342 حالة قتل مقابل 22540 في الولايات المتّحدة[3]. هذه الإحصاءات المرعبة تدلّ نسبياً عل أن عدد المآسي في الولايات المتّحدة هو أكبر أربع مرّات. لكن **السلاح الناري** يستخدم في 46% من حالات القتل في فرنسا مقابل 68% في الولايات المتّحدة. وإذا كان سلاح اليد، مسدس أو بندقية، يستخدم، في فرنسا، في 24% من حالات القتل، فإنه يستخدم في الولايات المتّحدة في 55,4% من الحالات، أي حالة على اثنتين.

قد تكون المقارنة أكثر دلالة مع بلدان أخرى. ففي 1990، بلغ عدد حالات القتل المرتكبة في الولايات المتّحدة بأسلحة اليدّ وحدها 10567 حالة؛ بينما بلغ في بريطانيا 22 حالة، وفي السويد 13، وفي استراليا 10، وفي كندا 68، وفي اليابان 87 حالة[4].

إن أسلحة اليدّ تقتل في الولايات المتّحدة، في الوقت الراهن، 64 شخصاً في اليوم، ضحايا انتحارات أو قتل، أو حوادث. كما استخدمت الأسلحة لارتكاب عمليات اغتصاب 33 وسرقات 575 أو تعدّيات 1116[5].

ويبدو السلاح بخاصة بمثابة اتجاه لمجتمع عنيف. وأكثر ما يعبّر عن هذا الاتجاه في اللجوء إلى الأسلحة النارية عدد من الوقائع المختلفة: القتل الجماعي بالأسلحة النارية هو خصوصية أميركية.

---

(3) وزارة الداخلية، باريس 1992.

(4) هاندغان كونترول إنك.

(5) الأنتقال المميت، لمؤلفه اريك لارسون، منشورات كراون، 1994، ص 17.

خلال عدّة دقائق يضرب الموت أحياء بريئة، بعد أن تتحوّل هذه الأحياء إلى ساحة قتال.

لقد مرّت ميشالّ سكولي بهذه التجربة المريعة، في أوّل تموز/ يوليو 1993 في سان فرنسيسكو. كانت ميشالّ، هذه المرأة البالغة من العمر 27 عاماً، السعيدة، العاشقة، المفعمة حياة والمعشوقة، قد تزوجت قبل عشرة أشهر، في هونولولو من جون سكولي، وهو شاب من هاواي، كانت قد التقته في الجامعة. وما شدّ ميشالّ إلى هذا الرجل النحيل، المتحمس للظهور أكثر من حماسه للدروس، كان استرخاءه. فلم يكن جون يحاول أبداً ترك انطباع لدى الآخرين، كان يلبس ثياباً بسيطة ويرسم على محياه تلك الابتسامة المثيرة.

بعد زواجهما، كان جون، العاشق الودود، زوجاً مخلصاً. وعمل جون وميشالّ المحاميان في حيّ المال في سان فرنسيسكو، كل في مبنى لا يبعد الواحد كثيراً عن الآخر. أحياناً كانت ميشالّ تتصل هاتفياً بزوجها جون ست مرّات في اليوم. وكان جون يترك دائماً عمله الذي بين يديه كي يصغي إلى زوجته.

في الأوّل من تموز/ يوليو 1993، وحوالي الظهر، زارت ميشالّ زوجها في مكتبه في شارع كاليفورنيا 101، مركز غرفة المحامين «بتيت ومارتين». كانت تودّ أن تركب القطار الذاهب باتجاه جامعة فرنسيسكو كي تراجع بعض القوانين في المكتبة. لكن جون أقنعها في البقاء معه. لقد أجلسها في مكتب فارغ، في الطابق الثالث والثلاثين من المبنى وحمل إليها المجموعات القانونية التي كانت تحتاجها. فجأة وقبل أن يتسنى لها الوقت كي تنكبّ على العمل، عاد جون مهرولاً.

«ينبغي أن تنسحبي لقد سمعوا طلقات نارية!»، قال لها باستغراب(6). فكّرت ميشالّ بحالة استنفار خاطئة، ولم تقدّر الوضعية بحقّ. لكن في الوقت الذي حاول فيه الزوجان الانسحاب من المكتب، ظهر رجل مجهول يحمل مسدّسين شبه أوتوماتيكيين من عيار 45 مم و9 مم؛ فأطلق النار دون أن يتفوّه بكلمة على موظف في غرفة المحامين فأرداه، تحت ناظريّ الزوجين المذعورين.

وأسرع جون وميشال المرعوبان للاختباء في غرفة أخرى وحاولا التخفّي وراء مجموعة من الملفّات. غير أن الرجل لاحقهم بعناد وإصرار. فالرجل جيان لويجي، 55 عاماً، مريض عقلياً. كانت رغبته تتلخّص بالانتقام من غرفة المحامين التي قدّمت له محامياً، دون أن يحرز نجاحاً. لقد دخل إلى المكتب حيث وجد الزوجان ملجأ، وهو يحمل في كل يد سلاحاً، وفتح النار غريزياً ارتمى جون سكولي على زوجته وأحاطها بذراعيه، مقدّماً جسده درعاً ضد رصاصات القاتل. انهار الزوجان المصابان في أماكن شتى من جسديهما. وغادر القاتل المكتب واستمرّ في مغامرته بالقتل في المكاتب الأخرى. وكانت تسمع صيحات الهلع وأصوات الرصاص العنيفة.

كان جون يغرق بدمه. وأصيبت ميشالّ بذراعها وصدرها. أرادت المرأة الشابّة طلب النجدة بسرعة، لأن جون سوف يموت. إنه كاد أن يفقد وعيه. فازداد جنون ميشال، لأن القاتل قد يعود في كل لحظة لإنهاء عمله. فلم تتوصّل، وهي المرعوبة والمجروحة، أن

---

(6) سان فرانسيسكو اكزامينر 4/ 7/ 93.

تطلب رقم الشرطة، الرقم 911. في لحظة وعي، توصّل جون أن يشير عليها، وهو يتمتم، كيفية عمل الهاتف. لكن القاتل عاود ظهوره. واضطرت ميشالّ للاختباء مجدّداً؛ وتأكّد لها هذه المرّة أنها لن تفلت منه. غير أن الرجل دار نصف دورة؛ واستطاعت أخيراً أن تطلب الشرطة. وسعت عاملة الهاتف أن تهدّئ هذه المرأة الهستيرية التي تنظر عاجزة إلى زوجها يحتضر. وشرحت لها أن الشرطة موجودة في المبنى وطلبت إليها الاّ تتحرك.

كان القاتل في الطوابق يعيث قتلاً. لكن ميشالّ المرعوبة أجابتها، وأسنانها تصطكّ: «إنه يفقد كثيراً من دمه، أنا ذاهبة. لا أستطيع تركه يموت!»(7).

أصبحت عاملة الهاتف هستيرية، وبدأت تصرخ: «كلا! إذا خرجت سوف تموتين، يجب أن تتحلّي بالقوّة»؛ ولم تكن العاملة مخطئة: في تلك اللحظة المحدّدة، كان القاتل على بعد أمتار منها، يسير باتجاه الدَرَج. في المبنى المحاصر، كان هناك أشخاص آخرون يحتمون في مكاتبهم على اتصال مع مقسم الشرطة.

عندما تبيّن لميشالّ أن إطلاق النار قد أوشك على الانتهاء، اخترقت صفوف الشرطة. لكن فرقاء التدخّل كانوا، لحرصهم، ما زالوا يطاردون القاتل ولم يستطيعوا الاهتمام بجون. لم تكن الشرطة تعلم بعد أن جيان لويجي فيري قد أطلق الرصاص على نفسه. في خلال تنقّله المجنون بين الطوابق 32، 33، 34 من المبنى «بتيت ومارتين»، كان قد قتل سبعة أشخاص وأصاب ستة بالجراح، وجرى

(7) سان فرانسيسكو اكزامينر 9/ 7/ 93.

كل هذا في أقلّ من خمس عشرة دقيقة. عندما استطاعت الوحدة الطبيّة أن تصل إلى جون، بعد إصابته بعشرين دقيقة، كان الوقت متأخراً. فالمحامي الشاب الذي نزف دمه، مات أثناء نقله إلى المستشفى.

بعد أسبوع على الحادثة، وكانت ما تزال تضمّد ذراعها، أطلقت أرملته، مع مجموعة من الضحايا الآخرين، جمعية ضد عنف الأسلحة. وكان يعمل إلى جانبها ستيف سبوزاتو، وهو رجل أصبح أرملاً منذ أن لقيت زوجته حتفها في الحادثة نفسها وهو يربي مذاك ابنتهما الصغيرة البالغة من العمر أربع سنوات. «لقد ترعرعت في أوريفون. كل الناس هناك كانوا يملكون أسلحة صيد. كانت عائلتي تصطاد، وما زال أخي يصطاد. أنا لا أملك شيئاً تجاه الأسلحة، لكنني أجد انتشارها غير معقول. لم أكن أبداً أفكر أنها ستصل إلى هذا الحدّ»[8].

مع ذلك، لا تشكّل مجزرة سان فرنسيسكو حالة معزولة. فخلال العام 1993، هزّت ست عشرة مجزرة الولايات المتّحدة؛ والحصيلة النهائية لهذه المجازر المختلفة: 62 قتيلاً (من بين القتلى هناك تسعة قَتلَة) و 51 جريحاً[9]. وبعد أسبوع من مأساة سان فرنسيسكو، وتحديداً في جاكسون (على المسيسبّي) قتل رجل ثلاثة أشخاص في حانة، ومن ثمّ قتل شخصين آخرين في بيت قبل أن يجرح نفسه. وفي السابع من آب/أغسطس، قتل رقيب، اغتاظ من سياسة بيل كلينتون تجاه اللوطيين في الجيش، أربعة أشخاص وجرح

---

(8) مقابلة مع المؤلّف.

(9) يو أس أ توداي 30/12/93.

سبعة آخرين في مطعم من فاييت ـ فيل في كاليفورنيا الشمالية. وفي كاليفورنيا بعد ثلاثة أشهر على مجزرة سان فرنسيسكو، هزّت مجزرتان مدينة ألكاجون. ففي 14 تشرين أول/ اكتوبر، دخل رجل أحد نوادي الرياضة في المدينة وقتل أربعة زبائن قبل أن ينتحر. وفي الثلاثين من الشهر نفسه، فتح أحد الأشخاص النار بالصدفة، من نافذة منزله، على الشارع. وفي مدّة ساعة، كانت الحصيلة قتيلين وخمسة جرحى. ولقد توفي الرجل لاحقاً من جرّاء الحريق الذي شبّ في شقّته[10].

وينتهي العام 1993، بصدد المجازر، بمجزرة ارتكبت ـي السابع من كانون أوّل/ ديسمبر في الغاردن سيتي، في ولاية نيويورك، وهي قضية أثارت الرعب في أميركا. لقد صعد كولن فرغوزون، وهو رجل أسود من جامايكا وله من العمر 35 عاماً، مضطرب عقلياً ومهتاج بحقد عرقي شديد، صعد في مانهاتن إلى قطار الساعة الخامسة والدقيقة الثالثة والثلاثين.

كان يجلس في القاطرة المتوجّهة إل لونج ايسلاند، مسافرون بيض اللون أو اسيويون. كانوا يعودون من أعمالهم إلى الضاحية المريحة، بعد يوم تعب مضنٍ في نيويورك. فجأة، وبين محطتين، يقف كولين فرغوزون ويخرج مسدس راجير عيار 9 مم شبه ـ اوتوماتيكي. ومن أن يبدأ بفتح النار على جيرانه المباشرين. فسقط ثلاثة مسافرين كانوا يقرأون الصحيفة، وكانت الرصاصة قد أصابتهم في الرأس. وحصل رعب شديد في المقطورة، وأخذ المسافرون

---

(10) الواشنطن بوست 18/ 12/ 93.

يصرخون ويحاولون الهرب ويسعون لفتح الأبواب. غير أن الأمر كان مستحيلاً. وتابع القطار سيره. واستمر فرغوزون بإطلاق النار. كان قد لقّم سلاحه برصاصات خاصة «وينشستر بلايك طالون». كانت تنفجر داخل الجسم ولا تترك أيّ فرصة أمام الضحايا. وهكذا كان يرى شخص رأس جاره ينفجر. وكانت مؤخّرة المقطورة التي انطلق منها فرغوزون أشبه بمسلخ. في تحرّكه المجنون، استطاع أن يعيد تلقيم سلاحه للمرّة الثانية. لكن في المرّة الأخيرة أحاط به ثلاثة مسافرين وأحكموا الطوق. وفي أقلّ من عشر دقائق، أصاب 23 مسافراً، قتل منهم خمسة وجرح ثمانية عشر. فصرخ «آه، يا إلهي ماذا فعلت؟ مهما حصل لي فإني أستحق ذلك»(11).

ومنذ مجزرة ستوكتون، تعرف الولايات المتّحدة أن هذه المصيبة يمكن أن تطاول الأطفال. ففي السابع عشر من كانون ثاني/ يناير 1989، دلف پاتريك پاردي، 26 عاماً، وهو رجل انفعالي مهووس بالحرب، إلى مدرسة ابتدائية في إحدى مدن كاليفورنيا وفتح نار كالاشنيكوف على أطفال من أصل آسيوي. فقتل خمسة أطفال وجرح ثلاثين آخرين، قبل أن يرتدّ ويقتل نفسه.

لكن الرقم القياسي الذي سجّل، بشأن المجازر، يبقى رقم المجزرة التي حدثت في 18 تشرين اول/ اكتوبر 1991، في مدينة كيلّين، في تكساس. في ساعة الفطور، دخل جورج هينار، البالغ 35 عاماً، وهو موظف قديم في البحرية التجارية، فصل من الخدمة لكونه قد تعاطى تدخين الحشيش، دخل إل مقهى لوبيس، وهو يحمل في كل يد سلاحاً، غلوك 17 وريجير پ ـ 89، وصاح:

---

(11) نيوزويك 20/ 12/ 93.

«هاكم ما فعلوا بي. . . أنا اليوم استوفي»[12]. هذا الشخص المنزوي، والممسوس والذي كان لا يخفي حقده على النساء، أخذ يطلق النار في كل الاتجاهات. في كل مرّة كان يقترب من ضحيته المذعورة ويصوّب عليها بهدوء ويطلق النار دون أن يخطئ، يطلق رصاصة في الرأس أو في الصدر. وذهب به الأمر إلى حدّ البحث تحت الطاولات عن الأشخاص الذين حاولوا، بيأس، الإفلات منه. وشاء مسن يبلغ 71 عاماً التدخل، فقتله على الفور. وكانت امرأة جاثية تستجير بزوجها، وإذا بها تشاهد فجأة سلاح القاتل مسدّداً إلى وجهها، فخفضت رأسها ببطء وهي تبكي وكأنها تطلب صفحاً. فلم ينفع كل هذا، بل ضغط الرجل على الزناد. إن القليل من الناس استطاع أن يفلت: لقد أفلتت إمرأة اختبأت في البرّاد، حيث أوشكت أن تقضي من البرد. وأفلت رجل اختبأ في آلة غسل الصحون؛ ولم يجرؤ، لشدة خوفه، من الخروج الاّ في اليوم التالي! وتوصّلت قوّات التدخُل في الشرطة إلى جرح القاتل أربع مرّات قبل أن يطلق رصاصة على رأسه. وكانت الحصيلة 23 قتيلاً، وهو رقم قياسي في تاريخ الولايات المتّحدة. غير أن حادثاً سابقاً كان قد حصل في 1984: لقد حصدت مجزرة من النوع نفسه 21 قتيلاً، في مطعم ماكدونالدز في إيزيدرو، في كاليفورنيا.

يسعى الأخصائيون، في كل مرّة، القيام بالتفسير. إنهم يذكّرون بأن المجزرة الأولى من هذا النوع تعود إل الستينات، عندما قتل طالب ستة عشر شخصاً في جامعة اوستين في تكساس، في أول آب/ أغسطس 1966. ومذاك يلاحظ الجميع أن هذه المجازر تصبح

(12) التايم 28/ 10/ 91.

أكثر دمويّة. لقد لفت جايمس فوكس بعد مجزرة كيلّين أن «هذا يعود في أكثره إلى زيادة قدرة النار، وإلى الأسلحة الأوتوماتيكية وشبه الأوتوماتيكية السريعة. إنه من الصعب قتل 22 شخصاً بواسطة سكين...»[13]. وجايمس فوكس كان مدير معهد القضاء الاجرامي في نورث إسترن، وانتقل ليصبح أخصائياً في المجازر، ألّف فيها كتاباً. وبالنسبة لجاك ليفين، المؤلِّف المشارِك، تعتبر هذه المجازر انعكاساً للتصدّع في المجتمع الأميركي الذي يهمل عدداً من المبعدين: «إن أنساق الدعم، كالأسرة أو الكنيسة، تتفتت». ويعتبر ليفين أيضاً أن الإذاعة المرئية سبب يساهم في «تحجّر أحاسيسنا ضد العنف» ويفضح «ثقافة الحقد هذه التي تسير باطّراد في الولايات المتّحدة».

إن الصورة الرمز للقاتل هي صورة شاب في الثلاثين من العمر يودّ الانتقام. وأكثر ما يدعو إلى الحيرة هو أن هذا الرجل، لا يشوبه إجمالاً تاريخ إجرامي أو انحراف نفسي. إنه هذا المزيج المتفجّر من الهذيان والانهيار العصبي الذي يجعله يتصرّف. في غرفة المحامين في سان فرانسيسكو، تبيّن أن جيان لويجي فيّري كان يحمل لائحة بعدد من الأشخاص كان يعتبرهم المسؤولين عن مشاكله المالية. غير أن أحداً من هؤلاء الأشخاص لم يوجد بين ضحاياه. وكولين فرغوزون، القاتل الذي ارتكب مجزرة القطار المليء بالمسافرين البيض الذاهبين إلى لونغ ايسلاند، كان يحمل في جيوبه قصاصات كتب عليها ملاحظات حيث يتّهم «عنصرية الكوكازيين والسود من أمثال العمّ طوم.. عنصرية جامعة آدِلفي... عنصرية الضمان الاجتماعي...»[14].

---

(13) ذي نيويورك تايمس 19/ 10/ 91.
(14) نيوزويك 20/ 12/ 93.

أما بشأن جورج هينّار، في كيلّين، فكان يوجد بين ضحاياه الاثنتين والعشرين، أربع عشرة امرأة، كان يصرخ بهن: «خذي هذا أيتها البغيّة» قبل أن يرديهن. واكتشف الباحثون أن جورج هينار كان يمقت أمّه.

«هناك آلاف الأشخاص لهم وجه قاتل، غير أن معظمهم لا ينتقل إلى الفعل، هذا ما لاحظه جايمس فوكس بعد مجزرة لونغ آيلاند[15]. فالعامل المحدِّد لمعرفة ما إذا كان الشخص منهاراً ومصاباً بالانهيار العصبي يرتكب «مجزرة جماعية»، هذا العامل يرتبط ببروز الأسلحة في حياته وبروز «المجازر ـ الجماعية» في وسائل الإعلام».

لقد عاشت أميركا في خوف أشدّ نتيجة قضية قطار لونغ آيلاند. وتركّز وسائل الإعلام، منذ عدّة أشهر، على الإجرام. وتتحف الشبكات المرئية الكبرى مشاهديها بالتحقيقات التي تصدم. وعند سؤال الأميركيين في استقصاء أجري 1994، اعتبر 37% منهم أن الجريمة هي شغلهم الشاغل، وتأتي قبل الصحة أو الاقتصاد. وبهذا حصل انقلاب حقيقي في المواقف. قبل عام، أي في كانون الثاني/ يناير 1993، جاءت مرتبة الاقتصاد في صدارة الاهتمامات، أي 35%؛ ويليه البطالة والصحة والفقر. ولم تكن الجريمة تشغل في حينها سوى المرتبة الخامسة ولا تهمّ سوى 9% من المواطنين[16].

لكن في الحين الذي يتكوّن في أميركا انطباع بأن الجريمة تغزو شوارعها، تلاحظ الوكالات الفيديرالية انخفاضاً ضئيلاً في الإجرام. فإحصائيات وكالة اف،بي،آي بالنسبة للأشهر الستة الأولى من العام

---

(15) الواشنطن بوست 10/ 12/ 93.

(16) يو أس أ توداي 26/ 1/ 94.

1993، أظهرت انخفاضاً في الإجرامية، بشكل عام، بلغت نسبته 5%، و3% في الجرائم العنيفة بشكل خاصّ[17]. وعدد القتلى لم يزدد بين 1992 و 1993. مع ذلك نجد أن معدّل القتلى لم يتقلّب سوى قليل منذ ثمانية عشر عاماً واستقرّ حوالي العشرة لكل مئة ألف شخص من السكان، وهو بعيد كليّاً عن أعلى معدّل في العالم الغربي. فالإجرام في الولايات المتّحدة، الذي زاد باضطراد ثابت منذ بداية الستينات، قد استقرّ، في الواقع، منذ بداية الثمانينات.

فلماذا يقلق إذاً الرأي العام الأميركي؟ لأنه يتصرّف وفق ما يرى وما يسمع. وهو يشهد جرائم تزداد عنفاً. فإذا كان عدد القتلى لم يتغيّر، فإن اللجوء إلى الأسلحة النارية هو في ازدياد مطّرد. فالأسلحة قد استخدمت بنسبة 68% في عمليات القتل في 1992، مقابل 61% في 1988[18].

إن عنف عمليات القتل ووحشيتها هما إذاً اللتان تساهمان في إبقاء الخوف. فأميركا تملك إحساساً بأن لا أحد بمنأى عن القتل. لا الأطر التي تعيش في الرخاء في لونغ ايسلاند، ولا الطلبة السذج الذين يطرقون الباب الخطأ، ولا السيّاح الأجانب. . . خلال العام 1993، ضربت جرائم مختلفة مناطق يكثر فيها السيّاح، ضربت ملاذ فلوريدا، حيث يحب بعض أثرياء نيويورك الاختلاء بأنفسهم في شيخوختهم.

في الليل بين السابع والثامن من أيلول/ سبتمبر 1993، توجّه زوجان فتيّان في الطائرة إلى مطار ميامي: يوا ـ ولهلم راكبراند، وهو

(17) النيويورك تايمس 8/ 12/ 93.

(18) يو أس أ توداي 4/ 10/ 93.

مهندس زراعي في الثالثة والثلاثين من العمر، من قرية آديندورف الصغيرة في شمال ألمانيا؛ ترافقه زوجته كاترين، 27 عاماً، العاملة في مكتبة، وهي حامل في شهرها الرابع. حين وصولهما، استأجرا سيارة. في الليل، لافتة مضاءة على شكل شجرة نخيل، رمز العطلة، تدلّ على اتجاه الشواطئ. وسرح خيال الزوجين: ميامي بيتش، الشاطئ الرملي الطويل، بمبانيه الجميلة وشبيبته الصاخبة والعابثة؛ هو المكان المثالي للاحتفال بذكرى السنة الأولى من الزواج وللإستفادة، ولو متأخراً، من رحلة العرس. قبل منتصف الليل بقليل، ركب الزوجان السيارة المستأجرة وخرجا من المطار على طريق «دوفين»، الطريق الواسع 836.

من المفترض أن تكون الطريق 836 هي السبيل الأكثر أماناً؛ إذ لا يجهل الزوجان أن فلوريدا هي ولاية العنف. فعدد من الألمان وقعوا ضحايا تعدّيات اثناء الأشهر الأخيرة. من جهة أخرى، تأكّد يوا وكاترين عندما استأجرا السيارة أنها لا تحمل أيّ إشارة على أنها مستأجرة، إذ السيارات المستأجرة تجذب المجرمين. وعندما استلما مفاتيح التويوتا الحمراء، استلم الزوجان معها كتيباً خاصّاً يحتوي على إرشادات، وقد كتبت بست لغات؛ وهو احتراز يثير القلق. وبالإمكان أن نقرأ فيه: «لا تتوقف، إذا أعطاك راكبُ سيارة إشاراتٍ بالتوقف، تابع سيرك حتى وصولك إلى أقرب محطة خدمات. . . إذا شاهدت شخصاً على جانب الطريق يحتاج للمساعدة؛ اتّصل بالشرطة من أقرب هاتف. . . لا تتوقف كي تقدّم المساعدة. . . إذا صدمتك سيارة من الخلف، لا تتوقّف. . .». كانت كاترين، دون أن تصدّق، تقرأ لزوجها بصوت عالٍ هذه النصائح، عندما صدمتهم من الخلف فجأة وبعنف سيارة صفراء اللون. «لا تتوقّف»، تقول لائحة

الإرشادات. وحاول يوا أن يطبّق النصائح الواردة، فأطلق لسيارته العنان. عندها دوت رصاصة، أطلقها المطاردون، فأصابت يوا في الظهر. وتوصلت زوجته أن تزيحه عن المقود وتتسلّم القيادة، لكن التويوتا انحرفت عن مسارها، واستقرّت على الجانب المواجه للطريق. عندما توقفت السيارة، كان يوا قد فارق الحياة.

في الأسبوع الذي أعقب وفاته، الغى حوالي ثلاثة آلاف سائح ألماني سفرهم إلى فلوريدا. كان يوا راكبراند السائح الثامن، والألماني الرابع الذي يقتل في فلوريدا خلال أحد عشر شهراً. ففي نيسان/ ابريل أدّى مقتل برباره ميلر ـ جينسن الوحشي إلى سلسلة من إلغاءات السفر إلى فلوريدا. فهذه الألمانية، بعد أن ضربت حتى الموت، سحقت تحت عجلات سيارتها؛ وجرت الحادثة تحت ناظري ولديها. وجاشت العاطفة في ألمانيا. «إن القتل ينتمي إلى صيغة الحياة الأميركية، مثله مثل استهلاك الكوكا ـ كولا والهوت دوغ»، هذا ما قالته مجلة ستيرن.

وحذّرت الحكومة الألمانية رعاياها من الذهاب إلى «دولة الشمس الساطعة».

بعد ستة أيام وبالتحديد في مدينة مونتيثلّو، في شمال فلوريدا، حاول غاري كولي، وهو سائق شاحنة بريطاني بالغ من العمر 34 عاماً، الاستفادة من العطلة الممنوحة له لقضائها مع صديقته مارغريت جاكجر. في الطريق، أوقف الصديقان سيارتهما من نوع شيفروليه في منطقة استراحة، وهو أمر تعوّد الأميركي العادي ألاّ يقوم به. واستشاط غاري كولي غضباً، عندما طرق مجهولون على زجاج السيارة، وطالبوه بالمال. فأدار محرّك السيارة وحاول الانطلاق

بسرعة للهرب. غير أن المجرمين فتحوا مباشرة النار عليه، فأصيب في عنقه ومات على الفور؛ وأصيبت صديقته بجروح في ذراعها. وكان غاري هو السائح التاسع الذي يقتل في فلوريدا في غضون سنة، والسائح الثاني في مدّة أقلّ من أسبوع.

كان الانفعال في انكلترا كالانفعال الذي شعر به الناس في ألمانيا، قبل ستة أيام، حين مقتل يوا راكبراند. وصحيفة **الدايلي اكسبرس** وضعت عنوان صفحتها الأولى: «صُرع كما تُصرع الحيوانات». وانهارت أحلام الموظفين المحليّين؛ إذ إن محاولاتهم المتكرّرة لإظهار فلوريدا متسامحة وعطوفة باءت بالفشل. غير أن الشرطة ضاعفت، منذ سنة، دورياتها للحفاظ على الصناعة السياحية التي تدخل إلى صناديق الولاية 31 ملياراً من الدولارات في كل سنة، ويؤمّن الزائرون الأجانب 17% من مصادرها[19]. وهبطت عائدات شركة ديزني، التي تملك منتزهاً في أورلاندو، في الشمال، بنسبة 1,5 مليار دولار. والنتائج قد تكون أفدح في ميامي حيث بين كل اثنين من السيّاح هناك سائح أجنبي. وغداة موت غاري كولي خيّم الخوف، وتمنطق الحاكم، في جولاته، بسترة واقية من الرصاص.

إن أصحاب المطاعم والفنادق أخذوا يتذمرون من الصحافة العالمية التي تضخّم القضية وتبرزها، حسب رأيهم. وبعد كل شيء يمكن القول إن فلوريدا، التي يرتكب فيها 1184 جريمة عنيفة بالمتوسط على كل مئة ألف (100000) من السكان، تعتبر أكثر خطراً من كاليفورنيا. وميامي، التي أحصي فيها 134 جريمة قتل في 1992،

---

(19) يو أس أ توداي 10/ 9/ 93.

تأتي بالمرتبة بعيدة عن فيلادلفيا حيث أحصي 440 جريمة قتل في السنة نفسها[20]. وأشارت مديرية التجارة في فلوريدا إلى أن أقلّ من نسبة 1% من السياح كانت ضحية جرائم عنيفة في 1992. في الواقع إذا كان 22 ضحية من أصل 1191 ضحية في فلوريدا كانوا من الأجانب في العام 1992، فإنهم كانوا، في 1991، ثلاثين ضحية. هذا يدعو إلى القول إن العدد الإجمالي لعمليات القتل قد انخفض قليلاً؛ عندئذ، لا يبقى أمام الناس سوى التمسّك بالدفاع عن النفس. والبعض يعتبر أن هذه الأحداث لا تعبّر بصدق عن الوضعية التي تهيمن عندهم.

والبعض الآخر ليس من هذا الرأي ويستاء من الضجّة المفتعلة حول مقتل بعض السيّاح، في حين أن الكثيرين من مواطنيهم قد غرقوا في اللامبالاة العامّة، كحالة تلك الإمرأة، ربّة العائلة التي خطفت ابنتها الصغيرة ووجدت مخنوقة في العام 1990.

لقد ضاق صدر كاتب افتتاحية صحيفة **ميامي هيرالد**، فهاج ضد «رباطة الجأش الخبيثة» التي تقوم مقام ردّة الفعل على عمليات القتل هذه. «في كل يوم، يقتل اللصوص إناساً أبرياء. لقد قُتل زميل قديم كان في صفي ولم يحرّك أحد ساكناً. . . ولم تسمّه وسائل الإعلام. . . ولم يعقد الحاكم مؤتمراً صحفياً. . . غير أن موت سائح هو أمر آخر. بذلك نغتال البحبوحة أيضاً. وهذه هي أسباب كل هذا الذعر»[21].

في الواقع، وصل عدد سائقي السيارات العمومية الذين قتلوا في نيويورك، في الحقبة نفسها، إلى رقم 33 ضحية، منذ بداية

---

(20) مرجع سابق.

(21) يو أس أ توداي 17/ 9/ 93.

السنة. ويبقى أن نقول إن قتل السيّاح يبيّن بوضوح أن أيّ شخص ليس بمأمن في هذا البلد. فالقتل يعزّز مشاعر العجز، إذ لا يكفي احترام تعليمات الأمان لإنقاذ حياة الناس. زد على ذلك أن هناك هذه الصورة التي تكوّنت عن أميركا، من خلال حكم البلدان الأخرى، كما تظهر ذلك قضية هاتّوري.

يعتبر الأميركيون، وفق عملية سبر الآراء، أن ميامي هي المدينة الأشدّ خطراً في الولايات المتحدة، غير أن الإحصاءات تبيّن أنها المدينة الثانية بعد واشنطن. إنها مدينة غريبة حيث يشيرون عليك، في الفندق أن تتحقق من الطارق، عبر المنظار، قبل أن تفتح الباب؛ فإذا وجدت شخصاً مجهولاً؛ عليك أن تتصل بمكتب الاستقبال.

فما هي المسألة المطروحة عندما يحكى عن العنف أو عن الرعب؟ لقد أحصي في بلفاست، مدينة «الإرهاب»، أحد عشر قتيلاً بالعنف، خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 1993. وفي ويشيتا (كنساس)، التي تُعِدّ العدد نفسه من السكّان، وصل مجموع القتلى: 41 قتيلاً. ونسبة القتلى فيها بالنسبة لعدد السكان ليس مرتفعاً كثيراً، في حين يصل الرقم في واشنطن إلى 300 ضحية. ولقد لاحظت لجنة استقصاء أميركية أن شرطة مدينة ديترويت (1,513,000 مواطن) قد أحصت، في 1973، 751 قتيلاً؛ أي بمعدل يزيد 24 مرّة على العدد الإجمالي للمدنيين الذين قتلوا في أولستير (1536000 مواطن) خلال السنوات الخمس الأولى من الاضطرابات من 1969 حتى حزيران 1974.

وفي العام 1993، بلغ عدد القتلى في 24 مدينة أميركية رقماً قياسياً، وبخاصة في عاصمة ولاية آركانساس، في ليتل روك: لقد انتقل عدد القتلى في العام 1992 من 56 قتيلاً إلى 76 قتيلاً في 1993.

«هناك حرب في كل بيت». هذا ما صدّر به مقالته كاتب افتتاحية **نيوزويك**، في الأسبوع الذي قتل فيه غاري كولي. وفي ثورة غضبه، ناشد العالم بأكمله بفرض عقوبات اقتصادية على بلده. كيف؟ بمقاطعة مراكزه السياحية، وهذا ما سيؤثّر على صناعة تدرّ على البلد 70 ملياراً من الدولارات، في كل سنة. فأميركا، المعتبرة أرض الحرّية، تعيش، مع ذلك، في الخوف، ويبدو أنها قد تعوّدته، ويستفيض في الشرح. «لقد أصبح الاعتزال ليلاً في المنزل أمراً طبيعياً، فالتنزه والتسكع وحيداً وبحرّية ـ جوهر التجربة الأميركية ـ يكشفان عن جنون مطبق. وبعض الطرقات، التي كانت في السابق تعتبر رمزاً للحرّية، كطريق 66، تحوّلت إلى رموز للخطر...»[22].

ومرّة أخرى يُوجه الاتهام إلى تكاثر الأسلحة النارية. ولقد انضمّت الجمعية الوطنية ووكلاء السفر إلى مؤسسة ديزني للمطالبة برقابة أقسى على البنادق والمسدسات الأخرى. «في كل أنحاء العالم، يفكّر الناس بأن ثقافة السلاح عندنا ضارّة، وهمْ على حقّ. هذا ما كتبه أحد محرري نيوزويك. فهل يمكن أن نجعل الأسلحة مسؤولة مثل المجرمين؟ بلى، لأننا لا نستطيع أن نقتل إنساناً بخنجر من سيارة أخرى...».

بالطبع، لقد كشف للأميركيين توالي الجرائم التي طاولت الأجانب عنفَ مجتمعهم؛ لكن العنصر الأساسي في تحرّك الضمائر يعود، دون شك، إلى مرتكبي هذه الجرائم. ففي حالة يوا راكبراند، كانت عصابة القتل تتألّف من ثلاثة أشخاص: الهيدسون، 18 عاماً، ريكو ويغجنس، 17 عاماً، باتسي جونس، 18 عاماً. فباتسي هي التي

---

(22) نيوزويك 27/ 9/ 93.

أطلقت النار. والمدهش أن ريكو وصديقته الصغيرة باتسي، الأسوديّ اللون، يتحدّر كل منهما من عائلة متوازنة. كانت باتسي تعمل في نهاية الأسبوع عند ماكدونالدز وتنشد التراتيل يوم الأحد في جوقة الكنيسة. وكان ريكو يريد، قبل تركه المدرسة في السادسة عشرة من عمره، أن يصبح طيّاراً. ووالدته، التي تعمل في إحدى مفوضيات الشرطة، قادته إلى هناك كي تجعله يدرك حقائق الحياة. والسنة السابقة، أنهى هذا المراهق دروساً تمرينية تحت يديّ الشرطة. وغداة يوم القتل، ذهب ريكو بنفسه إلى المفوضية واعترف لوالدته بأنه كان أحد مرتكبي جريمة قتل السائح، بعد أن «لهجت كل محطات الإذاعات المرئيات» بعملية القتل؛ هذا ما قاله[23].

وتبيّن أن سفاحي غاري كولي، الذين أوقفوا وحكمت عليهم بالإجرام هيئة قضائية عليا، هم مراهقون: سيدريك ديمون غرين، 13 عاماً؛ اوندره أكينس، 14 عاماً، ديرون موريس سبير وجون جيروم كروميتي، يبلغ كل واحد منهما 16 عاماً. أكينس هو الذي قتل كولي وكروميتي جرح رفيقته. وكان الآخران ينتظران في سيارة مسروقة عندما كان رفيقاهما يسرقان السيّاح. سرّب أحد معاوني الوكيل أن الدولة سوف تحكم بالموت على اثنين من بينهم[24]. غير أن فلوريدا التي نفّذت حكم الإعدام ب 32 محكوماً منذ 1979، لم ترسل أبداً إلى الكرسي الكهربائي أشخاصاً يقلّ عمرهم عن 18 عاماً.

وهكذا تكتشف أميركا، يوماً بعد يوم، إحدى مركّبات خوفها الأكثر إقلاقاً: إن الصبيّة هم الذين يَقتلون، من الآن فصاعداً.

---

(23) باري ماتش.

(24) النيويورك تايمس 23/ 10/ 93.

الفصل الثالث

الصّبْيَة همُ الذين يَقتلون

في العمر الذي يغفو فيه المرء وهو يحلم بالصور المتحرّكة، كان جايمس داربي يعيش مسكوناً بالخوف. هذا الصبي، البالغ من العمر تسعة أعوام، والتلميذ المجتهد في مدرسة ماهاليا جاكسون الابتدائية، في نيو- اورليانز، كان يخشى الموت قتلاً، ضمن إطار تمارين مدرسية كان المطلوب فيها تحرير رسالة إلى الرئيس بيل كلينتون، كتب جايمس بيدٍ مرتعبة: «أودّ أن توقف عمليات القتل في المدينة»[1]. بالطبع كان ينبغي أن يقلق جايمس، إذ نيو - اورليانز لا تضرب وحدها أرقاماً قياسية في الإجرام، بل أضحت عمليات قتل الأطفال والمراهقين بخاصة شائعة هنا وهناك.

لقد أكّد جايمس للرئيس الأميركي: «أعتقد أن أحداً قد يقتلني». وأرسلت المدرسة رسالته في 20 نيسان/ ابريل 1994. بعد مرور اسبوعين، وتحديداً في 8 أيار/ مايو، أي يوم عيد الأمّهات، قتل جايمس بالرصاص عندما كان عائداً من نزهة. في الفترة نفسها، قتل صبيّان آخران في نيو - اورليانز؛ ولم يكن يبلغ عمر أحدهما سوى سنتين؛ فالقتلة، الذين شاؤوا تصفية حساباتهم في عرض

(1) النيويورك تايمس 17/ 7/ 94.

الشارع، استخدموه بمثابة متراس. وعندما علم بيل كلينتون بالخبر. أعاد قراءة الرسالة، متأثراً فكتب إلى أسرته.

«إن الأمر المعيب هو أن موت جايمس كان لم يلحظ ولم يتنبّه له أحد، لو لم يكن قد كتب إلى الرئيس كلينتون». حينها كتب أحد المحرّرين في **نيويورك تايمس** مقالة متشنّجة، بدا فيها شديد القساوة. وأردف: «إننا نقبل الدمار الكثيف للأطفال الأميركيين ونعتبره رتابة... لكن ما لا نتوصّل إلى التساهل به هو هذا المنكر الأخلاقي في المدن الأميركية الكبرى. إن الأطفال اليوم يدفعون الثمن، لكن غداً قد ندفع كلنا الثمن. سوف نجد حينها المعادل الأخلاقي لتلك السيارة البطيئة المليئة بالقتلة التي كانت تسير وراء جايمس داربي»[2].

وعلى عكس الفتى جايمس داربي، كان جيرَمي بولّوك، 11 عاماً، يعيش في مكان أشبه بالفردوس، عل أطراف غابة صنوبر، في وادٍ أخضر حيث يمكن أن نرى منها القمم المغطاة بالثلج. كان يعيش في بوتّ، في المونتانا، وهي إحدى الولايات الأكثر وحشية والأكثر هدوءاً في البلد؛ وهي منطقة بعيدة عن العصابات وجنون المدينة. زد إلى ذلك أن الصبي كان مرحاً وهادئاً ومتحمساً كبيراً لكرة القدم. لم يكن يعرف شيئاً عن العنف أو يكاد لا يعرف. كعادته في كل يوم. كان ينتظر في الصباح بتعقل وانتظام، في 12 نيسان/ابريل 1994، للدخول إلى مدرسة مرغريت ليري الابتدائية. فجأة، رفع طالب من صف أعلى بندقية 22 شبه ـ اوتوماتيكية وأطلق ثلاث رصاصات باتجاه صبيّ كان قد تشاجر معه عند العشيّة. لقد رست الرصاصة الأولى في ملف، وأصابت الثانية، بشكل طفيف، ابنة أخ المدير،

---

(2) مرجع سابق.

وأصابت الأخيرة جيرَمي وراء أذنه وقتلته على الفور. وقال جدّ جيرَمي الذي كان مربياً، بعد أن صعقته الحادثة: «كنت أعتقد أني أعلم ما هو عنف الشباب. غير إني أدرك الآن حقّاً أيّ كابوس يمثلّ. ويمتد هذا مثل نارٍ في غابة، ويهدّد في انهيار بلدنا»[3].

إن جيرمي بولّوك، مثله مثل جايمس داربي، ليس اليوم سوى عنصر من عناصر الإحصائيات. إنه واحد من بين 120 طفلاً تقلّ أعمارهم عن 18 عاماً يقتلون كل شهر بالأسلحة النارية في الولايات المتّحدة الأميركية[4]، وهو رقم ينمو بتصاعد مطّرد. ففي العام 1986، كان عدد القاصرين الذين قتلوا بالأسلحة النارية 602 قاصراً. وفي العام 1992، أحصي الرقم 1468، أي بزيادة نسبتها 144%، مقابل زيادة في القتلى الراشدين نسبتها 30%، خلال الحقبة نفسها. بكلام آخر، إن نصف عدد القتلى للعام 1992، البالغ 22000 قتيل، تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عاماً[5]. فالعنف يجتاح الشبيبة، كما اجتاحها الشلل قبل أربعين عاماً.

لكن ما يصدم أميركا أكثر هو أن الشباب، حتى ولو كانوا ضحايا، هم في الغالب القتلة؛ وأن الصبية يقتل بعضهم بعضاً. فقاتل جيرمي بولّوك يبلغ عمره سوى عشر سنوات. والداه المطلّقان يشرفان على الموت من مرض فقدان المناعة (السيدا). ووالدته متّهمة بكونها قتلت حُمُوها. «لا يحبني أحد»، تمتم الصبيّ اليافع بعد دقائق من حصول المأساة. ولم يزد كلمة ولم يكن يظهر ندماً. وهكذا يتحوّل

(3) يو أس أ توداي 10/ 5/ 94.

(4) مرجع سابق.

(5) يو أس أ توداي 30/ 12/ 93.

أطفال أميركا الأحياء إلى قتلة. «هذه هي المشكلة الإجرامية الحالية الأكبر!»، التي وجّه النقد لها وزير العدل، جانيت رينو[6]. وبين 1987 و 1991، زاد عدد المراهقين الذين أوقفوا لارتكابهم أعمال قتل بنسبة 85%[7]، زاد عدد المراهقين الذين أوقفوا لارتكابهم أعمال قتل بنسبة 85%؛ وفي معظم الحالات استخدم هؤلاء سلاحاً نارياً في القتل.

إن أميركا تواجه، منذ 1988، «وباء حقيقاً من عنف المراهقين»، هذا ما تعتبره قوات الأمن ومختلف تنظيمات الصحة في البلد. فالقلتة هم أكثر فتوة يوماً بعد يوم، والجرائم أشدّ عنفاً. وعندما يطلب من الأميركيين الإشارة إلى الناس الذين يخشون منهم، تشير نسبة 58% من الأميركيين إلى المراهقين. أن هذه النسبة، في الأحياء الفقيرة ترتفع لتصل إلى 71%[8].

تعيش فرانسيس دافيس في أحد الأحياء النيويوركية الفقيرة، ويحاذي منزلُها مأوى اجتماعياً حيث يتكدّس، في غرفة الخِربة المزينة بالرسوم مراهقون انقطعوا عن المدرسة ولا يعملون، تحافظ تلك المرأة السوداء القصيرة القامة والبالغة 44 عاماً، على ابتسامة حيية، بالرغم من التعاسة الغريبة التي حلّت بها. إنها امرأة متأنّقة يعلو أحمر الشفاه شفتيها وأظافرها مقلّمة. إن فرانسيس دافيس، هذا المزيج البارع من القدرية الصلبة والاستهتار، حاولت، كغيرها من الأمهات العازبات، أن تربّي وحدها أولادها الصبيان الثلاثة. لم يبقَ لها اليوم أيّ ولد. فقد فقدت أبناءها الثلاثة، في مدّة تنقص عن ست

---

(6) النيوزويك 2/ 8/ 93.

(7) مرجع سابق.

(8) يو أس أ توداي 29/ 10/ 93.

سنوات الواحد تلو الآخر عن طريق القتل في الشارع.

لقد بدأت حكايتها العجيبة في السابع من حزيران 1987. في ذلك اليوم كان ابنها البكر راليك البالغ عشرين عاماً يعود من جولة عَدوٍ عندما حاولت شلّة من الشّباب سلب ماله. فقاومهم، غير أنه تلقّى في الحال رشقاً من الرصاص ومات بعد بضع ساعات على طاولة العمليات في المستشفى. وأصيبت فرانسيس بالانهيار: «كنت أظن أن لا شيء في العالم أسوأ من فقدان ابني؛ كنت أخدع نفسي[9]». وفي الثاني من تشرين الثاني/نوڤمبر 1991، تشاجر ولدها الثاني، اندريه، مع شبّان في الحيّ. وسوّيت القضية بإطلاق الرصاص من مسدسين فأصيب أندريه بأربع رصاصات. وظل مدّة اثني عشر يوماً يتأرجح بين الحياة والموت لكن في 14 من تشرين الثاني/نوڤمبر لفظ أنفاسه؛ وكان له من العمر 22 عاماً.

«لقد غضبت حتى من السماء. لم أقدر أن أصدق السماح بهذه الأمور». بعدها، انصبّ كل اهتمام فرانسيس على حماية ابنها المتبقّي، فرانكي. «أردت أن أكون قويّة لمساعدته على التغلّب على كآبته... لقد أصبح محور حياتي. وبدأت أتعاطى معه وكأنه طفل رضيع بدلاً من معاملته كمراهق. وكان ينبغي أن يقول لي إلى أين يذهب، في كل مرّة يودّ فيها الخروج. ولم أكن أسمع له باستخدام وسائل النقل العامّة، بل كنت أنقله بنفسي، أو كان عليه أن يستأجر سيارة أجرة. وهذا الأمر كان يكلّفني غالياً، لكن سلامته كانت أهمّ من المال»[10].

---

(9) مقابلة مع المؤلّف.

(10) مصدر سابق.

في السادس من تموز/يوليو 1993، ولدى عودته من منزل جدته، علق فرانكي في معمعة تراشق رصاص، فأصيب وقتل على الفور، وكان له من العمر 18 عاماً. حينذاك أرادت فرانسيس أن تضع حدّاً لحياتها. فلم يعاقب أيّ مجرم قبلاً، باستثناء قاتل ابنها البكر الذي أوقف وسجن وأطلق سراحه بعد ثلاث سنوات. وبعد خروجه من السجن عاود القتل. وتغلّبت فرانسيس على مآسيها بتكريس نفسها للآخرين: «لم أعد أمّاً، لكني ما زلت أحمل مشاعر الأم»، هذا ما باحت به واصفة كيف يمكن أن يحوّل قليل من الاهتمام القلوب الأكثر قساوة.

إن حالة فرانسيس، التي تشكّل رمزاً مخيفاً من رموز جنون العنف والسلاح، تكشف ظاهرة أخرى من الظواهر التي تهزّ توازن المجتمع الأميركي بالذات. إنها ظاهرة يمكن معاينتها وتكاد تقضي على حلم الانصهار: التفرقة العنصرية. فالقتل بالأسلحة النارية هو العلّة الأولى للوفاة لدى الشبّان السود الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 34 عاماً[11]، وهو معدّل أعلى بثماني مرات معدّل الوفيات لدى البيض. وهكذا نرى بأن السود، الذين لا يمثّلون سوى نسبة 13% من سكان أميركا، يشكّلون أكثر من نصف ضحايا القتل؛ وفي 94% من الحالات يقتل السود بعضهم بعضاً[12].

إنه واقع يرفض قبوله والتسليم به الزعماء السياسيون للجماعة الأفرو ـ أميركية. «أن الحقد على الذات هو تعبير من تعابير العنصرية»، هذا ما صرّح به بصوت عالٍ كولمان يونغ، عمدة مدينة

(11) سنتر تو بريفنت غان فيولنس.
(12) يو أس أ توداي 5/1/95.

شيكاغو الأسود البشرة، الذي رفض بإصرار تجريد مواطنيه من أسلحتهم. «قد أكون مجنوناً إذا صادرت الأسلحة، في الحين الذي نحن فيه محاصرون بأناس عدوانيين». غير أن زعماء آخرين يتصدّون بشجاعة وواقعية للشرّ الذي يتآكل الجماعة السوداء. «عندما أسير متأخراً في المساء، في شوارع واشنطن، وأسمع وقع خطى ورائي، أصلّي كي يكون الوقع وقع خطوات رجل أبيض!»، هذا ما أطلقه بتحدٍّ أحد هؤلاء الزعماء السود.

وتتخذ المعركة مسار حملة صليبية، على غرار حملة توسيع الحقوق المدنية. ونصادف في هذه الحملة الزعيم الديمقراطي الأب جيس جاكسون الذي ينبّه: «لا يمكن أن تتحوّل المدارس الأفرو ـ أميركية إلى مراكز لباعة المخدّرات، وحَمَلَة السلاح والقتلة». ويدعو جاكسون الشبّان إلى إبلاغ الشرطة وإعلامهم عن الأشخاص الذين يجلبون إلى الصفوف مخدّرات وأسلحة. غير أن الكثيرين من هؤلاء الشبان يهزّون الأكتاف: «نحن في العام 1993 ولسنا في العام 1963!»، هذا ما يصرّح به شاب خلال لقاء معه[13]. ويدعو بنجامين شافيز، رئيس الجمعية الوطنية المتنفّذة العاملة من أجل تقدّم الناس الملوّنين، يدعو من جهته العصابات إلى التخلّي عن السلاح.

وبقلق يعبّر جيس جاكسون: «لو كان هناك أناس بيض يقتلون السود أو أناس سود يقتلون البيض على السواء، لحصلت فتن. . . لكن بما أن السود يقتل بعضهم بعضاً، فإن هناك تساهلاً ثقافياً في ارتكاب هذه المجازر. . . إننا نخسر، كل سنة، المزيد من الأرواح،

---

(13) النيويورك تايمس 13/ 11/ 93.

بمذابح السود ضد السود أكثر مما خسرنا خلال كل المعارك في تاريخ هذا البلد»[14].

إن الخبراء يردّدون، بالتنافس، على أن عنف الصبْية ليس المشكلة بل هو عرض من أعراضها. فأرقام الإجرام المذهلة داخل الجماعات السوداء تندرج ضمن الطغيان الذي يضرب البلد. هذه الجماعات المتشنّجة بسبب الفقر، والظروف الحياتية المتفجّرة في المراكز المدينية، والبطالة، وتفكك الأسرة، وهزال التعليم، والمخدّرات، والضيق. وهكذا نجد أن الإكثار من الأسلحة النارية يكشف عن مصائب مجتمع يسير على غير هدى. وهنا يمكن القول إن ذلك يدلّ على الاخفاق الواضح لاندماج السود في «المجتمع الأميركي الكبير». فالقتل يحصل في المدن أكثر منه في الأرياف، ولدى الفقراء أكثر منه لدى الأثرياء. فإذا أغفلنا لون الأجناس البشرية التي تكوّن المجتمع الأميركي، نجد أن الشبان المتحدّرين من أسر يقلّ دخلها السنوي عن 7500 دولارٍ يجازفون بارتكاب أفعال القتل بالأسلحة النارية ثلاث مرّات أكثر من الشبان المتحدّرين من أسر يفوق دخلها السنوي 50000 دولارٍ. فمأساة جرائم قتل السود لبعضهم البعض تبرز المستوى الاقتصادي الدوني لهذه الجماعات.

إن لورينا سانديفر، امرأة فتية سوداء وفقيرة تبلغ من العمر 29 عاماً، وهي تتحدّر من أسرة تتألف من عشرة أولاد، لكن للأشقاء العشرة أربعة آباء مختلفين. ولم تتعرّف لورينا أبداً على والدها. غادرت المدرسة في سن مبكرة، وسجّلت اسمها في عداد العاطلين عن العمل وبدأت الرهان. أصبحت والدة في سن الخامسة عشرة،

---

(14) يو أس أ توداي 23/ 11/ 93.

وهي اليوم أم لثمانية أطفال تقوم بتربيتهم وحيدة في حيّ بائس من أحياء شيكاغو. ألقت الشرطة القبض عليها 41 مرّة، بسبب قيامها، بشكل رئيسي بممارسة البغاء في هذا الجو، ترعرع ولدها الثالث روبرت سانديفر، البالغ 11 عاماً. والده في السجن. هذا الإطار الأسري هو تربة حقيقية مفضّلة لجنوح المراهقين. ولقد أُجري تحقيق مع 250 قاضياً دلّ على أن الأسباب الرئيسية للجنوح هي بالترتيب: الأسر الأحادية الأبوين، المخدّرات، انعدام العمل، الفقر، والنقص في التربية[15].

لقد وجد روبرت سانديفر مقتولاً نهار السبت الواقع في أول أيلول/ سبتمبر 1994، في ممر واقع تحت الأرض، تحت طريق سكة الحديد. كان جسمه يسبح في الوحل والبول، وكان مصاباً برصاصتين في الرأس. ولقد تمّ توقيف قتلته بسرعة مذهلة: كانا أخوين، ديريك هارداواي البالغ 14 عاماً وكريغ هارداواي البالغ 16 عاماً. والسبب هو تسوية حسابات: العصابات، هي المرض السرطاني الذي يقضي على الشبيبة الأميركية. كان روبرت سانديفر وسفّاحاه ينتمون إلى عصابة «بلايك ديسّيبل». غير أن سفّاحَيه كانا يلومانه لكونه أثار حفيظة الشرطة ضد العصابة. قبل ثلاثة أيام من مصرعه، فتح روبرت النار، من سيارة، على مجموعة من الصِّبية كانوا يمارسون لعبة كرة القدم. عمل ثأري ضد عصابة معادية؛ فجرح رشقُ الرصاص عيار 9 مم من سلاح نصف ـ أوتوماتيكي، أربعة أفراد. كما أصيبت الفتاة شافون دان، 14 عاماً، إصابة قاتلة. أحدثت القضية ضجة كبرى. وبذلت الشرطة جهداً كبيراً لإيجاد القاتل.

---

(15) يو أس أ توداي 29/ 9/ 94.

فتواری روبرت عن الأنظار. في بادئ الأمر، أمّنت العصابة الحماية له، وخبأته في أبنية مهجورة، إلى أن اشتدّت ضغوط الشرطة. حينئذ اعترى العصابة الخوف وقرّرت التخلص منه؛ وأوكلت مهمة تصفيته إلى الأخوين هارداواي. لكن الشرطة ألقت القبض عليهما بعد ساعات قليلة من ارتكاب الجريمة. وقلقت الشرطة عليهما، إذ بإمكان العصابة تصفيتهما. فالعصابات قادرة في الواقع على الضرب حتى داخل السجون؛ لذا تمّ تأمين حراسة مشدّدة عليهما.

وعندما يُسأل صبْية الحيّ الذين يتقاتلون في هذا الجوّ المميت عن الأمر الذي يجعلهم أكثر اطمئناناً، يجيبون على نسق واحد: «السلاح!» إن تسوية الحسابات هذه بين القاصرين تصبح محط الأخبار في البلد الذي يكتشف شخصية روبرت الفريدة. يصرّح بقّال في الحيّ: «هذا الشقي كان ابن غانية!.. لن يحزن أحد من الناس على غيابه»(16). خلال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة، أوقف روبرت 28 مرّة. وفي الغالب، كانت الشرطة تطلق سراحة وتضعه قيد المراقبة؛ وذلك عائد إلى القوانين السارية المفعول في ولاية إلّينوا. «إذا كان هناك حالة يمكن من خلالها استشراف مستقبل هذا الصبي، فإنها كانت هذه الحالة»، هذا ما صرّح به الناطق الرسمي لمقاطعة كوك.

عندما كان عمر روبرت 22 شهراً، أدخلته والدته إلى المستشفى وهو مصاب بكدمات وخدوش في كل أنحاء جسده. بعد عدّة أشهر، أدخلت شقيقته بحالة طارئة إلى المستشفى، إذا كانت قد أصيبت بحروق في أعضائها التناسلية. فالوالدة لورينا سانديفر كانت تنكّل

(16) التايم 19/ 9/ 94.

بأولادها، هذا هو رأي الممرضات. ففي سن الثالثة، انتزع روبرت نهائياً من والدته وأوكل أمره إلى جدّته لأمه. في ذاك اليوم لاحظ أفراد الشرطة الذين قادوه إلى منزل جدّته ندوباً عميقة على فخذيه. وكان تقريرهم: ضرب على فخذيه بحبل أسلاك كهربائية. ولاحظوا على كتفيه آثار حروق سيجارة. وأكّد بعض القضاة وبعض أفراد الشرطة: «كل أسبوع، نشاهد مئات الحالات الشبيهة بحالة روبرت».

لقد انكبّ بعض الباحثين على دراسة نتائج العنف على أطفال مدينة شيكاغو المشرّدين. كما انكبّوا في الوقت عينه على دراسة هذه النتائج على أطفال الضفة الغربية وموازمبيك وكمبوديا؛ أي في البلدان التي تكابد من الحروب. وجاءت الخلاصات: «خلال السنوات الأولى من أعمارهم، يتحوّل الأطفال نحو أهلهم ويعتبرونهم مصدر الاستقرار المباشر، ومصدر الرقابة والحماية. وعندما يكون هؤلاء الأهل الراشدون بالذات ضحايا مشوّهة للعنف... يصبح الأطفال عرضة، بشكل خاص، لمشكلات عاطفية ولمشكلات نمو... حينذاك قد يبدو لهم العنف كوسيلة ملائمة لحلّ المشكلات وكجزء مكمّل لعلاقة حميمة[17]». وتضيف ربّة عائلة عاملة في جمعية تحارب ضد الأسلحة النارية: «يبدأ الأولاد بالاعتقاد أن مسدساً قد يكون الطريقة الوحيدة لتسوية كل شيء وأيّ شيء»[18].

بعد أن ألبسوا روبرت بذلة رمادية، سُجّي في نعش مفتوح، ووضعوا إلى جانبيه دباً مصنوعاً من الأنسجة. وكان الشاب شارلي، 19 عاماً، ينشد بعض أبيات شعر كتبها على عجل:

(17) جورنال اوف اميركان مديكال آسّوسييشن 13/ 1/ 93.
(18) يو أس أ توداي 10/ 5/ 94.

«يموت الأولاد بسرعة يوماً بعد يوم/ قد يكون آن زمان بناء مكان أفضل للعيش/ من الجيل القديم إلى الجيل الطالع، إذا شئتم، تخلّوا عن السلاح»[19]. لقد قادت عشرات من الأمهات القلقات أولادهن إلى المأتم، لتحذيرهن وتنبيههن إلى أسوأ المخاطر: العصابة. كانت كل أمّ تعرف أن الجثة التي ستوارى الثرى، كان يمكن أن تكون جثة ابنها، لو ترك نفسه لجنون العصابات ينهشه.

إن الأسرة، في بلد حيث فيه كل أمّ من ثلاثة أمهات تربي وحدها ولدها، هي مؤسسة في طريق الانهيار. في العام 1974، كانت نسبة الأولاد الأميركيين، الذين يغادرون المدارس في الساعة الثالثة؛ ويدخلون إلى منزل فارغ، تبلغ 50%. وتبلغ هذه النسبة اليوم 80%. ومعدّل الإنجاب لدى القاصرات الأميركيات يساوي المعدّلات في بلدان العالم الثالث، أي ثماني مرات أعلى من المعدّل في فرنسا. ضمن هذه الظروف، تشكّل العصابة نوعاً من الأسرة بالنسبة لهؤلاء الأولاد الصغار المتروكين وحدهم. فهي تقدّم لهم الأمن والهويّة. فالعصابات تفتك أميركا بضراوة السرطان. فالعصابتان بلوودس وكريبس اللتان أنشئتا منذ عشرين سنة في كاليفورنيا، لهما اليوم «وكلاء» في 32 ولاية وفي 113 مدينة! ففي العام 1985، في قطاع لوس آنجلوس وحده، كان يوجد 400 عصابة تضمّ 4500 عضوٍ، وأصبح العدد في 1990، 800 عصابة تضمّ 90000 عضوٍ. وارتفعت عمليات القتل العائدة إلى نشاطات 1990 العصابات وحروبها إلى 690، أي بنسبة 35% عن عمليات الإجرام في المنطقة[20]..

---

(19) يو أس أ توداي 9/ 9/ 94.

(20) يو أس نيوز اند وارد ريبورت 8/ 4/ 91.

في تكاثرها، تتبع العصابات شبكات الطرق. لقد توسّعت انطلاقاً من شيكاغو باتجاه مينيابوليس، التي سمّيت منذ عشر سنوات «موناي آبوليس». وتقدّر الشرطة عدد أعضاء العصابات في هذه المدينة بـ 3000 عضو. ومع مجيء العصابات، جاءت الأسلحة من شيكاغو. وتستلم العصابة الأسلحة وتوزّعها على أفرادها حين تدعو الحاجة. وارتفع عدد أعضاء العصابة في أوستين (تكساس) من 200 عضو إلى 2800 عضو بين 1986 و 1991. وامتدّت العصابات حتى إلى المدن الصغيرة في أواسط الغرب. ففي مدينة ويشيتا التي يقطنها 300000 مواطن، في ولاية كانساس، أحصي 90 عصابة بين 1990 و1993، وأصبح شعار «أطلق النار عشوائياً من السيارة» أمراً شائعاً. وفي 1992، حصلت في وشيتا 14 عملية قتل مرتبطة بقضايا العصابات[21]. ولقد امتدّت العصابات إلى قلب أميركا، بعد أن كانت محصورة ولمدة طويلة في المدن الكبرى، فوصلت إلى مدن أوماها، أوكلاهوما سيتي أو كانساس سيتي. حتى عاصمة اركنساس الصغيرة ليتل روك، لم تبقَ بمنأى عن العصابات. فأصابها وباء عنف العصابات، وأوقع فيها 61 قتيلاً في 1992، وهو معدّل وفيات مخيف بالنسبة لمدينة عدد سكانها 177000. فهذا المعدّل يتساوى مع معدّل مدينة نيويورك أو لوس آنجلوس. وفي 1992 تقاتل صبْيةٌ في وضح النهار على بعد عدّة أبنية من منزل بيل كلينتون.

في ويشيتا، إن للعصابات، التي تتخذ قواعدها في شيكاغو، بوسطن، ولوس آنجلوس، ممثليها؛ غير أن المدينة تولّد زمرها الخاصة. في الفترة الأولى من تأسيسها، تستقبل هذه العصابات،

---

(21) الواشنطن بوست 22/ 6/ 93.

المؤلّفة أصلاً من بعض الشبان السود، إناساً من أصل أسباني أو آسيوي، حتى أنها تستقبل فتيات. وفي بوسطن، هناك عصابتان تتألّفان حصراً من الجنس اللطيف؛ وطقس قبول الفتاة الجديدة يقوم على ضربها ضرباً مبرحاً. والأمر الذي يثير القلق هو أن العمر المتوسط للعضو في عصابة ما قد انتقل على امتداد البلد، من 18 عاماً إلى 14 عاماً.

ويعتبر الخبراء في العصابات أن هناك ثلاثة مستويات من التوريط في حياة العصابة: المستوى الأوّل يقتصر على التدرّب على إطلاق النار. في المرتبة الثانية، يوضع الشاب على محك التجربة: سيَقتل. وإذا قام بفعل القتل، فإنه يبلغ المرتبة الأخيرة، المرحلة التي لا يخشى فيها شيئاً، القدرة على القتل ببرودة أعصاب من أجل كلمة نعم أو لا.

إن العضو فارو هو أحد هؤلاء المبتدئين. وهو يبلغ من العمر 17 عاماً ويتسكّع في لوس أنجلوس. ماتت والدته جرّاء جرعة من المخدرات، وتستعطي جدته في الشارع كي تدفع ثمن المادّة المخدّرة التي تتعاطى: الكراك. لقد حكى للصحفية ليون بينغ حكاية إطلاقه النار عشوائياً من السيارة: «هذا المغفّل الأسود الفقير، العضو العدو في أسوأ عصابة عدوّة، كاان يتنزه برفقة زوجته وطفله بالقرب من فيرمونت، إذ لم يكن لديه ما يقوم به. لقد كان رجلاً طائشاً فالتقطوه. كنا وحدنا في السيارة، أنا وزملاء من العصابة، فقلت لهم: سوف نمطر هذا الحيوان الأبله بوابلٍ من الرصاص، سوف نفرغ كامل مخزن البندقية في كرشه (معدته)... كنت أبغي بالضبط جعله يدفع... من أجل كل الزملاء الذين ماتوا، لكونه ارتكب غلطة كبيرة؛ وببساطة لكونه عدواً... ما ينبغي أن تفهميه هو أن العدو

يجب أن يدفع الثمن طالما ظل على قيد الحياة... اقتربنا منه على مهل، وأطلقت النار... لقد أفرغت كامل المخزن! أرديته وأصبت الطفل في ساقه وجعلت امرأته عاجزة... إنها مقعدة في كرسي متحرّك ويبدو اليوم أنها تحمل جهازاً كي تتكلّم، لأنها أصيبت برصاصة في الحلق»[22].

لقد لاحظ باحثون من جامعة «كارنيجي ميلّون» أن الطفرة المفاجئة لعمليات قتل القاصرين قد بدأت في 1985، بعد فترة من الهدوء النسبي استمرّت خمسة عشر عاماً. والحال أن هذه الطفرة قد تزامنت مع الحقبة التي باشر فيها مهرّبو المخدّرات بتطويع صبْية أشقياء لتهريب المخدّرات والكوكايين. فالمتهرّبون الراشدون، الذين تشتدّ عليهم ملاحقة الشرطة والقضاء، يستخدمون شبّاناً، لأن العقوبات على هؤلاء هي أخفّ بكثير، إذا ما أُلقي القبض عليهم. ونرى أن بعض العصابات تطلق على هؤلاء الشبّان تسمية «صبية الدقائق». إذ أن إقامتهم في السجون لا تزيد على بضع دقائق. لكن إذا كان هناك بين المليونين إلى الثلاثة ملايين شخص من الأميركيين يستهلكون الكوكايين بانتظام، فإنه ينبغي أن توزّع المغانم إلى أكبر عدد من الحصص. لذا يلجأ المهرّبون، من أجل حماية أنفسهم من اللصوص، ولمواجهة التنافس، إلى تسليح الصبْية بأسلحة تزداد، يوماً بعد يوم، قدرة على القتل. وقبل أن يُعهد إليهم بالسلاح يتمّ في الغالب وضعهم في إمتحان يجب أن يُظهِر فيه الشاب أنه قادر على استخدامه وإطلاق النار عشوائياً على أيّ شخص. فالصبْيَة، الذين تحفزهم قوّة الفريق، يطلقون النار في كل آن وبكل صدد؛ سيما وأن

---

(22) الملائكة التي تقتل، لمؤلفه ليوني بينغ، منشورات برس دي لاسيته 1992.

نسبة 20 إلى 25% من هؤلاء الصبْية الذين يفتحون النار يكونون تحت تأثير المخدّر. ففي مدينة نيويورك، حيث تُرتكب ما يقارب نسبة 40% من الجرائم تحت تأثير المخدّرات، نجد أن 31% من ضحايا القتل تكشف فحوصاتها الإيجابية عن تعاطي الكوكايين.

«إن الكثيرين من الناس يؤثرون إلقاء اللوم على العصابات والمخدّرات بسبب هذا العنف الذي يقتل الأطفال ويسبّب لها الجروح. هذا يعزّز الفكرة بأن الأطفال «الأشرار» وحدهم يستسلمون للعنف، وأن مهرّبي المخدّرات الوحشيين والعصابات الفاسدة هي المسؤولة عن المجازر في الشوارع. ليس هذا صحيحاً، مع الأسف. فالجرائم المرتبطة بالمخدّرات قد انخفضت، في ميلووكي، خلال الأشهر الستة الأولى من العام 1990، غير أن عمليات القتل قد ازدادت فيها بنسبة 16%[23]. هذا ما أنبأنا به الدكتور ديبوراه بروثرو ـ ستيث، المسؤول السابق عن الصحّة العامّة في ولاية ماسّاشوستس. وفي الواقع، إن الجرائم المرتبطة بالمعارك بين العصابات أو بالمخدّرات تأتي بالمرتبة بعد الجرائم المرتبطة بالسرقات أو بالمشاجرات البسيطة، وفق كل الاحصاءات.

بعد مضي عدّة ساعات على موت روبيرت سانديفر، حدثت قضية أخرى لتذكّر بأن العنف لا يوفّر قطاعاً واحداً من قطاعات الناس. ففي هاي بريدج، المدينة الصغيرة في نيوجرسي كان جاكوب تراسي، 11 عاماً، يستعدّ كي يلعب مع ثلاثة من زملائه، وهمْ أصدقاء أعزاء أن يلعب معهم بشكل دائم انفجر الشجار بين الزملاء، ورفض جاكوب، الذي تخاصم مع أحد الزملاء، أن يعتذر له

(23) النتائج المميتة، تأليف ديبوراه بروثراو ـ ستيث، هاربر كولّينس 1991.

حينذاك، جلب رفيقه، البالغ 13 عاماً، مسدّساً كان موجوداً في منزله وأطلق النار عليه عن قرب. أصيب جاكوب، الذي كان يجلس على طرف السرير، في صدره، فاستجمع قواه وخرج من البيت مترنّحاً قبل أن يسقط في الباحة. هرب القاتل، ومن ثم عاد وأخبر بنفسه الشرطة عن عمله. وكانت قد تمّت سرقة المسدّس منذ فترة قصيرة من أحد منازل الحي. وكان عمر جاكوب أحد عشر عاماً، أيّ كعمر روبرت سانديفر. وتتوقّف المقارنة هنا. فروبرت كان صبيّاً من صبْيَة غيتّوات السود في شيكاغو، بينما جاكوب هو ولد من هاي بريدج، وهي منطقة صغيرة هادئة تسكنها طبقة وسطى من البيض.

إن منطقة پاسادينا في كاليفورنيا هي منطقة للبرجوازية البيضاء حيث تتعاقب الفيلاّت الضخمة تحت أشجار النخيل. نرى بين هذه الفيلاّت «ذي ميلارد هاوس»، المنزل الذي تمّ بناؤه عام 1923 على يدّ المهندس الذائع الصيت فرانك لويد رايت. نحو الساعة الثانية صباحاً، في 22 آذار مارس 1991، أصاب القلق داريل وميمي غودوين، وهما من قاطني پاسادينا، لعدم عودة ابنتهما هيسير. تحدّثت معهما إحدى صديقات ابنتهما عبر الهاتف، بصوت هستيري. لقد حدث أمرٌ مكروه. توجّه الوالدان غودوين باتجاه منزل ماكولاي حيث كان ينبغي أن تمضي ابنتهما السهرة. كان المنزل مضاءً، وكذلك مرآب السيارة وحوض السباحة؛ غير أن لا حركة أو ضجّة تنمّ عن وجود أشخاص. فازداد قلق آل غودوين وفضّلوا إعلام الشرطة في پاسادينا. بعد مرور دقائق قليلة، وصل إلى المكان شرطيّان يحملان مصابيح يدّ. في البدء تردّد أحد الشرطيَّين من الدخول، لكنه حسم أمره وطلب إلى داريل غودوين أن يتبعه إلى المنزل الذي يجاور حوض السباحة. هناك تعرّف داريل على جثّة ابنته

هيسير البالغة من العمر 18 عاماً، وجثة صديقتها المفضّلة كاتي ماكولاي، 18 عاماً، وصديقتهما داناي پاليرمو، 17 عاماً. لقد قُتلت المراهقات الثلاث برصاصة بندقية أطلقت في الرأس.

تلقّى رجال الشرطة، بسرعة قصوى، شهادة فتاة رابعة كانت حاضرة في بداية السهرة. أعطتهم أسماء الغلمان الثلاثة، أصدقاء الضحايا. وتتولّى الصحافة القضية، ويستبدّ الذعر بالناس: «إن القضيّة هنا ليست قضيّة عصابات ضاحوية تسوّي حساباتها فيما بينها، بل قضية غلمان يمكن أن يكونوا جيرانك»، يكتب ليون بينغ، مؤلّف كتاب عن هذا الواقع المخيف المتنوّع(24). بعد الساعة التاسعة صباحاً بقليل، وفي اليوم نفسه 22 آذار/مارس، أوقف دايف أدكينز، 16 عاماً، صديق كاتي ماكولاي، كما أوقف زميله فينّي هيبروك، 17 عاماً، في أوريغون، وبحوزتهم بندقية موسبيرغ عيار 12 مم. أما الصبي الثالث فسلّم نفسه للشرطة، ولم يكن سوى شاهد على المأساة.

في 21 آذار/مارس، قرّرت الشلة الالتقاء لدى كاتي في فيلاّ والديها الجميلة. والوالدان طبيبان ذهبا، بناءً لدعوة، للمشاركة في مؤتمر يعقد في شيكاغو. لقد جلب أفراد الشلّة كل ما يلزم للمرح: جعة، وكحول، ماريجوانا. وكانوا في العشية قد تناولوا أنواعاً مهلّسة (باعثة على الهذيان) من الفطر. وبدأت جلسة السكر، وبدأ صخب الموسيقى المتصاعدة من أسطوانات فريق «ب ـ 52». أحد الأفراد يقلّب أغراضاً، وأصاب الدوار والغثيان إحدى الفتيات وبدأت بالتقيؤ. نفدت الجعة، فخرجوا لشراء المزيد منها. ولكونهم

(24) سموكيد، تأليف ليون بينغ، هاربر كولّينس، 1993.

سكارى، أخذ البعض بالتقاتل والبعض الآخر بالتغازل.

فجأة اختفى دايف أدكينز عن الأنظار داخل المنزل الرئيسي، ثم عاد وهو يحمل بندقية مدهشة. ودون أن ينبث ببنت شفة، أطلق النار على رأس صديقته الصغيرة كاتي وصديقتها هيسير. بعدها استولى زميله فينّي على السلاح، وأطلق النار على الفتاة الثالثة داناي. «لقد شاهدت بأمّ العينين نخاع الفتيات»، هذا ما شهد به لاحقاً الغلام الثالث المرعوب. وقرّر دايف وفينّي الهرب في السيارة. وتجاوزوا حدود اوريغون. «دعونا ننتزع دماغنا، هنا والآن؛ إني مستعد لفعل هذا من أجل كلّينا»، يطرح ذلك دايف. لكن فينّي يرفض. وقد أوقفتهم الشرطة دون مصاعب. وفي مركز الشرطة اشتكى دايف: «إنكم تعاملونني وكأني قد قتلت أحد الأشخاص» وأراه أحد مفتشي البوليس صور بولارويد أخذت قبل شهر على ارتكاب الجريمة واكتشفت في السيارة، كان فيها كل من دايف وفينّي يتّخذ وضعية رجل «كوي بوي»، ويمسك باليدين سلاح الجريمة بفخر واعتزاز.

إنها لمفارقة مشؤومة، إذ كان حمو كاتي قد اشترى السلاح لحماية منزله. وكانت البندقية حسب زعمه مخبّأة جيّداً في خزانة غرفته. غير أن دايف لم يلاقِ صعوبة في إيجادها. وما استطاع المقرّبون من دايف الفهم. فدايف شاب أنيق يحب القيام بالاحتفالات، يؤثر أسر النفوس ويثير إعجاب أساتذته. فهو واحد من النماذج الذي يحلم رفاقه في المعهد باتخاذه صديقاً. لكن فينّي هو، على العكس، إنسان متجهّم، نفور وصعب المراس. في العاشر من آذار/مارس 1993، يوم صدور الحكم، جاء أربعة شهود حسنو السيرة ليقولوا ما يعتقدونه كل الخير في دايف. غير أن أحداً لم يدعم فينّي. وأصدر القاضي حكماً بالسجن مدى الحياة على دايف ادكينز دون

إمكانية إطلاق سراحه ووضعه قيد المراقبة؛ وحكم على فينّي هيربروك بإحدى وخمسين سنة في السجن.

لقد ردّ المذيعون وعلماء النفس والصحفيون وعلماء الاجتماع، ردّوا كل هذا إلى عالم حيث الحياة فيه سهلة، وانتهاك القانون لذّة، وحيث يهيمن الجنس والمخدّرات وتتكاثر الأسلحة ويتغيب الأهل. غير أن ما يثير العجب في هذه القضايا المختلفة هو الغياب الكامل للندم لدى هؤلاء القتلة الشبّان، واحتقارهم للحياة، ونقص الأحاسيس، وهذه الأصول من التصرّفات التي يتبنونها والتي تتمحور كلّياً حول العنف. «كان هناك على الدوام رؤوس عنيدة لإناس في الرابعة عشرة من العمر، لكننا نجد اليوم رؤوساً عنيدة لإناس في الرابعة عشرة قادرين على امتلاك أسلحة الموت»، هذا ما ادلى به أحد المربّين.

بناءً عليه، غزت هذه الأسلحة، منذ عدّة سنوات، آخر معقل من معاقل الطفولة في أميركا: المدرسة. في كل يوم، يندسّ في محفظات الكتب 270000 مسدسٍ[25]. وفي الصفوف العالية، من بين كل خمسة تلامذة، هناك تلميذ يحمل سلاحاً: المسدس أو السكين. لقد ظلّت المدرسة لفترة طويلة الملجأ الأخير للسلام تجاه عنف الشارع، وبالأحرى تجاه عنف الأسرة، لكنها لم تعدّ بمنأى عنه. في كل سنة، يُقترف ما يقارب ثلاثة ملايين عملٍ إجرامي من كل الأنواع، من السرقة إلى الاغتصاب، في المؤسسات المدرسية في الولايات المتحدة، البالغ عددها 85000 مؤسّسة.

لهذا أنشأت إدارات المؤسّسات شرطة خاصّة، يعاونهم

---

(25) يو أس نيوز اند وارد ريبورت 8/ 11/ 93.

موظفون مسلّحون، كما وضعت أجهزة لكشف المعادن لتفتيش التلامذة الذين زوّدوا ببطاقات ممغنطة للدخول. فالذهاب إلى المدرسة، بالنسبة لعدد كبير من الطلبة، أصبح عملاً من أعمال الشجاعة، ومعظمهم يخشى الذهاب، خوفاً من الاعتداء عليه، أو ابتزازه أو تهديده أو سرقته. لهذا يتسلّحون للدفاع عن أنفسهم، كما يقولون.

في مدرسة توماس جيفرسون في نيويورك، قتل ولدان، كل منهما في 17 من العمر، في أحد الممرّات؛ قتلهما رفيق ثالث يبلغ 15 عاماً، كان مسلّحاً بمسدس سميس اند ويسّون پ 38. لقد كان المراهقون الثلاثة قد تشاجروا قبل دقائق. في ذاك اليوم، وجاء إلى المدرسة عمدة المدينة، دافيد دينكينز، ليتحدّث عن احترام المدرسة لنفسها، والضرورة التي دفعته للمجيء: في مدّة خمس سنوات قتل خمسون تليمذاً في تلامذة مدرسة توماس جيفرسون في الشوارع[26].

هذه الحالة ليست منفردة. في 31 رب/أغسطس عام 1993، قتل طفل وجرح آخر، في مدرسة هاربر هاي سكول في اتلانتا، عندما فتح تلميذ آخر النار عليهما في المقهى، وهو تلميذ كانا قد تشاجرا معه. وفي 7 تشرين أول/أكتوبر، في دورساي هاي سكول في لوس انجلوس، جُرح ولد يبلغ 15 عاماً برصاصة في الصدر وفي الظهر. وفي 8 تشرين أول/أكتوبر، في مدرسة ساوس ايريديل هاي سكول دي شارلوت في كارولينا الشمالية، أوقف فتى في الرابعة عشرة لكونه أطلق النار على رفيق له عند خروجه من المدرسة. وفي 9 تشرين أوّل/أكتوبر، في جونيور هاي سكول في واشنطن، أتهم

(26) التايم 9/ 3/ 92.

تلميذان بزرع ملعب المدرسة برصاص سلاح اوتوماتيكي. وفي 16 تشرين أوّل/أكتوبر، في إمّاكولاتا هاي سكول دي سامر فيل في نيوجرسي، أتهم مراهق في السابعة عشرة بمحاولة قتل بعد أن أطلق النار على تلميذ آخر[27].

وقد يقتلُ تلميذٌ أستاذَه، في مناسبات عدّة. هذه كانت حالة سكوت بينينغتون البالغ 17 عاماً، الذي قتل أستاذه دانّا ماك دافيد، في 18 كانون ثاني/يناير 1993، برصاسة في الصدغ، أثناء الدرس، في غرايسون في كينتاكي، قبل أن يقتل حارس المدرسة برصاصة في البطن. وقبل سنوات خمس، أي في 16 كانون أول/ديسمبر في فيرجينيا بيتش في فيرجينيا، قتل نيقولا إليوت، 16 عاماً، أستاذه البالغ 41 عاماً وجرح أستاذاً آخر برصاصتين عيار 9 ملم، بعد ملاحقتهما في غرف الصفوف[28]. والجامعة ليست بمنأى عن هذه الأفعال.

ينمو الأطفال في الخوف. ويؤكّد أكثر من نصفهم وثلاثة أرباع الأهل أنهم يخشون أن تحدث جريمة لهم أو لأحد أفراد العائلة[29]. وفي واشنطن، في حي ساخن، يضع بعض المراهقين بذاتهم خططَ مأتمهم.

لقد برهنت كل الدراسات على أن قسماً كبيراً من السكان بعيدٌ عن وباء العنف، هذا الوباء الذي تحدثه حيازة الأسلحة النارية؛ لكن هناك العديد من الناس الذين يخشون أن يكون جيل قد أضمحلّ بالنسبة لأميركا الغد.

---

(27) يو أس نيوز اند ريبورت 8/ 11/ 93.
(28) ذي اتلانتيك مونثلي، كانون ثاني/يناير 1993.
(29) النيوزويك 10/ 1/ 94.

الفصل الرابع

الثمن الواجب دفعه

في العاشر من تموز/ يوليو 1994، وفي مركز الطوارئ الذي يُعنى بإصابات الحوادث، التابع لمستشفى كوك كونتي هوسبيتال في شيكاغو، كانت مجموعة من الجراحين والممرضات والأطباء المتمرّنين، تربو على الدزينة، منهمكة بجسد مريض في الثلاثين من العمر. إنها الرابعة والخمس والأربعون دقيقة. لقد كان هذا الرجل، قبل نصف ساعة، يتمتع بكامل صحته؛ ثم اخترقت ثلاث رصاصات جسده، وهو يعاني الآن سكرة الموت.

إن بعض أفراد الجهاز الطبيّ ما زال في العمل منذ 21 ساعة. فهذا المستشفى كوك كونتي هو الأفضل بين مستشفيات البلد. «والأفضل في العالم» كما تؤكد صحيفة **نيوزويك** الأسبوعية[1]. غير أن هذه الطاقات التي تتحرّك تشهد على أن لجنون الأسلحة النارية ثمناً باهظاً يتجاوز الآلام وحياة الناس المحطّمة: إنها كلفة اقتصادية فادحة بالسنة للمجتمع الأميركي تبلغ أرقامها ملايين الدولارات، كما هي كلفة اجتماعية مخيفة والتي تربط، في الغالب، مستقبل أطفالها. وهناك العديد من الأطباء. داخل الجسم الطبّي يدقّ ناقوس الخطر

(1) النيوزويك 15/ 9/ 94.

ويسعى لإستنفار الرأي العام والسلطات السياسية حول مخاطر هذه البليّة. فالجرّاحون في مستشفى كوك كونتي هم من بين هؤلاء؛ والسبب وقوع المستشفى على تخوم الأحياء الغربية من شيكاغو، أيْ على تخوم منطقة العصابات. فالأطباء هم في طليعة المعركة الدائرة ضد جنون الأسلحة النارية.

في تلك الليلة من ليالي الصيف، لم يكن الرجل البائس الذي اخترقت جسده الرصاصات يدعى سوى إغور. وهو اسم بسيط تمّ اختياره بالصدقة. فلم يكن لدى الممرضات الوقت لتفتيش جيوبه كي يعرفن هوّيته الحقيقية. بالإضافة إلى أن الأوراق الثبوتية قد يكون سرقها المعتدون عليه. فالأمر الهامّ الآن هو إنقاذ هذا الرجل الذي يفقد ليترات من دمه. ولم يكتب على بطاقة دخوله سوى: «إيفور، مجهول، جريح». وبعد دخوله بعشرين دقيقة أدخل إلى المستشفى «جيرالد» و «هارولد»، شخصان مجهولان، مطروحان مثله تحت الأضواء، في مركز العمليات. واستقرّ إيفور، الذي واكبته مجموعة من الممرضات تهرول حواليه، على طاولة العمليات. وعلى عجل، حاول طبيب القيام بتدليكات قلبية عنيفة على صدره. وأربعة أكياس من المصل كانت تنساب في عروقه، نقطة نقطة. وكان أنبوب ينفخ الأوكسيجين في رئتيه.

لقد حاول ممرضو فريق الطوارئ إنعاشه خلال حوالي العشرين دقيقة على الأرض، في مكان سقوطه، قبل نقله إلى المستشفى. لكنهم قرّروا بعد ذلك نقله إلى مركز العلاج تحت الخطر الداهم؛ لأن عملية نقله كانت ضرورية؛ إذ كان يستحيل ملء شرايينه بالسرعة التي كانت تفرغ فيها. ينبغي إذاً إجراء عملية للغوص إلى داخل

صدره، وإيقاف النزيف، وإعادة لأم جراحه. وهي عملية يصعب القيام بها على الرصيف...

كان إيغور قد تلقّى رصاصة في كل فخذ، ورصاصة ثالثة في الظهر. والرصاصة الأخيرة كانت اخترقت الجذع قبل أن تخرج من الصدر، ممزّقة الأوردة والشرايين. أخذت إحدى الممرضات تفتّش في جنبه لإيجاد وريد كي تُدخِل فيه حقنة السائل المالح. فايغور بحاجة ملحّة وماسّة للسائل. ينبغي أن يخفق قلبه بسرعة، لقد فقد كمية كبيرة من الدم، وثمة حاجة لمدّ القلب بسائل كي يعاود الضخ. بالطبع من الأفضل مدّه بالدم الحقيقي، لكن الدم ثمين، وليس هناك وسيلة لملء جسده بالدم، دون أن ينساب القسم الأكبر من هذه الكمية على الأرض. وحين كانت طبيبة تدخل مسباراً في شريان فخذه، كان طبيبان يفتحان صدره بسرعة مذهلة. وامتدّ الشق على طول القفص الصدري حتى الإبط الأيسر. بعد أن قُشِط الجلد واللحم، غاصت يد جراح حتى بلغت القلب في أقلّ من عشرين ثانية. وباشر بتدليك داخلي للقلب. إنها عملية دقيقة ولكنها خطرة: مريض واحد على أربعة عشر مريضاً قد يتجاوب...

لكن بدا أن القلب عاجز عن الخفقان من جديد. فالرصاصة من عيار 38 التي اخترقت جسد إيغور مزّقت الوريد الأجوف الأعلى والشريان الرئوي اليمين. لقد فقد الكثير من دمه وحُقِنَ بالكثير من الأمصال إلى درجة لم يعد السائل الذي ينساب في أوردته سوى خيطورديّ رفيع.

في الساعة الرابعة والنصف، حقن أحد الأطباء في القلب مباشرة مادة الأفدرين؛ غير أن القلب لم يتجاوب. عندها ضغط

الجرّاح على الشريان المقطوع. هذه الحركة تحكم بالشلل على أسفل الجسد، لكنه الأمل الأخير لإنقاذ القسم الأعلى، ولمدّ الدماغ بالحياة. واستمرّ القلب غير متجاوب. فحقن المصاب مجدّداً بمادة الأفدرين، إنما دون جدوى. في الساعة الرابعة والدقيقة السابعة والخمسين، ارتسمت على الوجوه علامات الإخفاق. وفجأة هبط ضغط المصاب. بعد اثنتي عشرة دقيقة من الجهود المبذولة، أعلن الأطباء موت إيغور. وعلّقت بطاقة تحمل رقماً بسيطاً على إبهام رجله اليمين. وقبل نقله إلى معرض الجثث، انهمك بعض طلاّب الطب بلأم جراحه ورتقها، للتدرّب على المهنة.

كان الأطباء يجهلون اسم إيغور، غير أنه كان يحمل اسماً: بارتاكالي لاخاني؛ وكان له مهنة: سائق سيارة أجرة، وهو باكستاني استقرّ في الولايات المتحدة منذ ثلاث سنوات. في محفظته، كان يحتفظ بصورة فتاة صغيرة مبتسمة: إنها ابنته التي ظلّت في بلده تنتظره. كان ينبغي أن يسافر، في كانو أول/ ديسمبر، إلى باكستان لرؤيتها؛ وكانت الزيارة الأولى له بعد ثلاث سنوات. غير أن المعتدي قرّر أمراً آخر. فسائقو سيارات الإجرة هم فرائس سهلة، في المدن الأميركية الكبرى.

لقد حاول الأطباء، في مستشفى كوك كونتي تروما يونيت، وسعهم لإنقاذه، كما يفعلون دائماً. ففي العام 1992، عالجوا 4415 شخصاً مصابين بكل انواع الجروح. من الاعتداءات إلى حوادث السيارات. لكن ما يقلقهم، منذ حوالي ست سنوات، هو الجروح بالرصاص. ولقد تضاعف عدد الأشخاص الذين عولجوا من هذا النوع من الجروح، بين 1987، و1992. ففي 1987، بلغت نسبة ضحايا الاعتداءات 45%، من بينهم 17% جرحى بالرصاص. وفي

1992، بلغت النسبة 72%، من بينهم 40% جرحى بالرصاص. غير أن هذا النوع من الجروح يتجاوز الجروح التي تسبّبها حوادث السيارات.

زد على ذلك، أن المستشفى قد سجّل، خلال الحقبة نفسها، زيادة في الوفيات الناجمة عن الأسلحة النارية بنسبة 350%[2] فالجروح بالرصاص، ليست فقط أكثر عدداً، بل هي أكثر قتلاً؛ إذ أن الأسلحة المستخدمة تتطوّر: «لقد أصبحت أكثر سرعة وأكثر قدرة. فمنذ عشر سنوات، كانت نسبة الضحايا المصابة بأكثر من رصاصة 5%، وقد وصلت هذه النسبة إلى أكثر من 20%. هذا ما شرحته روكسان روبرتس، 39 عاماً، المسؤولة المشاركة عن مركز الإصابات. لقد أصبح الأمر أكثر تعقيداً، لذا يتطلّب أدوات أكثر، كما يتطلّب البقاء وقتاً أطول في المركز، واستخدام كميات أكبر من الدم»[3].

إن كيمبرلي جوزيف الطبيبة الشابة السوداء، البالغة 31 عاماً، المعيّنة في مركز العمليات، قلقة: «ما يرعبني أن ثمة أشخاصاً نعتني بهم، ثم نراهم يعودون باستمرار وأحد الأشخاص عولج من الإصابات بالرصاص 18 مرّة. وأصيب فتى آخر ثلاث مرّات وفي المرّات الثلاث، كنا نفتح بطنه لمعالجته. فالسرعة التي يتمّ بها إيصاله إلى المستشفى هي التي تحدّد، في المرّة القادمة، القدرة على إنقاذه»[4].

(2) كوك كونتي هوسبيتال، الشؤون العامّة، 1994.
(3) مقابلة مع المؤلّف.
(4) مرجع سابق.

ولقد ظهرت ثابتة أخرى في السنوات الأخيرة، لقد لاحظت الفرق الطبية في مستشفى تروما يونيت انخفاضاً في عمر ضحايا الجرحى بالرصاص: «إن المراهقين المتراوحة أعمارهم بين 10 ـ 11، لا يملكون أدنى فكرة عن كونهم قد يموتون. فهم ليسوا مثلي أو مثلك. فالمسألة، بالنسبة لهم، ذهنية مبهمة لا تحدث سوى للآخرين. أما الذين تتراوح أعمارهم بين 17 ـ 18، فتستطيع أن تراهم في أسرّتهم في المستشفى وهم يحملون أكياساً من اللدائن متصلة بأمعائهم من أجل قضاء حاجاتهم. والبعض منهم يعيش على هذه الحال منذ عدّة شهور. هذا ما قالته كيمبرلي جوزيف. وأضافت روكسان روبرتس: «إن العديد من هؤلاء الصبْية لا يفكّر سوى بالعودة إلى الشارع من أجل الانتقام».

وتابعت كيمبرلي جوزيف: «مع ذلك، هذا أمر يحدث في كل مكان. بالطبع، إن الإصابات بين السود هي الأعلى، غير أن الجنس ليس مسؤولاً، فالمسؤولية تقع على الاقتصاد. في غالب الأحيان، قد تكون المشاحنات البسيطة سبباً رئيساً من أسباب إطلاق الرصاص؛ والأشخاص الذين يطلقون النار يعرف بعضهم بعضاً، في معظم الحالات». حينذاك ندّدت الطبيبة الشابة المحتدمة، باللجوء المنظّم إلى العنف الذي يبدو أنه سيحكم في المستقبل العلاقات في المجتمع الأميركي. إنها تعرف عن أي شيء تتكلم: إنها تنتمي إلى هذه الأحياء الخطرة، وهي قد عانت، ذات صباح من إطلاق الرصاص عليها، ساعة توجّهها إلى المستشفى: «رأيت صبْية يحاولون سرقة سيارتي، في الحال أطلقوا النار عليّ لحسن الحظ، كانت إصابتي طفيفة، ولم أكن بحاجة لعناية هامّة. على بعد خطوات من بيتي، هناك حي سيّئ. وأستطيع أن أسمع بانتظام، أثناء الليل، أصوات إطلاق الرصاص».

لقد توجهت الطبيبة روكسان روبرتس، من أجل تحريك المسؤولين السياسيين، أمام لجنة من مجلس الشيوخ، لتدلي بشهادة حول ما تشاهد يومياً: «لقد قرّرت أن أتنشط، إذ وجدت من السخف معالجة الناس ورؤيتهم يعودون، ورؤية المال الذي يبدّد بسبب هذا». فالمبالغ الهائلة التي تنفق لمعالجة ضحايا المشاجرات التي تنزع إلى القتل ترتبط بالارتباك المحض والبسيط، في ميدان حيث يشكّل الدولار عصب الحرب...

«في العام 1992، أنفقنا، في مستشفى تروما يونيت، مبلغاً إجمالياً وصل إلى 33 مليوناً من الدولارات. أنفق عشرون مليوناً على ضحايا الاعتداءات، من بينها أكثر من النصف بقليل، أي 11 مليوناً على الجرحى بالرصاص. في 1987، لم تكن هذه المبالغ تشكّل سوى 2,7 مليوناً من الدولارات. إذاً نحن ننفق مبالغ لمعالجة الجرحى بالرصاص بقدر ما ننفق على معالجة المصابين بحوادث السير وكل المصابين الآخرين خارج الاعتداءات. إنه لجنون! إنه لأمر غير سليم!»، هذا ما أدلت به، بحسرة، كمبرلي جوزيف. ووفق فريق الطب في كوك كونتي هوسبيتال، سجّلت كل أقسام خدمات الاعتناء بالجروح هذه الزيادات، ولم تكن المشكلة وقفاً على مراكز المدن. وشرح لنا مدير الشركة الأميركية لمعالجة الجروح أن 91 مركزاً قد أقفل منذ 1985، وذلك عائد إلى ارتفاع التكاليف وإلى ازدياد النفقات، في معالجة العنف المديني(5).

في قلب عاصمة الولايات المتّحدة، يقع مركز الجراحة، ميدستار، التابع لمستشفى واشنطن هوسبيتال سنتر، يقع هو أيضاً في

(5) ذي ميامي هيرالد 25/ 7/ 93.

ساحة المعارك. فواشنطن هي عاصمة الإجرام في البلد، لأن معدّل الوفيات بالقتل فيها يزيد سبع مرّات على المعدّل الوطني الوسطي. والحال أن بعض الأطباء العسكريين، الذين شاركوا في حرب الخليج، قد قاموا بتدريباتهم الأولى في الميدستار، لاكتساب خبرات في الجراحة العسكرية. في هذا المركز، قد ينفق أحياناً في أسبوع 300000 دولارٍ للمعالجات من الجروح؛ وقد يكلّف مريض واحد، مصاب بجروح خطرة، خمسة آلاف دولارٍ ثمناً للدم[6]!

فالأزمة الصحيّة الناجمة عن الأسلحة النارية تسبّب إذاً أزمة مالية. وإذا كان يوصى، في واشنطن بالاّ يكلّف مقتل شخص سوى خمسة وعشرين دولاراً، فإن الضحية التي تصاب بالرصاص قد تصل مصاريف عملية إنقاذها إلى 200000 دولارٍ[7]. فالكلفة السنوية، التي يصعب احتسابها، لمعالجة الجروح الناجمة عن الرصاص، تقدّر بمليار واحد من الدولارات، في مراكز الطوارئ في الولايات المتّحدة. وهي كلفة يسهم المواطنون في تسديد نسبة 85% من مجموعها[8]؛ إذ في بلد لا تستفيد فيه نسبة 35% من السكان من الضمان الاجتماعي، لا يغطّي التأمين معظم الضحايا. ويؤكّد الدكتور جودسون وود، الذي ألّف كتاباً في الموضوع، أن واحداً فقط هو مضمون، من بين ضحايا ست تحتاج جروحهم، الناجمة عن الأسلحة النارية، إلى عملية جراحية تجبيرية. «إن الناس الذين يعلمون قد يفكّرون بأن لا شيء يخشونه من عمليات التراشق

(6) مرجع سابق.

(7) تحت النار، التجمّع ومعركة مراقبة السلاح، تأليف غراي دافيدسون، هنري هولت، 1993.

(8) مصدر سابق.

بالرصاص التي يشاهدونها في نشرات الأخبار المحليّة، غير أنهم يدفعون ثمن نتائجها. فكل واحد منها يدفع»[9]. وبخصوص الكلفة الاجمالية المتمثّلة بالموتى والجرحى بالنسبة للمجتمع ككل، مع الأخذ بالاعتبار المصاريف الصحّية المختلفة، فإن باحثين من جامعة سان فرانسيسكو يقدّرونها بأكثر من عشرين ملياراً من الدولارات، للعام 1990[10].

والمثال على هذا النهب البشري والمالي، تلك الرصاصة الصغيرة بسعر 40 سنتاً، والتي أطلقت من مسدس في 29 تموز/يوليو 1993، والتي كلّفت المجتمع الأميركي حوالي المليونين من الدولارات[11]. في ذاك اليوم، وعقب هبوط الليل، كان دافيد جونستون يسير على الأقدام باتجاه فندقه، من وسط سان فرنسيسكو بعد عشاء عمل. ودافيد كان رجلاً يبلغ 43 عاماً، تعلو محياه ابتسامة ناعمة وله شعر أجعد، أيّ كان نقيض الرجل العنيف. وكان يمثّل نموذج الرجل الأميركي المثقّف، بنظارتيه الصغيرتين ويحبّ عمله في نشر النصوص المدرسية، ويعيش في نيويورك، بعيداً عن جنون مانهاتن، في جزيرة ستايتن ايسلاند الهادئة. كان يتردّد، كل أحد إلى الكنيسة، مع زوجته كاتينا وولديه: ابنته زووَة البالغة 14 عاماً، وابنه إيان البالغ 11 عاماً. وكان يربّي كلباً ضخماً يتنزه في الحديقة.

في ذاك المساء، صادف دافيد جونستون تولاني راسل، المراهق البالغ 16 عاماً، والذي تركته أمّه وهو ما يزال يافعاً، المنوّه

(9) رويتر 24/ 2/ 94.

(10) ذي ميامي هيرالد 25/ 7/ 93.

(11) موناي، شباط 1994.

بعلاماته الجيّدة في المدرسة. لكن سرعان ما تدهورت علاماته، حين أصبح متورّطاً في سرقات مختلفة وفي أعمال سطو. عندما تقاطعت طريقه مع طريق دافيد، حثّ هذا الأخير الخطى غريزياً. كان مع تولاني زميلان اثنان. وكانت مشية الزمرة تثير الريبة. وما كاد دافيد يتجاوز الشبّان الثلاثة حتى ارتدّ هؤلاء عليه. وفي أقلّ من ثانية، مدّ تولاني راسل يده إلى جيب بنطاله اليمنى وأخرج منها مسدساً عيار 38، كان قد حاز عليه بعد الظهر. وقبل أن يتمكن من التفوّه بكلمة، انطلقت الرصاصة. «كان قصدي إخافته بالمسدس، غير أن الرصاصة انطلقت! لقد كان مجرّد حادث» هذا ما دافع به عن نفسه تولاني راسل أمام المَحكمة[12]..

في الحال شعر دافيد جونستون، الذي أذهله صوت الرصاص، بحريق شديد في الظهر. وحاول الهرب مهرولاً. غير أنه استحال عليه ذلك، إذ خارت قواه، وانهار كتلة على الرصيف. ورمى الصبي، الذي أصيب بالذعر، المسدّس من يده وانسحب مع رفيقيه دون أن يستولوا على محفظة الضحية، التي كانت تحتوي 212 دولاراً وأربع بطاقات اعتماد مصرفي.

وصلت إلى مكان الحادث، في أقلّ من خمس عشرة دقيقة، سيارة إسعاف لنجدة الرجل السيّئ الحظ. وكان التقرير الأوّل: أصابت الرصاصة النخاع الشوكي في أسفل الظهر، وسيصبح في الوقت الحاضر مشلولاً شللاً كاملاً. ومن ثمّ اخترقت رئته اليمنى، وقطعت كليته اليمنى وأحدثت ثقبين في القولون (أسفل المعي

(12) مرجع سابق.

الغليظ)، قبل أن تستقرّ في الكبد. مع ذلك، كان دافيد جونستون يتماثل تدريجياً للشفاء، في الأسبوعين اللذين أعقبا الحادثة؛ رغم الكوابيس التي كان يطلقها لزوجته أثناء نومه: «تينا، إنه فيلم سيّئ، لنرحل من هنا!». بعدها نقلته طائرة إسعاف من غرب البلاد إلى شرقها. وفي أحد مستشفيات نيويورك، باشر عملية التأهّل، وهو يجلس في كرسي متحرّك لن يستطع بعد اليوم مغادرته. وأعدّت زوجته تينا البيت بطريقة يمكنه فيها أن يتحرّك. وتحضّر كل من في المنزل كي ترتسم، بعد المأساة، حياة جديدة.

لكن تينا جونستون تلقّت، في أحد الصباحات، مكالمة من المستشفى، أنبئت فيها عن موت دافيد. جاءت كتلة من الدم المتحجّر من فخذه واستقرّت في الرئة. ورغم كل الجهود المبذولة، وضعت رصاصة صغيرة بسعر 40 سنتاً حدّاً لحياة دافيد. فالخسارة بالنسبة لأقاربه لا تقدّر؛ غير أن الكلفة المالية التي ينبغي أن يتحمّلها المجتمع الأميركي يمكن احتسابها. بلغت كلفة المستشفى 10890 دولاراً، ارتفعت بعد تضمينها تكاليف عملية النقل بطائرة الإسعاف، إلى 65017 دولاراً. ودفعت شركات التأمين المختلفة 525000 دولار. ويدفع الضمان الاجتماعي لأسرته سنوياً مبلغ 46000 دولار. وقدّم زملاؤه في المكتب، الذين هزّهم هول المأساة، مبلغ 22000 دولار لأسرته. ويحصل ابنه الفتي، من جهته، على منحة مدرسية خاصّة بقيمة 15000 دولار. وتجاوزت استقصاءات الشرطة وتحرياتها مبلغ 18000 دولار. وكلّفت دعوى القاتل تولاني راسل 15000 دولار. وقد يكلّف اعتقاله في السجن واعتقال شركائه، حتى انتهاء مدّة العقاب، 200000 دولار. ومن المناسب أن نضيف أخيراً إلى كل هذا الخسارة الاقتصادية لعشرين سنة من العمل، كان يمكن أن ينتج دافيد

جونستون خلالها أكثر من مليون دولار. ويصل المبلغ الإجمالي إلى حوالي مليونين من الدولارات[13].

إنها حماقة خرقاء. بدأ تولاني راسل، رغماً عنه، يبشّر بالأخلاق من سجنه: «ماذا كان حدث في تلك الليلة، لو لم أكن أحمل مسدساً؟ يجب أن تدركوا أن محاولة سلب السيّد جونستون كانت تتمّ على الشكل التالي: ضربة على الرأس. لماذا هو؟ لماذا لم يكن شخصاً آخر؟ لماذا كنت أنا؟ فلو لم أكن أحمل سلاحاً في تلك الليلة، كنت تابعت سيري ببساطة». لقد حكم على تولاني راسل بثماني سنوات في السجن.

غير أنه قد يكون لأشخاص آخرين «حظ» أكبر من حظ دافيد جونستون، فهمّ يستمرّون على قيد الحياة. أمثال لازارو غوتّييريز، 17 عاماً. في 21 تشرين أوّل/أكتوبر 1988 في ميامي، مرّ لازارو، بعد مباراة في كرة القدم، لاصطحاب صديقته الصغيرة، وهي واحدة من الفتيات الفاتنات «بوم - بوم غيرلز»، اللواتي يطربن، ما إن تتعالى الأنغام، عندما ينشدن الأغاني المفضّلة لدى الفِرَق. عندما كانا يخرجان من موقف السيارات، خيّل للازارو أنه يسمع صوتاً يناديه. أوقف سيارته الشيفروليه، معتقداً أنه يؤدّي خدمة لصديق. كان خطأً فادحاً. فدريك هانّا 16 عاماً، كان يودّ بالضبط سرقة سيارته، فصوّب عليه مسدسه الماغنوم 357. حاول لازارو تلقائياً الإسراع في الهرب. وانطلقت رصاصة، أصابته في عنقه على العمود الفقري مباشرة. مذاك، يقضي دريك هانّا خمسين سنة في السجن؛ وحكم على لازارو غوتييرز أن يمضي بقية حياته على كرسي متحرّك. ودفع

---

(13) مرجع سابق.

المجتمع 661,534,83 دولاراً، الكلفة الإجمالية لهذه القضية[14]. بعد اليوم، سيتحرك لازارو في كرسي متحرّك فخم يبلغ سعره 3400 دولار. ويوجّه بمرارة هذه الملاحظة: «إن الكرسي تكلّف أغلى من السيارة التي من أجلها أطلقوا النار عليّ»[15].

ولقد أصبح أيدّي ماتوس رجلاً ذائع الصيت. في السادة عشرة من عمره، كان أيدّي يقوم بمقابلات، ويظهر على شاشة ام. تي. في الإذاعة المرئية، ويستلم رسائل من شخصيات سياسية ودعوات من معجبين. هذا الفتى الصغير من نيويورك، الذي أصيب برصاصة 9 مم في عنقه، لا يستطيع أنْ يحرّك إصبعاً صغيراً. وهو لا يتنفّس إلاّ بفضل جهاز خاصّ. «قد يظل هكذا مدّة أربعين سنة ويكلُّف 10 ملايين من الدولارات». هذا ما أفادنا به مدير مؤسّسة غولدواتر ميموريال هوسبيتال في نيويورك، وهي مؤسّسة تضمّ أربعين مؤسّسة، وفي كل مؤسّسة 1000 سرير تسهر باستمرار على فتيان، ضحايا الإصابات بالرصاص[16].

كان يوكو پوول البالغ 16 عاماً يظن نفسه لاعباً محترفاً في كرة القدم. وكان يجهد، وهو نجم الجامعات في ميامي، للحصول على منحة تخوّله الدخول إلى جامعة محترمة كي يسلك أسهل طرق الرياضة المحترفة. ذات يوم، كان يتصل من غرفة هاتفية في الشارع، عندما اندلع التقاتل بالرصاص. أصيب يوكو برصاصتين؛ ومنذ ذاك الحين يمضي أيامه يشاهد أفلام التسجيل الفيديو التي صوّرت في

(14) ذي ميامي هيرالد 25/ 7/ 93.
(15) مرجع سابق.
(16) يو. أس. أ توداي 29/ 12/ 93.

الفصل الأخير من حياته الدراسية، وهو يمارس لعبة كرة القدم. وهو جالس في كرسيه المتحرّك، يشاهد نفسه يجري وراء الكرة، هو الذي لن يستطيع الجري أبداً[17].

إذا كان الناس في ولايات مثل لويزيانا أو إلّينووا يعرفون أن الأسلحة النارية تقتل أكثر من حوادث الطرقات، فإنه من الصعب تقدير العدد الدقيق للجرحى بالرصاص. فالأكثرية لا تودّ كشف أسمائها، أو لا تحتاج دوماً للذهاب إلى المستشفيات. وكانت لجنة أمن منتجات الاستهلاك قد باشرت عملية الإحصاء، لكنها توقّفت. هناك حوالي 200000 شخص، وفق التقديرات المختلفة، يصابون بالرصاص، سنوياً، في الولايات المتّحدة. وبالطبع لا يتضمّن هذا العددُ الضحايا المكتومة. هؤلاء وأولئك الذين، بعد وقوعهم في معمعة تقاتل أو بعد فقدهم قريباً، يظلّون في حالة صدمة أو في حالة أذى.

وينبغي أن يضاف، إلى ضحايا الاعتداءات، الأشخاص الذين قتلوا أو أصيبوا بالجروح، خلال حوادث مأساوية. ففي العام 1991، قتل عرضاً بالأسلحة النارية، ما لا يقلّ عن 1441 أميركياً، وهو رقم عالٍ[18]. وبالطبع هناك بين القتلى العديد من الأطفال الذين يقعون، في الغالب، ضحايا براءتهم. ففي كل يوم يمرّ، يقتل ولدٌ بالأسلحة النارية، عرضاً، ويصاب بالجروح عشرة أولاد آخرين[19].

كانت ميشالّ رودريفز البالغة 8 سنوات تصغي بانتباه إلى درس

(17) ذي ميامي هيرالد 27/ 4/ 93.

(18) يو. أس. أ توداي 30/ 12/ 93.

(19) الواشنطن بوست 22/ 9/ 91.

القراءة في مدرسة ماك أوليف الابتدائية في شيكاغو، عندما أخرج تلميذ في صفّها مسدساً من محفظة كتبه وشدّ دون انتباه على الزناد. انطلقت الرصاصة باتجاه الأرض، ثم انزلقت وانغرزت في العمود الفقري للفتاة الصغيرة. مذاك تتعلّم ميشالّ المشّي، لكنها ما تزال تعرج وتترنّح في غالب الأحيان. ولا تودّ والدتها السماح لها بممارسة رياضة التزحلق عل المزلّج. وغالباً ما تصرخ أثناء نومها: «لا تطلق النار! لا تطلق النار»[20]. وتقول الفتاة بأنها تحلم مراراً برشقات رصاص تخترق نافذة المنزل وتحصد جميع أفراد عائلتها.

إن الأطفال هم، عادة، ضحايا هذه الوفرة من السلاح المبعثرة في حنايا المنزل. وهم عاجزون، في أغلب الأحيان عن التفريق بين مسدّس حقيقي ولعبة بسيطة، أو عن وعي الخطر الكامن في شيء كهذا. لقد عاد ستيف جيلّيبسي متأخراً إلى منزله، ليل 22 ـ 23 حزيران/يونيو 1991، وهو متعب جداً من عمله في حراسة الأمن، العمل الثاني الذي يمارسه، لأن ستيف موظف في الشرطة في مقاطعة بالتيمور. كان وَلداه وزوجته ينامون. حينها ارتكب رجل الشرطة، المضنى من التعب، خطأً فادحاً لأوّل مرّة في حياته المهنية: لقد ترك مسدسه عيار 38 على طاولة المطبخ. وصعد بعدها كي ينام.

في الصباح الباكر، اكتشف ابنه البكر جاسون المسدس بين يديّ أخيه الصغير كريستوفر البالغ ثلاثة أعوام. وحاول جاسون، الأكثر وعياً من أخيه بخطر المسدس، سحب السلاح من يديه لإعادته لوالده. فتماسك الصبيّان وتشاجرا، وانطلقت الرصاصة التي اخترقت رئة كريستوفر اليمنى وكتفه قبل أن تستقرّ في أحد مقاعد غرفة

---

(20) ذي ستايت 18/ 4/ 93.

الاستقبال. لقد نجا كريستوفر بأعجوبة. ولم يكن للعديد من الصبْيَة هذا الحظ. وقبل عدّة أسابيع على هذا الحادث، قَتَل صبي صغير يبلغ السادسة من العمر، عرضاً، شقيقته البالغة ثلاث سنوات، بسلاح والده؛ وكان قد اكتشفه محشواً في أحد الأدراج. بعد أيام على الحادث الذي حلّ بابنه، اشترى ستيف جيلّيبسي قفلاً حديدياً لتخبئة مسدسه. بالإضافة إلى أنه يخفيه في مكان سرّي. «لو لم أكن موظف شرطة، لم يكن لدي السلاح في البيت»[21]، هذا ما قاله، بعد قليل عل هذه المأساة التي هزّته بعنف، كما ظل ابنه البكر جاسون متأثّراً بالحادث. ظل يشعر بالذنب لكونه أطلق الرصاصة على أخيه الصغير.

إن الحالات المشابهة عديدة والتي فيها يطلق الأولاد، عرضاً، النار على إخوتهم أو الأبناء على آبائهم، وبالأحرى الآباء على الأبناء. إنها مآسٍ تجتاح الأسر وتربك إلى الأبد حياة الناس. كيف ستكون ردّة فعل تلك الفتاة الصغيرة من ميامي، عندما تعلم أنها في سن الثالثة، وفي 25 تموز/يوليو 1993 قتلت عرضاً زبونة تبلغ 28 عاماً في مخزن والديها، حين كانت تلهو بسلاح مخبّأ وراء الصندوق[22].

والميدان الأخير الذي يلعب فيه السلاح دوراً هامّاً: الانتحار. في هذا الميدان يقتل السلاح الناري أكثر من أي ميدان آخر. إذا كانت الأسلحة النارية مسؤولة، خلال العام 1991، عن 17746 عملية

---

(21) الواشنطن بوست 22/ 9/ 91.
(22) النيويورك تايمس 25/ 7/ 93.

قتل و 1441 حادثاً، فإنها قد استخدمت خصوصاً في 18526 عملية انتحار[23]. فهل يمكن أن نستنتج أن السلاح يدفع إلى الانتحار؟ يبدو، وفق مركز مراقبة الوباءات الشهير في اتلانتا، أن مخاطر رؤية مراهق يموت انتحاراً تتضاعف، إذا وجد السلاح في المنزل[24].

إذا قارنا معدّل الانتحارات بين فرنسا والولايات المتّحدة، نجد أن المعدل أعلى في فرنسا منه في الولايات المتّحدة. لكن استخدام السلاح الناري من أجل الانتحار، في أميركا، هو أكثر مرتين، فالفرنسيون يفضّلون الانتحار شنقاً. غير أن السلاح الناري يبقى، في البلدين، الوسيلة الأكثر استخداماً لدى المراهقين لقتل أنفسهم. لكن إذا كان السلاح يستخدم في الانتحارات بنسبة 35% في فرنسا، فإن المراهقين الأميركيين يلجأون إليه بنسبة أكثر من 60% من الحالات[25].

لا شك أن لجنون الأسلحة النارية كلفة جدّ عالية، في مجتمع يفترسه العنف. وهناك جيل بكامله يتهيأ لتحمّل النتائج الاجتماعية، أكانت نفسية أم مالية. وفي آخر تقدير سعى لجمع النفقات الناجمة عن الأسلحة النارية، في ميادين الصحّة والقضاء، والتأمين، ونقص الكسب بالنسبة للمجتمع، تبيّن أن الكلفة الإجمالية تصل إلى 135 ملياراً من الدولارات[26]..

والحال أنه وفق دراسة أُجريت في 1993 ونشرتها صحيفة نيو

(23) يو. أس. أ. توداي 30/ 12/ 93.
(24) سنتر تو بريفنت هاندغان فيولنس.
(25) يو. أس. أ. توداي 30/ 12/ 93.
(26) الواشنطن بوست 12/ 10/ 93.

انغلند جورنال اوف ميدسين الرصينة، يتبيّن أن هناك صلة مباشرة بين حيازة الأسلحة وعمليات القتل أو الانتحارات. وهكذا نجد، وفق نتائج الاستقصاء، أن كل شخص يحتفظ تحت سقف بيته بسلاح، يخاطر بأن يُقتَل أو يقتل ثلاث مرّات (وفي ثلاثة أرباع الحالات، تكون الضحية قريباً أو مقرّباً). وثمّة خمس مرّات أكثر من المخاطر في أن ينتحر أحد أفراد العائلة. هذه الدراسة هامّة: إنها تكذّب بشدّة الفكرة الشائعة بين الناس في أميركا بأن السلاح في المنزل يحمي قاطنيه من العنف.

الفصل الخامس

الأسلحة في كل مكان

في السادس عشر من كانون أوّل/ ديسمبر 1988. وفي منطقة صغيرة هادئة من فيرجينيا بيتش، في فرجينيا، دخل الفتى الأسود نيكولاس إليوت، كعادته كل صباح، إلى مدرسته: آتلانتيك شورز كريتسيان سكول. لكنه هذه المرّة كان ينقل في محفظة كتبه المحمولة على الظهر آلة خاصّة. بعد ساعتين وربع مشحونتين، تمكن نيكولاس اليوت من قتل أستاذ بالغ 41 عاماً ومن جرح آخر، أصيب برصاصتين عيار 9 مم. ثم حاول قتل اثنين آخرين استطاعا أن يفلتا من الرشقات. «إنهم يكرهونني!» بهذا التعبير برر فعلته عندما توصّل مدرّسون آخرون من السيطرة عليه[1].

فالسلاح الذي استخدمه نيكولاس إليوت كان سلاحاً حربياً حقيقياً، كوبراي م9/ 11 مصنوع في مصنع س.و. دانييل آتلانتا. إنه عبارة عن رشيّشة قصيرة، مصنوعة بكاملها من المعدن الأسود. وتطلق في أقلّ من ثانيتين 32 رصاصة؛ وهو السلاح المفضّل لدى مهرّبي المخدّرات. «إنه السلاح الذي زمجر في الثمانينات، حسبما قالت وسائل الإعلام. فكيف استطاع مراهق في السادسة عشرة من

(1) «قصة السلاح»، ذي اتلانتيك مونثلي، كانون ثاني/ يناير 1993.

العمر حيازته؟ لدى بائع الأسلحة ببساطة متناهية، بفضل خدعة بسيطة في إبراز هويّة.

وهكذا نجد أن أحد الأسباب الرئيسية لهذيان الأسلحة النارية في الولايات المتّحدة الأميركية، يكمن في وجودها، وفي إمكانية حيازتها الغريبة. وفي تموز/يوليو 1993، أجريت دراسة على التلامذة من الصف المتوسّط الأوّل حتى صفوف المرحلة الثانوية؛ وأُجريت هذه الدراسة في البلاد فكشفت أن 59% من التلامذة يحصلون بسهولة على الأسلحة النارية. والأكثر إثارة للعجب هو أن نسبة 35% منهم أكّدت أنه يلزمها أقلّ من ساعة لحيازة أحد الأسلحة[2].

ووفق دراسة أخرى أجريت مع فتيان من الضواحي البائسة، أكّدت نسبة 22% من الطلاب أنها تملك سلاحاً. أما بخصوص الطلاب الذين دخلوا السجن، فأكّدت نسبة 83% منهم حمل السلاح، وأكّدت نسبة الثلثين أنها تملك على الأقل، ثلاثة مسدّسات[3]. فحمل السلاح، بالنسبة لأكثرية هؤلاء الشبان، هو الردّ الوحيد المقبول والملائم للمحيط المعادي الذي يترعرعون فيه.

إن هذا التحليل لا يدهش في بلد ينتشر فيه 211 مليوناً من الأسلحة النارية، منها 67 مليوناً من المسدسات. وهو أعلى رقم على الصعيد العالمي. ففي الواقع، إن كل منزل على اثنين قد يكون مجهّزاً بسلاح ناري، على الأقل 46%. وما يقلق البال هو أن

---

(2) ذي لوس انجلوس تايمس 20/ 7/ 93، إذ أورد لويس هاريس استقصاء يتعلّق بالهارفارد سكول للصحة العامة.

(3) الواشنطن بوست 13/ 12/ 93، ذكرت المؤسسة الوطنية للعدالة.

السلاح ملقَّم، في حوالي نصف الحالات 43%[4]. إنه دون شك عاقبة من عواقب تاريخ الولايات المتّحدة وحروبها التي طبعت هذا التاريخ. فمناطق الجنوب والغرب الأوسط فيها تمتلك من السلاح أكثر بمرتين من المناطق الشمالية الشرقية والمناطق الغربية.

إن أميركا غارقة تحت وطأة الأسلحة النارية. وهي ظاهرة «حديثة» نسبياً، إذ في مدى أربعين عاماً ازداد عددها أربع مرّات. وبالطبع فإن بيع الأسلحة يتمّ بحرّية، لكن خلافاً لفكرة شائعة، هناك قوانين تُخضِع بيعها لبعض الشروط. غير أن هذه القوانين تختلف من ولاية لأخرى، وتهدف من حيث الشكل إلى تحاشي وقوع هذه الأسلحة بين أيدي المجرمين. لكنها غير فعّالة في الغالب، وأحياناً مثيرة للهزء، ويتمّ اغتصابها في كل الحالات دون رادع ولا وازع.

من أين تأتي الأسلحة المستخدمة في الجرائم وفي أفعال العنف الأخرى؟ يكشف استقصاء أجري في السجون، أنه نسبة 31% من المجرمين يقولون بأنهم قد حصلوا عليها من منزل الأسرة أو من الأصدقاء، ونسبة 28% حصلت عليها من الشارع، ونسبة 27% من محال البيع و9% توصلت إلى سرقتها[5]. ما لم يعلنه الاستقصاء هو أن هذه الأسلحة قد وقعت، في وقت أو في آخر، بين أيدي الباعة الخاضعين للإدارة الفيديرالية، والذين عاودوا بيعها.

هذا التفسير هو أحد التفسيرات الأوّلية: لقد أحصي في الولايات المتّحدة من هذا النمط من التجارة، 285000 تجارة. ففي

---

(4) سنتر تو بريفنت هاندغان فيولنس، أورد استقصاء عن شهر أيار/مايو 1991.

(5) مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية، تحت عنوان حماية اميركا، مارس 1992.

فلوريدا، ثمّة باعة للأسلحة النارية يزيد عددها 23 مرّة على عدد مطاعم «ماكدونالدز»! في الواقع، ليس أسهل من أن تكون بائع أسلحة في أميركا إذ يكفي الحصول على شهادة من السلطات الفدرالية. ويكفي أن تكون قد تجاوزت الواحدة والعشرين وأن تكتب نموذجاً خاصاً وضعته الإدارة التابعة لمديرية الذخيرة أي مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية (باتف). وينبغي أن تحدّد في طلبك عنوان مكان تجارتك في المستقبل، إنما ببساطة يمكن أن تجعل المنزل عنوان تجارتك. كما هو مطلوب أن تحدّد الساعات التي تفتح فيها المخزن للجمهور. وأخيراً ينبغي عليك أن تضمّ مبلغ 30 دولاراً عن السنوات الثلاث الأولى لحصولك على شهادة الإذن ببدء تجارة السلاح. وبعد تحقّق بسيط من السجّل العدلي وبعد مرور خمسة وأربعين يوماً على الطلب، يصل إلى منزل طالب التجارة بالسلاح، وبواسطة البريد، شهادة الإذن مرفقة بكرّاس يتضمن تفصيلاً عن قوانين البيع المختلفة.

في العام 1991، لم يُرفض من طلبات الإذن البالغة 34000 طلب سوى 37 طلباً. كما لم يرفض من طلبات التجديد البالغة 57327 سوى 15 طلباً[6]. في السنة السابقة على 1991، توصّل رجلان خبيثان إلى حيازة امتياز إذن بالبيع لكلبين؛ وهذا ما يطرح صحّة الرقابة والتحريات التي يقوم بها الباتف (مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية).

ويملك ربع عدد الباعة، 285000 بائع، مخزناً حقيقياً. أما الأرباع الثلاثة الباقية من الباعة، فإنهم يمارسون هذه التجارة حسبما

---

(6) الواشنطن بوست 29/11/92.

يطلق عليه تسمية «الباعة على طاولة المطبخ». ويبيع هؤلاء في منازلهم أو في الشوارع. وهذا السوق الواسع يتفلّت بشكل شبه كامل من رقابة الولاية، إذ أن «الباتف» لا يملك وسائل للقيام بعمله، فهو لا يحقّ له التصرّف سوى ب 2000 موظف. وخلال الثمانينات ارتفع عدد الباعة المزوّدين بأذن البيع بنسبة 59%، بينما عدد مفتشي «الباتف» انخفض بنسبة 13%. وقد يلزم لمكتب «الباتف» عشرون سنة، بجهاز موظفيه الحالي، للتحقّق من كل الباعة؛ هذا ما أدلى به قبل رحيله بفترة قليلة مدير الوكالة السابق، ستيفن هيجينس[7]. فالأكثرية الساحقة من الباعة لم ترَ إذاً أبداً مفتشاً واحداً؛ حتى أن الحصول على شهادة بائع أسلحة نارية، في بعض الولايات، أسهل من حيازة مسدس بشكل شرعيّ. «هل تريد سلاحاً؟ وتتحوّل إلى بائع أسلحة» يكتب بتهكم أحد محرّري صحيفة وولّ ستريت جورنال[8].

إن **صحيفة سان بترسبورغ تايمس**، الصحيفة اليومية الصادرة في فلوريدا، تعقّبت هؤلاء الباعة، في ميادين عملهم؛ هؤلاء الباعة الذين لا يثيرون الريبة دوماً[9]. وانطلقت من التساؤل: ما هو القاسم المشترك الذي يجمع بين قتلة نيلدا شامبلر، المدرّسة التي قُتِلت بسلاح قويّ، وقتلة جون ميلر، الشرطي الذي أصيب بثلاث رصاصات وآسيا سميث، الفتاة البالغة ستة أعوام والتي قتلها ولد آخر عن قرب؟ وتوصّل الباحثون المستقصون إلى استنتاج: لم يطرح على هؤلاء أيّ سؤال عندما اشتروا سلاح جرائمهم.

---

(7) مرجع سابق.
(8) ذي وول ستريت جورنال 4/ 10/ 93.
(9) «لا مسائل مطروحة»، سلسلة خاصة منشورة في سان بترسبورغ تايمس من 27/ 6 إلى 1/ 7/ 93.

ينبغي على الباعة أن يطلبوا من زبائنهم، وفق القانون، ملء نموذج تعريف رقم 4473 وضعه «الباتف». وعليهم، تبعاً للولايات. أن يعلموا «الباتف» إذا باعوا للشخص عينه، أكثر من سلاح خلال أسبوع. بالإضافة إلى أنهم مجبرون على الانتظار مهلة معيّنة للأمان، تمتدّ من ثلاثة أيام إلى خمسة عشر يوماً، قبل أن يسلّموا السلاح للمشتري؛ أو عليهم التحقّق بواسطة الهاتف من السجلّ العدلي للزبون أو من سوابقه المرضية النفسية، من السلطات المختصّة.

إن الباعة، في فلوريدا ومنذ العام 1991، فرض عليهم القيام بهذه التحقيقات. لكن كيف يستطيع، مثلاً، أن يضمن 17 مفتشاً من «الباتف» في تامپا أن باعة الأسلحة في المدينة البالغ عددهم 8000 آلاف يهتمون فعلياً بالتنفيذ؟

ففي هذه الولاية، لم يقم مفتشو «الباتف»، خلال العام 1992، إلاّ بزيارة بائع أسلحة واحد، من أصل خمسة عشر بائعاً. في المحصلة الأخيرة يمكن القول إن المهرّبين وأفراد العصابات يحصلون على سلاحهم، في الغالب من بعض الباعة المرخّص لهم، وحتى ولو كان معظم الباعة شرفاء.

إن الأساسي من المشاكل يسبّبها «باعة طاولة المطبخ». ومايكل فيندلي هو المثال على ذلك. عندما كان يقرأ مجلة **شوتغان نيوز** اكتشف السهولة التي يمكن أن يحصل فيها على شهادة بائع أسلحة نارية. فحصل عليها دون مشكلات، بإنجاز الشكليّات اللازمة. وقام منزله في سيمينول مقام محلّ تجاري. غير أن فيندلي سرعان ما أدرك مرونة القانون. إذا كان عليه كبائع أسلحة ملء نماذج يفرضها «الباتف»، فالأشخاص الذين يبيعهم لا يفرض عليهم القيام بذلك، إذا أرادوا بيع أسلحتهم، لأنها ممتلكات خاصة. هل في الأمر تجاوز

للقانون؟ كلا، هذه هي القوانين المرعيّة الإجراء. لهذا سرعان ما أصبح أبوه وأمّه زبائنَه الأساسيين. ففي تسعة أشهر، باع أباه وأمّه 42 مسدساً. وهما يستطيعان بيعها في السوق السوداء، دون وازع؛ ولا حاجة للمشتري بتسجيل اسمه بانتظار مهلة ثلاثة أيام. ففي الظاهر، ليس ثمّة ما يخالف القوانين.

هكذا استطاع أوجين غريشيبر، 35 عاماً، أن يشتري تيتان عيار 38 من والدة مايكل فيندلي. والصفقة تمّت في وسط الشارع، على مسافة 500 مترٍ من منزل آل فيندلي. وهو حظ عظيم بالنسبة لغريشيبر، لأنه مجرم مطلوب، ولا يستطيع شراء سلاح بشكل شرعيّ. بالإضافة إلى أنه لا يقيم في فلوريدا، وهو مصاب باضطراب عقلي. ولقد اتُّهم الأف،بي،آي بأنها حاولت أن تدسّ له السمّ. كما حاول مرّة طعن أحد أفراد الشرطة. وحديثاً، صرّح أمام أحد أصدقائه في فلوريدا بأنه قد عيّن شريفاً وأنه يحتاج إلى مساعدين. لهذا كان غريشيبر يتنقّل وهو يحمل السلاح.

بعد شرائه السلاح بعدّة أيام، وفي دانيّدين (فلوريدا)، صادف في طريقه رجل شرطة يبلغ 22 عاماً، جون ميلر. وقد شاهد ميلر، وهو في مهمّة دورية عشية عيد النِعَم، غريشيبر بينما كان يسير وهو يحمل كيسين كبيرين. وشدّ هذا الرجل المجهول ذو المشية المريبة انتباه ميلر. فناداه الشرطي طالباً منه الاقتراب. وامتثل غريشيبر، لكن يده كانت تغوص تحت قميصه. قال له الشرطي بصوت عالٍ: دعني أرَ يديك».

لقد جاء النداء متأخّراً، إذ وجّه غريشيبر مسدسه المشهور تيتان عيار 38 على الشرطي وأطلق عليه ثلاث رصاصات. فأصيب في بطنه

وانهار على الأرض. عندئذٍ اقترب غريشيبر منه لإطلاق آخر رصاصة في رأسه. لكن السلاح تعطّل بأعجوبة. فما كان من رجل الشرطة إلاّ أن استجمع قواه وتناول بندقيته وأطلق على المعتدي حتى انهار أمامه. بعدها التقط جهاز الإرسال، والدم ينزف منه، وأخذ يصرخ: «لقد أصبت آه يا إلهي، لقد أصبت!».

لقد وجد المحققون إيصالاً في جيب غريشيبر، الإيصال الذي كان سلّمه مايكل فيندلي، «بائع طاولة المطبخ»، لوالدته. ولم يجدوا صعوبة في الوصول إليه.

في التحقيق الأوّل، قال فيندلي بأنه بذاته قد باع السلاح إلى غريشيبر، الذي أظهر له بطاقة هويّة. ثم تراجع عن إفادته موضحاً أن والدته، في الواقع، هي التي اشترت منه هذا السلاح للتدرّب على إطلاق النار وأنها قرّرت بيعه أخيراً لثقل وزنه. وكانت والدته قد اشترت منه 21 مسدساً من هذا النوع. إنه لأمر مثير للعجب، بالنسبة لامرأة لا تعرف عن هذه الأسلحة شيئاً، وهي تكاد لا تتوصل إلى النطق باسم نوع واحد من السلاح.

وتوصّل المحقّقون بسرعة إلى الخلاصة أن فيندلي يعتبر مذنباً، لأنه تآمر بمؤازرة أهله، على انتهاك القوانين الفيدرالية والمحليّة. عندها سعت الشرطة للحصول على قرار يسمح بموجبه للسلطات الفيديرالية القيام بملاحقات. لكن هذه الملاحقات لم تحصل. وحكم على فيندلي بإعادة شهادة الإذن بالبيع. وحكم عى غريشيبر بالسجن مدّة سبعة وعشرين عاماً. أمّا ميلر، موظف الشرطة الذي نجا بأعجوبة، فإنه استطاع أن يقوم مجدّداً بمهماته. ولقد أوضح فيندلي: «أنا لا أعتبر نفسي مسؤولاً على الإطلاق. ففي كل يوم، تباع آلاف

المسدّسات في «معارض السلاح» أو «تحت الطاولات»[10]. غير أنه اعترف بأنه يلاقي صعوبة في فهم التشريعات الخاصّة بالأسلحة النارية.

لكن كارين كيلپاتريك البالغ 35 عاماً وصديقه الحميم هنري ماك ماهون، 31 عاماً، يعرفان كلّياً كلّ دقائق التشريعات. إنهما بائعان حاصلان على إذن بالبيع، يكسبان عيشهما من عرض الأسلحة في الأسواق. فعندما فرضت فلوريدا في 1990، مهلة ثلاثة أيام لتسليم الأسلحة النارية، توجّها نحو تكساس حيث لا تُفرض أي مهلة. في أحد «معارض السلاح»، وهو سوق من الأسواق الواسعة التي يعاد فيها بيع كل أنواع الأسلحة ومن مختلف العيارات، وقع عنوانهما بين يديّ الشاب المبتسم، الطلق المحيّا، الطويل الشعر دافيد كوريش، رئيس طائفة الرؤيا. في مدّة سنتين. باع الصديقان للشاب دافيد 225 قطعة سلاح وحوالى 100000 خرطوشة (فشكة). أنه أفضل زبون وأصبح صديقهما. كانا يذهبان لتناول الطعام معه في مزرعته في واكو (تكساس)؛ ويلعبان مع أطفاله ويسمعانه يتكلّم على التوراة وعلى نهاية العالم؛ وبعدها يتدرّب الجميع على إطلاق النار.

منذ عدّة أشهر، يقتفي عملاء «الباتف» أثر الشخصين اللذين باعا دافيد كوريش، بانتظام، أسلحة من كلّ العيارات. ففي تموز/ يوليو 1992، طرق رجال مكتب «الباتف» باب كارين وهنري. في تلك الفترة، كانا الأخيران قد باعا رئيس الطائفة 104 أسلحة نارية؛ وهما غير نادمين. فبناءً على القانون، يفرض على البائع أن يُعلِم «الباتف» إذا اشترى شخص أكثر من مسدسين في مدّة أسبوع، لكن القانون الفيدرالي لا يجبر أبداً أيّ بائع أن يبلّغ عن المبيعات المختلفة

(10) مرجع سابق.

للأسلحة الأوتوماتيكية مثل م ـ 16 أو الكالاشينكوف. وأفاد كارين أنهم لم يبلّغوا «الباتف» عن مشتريات كوريش، لأن هذا الأخير لم يكن يشتري في الأسبوع أكثر من مسدّس. بالإضافة إلى أن كوريش لم يكن مجرماً. بالطبع لقد أدين لمحاولة قتل، لكن بعد تبرئته، أصبح حرّاً في شراء ما يشاء...

لم يجد إذاً مفتشو «الباتف» مخالفة قانونية في المبيعات. وفي كانون أوّل/ ديسمبر 1992، قرّر الثنائي العودة إلى فلوريدا وباشرا من جديد العمل في «معارض السلاح». وفي 28 شباط/ فبراير 1993، وفي طريق توجّههما إلى هذه الأسواق علما عبر المذياع عن المأساة التي ارتكبها كوريش. فعندما حاصر رجال الشرطة مزرعة دافيد كوريش في واكو، عجّل في إغراق طائفته في حمّام دم مخيف. وجابت صور هذه المحرقة المجنونة كل أنحاء العالم. وكانت الحصيلة 86 قتيلاً في عملية انتحار جماعية واسعة تعتبر في الواقع مجزرة. لقد قتل أو جرح أكثر من عشرين شخصاً من عملاء «الباتف» خلال هذا الهجوم. لقد ذهل ذاك الثنائي، عند سماعه النبأ: «لم يكن دافيد رجلاً عنيفاً!»، هذا ما قاله لاحقاً كارين كيلپاتريك عن كوريش الذي كان يفرض على فتيات صغيرات لا يبلغن سوى عشر سنوات ممارسة العلاقات الجنسية.

ولقد عثر رجال الباتف، بين أنقاض المزرعة العائدة لطائفة الرؤيا، على 193 بندقية هجومية، وعلى جهازين معروفين باسم «كنّاس الشوارع»، وبنادق شديدة القدرة، وعلى إحدى عشرة غدّارة طويلة، وستين مسدّساً، وبندقيتي باريت 50، ورشيشات يمكن أن تخرق مصفّحة. إذ أن أيّ مواطن أميركي يمكنه أن يمتلك هذه الأسلحة، بشكل قانوني. إنما يلزم إذن خاص فقط للرشيشات. غير

أن كوريش تجاوز ذلك بشرائها قطعاً متفرّقة، من أربع ولايات مختلفة. كما أنه حوّل أسلحة شبه أوتوماتيكية إلى أسلحة اوتوماتيكية؛ وهذا ما لا يجيزه القانون.

لقد شكّل هذا الثنائي، الذي ظل يتمتّع بكامل الحريّة، موضوع استقصاء عن الإجرام. ومنذ 28 شباط/ فبراير 1993، حظّر عليهما مكتب «الباتف» بيع الأسلحة. لكن كارين كيلپاتريك لم يفهم لماذا هذا الحظر. فبالنسبة له، إن مكتب «الباتف» وحده المسؤول عن هذه المأساة التي هلك فيها هؤلاء الفتيان الذين كانت تلهو معهم. مع ذلك، فهذه المرأة هي التي باعت كوريش هذه البنادق التي توصل بها حتى إلى إطلاق النار في الظهر. هل تشعر بالمسؤولية؟ «إنه سؤال سخيف... إذا كان شخص يجتاز الشارع لشراء صحيفة وصدمته سيارة، فهل تكون غلطتك؟» تساءلت قبل أن تختتم، دون تردد: «كنت أقوم بعملي»[11].

والأكثر إثارة للقلق هو أن بائع الأسلحة يتحوّل أحياناً إلى مجرم. فريشار جيبسون أوقف في أحد المحال في سيمينول (فلوريدا) لحمله أسلحة محظورة، بندقية هجومية شبه أوتوماتيكية محشوة. وهي لم تكن المرّة الأولى، إذ كان قد أوقف في السابق ثلاث مرّات ومَثُلَ أمام القضاء وحوكم. غير أن ريشار جيبسون يقدر دوماً على شراء الأسلحة التي يريد، وحتى بإمكانه أن يبيعها: باعتباره يملك رخصة بيع فيديرالية. وفي 1991، جدّد له «الباتف» رخصة السماح بالبيع، في الوقت الذي لم يكن مضى شهر واحد بالحكم عليه بالسجن مدّة سنتين. وبررت الوكالة الفيدرالية مرافعتها عن نفسها أن السماح بالبيع حصل نتيجة «خطأ ما».

(11) مرجع سابق.

زد إلى ذلك أن القوانين المعمول بها حالياً تسمح، حتى لو لم يُرتكَب أيّ خطأ، للمواطنين ذات الماضي الإجرامي ببيع الأسلحة. ويمكن لشخص، مليء سجله العدلي بدزينة من الجنح، أن يستمرّ ببيع الأسلحة النارية. وبإمكان شخص حكم عليه بجنحة جرمية أن يرفع دعوى أمام محكمة الجنح لتخفيف الحكم، ويحتفظ هكذا بحقّه في بيع الأسلحة. أضف إلى هذا أن شخصاً اقتضى مثوله أمام القضاء لفعل إجرامي يستطيع الاستمرار ببيع السلاح حتى صدور الحكم عليه؛ أو هو يستطيع الاستمرار في شرائه، إذا أطلق سراحه ووضع قيد المراقبة ومنع من امتلاكه.

هذا ما فعله ريشار جيبسون، في 1988، عندما أوقف لحيازته مسدّسين غير مصرّح عنهما. حينها استطاع أن يستمرّ ببيع الأسلحة في شقّته، دون أن يقوم بالتحقيقات اللازمة عن السجلاّت العدلية لزبائنه، كما يقتضي ذلك قانون فلوريدا: «لم أكن على علم بأنه يقتضي عليّ القيام بذلك»، كما قال لاحقاً[12]. وينبغي التنويه أن نصف مليون من التحقيقات اللازمة قام بها الباعة، خلال السنتين اللتين أعقبتا وضع القانون في فلوريدا موضع التنفيذ.

لقد أوقف وليم جون غوردون في لويزيانا وبحوزته 90 أونصة من الماريجوانا وهذه هي عملية إيقافه العاشرة. وتمنعه إدانته من شراء السلاح، مثله مثل جيبسون، لكنها لا تمنعه من بيعه. واستطاع غوردون، أيضاً، الإحتفاظ بشهادة إذن بالبيع. وفعل ستيفن ليمونز أكثر من ذلك: لقد وصل به الأمر، وهو البائع المصرّح له بالبيع، أن يعرض على أفراد من الشرطة السرّية تظاهرت بالشراء، بيعها أسلحة

(12) مرجع سابق.

تحت معطفه. ولم يكن لديه مشكلة من الشكليّات ـ كما أوضح ـ إذ ادّعى أن لديه نماذج مليئة من مشترين وهميين. وعندما اتّهم بقيامه بدزينة من الأفعال الإجرامية وحكم عليه مذنباً، لم يمضِ يوماً واحداً في السجن. وبعد سنة كان ما يزال يتصرّف بشهادة إذن ببيع الأسلحة النارية. . .

والأدهى من ذلك هو تحوّل بعض رجال الشرطة، أحياناً، إلى باعة عديمي الذمّة، أمثال مايك ادموندز الذي باع مئات المسدسات في حي ليبرتي سيتي، أحد الأحياء البائسة في ميامي. وفي واجهة متجره نرى قطعتي سلاح تيك ـ 9، ورشيشاً ـ بندقية، وهي الأنواع التي تستهوي المحترفين. والحال أنه عندما لا يكون وراء مكتب متجره. يكون فرداً عاملاً من أفراد الشرطة، في إلبورتال، في ضواحي ميامي. ولقد حاول كذلك شراء كل الأسلحة التي سحبتها الشرطة من أيدي الناس منذ ثلاثين سنة، لإعادة تصريفها. لكن المدينة رفضت ذلك، وهذا ما أثار دهشة أدموندز: «إذ كان ثمّة مشكلة، فليجعلوا بيع السلاح أمراً غير قانوني. فالأسلحة النارية، للأسف، هي ضرورة»[13].

كان هذا الشرطي المندهش، الذي تدفع له الدولة من أجل المساهمة في «المحافظة على السلم» يستعد لإعادة بيع أسلحة مصادرة من المجرمين! والشرطة التي تشتكي بانتظام من كميات الأسلحة المتداولة في شوارع الولايات المتّحدة، هذه الشرطة لها شبكة من الباعة. ففي فلوريدا وحدها، هناك حوالي 440 رجلاً من رجال الشرطة وحرّاس السجون يحملون شهادة إذن فيديرالية ببيع الأسلحة. غير أن الغالبية لا تمارس حقّها بالبيع. والبعض الآخر

(13) النيويورك تايمس 11/ 3/ 92.

استطاع أن يؤمّن حوالي 3600 زبون في مدّة سنتين. ولا شيء يضمن عدم وقوع هذه الأسلحة بين أيدٍ خطرة.

في زمن «معرض ـ أسلحة»، في تامپا، باع رجل ثلاثة مسدّسات من نوع سميث اند ويسّون، نموذج 64، وهي مسدّسات كانت تستخدمها شرطة سان بيتر سبورغ قبل أن تستبدلها بالمسدّسات الأقوى، نوع غلوك عيار 9 ملم. وكان الرجل قد اشتراها من فرد من أفراد الشرطة. هذا المواطن العادي الذي يبيع أسلحته لا يحتاج لملء نماذج، وبالتالي لا يحتاج لمساءلة المشتري عن سجلّه العدلي ولا عن صحّته العقلية. كيف حصلت هذه المشتريات؟ من العسير معرفة ذلك. بالمقابل، من المؤكّد أن شرطة بيترسبورغ استطاعت أن تعيد ثلاثة من مسدّساتها الخاصّة: استولت على الأوّل من لصّ كان قد سرقه من مواطن عادي. واستعادت الثاني من مهرّب مخدّرات كان بدوره قد سرقه من ضابط شرطة، والذي كان قد اشتراه من دائرة الشرطة ووجدت الثالث في علبة كفوف في سيارة سائق ثمل وُجد ميتاً.

منطقياً وبشكل مسبق، يمكن الاعتقاد أن مجرماً يودّ الحصول على سلاح لا يقترب من بائع، هو ضابط في الشرطة. وهذا اعتقاد خاطئ، إذ خلال السنتين الأخيرتين، حاول مجرمون على مدى 90 مرّة شراء سلاح من رجل شرطة يملك شهادة بيع سلاح. وتشهد على ذلك عمليات التحقّق من السجل العدلي. وأكبر بائع للأسلحة، في بيترسبورغ هو رجل شرطة يحمل اسم دانيال نيسبيت. ولقد قامت «الأف،بي،آي» باستقصاءات حول بيع رشيش من نوع يوزي، كان قد باعه دانيال بشكل غير قانوني في 1985؛ والسلاح كان قد وجد في كولومبيا بين مجموعة أسلحة المغاوير للقوّات المسلّحة الثورية الكولومبية (الفارك). وفي يوم مبيع هذا الرشيش، لم يفرض دانيال

على المشتري ملء نموذج التعريف، مدّعياً، لاحقاً، أنه لم يكن بحوزته نماذج. غير أن كل المبيعات التي قام بها، في ذاك اليوم، كانت قد سجّلت. لكن الإدارة ارتأت أن الأدلّة غير كافية لملاحقته. وعملية بيع أسلحة، دون ملء نموذج تعريف، التي كانت تعتبر سابقاً جريمة جرمية أصبحت اليوم جنحة.

تمثّل «معارض السلاح» صورة معبّرة عن أسواق السلاح الواسعة والمنتشرة هنا وهناك حيث يبدو أن كل شيء مباح. ثمّة معارض تقام كل أسبوع وعلى امتداد الولايات المتّحدة. لقد أوردت **«غان ليست»** المجلّة الأسبوعية التي تطبع أكثر من مئة صفحة عن إعلانات مبيعات الأسلحة الشخصية، أوردت لائحة بأسماء هذه المعارض ملأت حوالي العشر صفحات. ففي ويست پالم بيتش، في فلوريدا، استقبل المعرض الذي نظمته غان كولكتورز آسوسييتشن، في 1993، 2400 زائر خلال يومين. في غالب الأحيان، يعرض مجمّع أسلحة، على طاولات ضمن جدران غرفة رياضة واسعة الأرجاء، مجموعات من البنادق والمسدّسات من زمن آخر. «أنا هاوٍ لجمع الأسلحة القديمة؛ ولا تعنيني حكايات البنادق الهجومية. أنا لا أحب سوى الأسلحة النارية القديمة»، يوضح جيل لويس، منظّم المعرض، الذي تنطبع في رأسه صور عن عصر آخر.

ولا يمنع أن يكون معروضاً، على طاولة أخرى، رشيشان اثنان، وماك ـ 10 وتيك ـ 9، وكلّها حديثة العهد. فضلاً عن نوعين من السلاح القاتل. ويتذمّر البائع، ويؤكّد أنه يملأ كل النماذج الشكليّة ويتّصل هاتفياً بمكتب «الباتف» للتثبّت من السجّل العدلي للمشتري. لكنه يرفض الإعلان عن اسمه... وفي معارض أخرى، يمكنك أن تقرأ بوضوح على بعض الطاولات: **«لا تنتظر مهلة**

للتسلّم» أو «لا نتثبّت من السجل العدلي». في الغالب، تشكّل هذه الأسواق مملكة للإباحة والفوضى. فنزهة في معرض من معارض السلاح، تشكّل غوصاً في عالم **ثقافة السلاح**. ويمكن للزائر، في ويست پالم بيتش، أن يلحظ في إحدى الواجهات شارة أس. أس. الشرطة السياسية الهتلرية ودرعاً نازياً. وفي واجهات أخرى، يرى كتباً مختصة للغاية بآداب السلاح، مثل كتاب: «القتل دون فرح»، «الموجز الكامل عن كيفية القتل».

ويذهب بعض «معارض السلاح» إلى حدّ عرض مدافع هاون. فهناك باعة عديمو الذمّة يتزوّدون بها. وهذه كانت حال جايمس ريان، المواطن من شيكاغو الذي جال على مدن الغرب الأوسط ليشتري كل مدافع الهاون، بشهادة بائع السلاح التي يملك، ثمّ تسلّل إلى شيكاغو لتصريف أسلحته، بشكل غير قانوني. وفي الفترة الأخيرة، أوقف جايمس ريان، بعد أن وقعت ثلاثة مدافع بين أيدي الشرطة أثناء مجزرة بين العصابات؛ وهذه لمدافع كشفت عن عنوانه في ثاوس سايد. وكان قد باع، قبل أن يحكم عليه بالسجن مدّة أربع سنوات، 600 بندقية ومسدس.

وفي العام 1991، صادرت شرطة شيكاغو 22660 سلاحاً غير شرعي[14]. وفي شباط/ فبراير 1992، اضطرّت الشرطة لإقفال محلّ تجاري واقع تجاه إحدى المدارس: كان يبيع السلاح في مؤخّرة المحلّ. وفي مرّة أخرى، سطا موظف في مخزن على 70 مسدساً ليبيعها إلى أفراد العصابات؛ وكان يملأ النماذج الشكليّة، للمبيعات بأسماء مستقاة عشوائياً من الدليل السنوي.

---

(14) «لا مسائل مطروحة»، مرجع سابق.

وإذا كان الباعة الأقلّ تردداً وذمّة يبيعون السلاح على «طاولة المطبخ»، فإن لأصحاب المخازن عادات سيّئة أيضاً. ففي ميامي، حضر بعض عملاء مكتب «الباتف» إلى مخزن «كومّندو غان شوب» وقدّموا أنفسهم بصراحة على أنهم مهرّبون ينبغي أن يقوموا بتسليم صفقة من الكوكايين إلى الباهاماس. وهذا الأمر لم يمنع الباعة من بيعهم رشيشاً أزيل عنه رقم سلسلته وقدّم عميل آخر من الباتف نفسه على أنه قاتل واستطاع شراء رشيش ثانٍ. وهذا المخزن نفسه القليل الحرص عن قصد، باع أيضاً عشرة أسلحة نارية لفريق إجرامي كان ينوي مهاجمة سجن كندي لتحرير شريكين من شركاء «بارون» المخدّرات، پابلو اسكوبار. بعد خمسة أشهر من الاستقصاءات والتحرّيات، قام عملاء «الباتف» بحملة ضدّ المخزن. ولم يحكم على أحد مسؤوليه سوى بسنتين من السجن، وحكم على الثاني بأحد عشر شهراً لا غير. والعبرة التي تستخلص: إن المرء الذي يهرّب، في فلوريدا، أونصة من الكوكايين يخشى على نفسه أكثر من المرء الذي يسلّح سفّاحي كارتلات المخدرات[15].

وقد يستطيع المشترون من المخازن أن يمارسوا تقنية معروفة باسم «الشراء بالقشّة» وهي تقنية بسيطة تقوم بسذاجة على جعل آخر يشتري السلاح. بهذه الطريقة حاز نيقولا اليوت، الذي قتل أحد أساتذته وجرح آخر في مدرسة فيرجينيا بيتش، في كانون أوّل/ ديسمبر 1988، على سلاحه الشهير كوبراي م ـ 11. هذا الشاب المفتون بالأسلحة النارية. والذي لا يستطيع شراء واحد منها بنفسه، نظراً لصغر سنّه، قاد ابن عمّه كورتيس وليامس البالغ 36 عاماً، إلى مخزن

(15) الانتقال المميت، تأليف لارسون، منشورات كراون، 1994.

«غانس يونيليمتد». وكان ابن عمّه متآلفاً مع السلاح منذ إقامته مع المارينز. وما كاد القريبان يدفعان باب المخزن حتى حاول شخصان مسنّان بيعهما أحد المسدّسات: «إن زوجي مرهق، لكنه يستطيع أن يبيعكما واحداً»، قالت المرأة لابن العم[16]. وبالطبع تمّت المعاملة دون شكليّات، إذ اعتبرت عملية بيع خاصّة. وقبل الشابان العرض واقتربا من صندوق الدفع. فطلب نيقولا رؤية مسدس عيار 38، ثمّ عيار 45، ثم مسدّس ماغنوم 357. وفي كل مرّة، كان الموظّف يناول المسدّس لنيقولا كي يتمكّن من تفحّصه. والحال أن نيقولا لم يكن يبلغ سوى 16 عاماً؛ في حين أن القانون يمنع، تحت طائلة المسؤولية، بيع سلاح لقاصر لم يبلغ 21 سنة.

هل كان الموظّف في مخزن «غانس يونليمتد» يجهل ذلك؟ أم كان يتجاهله؟ لقد طلب نيقولا أخيراً رؤية كوبراي م ـ 11، هذه البندقية الأوتوماتيكية العجيبة التي سحرته. وخلال عدّة دقائق، تناقش حول صفات هذا السلاح الحربي مع الموظّف الذي بدا أنه يشاطره افتتانه. وانقلبت الزيارة إلى عملية شراء. ولم يلاقِ ابن العم كورتيس وليامس عائقاً أو حرجاً؛ إذ هو يعرف العديد من الناس الذين اشتروا أسلحة لشبّان قاصرين، كي يتمكّنوا من الذهاب للتسلية في موقع التدرب على إطلاق النار. «لم أكن أعلم أن هناك قوانين تمنع ذلك»، كما قال لاحقاً. وناوله نيقولا 300 دولار. فهل ظل الموظّف يجهل من هو المقتني الحقيقي؟ وقدّم الموظف عندئذ لابن العمّ النموذج رقم 4473 الذي وضعه مكتب «الباتف»؛ وهو عبارة عن صفحتين من الأسئلة، عليه أن يجيب عليها بنعم أو لا: هل أنت

(16) مصدر سابق.

مستهلك للمخدّرات؟ هل أنت مريض عقلي؟ هل أنت مهاجر مخالف للقانون؟ هل تخلّيت عن الجنسية الأميركية؟ هل سرّحت من الجيش؟

وفي الوقت الذي كان فيه كورتيس يملأ النموذج الشكلي، كان البائع يحرص على إعلامه بأنه يمنع شراء سلاح لحساب قاصر. وفي جلسة المحاكمة، أكّد البائع أنه كان يجهل أن الشراء لمصحلة المراهق. وعند خروجهما، لاحظ نيقولا أنهما لم يشتريا رصاصات ولم ينشأ وليم كورتيس العودة وقال له بأنهما سيجدان منها في موقع إطلاق النار. وفي نهاية المطاف، إن والدة نيقولا هي التي اشترت له الرصاصات التي أطلقها على الأساتذة! وبعد إيقافه عقب الحادثة المأساة، حكم على ابن العم كورتيس وليامس بالسجن أحد عشر شهراً لكونه خالف القانون. «ما الذي يدفع شخصاً يبلغ 36 عاماً إلى تسهيل امتلاك مراهق شقي سلاحاً مشابهاً؟»[17] سأله القاضي في المحكمة. غير أن القاضي لم يسأل البائع قط عن الذي دفعه إلى تسهيل عملية البيع.

إن مبدأ «الشراء بالقشّة» هو مبدأ شائع كفاية. ففي آب/ أغسطس 1988، قرّر الشاب دواين «سكوتر» بوجر، من واشنطن، أن يزيد عائداته بالانكباب على تهريب السلاح. لكن الأسلحة ممنوعة في كولومبيا، وبالتالي فهي غالية الثمن. ومن السهل التزوّد بها، إذ يكفي أن يذهب المرء لشرائها من الولايات الأخرى. ولم يكن بوجر يبلغ سوى 17 عاماً. لهذا يتزوّد بها عن طريق نسوة يعشن في عوز ويقطنّ في إحدى هذه الولايات، في فيرجينيا، وفي أقلّ من خمسة أشهر دفع لخمسة منهن كي يشترين له، بالإجمال، 61 بندقية شبه

(17) الواشنطن بوست 18/ 8/ 91.

أوتوماتيكية[18]. وأوضحت إحدى هؤلاء النسوة أنها قبلت العرض من أجل شراء منتجات لطفلها، وأخرى كي تدفع ثمن مخدّراتها. وكانت كل عملية تدرّ على كل امرأة 50 دولاراً. وحقّق روجر ربحاً هاماً ببيع هذه البنادق الأوتوماتيكية في العاصمة الكولومبية. ولقد وجدت الشرطة القسم الأكبر من هذه الأسلحة بين أيدي مهرّبي المخدَّرات والأماكن الموبوءة وفي الشوارع أو في أماكن القتال.

هذه الفوضى وهذا التسامح يحقّقان للبعض أرباحاً طائلة. لقد أوضح بروس سنيدر، المسؤول عن مكتب «الباتف» في ميامي قائلاً[19]: «إن تهريب الأسلحة يأتي في المرتبة الثانية بعد تهريب المخدرات». ويمكن القول هنا إن كبار مهربي الأسلحة يلتفّون على القوانين القاسية في بعض الولايات. فهم يشترون سلاحاً ب 300 دولار من ميامي ويعيدون بيعه بـ 900 دولار. في نيويورك حيث يمنع حمل السلاح وبيعه. كما نجد أن قسماً من التهريبات، يذهب من فلوريدا، ويجتاح الساحل الشرقي للولايات المتّحدة، من بوسطن إلى إنكلترا ـ الجديدة، وصولاً إلى منطقة كولومبيا. فإذا كانت نسبة 70% من الأسلحة المصادرة، في هذه المنطقة، تأتي من الولايات المتاخمة لميرلاند وفرجينيا، فإن نسبة 5 % تصل من فلوريدا.

ويمكن القول إن للتهريب طابعاً دولياً، إذ أن أسلحة فلوريدا تصل إلى جزر الكاراييب: «إن فلوريدا، تقليدياً، هي ولاية مزوَّدة بالأسلحة النارية. نحن الرقم واحد، أو الرقم الثاني بعد تكساس. فالأسلحة تصل إلى المكسيك من تكساس. وتصدّر من فلوريدا إلى

---

(18) مقابلة مع المؤلِّف.

(19) نيويورك هيرالد تريبيون 12/ 8/ 91.

أميركا اللاتينية. والسلاح الذي نشتريه هنا ب 300 دولار، يمكن أن يباع هناك ب 1200 دولار»، يؤكّد بروس سنايدر.

يقوم غالباً مهرّبو المخدرات في أميركا اللاتينية بضربة مزدوجة. فهم يشترون مئات قطع السلاح من فلوريدا ويحتفظون بنصف الكميّة لضمان حماية أعمالهم ويبيعون الكميّة الباقية بأرباح خيالية. ولقد وجد رجال «الباتف» من هذه الأسلحة، في كل مكان من الكرة الأرضية. ففي 1989، استخدمت بنادق شبه أوتوماتيكية مشتراة من مخازن في ميامي، في اغتيال ثلاثة مرشّحين لرئاسة جمهورية كولومبيا. كما استخدمت أسلحة أخرى لتصفية زعماء مافيا هامّين، وبقتل رجال أعمال في البرازيل، وبتسليح الفيريلاً في البيرو؛ كما استخدمت بعض الأسلحة بإرباك الانتخابات في هاييتي وفي جامايكا وپاناما. بالطبع ترفع حكومات هذه البلدان الشكاوى للسلطات الأميركية. وفي 1991، تمّ إيقاف أربعة رجال في فلوريدا حين كانوا يحاولون شراء أسلحة وصواريخ مرسلة إلى يوغوسلافيا السابقة، بقيمة 12 مليوناً من الدولارات. «إن لنا سمعة مرموقة لكوننا المزوِّد الرئيسي بالأسلحة لنصف الكرّة الأرضية، وأعتقد أننا جديرون بهذه السمعة»، هذا ما أعلنه باقتضاب في 1991 ستيفن هيجينس، الرئيس السابق «للباتف»[20].

«إذا كنت مقيماً في ولاية فلوريدا، وإذا كنتَ تملك المال، فباستطاعتك شراء 1000 قطعة سلاح، ولا يضّطر البائع للاتصال بنا وإعلامنا. هذا جنون!»، قالها بروس سنايدر متعجّباً واقترح علينا زيارة مكاتب «الباتف» في ميامي: «بإمكاني أن أريكم ما استولينا عليه

---

(20) الانتقال المميت، تأليف أريك لارسون، كراون، 1994.

من أسلحة، إنه أمر لا يصدّق!». في الطوابق الثلاثة لمبنى المكاتب، رأينا الأسلحة مخزّنة في سبع غرف متينة مجهّزة بإقفال لها رموز سرّية. وتبقى هذه الأسلحة هنا حتى يتوصّل عملاء «الباتف» العثور على المراجع باكتشاف مالكيها المختلفين. وتبيّن أن عملية دائرة «اقتفاء الأثر» فعّالة في التحرّيات حول عمليات تهريب المخدّرات. ومنذ 1972، تاريخ وضع هذه الدائرة في العمل. استطاع «الباتف» أن يكشف هوّيات مالكي 500000 من الأسلحة. وهذا التحقّق من الهويّة قد أتاح في 54% من الحالات، كشف جريمة أو توقيف مشبوهين.

ورأينا نصف دزينة من بنادق م ـ 16، على رفوف متراصّة، استولى عليها رجال الشرطة من مهرّبي مخدّرات. وفي العادة يتجهّز الجيش الأميركي بهذه البندقية. وفي مكان آخر، رأينا رشيشات يوزي، والتي يتزوّد بها أعضاء الدائرة السرّية المولجين حماية الرئيس. ويُعرض في مكان آخر رشيشاً من نوع ماك ـ 10، وهو عبارة عن سلاح شبه أوتوماتيكي، ككل الأسلحة الهجومية التي تباع في الولايات المتّحدة، أيّ لا يطلق إلاّ طلقة بطلقة؛ لكن يكفي القيام بتعديل بسيط لتحويله إلى سلاح أوتوماتيكي بالكامل، قادر أن يطلق حوالي مئة طلقة في ثوان معدودات. ومثله سلاح تيك ـ 9 الذي ألصق فيه مخزنان، رأساً على عقب، يتّسع كل واحد لخمسين رصاصة. وتسمح هذه التقنية، تقنية وضع المخزنين، بتبديلهما في مدّة ثوان، وهي طريقة كان قد ابتدعها المقاتلون الفلسطينيون. وتتدلّى من مسدس رافين، ذي القبضة الفضية بطاقة كتب عليها: لقد استخدم هذا السلاح، المزوّد بكاتم للصوت، للقتل. وهناك في إحدى الزوايا تربض بندقية صيد ذات استون وقندق منشورين، وهي بندقية تشدّ أكثر من مسدّس ضخم، وتسبب الموت العاجل. ونرى

أبعد من ذلك، على رفّ، ماك ـ 10، مزوّداً بكاتم للصوت. والسلاح الذي يساوي، في السوق السوداء، ألف دولار، قد يبلغ سعره، إذا زوّد بكاتم للصوت ـ وهذا أمر ممنوع ـ ألفي دولار.

إن هذا الانتشار للأسلحة من كل الأنواع، يشهد على المهمّة الشائكة لمكتب «الباتف». بالإضافة إلى أن وسائله، وكما رأينا ذلك، محدودة ورجال السياسة لم يوفّروا له دائماً ما يحتاجه. وفي 1981، وأبّان حملة رونالد ريغان الانتخابية. وعد بحلّ هذا المكتب وبإلحاق عملائه بالدوائر السريّة؛ وهو وعد انتخابي موجّه إلى جمعية ناشونال ريغل آسّوسييشن، الجمعية القويّة للمدافعين عن ملكية الأسلحة النارية. ماذا يجري لو كرّس «الباتف» 92% من موارده لمكافحة الجرائم؛ إن هذه الوكالة الفيديرالية تهدّد حقوق المواطنين الدستورية، هذا ما أعلنه لوبي جميعة إن،آر،أ، جمعية مالكي الأسلحة..

وفي الحيّ العام لمكتب «الباتف» في واشنطن، يذكّر إعلان ضخم عن فيلم «**غير القابلين للفساد**»، الذي يمثّل فيه كيفين كوستنر وسين كونّري، يذكّر بأن منزل «الباتف» كان منزل أليوت نيسّ غير أن عملاء «الباتف» يفاخرون كثيراً بذلك. فالرجل الأربعين النشيط والعزوم، جاك كيلُّورين، العميل الذي كان في السابق على الأرض بينهم والذي أصبح اليوم على رأس مصلحة العلاقات العامّة، يعلّق في مكتبه صورة بالأسود والأبيض، للشرطي المميّز الذي أخضع آل كاپوني.

في الواقع، لقد تمّ إنشاء مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية في عام 1791، عندما قرّر مجلس الشيوخ الأميركي فرض الضريبة الأولى الفيديرالية عل المشروبات الكحولية؛ وهو القرار الذي كان من مفاعيله إثارة «عصيان الويسكي». وفي 1919، أخضع عملاء

مكتب «الباتف» لإشراف مصلحة الخزينة، وتوافق ذلك مع وضع إجراء تحريم الكحول موضع التنفيذ، وهو الإجراء الذي فجّر حرباً حقيقية بين العصابات من أجل الإشراف على التقطير. إذ أن القانون يحظّر تصنيع الكحول وتوزيعها، لكنه يجيز امتلاكها واستهلاكها وشراءها. وكان على رأس هذه العصابات آل كاپوني. وفي المقابل، ثمّة رجل يدعى اليوت نِسّ رجاله غير القابلين للفساد، وقد أطلقت عليهم هذه التسمية لأن عملاء «الباتف»، الذين يدفع لهم عادة، أجور منخفضة، لا يسلمون دوماً من الإتهام[21]. وعندما يقارن الصحفي أريك لارسون بين عنف العشرينات والوباء الذي يجتاح الولايات المتحدة حالياً، وقد ألّف كتاباً حول الموضوع، يخلص إلى النتيجة التالية: «إن تاريخ عنف الأسلحة النارية يعلّمنا حكمتين هامّتين: الأولى، أن العنف يمتدُّ دوماً خارج الحدود. التي يعتبرها العامّة من الناس مقبولة في الفترة الأولى. في ذاك العهد، كانت الحروب تدور بين العصابات، أما اليوم فإن هذه الحروب تدور بين تجار الأسلحة. وهي تمتدّ لا محالة إلى جيران مناطق النفوذ هذه.

والحكمة الثانية: إن الأسلحة النارية تنزح دوماً من أيادي مستخدميها الأصليين إلى أيادي الأشخاص الذي يستخدمونها في الجرائم.

هذه كانت حالة الرشيشة الذائعة الصيت طومبسون، المسمّاة رشيشة «كاهمبير»، نظراً لمخزنها المستدير. فهذا السلاح الذي صنع في 1916 ليخدم على أرض المعركة في أوروبا، لم يبقَ في أيدي العسكريين وحدهم. ولقد كتب خبير بريطاني من عام 1923 عن هذا

(21) مصدر سابق.

السلاح: «هذا السلاح لا يمكن أن يخدم أيّ هدف شريف، لكن إذا وقع في أيدي متعصبين سياسيين. يمكن أن يسبب فاجعة»[22].

ولقد أحبته العصابات في شيكاغو إلى درجة العبادة؛ وقد استخدمته للمرّة الأولى في العام 1925. وأصاب الرعب رجال الشرطة من عدد آثار الإصابات التي تتركها الرصاصات في مراكز الجرائم. وعندما اقتنع آل كاپوني ورجاله بفاعلية هذا السلاح من خلال القصص التي كانوا يقرؤونها عنه في الصحف، ذهبوا في اليوم التالي واشتروا منها ثلاث قطع. ولن تتوقّف هذه الأسلحة عن العمل. لمواجهة طغيان العنف هذا، صدر أوّل قرار حول السلاح «ناسيونال فايرآرمس آكت» في العام 1934. وظل ممكناً، بناءً عليه، شراء سلاحٍ أوتوماتيكي، إنما ينبغي أن تدفع ضريبة قيمتها 200 دولار، وهي ضريبة رادعة في حينه. وشهد العام 1938 وضع السلسلة الثانية من إجراءات المراقبة، موضع التنفيذ مع إصلاح قرار إعطاء شهادة إذن بالبيع للباعة الراغبين.

وحدثت المرحلة الثانية الكبرى من المصنف في تاريخ الولايات المتّحدة في الستينات باغتيال جون وروبرت كيندي، واغتيال الراعي مارتين لوثر كينغ، ومجزرة جامعة تكساس حيث أردى مطلق نار كَمَنَ في برج، ستة عشر شخصاً. ما دعى مجلس الشيوخ للتصويت على قانون بمراقبة السلاح «غان كونترول آكت» يفضح فيه بشكل خاص حرية إنتقال السلاح كون لي هارفي اوزوالد، الذي اغتال جون كيندي، قد تمكّن من شراء سلاح الجريمة بالمراسلة. وتمّ تبنّي سلسلة من القوانين المقيّدة منها أضطرار الباعة أن يقدّموا سجّلاً عن

(22) مصدر سابق.

مشترياتهم ومبيعاتهم وأن يمنعوا بضاعتهم عن المجرمين والمعتوهين. وأوكل مجلس الشيوخ أمر مراقبة هذا النشاط، لدائرة «الكحول آند توباكو تاكس ديفيشن»، وهي قطاع من الإدارة الضريبية، التي تحوّلت في العام 1972 إلى مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية «الباتف»، أو«آتف» للتبسيط.

إن إنشاء «الآتف» أثار، مباشرةً، حفيظة تجمّع مالكي السلاح «ناشيونال ريغل آسوسييشن» الذي اشتكى من «عادات» العملاء الفيدراليين السيّئة. واحتدمت المعركة إلى حدّ صرّح فيه أحد ممثّلي الحزب الديمقراطي بعد انتصار التجمّع: «إذا كان ينبغي عليّ أن أشير إلى فريق الفاشيين، الذين يشكّلون أكبر خطر بالنسبة للمجتمع الأميركي، فاني أسمّي الآتف»[23]. لهذا نرى لماذا وعد رونالد ريغان، الذي يعتبر أكبر مرشح لتجمع مالكي السلاح، في 1981، بحلّ الوكالة. غير أن ريغان سرعان ما تراجع عن أقواله.

ولقد حصل الآتف في 1993، مع بيل كلينتون، على إقرار قانون «برادي»، الذي يفرض، على المستوى الفيديرالي، مهلة خمسة أيام بالنسبة لمشتريات الأسلحة النارية. والإجراء يعتبر رمزياً كالإجراءات الهادفة إلى تعزيز النظام القضائي. إذ الضلال الغريب الذي يصيب المجتمع الأميركي بصدد تجارة الأسلحة النارية، يطاول أيضاً النظام القضائي. وكما لحيازة الأسلحة قسطها من المسؤولية في المجازر المرتكبة، فإن لفوضى العدالة قسطها كذلك.

(23) مصدر سابق.

كل شيء مباح

في العام 1993، إتهم فتى، في واشنطن، بجريمة قتل، وأفرج عنه بكفالة بقيمة ألف دولار. بعد مدّة قصيرة، قتل هذا الفتى امرأة في سيارة. لأي سبب قتلها؟ لأنه، كما أوضح لاحقاً، كان يرغب «بتمزيق أحد الأشخاص»[1]. وفي شارلوت، صَرَعَ رجل محكوم بعدّة جرائم، وأُطلق سراحه ووضع قيد المراقبة، رجلين من رجال الشرطة. وبخصوص الموقوفين بعد مقتل والد لاعب كرة القدم مايكل جوردان، تبيّن أن القاتلين مراهقان يبلغان من العمر 18 عاماً، وماضيهما تليد بالإجرام، ولم ينفّذا من الحكم الأخير الذي صدر بحقهما لمدّة ست سنوات، لم ينفّذا منها سوى 26 شهراً في السجن[2].

إن النظام القضائي الأميركي متعثّر. وفي نهاية العام 1994، حطّم رقماً قياسياً مرعباً بوجود أكثر من مليون شخص من الأميركيين يتعفّنون وراء قضبان السجون؛ وهو أعلى معدّل من الإعتقالات على سطح هذا الكوكب. أي معدّل اعتقالات يفوق عشر مرّات المعدّل في اليابان والسويد وإيرلندا أو هولندا. وهكذا نجد أن ثمّة مواطنين

(1) يو. أس. أ. توداي 30/12/93.
(2) يو. أس. أند وارد ريبورت 18/10/93.

في السجون الأميركية، منذ 1989، أكثر من رجال الشرطة في شوارع الولايات المتّحدة، أي بزيادة 180% في عشر سنوات. لكن ما ينبغي الإشارة إليه هو أن ثلاثة أرباع المتّهمين لا يعتقلون ولا يوضعون داخل السجون. ففي 1990، تمّ الإفراج عن نسبة 62% من 4,3 مليون من الموقوفين في الولايات المتّحدة ووضعوا قيد الرقابة، كما تمّ الإفراج عن نسبة 12% ومنحوا حرّية مشروطة[3].

والأسوأ من النظام القضائي هو نظام السجون الذي يصنع «مجرمين محترفين» حقيقيين، بعيدين كلّياً عن المجتمع، ومحكومين نهائياً بالعودة إلى الإجرام. فأكثر من نسبة 60% من المعتقلين نفّذوا في السابق حكماً بالسجن؛ وضمن هذه النسبة، هناك نسبة 74% لدى الرجال، ونسبة 53% لدى النساء[4]. ومن بين كل السجناء المفرج عنهم خلال العام 1983، هناك نسبة 63% ارتكبت جنحاً في السنوات الثلاث التي أعقبت الإفراج عنهم. وبناءً على دراسة أجريت على مستوى الولايات كلّها، هناك 108000 مجرم تمّ إيقافهم حوالي 1,9 مليونٍ من المرّات. وهكذا نجد أن نسبة 6% من المجرمين ترتكب وحدها 70% من الجرائم.

كيف يمكن تفسير هذه الأرقام؟ لقد لاحظ بعض المراقبين أن مدّة الحكم الصادر عن القضاء بالنسبة للجرائم الخطيرة قد انخفضت بنسبة 60%، منذ 1954. لقد كانت المدّة المتوسّطة حينذاك 22 عاماً من السجن، وهي اليوم ثمانية أعوام[5]. فالمعتقل، بسبب القتل،

---

(3) مؤشّر دلائل الادارة الثقافية، بقلم وليم بينيت.
(4) يو. أس. أ. توداي 30/12/93.
(5) مؤشّر. . . مصدر سابق.

ينفّذ بالمتوسّط أكثر بقليل من ثلث عقوبته، أي 8 سنوات و8 أشهر لحكم متوسّط يمتدّ 20 سنة وثلاثة أشهر. والأمر مماثل بالنسبة لجريمة حيازة الأسلحة: سنة واحدة وعشرة أشهر من السجن بالنسبة لحكم يمتدّ 4 سنوات وشهرين اثنين[6].

لقد كافحت أوديل ستيرن ضد هذا الواقع. فهذه المرأة الستينية، والمسؤولة عن جمعية «أهل الأطفال القتلى في ولاية نيويورك»، عانت من تهافت العدالة. ففي الحادي عشر من تشرين ثاني/ نوفمبر 1978، عند حلول الليل، خرجت إبنتها الثانية ميشالّ الصبية في الثامنة عشرة من جامعة آتلانتا حيث تدرس، للتنزّه في المدينة برفقة صديق. فأضاعا الطريق؛ فطلبا من رجلين إرشادهما إليها. هذان الأخيران اقترحا عليهما، من أجل إرشادهما، الصعود إلى السيارة. وبعد صعودهما أخرج أحدهما سلاحه فجأةً. عندئذ قيّد المهاجمان صديق ميشالّ ووضعاه في صندوق السيارة وقادا الفتاة الشابة إلى بيت مهجور. هناك ضرباها واغتصباها. غير أن ميشالّ التي تجيد الكاراتيه توصّلت للتخلّص منهما والهرب. لكن واحداً من الرجلين أطلق النار في ظهرها وقتلها. وفي الليلة نفسها، أردى القاتلُ شريكه قبل أن يُلقى القبض عليه. وكان المعتديان يبلغان 21 عاماً و19 عاماً. وكان السجل العدلي لكليهما مليئاً بالجنح، وكان قد أفرج عن أحدهما بشروط.

بعد عدّة أشهر على المحاكمة وقبل إصدار الحكم، وقف القاضي على مواقف عائلة ميشالّ حول عقوبة الإعدام. «في حينه، أمضينا الليل بكامله، أنا وإبنتاي وزوجي، نناقش المسألة. كانت

(6) يو. أس. أ. توداي 30/12/ 93.

المناقشة صعبة، إذ كنا دوماً ضد حكم الإعدام، فلسفياً. في الصباح، توصّلنا، نحن الأربعة، إلى خلاصة مفادها أن حكم الإعدام قد لا يغيّر شيئاً، وأننا نحب الحياة؛ وبالتالي وقفنا ضد عقوبة الإعدام. وفي 1979، حكم على القاتل بالسجن مدى الحياة، بالإضافة إلى عشرين سنة من أجل الخطف، وعشرين سنة من أجل الإغتصاب. فارتحنا إلى الحكم الصادر. لكن بعد عدّة سنوات، علمت أن السجناء يمكن أن يخلى سراحهم، بعد انتهاء سبع سنوات في السجن. فأصابنا الانهيار. وكتبنا إلى رئيس الحرّيات المشروطة في جورجيا نطلعه كيف أن حياتنا قد انقلبت من جرّاء موت ميشالّ»[7]؛ هذا ما روته أوديل ستيرن.

فعملت جورجيا على تعديل قانون إطلاق سراح السجناء المعمول به سابقاً، بحيث أصبح إطلاق سراح المجرم أمراً غير وارد. غير أن أوديل ستيرن علمت، في 1993، أن سفّاح إبنتها قد يطلق سراحه مجدّداً، بعد أربعة عشر عاماً على مرور الأحداث؛ فالقانون قد تمّ تعديله. حينئذ تحرّكت أوديل وحرّرت عريضة واستحصلت عى سبع مئة توقيع، وبعثت بها إلى جورجيا. غير أنها لم تستلم ردّاً. عندها اتّصلت هاتفياً بالسجن حيث تلقّت جواباً من نظام الناظمة الآلية يُعلمها أن المحكوم لن يطلق سراحه هذه السنة. وتتضايق أوديل: «ينبغي علينا أن نتصدّى، في كل سنة لعملية إطلاق سراحه المشروطة».

إن لأوديل، المرأة الوديعة الهادئة الصوت، خبرة طويلة في تقديم العرائض. وقادتها خبرتها إلى إنشاء تنظيم «أهل الأطفال

(7) مقابلة مع المؤلّف.

المقتولين». «بعد أن ذرفنا الدموع، لفترة طويلة، نحن والأهل الآخرون الذين فقدوا أولادهم؛ إكتشفنا أن نظام العدالة حول الجرائم، في الولايات المتحدة، لا يراعي مطلقاً حقوق الضحايا. فهو، بطريقة أو بأخرى، يزيد جروحنا عمقاً. حينئذ قرّرنا محاربة هذا النظام والتعبير عن الغضب الذي نعانيه تجاه هذه العدالة غير العادلة، كي يحصل الضحايا على حقوق معادلة للحقوق التي تعترف بها هذه العدالة للمجرمين. إننا نوقّع عرائض في كل الولايات لإيقاف إطلاق سراح كل هؤلاء السجناء». ولقد أسّست أوديل ستيرن، في الوقت نفسه قناة للإذاعة المرئية في نيويورك «هاندغان كونترول»، وهي الندّ للقناة إن،آر،أ، ومن خلالها تحاول العمل على تقييد تحرّك الأسلحة النارية. «لو كان هؤلاء الأشخاص لا يملكون مسدّسات، لما كان بإمكانهم إطلاق النار»، هذا ما باحت به بنبرة حزينة، نبرة أمّ لا شيء يمكنه أن يواسيها.

في أروقة الموت في السجون الأميركية، ينتظر 2500 محكوم، منذ عشرات السنوات، تنفيذ حكم العقوبة. فالإحصاءات تبيّن أن قساوة العقوبة لا تشكّل رادعاً. فما الذي يقيّد إذاً الجرائم العنيفة؟ «أمر واحد فقط: التيقّن من الاعتقال. لو كان المجرم يخشى القبض عليه، لكان يفكّر مرّتين قبل أن يسرق؛ ولا يهمّ إذا كانت العقوبة لمدّة سنة أو لمدّة مئة سنة»، يوضح ويلبرت ريدو، منذ أن أصبح في السجن. منذ العام 1962، حكم على ريد بالسجن مدى الحياة لارتكابه جريمة قتل؛ ومذاك صار المحامي عن إصلاح نظام السجون. والإحصاءات تعطيه الحقّ: فمن بين خمسة قَتَلة، يتمّ إيقاف قاتل واحد. وعندما يتمّ الإعتقال، تتعدّد طرق نقض الأحكام: إطلاق سراح مشروط أو قيد المراقبة في «سوق الدعاوى»؛ النظام

الذي يسمح بتخفيف الحكم أو إبداله عوضاً من التحرّيات التي تتيح التقدّم بالتحقيق.

وعندما يُسأل ويلبرت ريدو ما الذي منعه من التصرّف، يوضح بأنه فكّر كثيراً: «أنا أعرف أنني لو لم أكن قادراً على استقراض المال بكفالة وعلى شراء مسدّس بالطريقة السهلة التي اشتريته فيها، لما كنت قمت بسرقة المصرف. وهذا ينطبق على كل الأشخاص في هذا السجن»[8].

ينبغي على مفتّشي مكتب الإستقصاء عن القاصرين، في ميامي، السهر على 3500 مراهق، أعضاء في العصابات المختلفة في المدينة. ففي كل يوم يواجه هؤلاء المفتّشون مشكلات النظام القضائي. ولقد صرّح أحد المفتّشين بحسرة: «إن الذين تقلّ أعمارهم عن 17 عاماً، يُخلى سبيلهم في معظم الحالات ويسلّمون إلى الأهل. ويصعب محاكمة الأبوين الذين يعملان 60 ساعة في الأسبوع، ويكونان منفصلين في الغالب. بالإضافة إلى أن المراهقين هم أقوى من أمهاتهم». «ليس ثمّة من عقاب، إذ هؤلاء الصبْيَة يوجّهون لنا الشتائم عندما نلقي القبض عليهم، دون أن نحرّك ساكناً. إننا لا نودّ وضع هؤلاء الأولاد في السجون، غير أنهم مجرمون»[9].

إن مسألة حبس القاصرين تنطرح بحدّة، سيما وأن عدد القَتَلة في صفوف الشباب آخذ في التزايد. ويقترح بعض التشريعات تطبيق قانون البالغين على الأطفال الذين تزيد أعمارهم على 12 عاماً، إذا ما ارتكبوا جرائم خطرة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1993، أعلنت

(8) تايم 23/ 8/ 93.

(9) مقابلة مع المؤلّف.

فلوريدا أن حيازة السلاح الناري بالنسبة للقاصرين، يعتبر غير شرعي وتحمّل الأهل المسؤوية. وكان قد تمّ تطبيق تشريعات مماثلة في كل من كولورادو وأريزونا. كذلك فإن تزويد قاصر بالسلاح يعتبر جريرة جرمية وليس جريرة جنحية[10]. وفي 17 شباط/ فبراير 1994، أصدرت منطقة داد في ميامي قراراً يقضي بمنع القاصرين الذين يقلّ عمرهم عن 17 عاماً من التجوّل خارج منازلهم بعد الساعة 23، إلاّ إذا كان لديهم سبب وجيه. وانتشرت التجربة لتشمل مدن بالتيمور، آتلانتا، فونيكس، ليتل روك، واشنطن وسانتامونيكا[11].

والفكرة لم تكن جديدة. فمنع التجوّل موجود نظرياً، في شيكاغو، منذ قانون تحريم الخمر، وفي ولاية إلّينوا عام 1963. لكن أكثرية الشباب ومعظم الأسر لا يعرفون ذلك. ومهما كانت الحال، فإن المخالفين يوقفون ويعتقلون مدّة ساعتين قبل أن يفتقد الأهل غيابهم. ولقد أشارت تجمّعات الدفاع عن الحريات المدنيّة أن قوانين منع التجوّل تعود إلى القوانين العرفية. ولقد لحظ مراقبون آخرون، أكثر عملانية، أن الجرائم ترتكب خلال النهار.

فالقضاء الأميركي يعطي صورة عن مؤسّسة تبحث عن نفسها، وقد تجاوزها اتساع أزمة الجرائم. ومن أجل إعادة تأهيل المراهقين الميؤوس منهم، أقامت الدولة في المدّة الأخيرة «مخيّمات تأهيل»، وهي عبارة عن بيوت إصلاح يقوم فيها عسكريون بفرض تدريب حديدي على مراهقين مجرّدين من حسّ القيم. والتجربة ما زالت حديثة العهد كي نستطيع تحليل نتائجها.

---

(10) الواشنطن بوست 11/ 11/ 93.

(11) الإكونوميست 5/ 3/ 94.

والرمز الأكثر تعبيراً عن هذا القضاء يأتي من آلاسكا. يمكن أن يحكم صبيّين اثنين، يبلغ واحدهما 17 عاماً، يتحدّران من قبيلة تلينجيت، كان يمكن أن تحكم عليهما محكمة عدل في الولايات المتّحدة بالسجن مدّة ثلاث سنوات، لكونهما هاجما أحد عمال المطاعم. والحال أن القاضي قَبِل أن يكون الحكم بحق المراهقين هو الحكم الصادر عن مشايخ قبيلة تلينجيت، الذين عقدوا اجتماعهم في قريتهم كلاووك.

اقترح هؤلاء المشايخ أن ينفى الشابان بعيداً عن الجماعة لمدّة سنة، ويرسلا إلى جزيرة صغيرة مهجورة وخالية، مع الأدوات اللازمة لبناء مكان يأويهم واللازمة للصيد. «لا يعتبر الأمر امتحان معاناة ومكابدة، بل طقس تطهّر، ومكانٌ للتأمل العميق الداخلي... فإذا ما راحوا إلى السجن، فستتصلّب طباعهم وتقسو، لأن السجن معهد للمجرمين»[12]، هذا ما أوضحه أحد عقلاء القبيلة.

---

(12) يو. أس. أ. توداي 15/8/94.

الفصل السابع

أعمال تدرّ ذهباً

إن سلاحاً نارياً جديداً يخرج، كل عشر ثوانٍ، من مجموعة المصانع الأميركية. ويدخل إلى الولايات المتحدة، كل إحدى عشرة ثانية، سلاح آخر عن طريق الاستيراد[1]. ففي كل سنة، تتضخّم ترسانة الأسلحة التي يزيد عددها على مائتي مليون من السلاح، بين أربعة ملايين وخمسة ملايين قطعةِ سلاحٍ جديدة. وهناك سيل من المسدّسات الجديدة والبنادق والرشيشات تُغرق سوقاً يبدو أنه مشبع. فإذا كان الباعة يحقّقون أرباحاً في ظل المناخ العامّ السائد، بالنسبة للقانون الأميركي، فإن أصحاب مصانع السلاح بلغوا كل ما يتمنّون.

فصناعة السلاح تتصرّف بـ 25 ملياراً من الدولارات. ولقد بلغت قيمة مبيعات الأسلحة والذخائر مبلغ 9 مليارات من الدولارات، في 1992، مقابل 4,8 ملايين في العام 1989. ويستخدم أصحاب مصانع السلاح البالغ عددهم 350 شخصاً (وهو العدد المنتظم) 175000 رجل، أي أكثر من الرجال الذين يعملون في مصانع كرايسلر أو فيليب موريس[2]. وينبغي أن نضيف إلى هذا أن

---

(1) مازير جونس، كانون ـ شباط 1994.

(2) يو. أس. أ. توداي 29/ 12/ 93.

صناعة الأسلحة تنعش عشرات النشاطات الملحقة بها، أمثال الباعة ومالكي مواقع إطلاق النار وأصحاب مصانع ألبسة الصيد.

غير أن هذه الصناعة تعاني أزمات، في الوقت الراهن؛ إذ انخفض الإنتاج الأميركي بنسبة الثلث منذ العام 1989، ليصل إلى حدود ثلاثة ملايين قطعة سلاح ناري في 1992[3]. فبعد سنوات من الازدهار، وخاصةً بين 1975 و1982، تشهد هذه الصناعة في الولايات المتحدة على هبوطها. وفي 1980، تمّ استيراد 750000 قطعة سلاح ناري، وفي 1993 وصل العدد إلى ما يزيد على ثلاثة ملايين، من بينها استيراد مليونٍ واحدٍ من الصين[4]. ولم تقاوم صناعة السلاح الأميركية موجات الاستيراد المتصاعدة، سيّما وأنها لم تعرف كيف توفّق بين تقنياتها المتطوّرة وبنياتها التجارية المتقادمة. ولقد اكتشف أصحاب مصانع السلاح، متأخرين، أن السلاح الناري ليس سلعة استهلاكية كبقية السلع فهو يدوم طويلاً؛ والأسوأ من ذلك أنه اتّخذ، مع الزمن، قيمة. فأصحاب مصانع الأسلحة، الذين ظلّوا متمركزين لمدّة طويلة، في انكلترا الجديدة، لعبوا دوراً هامّاً في النمو الصناعي للبلد. لكننا نجد اليوم أن أنواعاً تاريخية أمثال كولت، وينشستر، أو ريمنغتون تشهد على أفولها.

خلال العام 1994، ساهم قليلاً في تنشيط المبيعات احتمالُ صدور قوانين جديدة تجعل شراء الأسلحة أكثر صعوبة، ومشاعر الخوف تجاه الجرائم التي أصبحت أكثر عنفاً. لكننا ما نزال بعيدين عن انقلاب في التوجّه. «هناك في الولايات المتّحدة أربعة أسواق.

---

(3) بزنيس ويك 27/ 12/ 93.

(4) يو. أس. أ. توداي 29/ 12/ 93.

أوّلاً سوق الأسلحة الرياضية للتسلية في المواقع أو في الحدائق؛ وسوق أسلحة الصيد. ويعاني هذان السوقان من انخفاض في المبيعات، ويكادان يزولان. وهناك أيضاً السوق الذي يشكّله أفراد الشرطة؛ وهو سوق مستقرّ، لأن رجل الشرطة الذي كان يكتفي بسلاح واحد، منذ عشر سنوات، يملك اليوم اثنين أو ثلاثة أسلحة. وأخيراً هناك سوق الحماية الشخصية، وهو قطاع يزدهر بسبب الخوف. وهذا السوق هو الذي يتصدّر الساحة. ولقد ظلّت المبيعات مستقرّة بفضله. فالخوف يؤدّي إلى الاهتمام بالأمن، ومعظم الناس، الذين هم ضمن هذه الفئة، لا يتمتّعون بحب كبير للأسلحة. إنها حاجة بسيطة تملي عليهم مشترياتهم»[5]، هذا ما أوضحه أد شولتز، صاحب مصنع سميث أند ويسّون؛ ولدعم براهينه، أورد مثل أمينة سرّه التي أصحبت مطمئنة بعد أن امتلكت مسدساً قويّاً يطلق ست طلقات.

كانت أسلحة اليدّ، المسدّسات الكبيرة والصغيرة، تشكّل خمس المبيعات، خلال الخمسينات. وكانت الغدّارات وبنادق الصيد تشكّل رأس جداول المبيعات. أمّا اليوم، فإن أسلحة اليدّ تمثّل نصف مبيعات الأسلحة النارية[6]. والمنتج الأميركي الأوّل هو شركة ستارم، راجير وشركائهما، الكائنة في ساوث بورت في ولاية كونيكتيكات. ولقد باعت هذه الشركة، من كل الأنواع، أكثر من 600 000 قطعة سلاح في السنة، في بداية التسعينات، أي بنسبة 15 % من مبيعات السلاح في السوق الأميركية. ويأتي في المرتبة الثانية، صاحب مصنع

(5) مقابلة مع المؤلّف.
(6) النيويورك تايمس 8/ 3/ 92.

رمينغتون آرمس، الذي باع أكثر من 500000 قطعة. ويحلّ في المرتبة الثالثة مصنع سميث أند ويسّون الذي يظل أوّل بائع أسلحة يدّ في الولايات المتّحدة، والمتخصّص حصراً بصناعتها.

والسلاح الذي يقع أكثر من غيره في أيادي أفراد الشرطة الأميركية خلال الجرائم أو الهجومات أو التوقيفات البسيطة، هو المسدس «38 سبيشال» الذي تنتجه شركة سميث أند ويسّون؛ وذلك عائد لنجاحه. فإذا كان هناك ثلاثة عشر نموذجاً موضوعة في التداول، فإن المسدّس من طراز «36» هو المفضّل لدى المهاجمين. ولا يقتصر الأمر على هذا المسدّس؛ إذ تحصل شركة سميث أند ويسّون على مواقع مفضّلة أخرى، من خلال لائحة أسلحة الإجرام التي وضعها مكتب «الباتف». «فالماغنوم 357» لا يتبوّأ المرتبة الرابعة، والمسدّس عيار «9 مم»، الشبه الأوتوماتيكي والذي يطلق 15 طلقة يصنّف سابعاً(7).

وعندما يواجه صاحبا الشركة بهذا التصنيف المزعج، يقدّم أحدهما أدّ شولتز تعليلاً محنّكاً، إنما بلهجة مُرعِدة: «نحن لا نودّ أن تستخدم أسلحتنا في الجرائم، كما لا نودّ أن يمتلكها الناس، الذين يحقّ لهم امتلاكها. فليس للقاصرين الحقّ في امتلاك السلاح، وأولئك الذين يمتلكونها منهم، ينتهكون القانون. نحن لا نودّ بيعهم سلاحاً، ولا نبيعهم منه، ولا يمكننا أن نبيعهم. ولا يحقّ لنا كذلك أن نبيع الأسلحة للمجرمين أو المختلّين عقلياً، غير أنهم يحصلون عليها. فإذا انتزعتم الأسلحة كلّها، يستمرّ ارتكاب الجرائم. أمّا إذا أبطلتم الجريمة، حينها لا يكون لديكم مشكلة مع الأسلحة.

---

(7) يو. أس. أ. توداي 29/ 12/ 93.

فالمسؤول الأوّل والحقيقي هو الجريمة. فإذا امتنعنا من صنع الأسلحة، وإذا صادرنا كلّ الأسلحة التي يمتلكها الناس الشرفاء، حينئذ يمكن أن يحوز عليها أفراد العصابات وحدهم!».

فصناعة الأسلحة النارية هي إذاً صناعة كبقية الصناعات، وعلى مستوى صناعة السيارات نفسها. مع ذلك، هناك أمر مثير يميّزها عن الصناعات الأخرى: الغياب الكامل للمراقبة قبل الاتّجار بها. والغريب في الأمر أن المعايير المفروضة على المنتوجات الأخرى التي تعتبر خطرة، كالأدوية الزراعية أو العقاقير الطبيّة أو محمّصات الخبز، لا تسري على الأسلحة النارية. وهكذا نجد أن ما يميّز سلاحاً نارياً عن سلعة استهلاكية متداولة هو الغياب شبه الكامل للرقابة والإشراف، قبل وضعها في الخدمة!

وما تجدر الإشارة إليه هو أن لجنة الأمن عن المنتوجات الاستهلاكية، المولجة بمراقبة كل المنتوجات المتداولة في السوق الاميركية، هذه اللجنة لا تملك، في أيّ وقت، سلطة تفرضها. وهذه الحالة، أوحت للمجلة الشهرية «مازير جونس»، الصادرة في كاليفورنيا، بإقامة هذه المقارنة القاسية: «بالنسبة للسلطات الأميركية، يعتبر الدبّ ـ اللعبة، المصنوع من الأنسجة، أكثر خطراً من بندقية ـ رشيشة[8]. فقبل أن يعرض للبيع، ينبغي أن يكون متوافقاً مع المعايير الفيديرالية للسلامة، في أكثر من أربع ولايات. فيتمّ التّحقق إذا كانت أطرافه لا تسبّب خدوشاً، وإذا كان غير قابل للاحتراق، وإذا كان فيه قطع صغيرة خطرة، وإذا كانت الموادّ التي يتألّف منها غير مؤذية.

---

(8) مازير جونس، كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير 1994.

ويتمّ هذا بناءً على قواعد وضعت موضع التنفيذ منذ 1930، وعادت وزارة صناعة الألعاب فأقرّتها في 1976. لهذا، رفضت هيئات الرقابة، خلال العام 1992 وحده، ستة نماذج مختلفة من ألعاب الدببة «تيدي ـ بير». بينما لا يتمّ إسقاط سوى نموذج واحد فقط من نماذج الأسلحة النارية كل ثلاث سنوات. . .

لهذه الأسباب يتمتّع أصحاب شركات صنع السلاح بحرّية تصرّف غير معقولة. فعندما أغرقت الأسواق، في العام 1982، 2,6 مليون من قطع سلاح اليدّ وتمّ بيعها، بمقابل 1,4 مليوناً بيعت في 1986؛ استطاع أصحاب شركات الأسلحة التصرّف بسرعة فجدّدوا، بشكل كامل، نماذج منتجاتهم: زيادة قوّة النار، زيادة العيار، تحسين التقنية والقدرة. لإغراء المشترين، عمد الصنّاع لزيادة عدد الطلقات، من ستة طلقات للمسدس إلى أكثر من عشرة رصاصات في المخزن، وإلى الرشيشة لاحقاً. وأدخل البلاستيك في مركّبات التصنيع وأضيفت أشعة اللايزر للتصويب. وهكذا أصبحت الأسلحة أكثر إثارة «جنسية» كما كانت تقول وسائل الإعلام، وأكثر قدرة، وأدقّ في القتل. ولقد حدث هذا دون مصاعب، إذ يمكن صناعة الأسلحة من عيارات 50 وما دون (أي الأسلحة التي ليست أوتوماتيكية بالكامل)، دون تقييدات، بناءً على القوانين المرعية الإجراء.

ونظراً لهذه الثغرات التشريعية، تجني عائلة جينّينغز ملايين الدولارات، بفضل ما يسمّيه بإزدراء أفراد الشرطة في أميركا «ليلة السبت الخاصة»، «ساتورداي نايت سبيشال» وهي عبارة عن مسدّسات صغيرة، رخيصة الثمن، غير صالحة للمحترفين، لكنها قاتلة بالطبع؛ لا تصلح للصيد، وغير دقيقة للإطلاق على الهدف. فمسدّسات «ليلة السبت الخاصة» مصنوعة، كما يشير إلى ذلك

اسمها، للشغب والضوضاء. ويصنع آل جينّينغز 400000 مسدّساً من هذا النوع، كل سنة. ويباع المسدّس الأهمّ بحوالي 35 دولاراً. وتنتج مصانع آل جينّينغز أربعة أنواع على الأقلّ، رافين، دافيس، جينّينغز وبريكو. وضمن لائحة أسلحة الإجرام التي يمسك بها رجال الشرطة، يتبوأ المسدّس «رافين عيار 25» المرتبة الثانية و «دافيس ب ـ 380» المرتبة الثالثة. . .

لقد انكبّ الصحفيون من صحيفة **وول ستريت جورنال** الواسعة الانتشار على دراسة امبراطورية آل جينّينغز. واستغرق عملهم خمسة أشهر للوصول إلى نتائج ملموسة[9]. وقد شيّدت هذه العائلة المتواضعة المنبت، ثروتها من أكلاف التصنيع القليلة ومن التوزيع الواسع. وحكاية هذه العائلة، الشبيهة بأسوأ حكايا «التسلّق» في دالاس، شهدت اللاأخلاقية متجلّية كعقيدة. فلقد بدأ رب العائلة جورج جينّينغز، 65 عاماً، بصنع مسدس رافين في العام 1970. فعقب تأجّج العواطف الذي نتج عن اغتيال روبرت كينيدي واغتيال مارتن لوثر كينغ في 1968، عمدت الحكومة الأميركية إلى إقرار «عمل مراقبة الأسلحة»، وهو سلسلة من القوانين الهادفة لتعزيز مراقبة الأسلحة النارية. وكان أحد الإجراءات المتّخذة بهدف، بخاصة، إلى تقليص عدد مسدّسات «ساتور داي نايت سبيشال»، عن طريق منع استيرادها؛ إذ كان معظم هذه المسدّسات مصنوع في الخارج. هذا القرار شجّع، ويا للمفارقة! بعض أصحاب الشركات الأميركية لإنتاج هذه الأسلحة بالذات، أمثال جورج جينّينغز، الذي كان رئيساً لمصنع قطع غيار الطائرات. فباشر بصنع مسدس عيار 25، الذي لا يكلّف

(9) وول ستريت جورنال 28/ 2/ 92.

سوى القليل، والذي يباع بالتالي بثمن زهيد. وسرعان ما ابتسمت له الثروة. وتدرّب إبنه، ابالغ 45 عاماً، لمدّة طويلة، إلى جانبه في مصنع رافين آرمس؛ قبل أن يؤسّس جينينغز فاير آرمس إنك. في العام 1978. فامتلأ قلب صهره، جيم دافيس، 50 عاماً، حسداً، وأسّس في العام 1982 شركته الخاصة، دافيس إند يوستريس إنك.

كانت هذه الشركات المختلفة كائنة في ضواحي لوس انجلوس. فإذا كانت صناعة مسدس تستغرق ثلاثين دقيقة، بالنسبة لأصحاب مصانع أمثال ستارم راجر أو سميث اند ويسّون، فإنه يلزم ثلاث دقائق للعمّال لتجميع مسدّس رافين. وبخلاف الصنّاع الآخرين الذين يستخدمون الفولاذ الذي لا يصدأ كمادة أوّلية، فإن رافين يصنع مسدّساته بخليط من الموادّ ذات الصفات الرديئة. فهذه الموادّ تنصهر بوقت أقلّ من المعدن الذي يستخدمه المنافسون. والأسوأ من ذلك، أن أسلحة جينّينغز لا تتمتّع بالحدّ الأدنى من الأمان، وغير مزوّدة بفُرضة سلامة. ولقد أشار عملاء مكتب «الباتف» أن مسدّس رافين 25 قد رسب في «التجريب»، أيّ إن الرصاصة قد تنطلق وحدها، إذا سقط على الأرض. غير أن «التجريب» لا يفرض إلاّ على الأسلحة المستوردة، وليس على الأسلحة المصنوعة على أراضي الولايات المتّحدة. ولقد ارتأت ولايات ماريلاند، كارولينا الجنوبية، وإيلّينوا منع بيع ثلاثة أنواع من هذه المسدّسات: دافيس، رافين وجينّينغز.

لكن بإمكان الولايات الـ 49 الباقية التزوّد بهذه المسدّسات واستخدامها؛ بالإضافة إلى أن معدّل أرباحها قد يبلغ 100%. ففي بداية التسعينات لامست مبيعات دافيس وجينّينغز ورافين حدود 20 مليوناً من الدولارات في السنة. إذ هذه المسدّسات «ساتورداي نايت سبيشال»، البخسة الكلفة، تسبّب البؤس في الأحياء التعسة في المدن

الكبرى: «هناك حريق، وهؤلاء الصنّاع يرمون موادّ مشتعلة فوق النار، يقول باستنكار جوش سوغارمان، أحد أفراد مركز دراسات العنف. يعلم هؤلاء الناس علماً تامّاً ما يطمح إليه المشترون في المدن». ففي العام 1992، كانت الشركات الثلاثة تمثّل نسبة 22% من أسلحة اليد التي بيعت في الولايات المتحدة، إنما نسبة 27% منها قد استخدمت في ارتكاب جرائم. بينما شركة سميث أند ويسّون والتي تبيع أكثر من الشركات الثلاثة لا تمثّل سوى نسبة 11% من الجرائم.

يستحيل أن تعرف بالتمام قيمة ثروة آل جينّينغز. فالعائلة تتكتّم على الأرقام. والقليل من الصور موجودة لربّ العائلة جورج. غير أن المستقصين يؤكّدون أنه يملك عدّة منازل، وطائرات خاصّة، وسيّارات رولز رويس. وتظلّ المجلاّت العديدة المتخصّصة بالأسلحة متكتّمة على أفراد آل جينّينغز. وأصحاب المصانع التقليديون، الذين ينتمون إلى نادي الأرستقراطيين، يستبعدون أفراد آل جينّينغز ويعتبرونهم دخلاء على الصناعة، ولا يبالي جورج جينّينغز إذا كان ينصبّ الاهتمام عليه أم لا، وبخاصة منذ أن لاحقته، من أجل التحرّش الجنسي، عاملة المقسّم الهاتفي السابقة، والتي رقّيت فجأة إلى مجلس إدارة رافين آرمس.

وبروس الابن أكثر تكتّماً؛ إنه يختار أماكن فخمة لإقامته مجهّزة بالحدائق والمسابح ودور السينما وميادين التزحلق والتزلّج. ويمكن أن نقرأ على لوحة سيارته بنتلاي: «الرجل المفضّل الموجود». إذ بروس، الذي تزوّج ثلاث مرّات، يصف نفسه بالكاسحة، أي الرجل الذي يجيد التحدّث مع النساء. ولقد كسر فكّ زوجته الثانية، خلال مشاجرة نشبت بينهما. ولقد صرّح لاحقاً للشرطة: «لقد كان عيد

ميلادها السعيد». وبعد انفصالهما منذ ستة أشهر، اتهمها بنقل أسهم وماسات ورروليكس وذهب. وقد كلّفه «العقاب» القاسي 90 يوماً من السجن في سان برناردينو. ولكن عندما اعترف بجرم توجيه الاتهام خفّ حكمه، ولم تسحب منه شهادة بائع أسلحة نارية. وهذا الأمر يعتبر رئيسياً، بالنسبة له. . .

بعد أن تنازع بروس مع والده في العام 1978، أسّس مشروعه الخاصّ، جينّينغز فاير آرمس. ثم أسّس شركة أخرى باسم امرأته، وأعطاها لقب ابنه البكر بريان الذي توفّي من جراء جرعة كبيرة من مخدّر الكوكايين، فسمّى الشركة بريكو. لكن في العام 1988 اكتشف مكتب «الباتف»، الذي كان يهتم عن كثب بشركة بريكو، أن بروس جينّينغز هو المالك الحقيقي حتى لو لم يظهر اسمه في شهادة الترخيص. عندئذ طالب مكتب «الباتف» بسحب كل شهادات الترخيص منه. لكن جهود المكتب باءت بالفشل؛ إذ ظل بروس جينّينغز، بعد أربع سنوات، على رأس شركته. وعندما اكتشف عملاء مكتب «الباتف» ما يشير إلى تهرّبه من دفع الضرائب عن أرباحه، أعلموا مصلحة الضرائب. وكان عملاء «الباتف» يأملون برؤيته يحكم عليه من جرّاء تهرّبه من دفع الضرائب، وهذا قد لا يكلّفه سحب شهادات ترخيص بيع الأسلحة منه فحسب، بل قد يدفعه إلى الحضيض. غير أن أملهم قد خاب: عقد بروس اتفاقاً مع هيئة تفتيش الضرائب؛ سداد ديونه مقابل حصوله على العفو العام. وهكذا احتفظ بكل شهادات الترخيص.

بعد أن قام بروس بتسوية همومه، ظلّ الأمر يزعجه. فاعتقد أن دوائر الضرائب عرفت عن تهرّبه من دفع الضرائب، لأن هناك من وشى به. فارتاب بجون دافيس، شقيق صهره جيم. وكان جون

دافيس قد أسّس، هو أيضاً، شركة لصنع الأسلحة النارية، سيدكو إنديوستريس. ومن أجل إطفاء غليل ثأره، توصّل إلى إغلاق شركة سيدكو. زد على ذلك أنه استطاع، في العام 1991، دفع جون دافيس إلى الإفلاس. وهيمن بروس كلّياً على الساحة، لأن رب العائلة جورج جينّينغز، كان قد اعتزل العمل. وتقاسم أولاده وأحفاده شركته، رافين؛ واستعدّوا لإستئناف الأعمال. وازدهرت أعمال أسرة جينّينغز لفترة طويلة. وخلال تلك الفترة، قام رجال الشرطة بحساباتهم: في 1991، وفي ميلوكي، صادروا مسدّسات رافين، أربع مرّات أكثر من مصادرة أيّ سلاح آخر.

إن الإفلات من العقاب ليس وقفاً على صنّاع مسدّسات «ساتورداي نايت سبيشال». إننا نجد هذا الإفلات عند منتجي الأسلحة الهجومية. فهؤلاء قد كسبوا أرباحاً خيالية، في الحين الذي كان فيه أرباب مصانع الأسلحة التقليديون يعانون الأزمات. فقد ظهرت البنادق ـ الرشيشات في شوارع الولايات المتّحدة، في بداية الثمانينات، لتلبية طلب محدّد، ينحصر بالقدرة القصوى في إطلاق النار. فهذه الأسلحة الحربية، المزوّدة بمخزن يحتوي على ثلاثين رصاصة، لا ينبغي أن تطلق سوى كل رصاصة منفردة، كي يمكن بيعها بحرّية في السوق الأميركية، أي ينبغي أن تكون أسلحة «شبه أوتوماتيكية». إنما يكفي، في الغالب، أن يجري تعديل خفيف وبسيط كي تتحوّل هذه الأسلحة إلى أسلحة حربية، أوتوماتيكية كلّياً؛ أي أسلحة تفرغ مخزونها من الرصاصات خلال بضع ثوانٍ، جرّاء ضغط خفيف على الزناد.

إذا كان عدد «الأسلحة الهجومية» المتداولة في الولايات المتّحدة يبلغ مليوناً، أيّ بنسبة 5% من عدد الأسلحة المتداولة، فإن

استخدام هذه الأسلحة الهجومية في الجرائم يبلغ الضعف، أي من بين عشر جرائم، هناك واحدة مرتكبة بالأسلحة الهجومية. ورغم عدد هذه الأسلحة المحدود، فإنها كانت، في 1989، و1990، تشكّل نسبة 30% من الأسلحة التي تستخدمها العصابات الكبرى[10]. كما ردّد رجال الشرطة وأعادوا الترداد على مسامع من يشاء السماع. وفي العام 1989، خضع جورج بوش جزئياً للضغوط واكتفى بمنع استيراد هذه الأسلحة. وكان من اللازم انتظار العام 1994، وانتظار بيل كلينتون، حتى يتمّ منع بيع 19 نوعاً من هذه الأسلحة الهجومية.

ومن هذه الأسلحة الممنوعة، التيك 9، البندقية ـ الرشيشة القصيرة الطول، والصغيرة الحجم، والتي يسهل إخفاؤها؛ فهي الرشيشة التي تثير القلق لمظهرها، والمزوّدة بمخزن يتّسع لـ 36 طلقة. ومن السهل تحويلها إلى رشيشة صغيرة ذات القدرة العالية على إطلاق النار التي تقذف حممها من عيار 9 مم بمدّة عدّة ثوانٍ. ويقول عنها صانعها بأنها سلاح «طريف»، ويقول عنها رجال الشرطة بأنها سلاح «فظيع»، وقد صنعت من أجل حرب العصابات المدينية.

بالطبع لم تتأخر هذه الرشيشة في اكتساب النجاح. فالرشيشة تيك ـ 9 هي السلاح الذي صادره رجال الشرطة أكثر من مصادرتهم للنماذج الأخرى المتداولة؛ فهو السلاح المفضّل لدى تجار السلاح ورجال العصابات. فالشركة إنتراتيك يو، أس، أ، التي تصنع هذا السلاح تيك ـ 9 تملكها عائلة من المنفيين الكوبيين؛ وهي شركة صغيرة كائنة في ميامي. كما يملك مديرها كارلوس غارسيا مصنعي سلاح آخرَين. ولقد حصل على حقوق صنع هذه الرشيشة من مصمّم

(10) ذي اتلانتا جورنال 21/ 5/ 89.

سويدي كان يعمل على نموذج مخصّص في الأصل لصالح حكومة جنوب أفريقيا. ولقد تمّ، في 1990 و1991، تصريف 26000 رشيشة من رشيشات تيك ـ 9. وعدد المبيعات الإجمالي بلغ حوالي 000 100 رشيشة. ونجاح هذه الرشيشة تيك ـ 9 دفع بشركة «أ،أ، آرمس» التي تعرف سبل الربح إلى استنساخها. وهنا يمكن القول إن رشيشات تيك ـ 9 تمثّل نصف كمية الأسلحة التي استولى عليها رجال الشرطة في واشنطن بين 1990 و1991. كما شهدت النجاح نفسه في شيكاغو[11]. ومنذ أن تمّ منع بيعها، أصبحت كلفة تيك ـ 9 حوالي 400 دولار، إنما يمكن أن يزداد سعرها خمس مرّات في السوق السوداء. ودفعت «شعبيتها» شركة إنتراتيك لإطلاق تيك ـ 22 أو «العقرب»، التي صنعت على المبدأ عينه، لكن سعرها أقلّ بكثير: 157 دولاراً.

إن الشركة التي تصنع هذه الأسلحة النارية ترفض رفضاً قاطعاً أي صلة بالصحافة ويقول أصحابها: «نحن لا نتحدّث مع الصحفيين؛ هذه هي سياستنا، وأنا آسف». غير أن مدير المبيعات في الشركة، مايك سولو، صرّح، في بداية 1993، إلى صحيفة نيويورك تايمس، (ويعتبر سولو، المتشنّج في تصريحه، أن هذه الضجّة السلبية المفتعلة حول تيك ـ 9، هي التي ضمنت، في الواقع، نجاحها): «أنا متشجّع إلى حدّ معين... لقد كسبت تيك ـ 9 من كل هذه الدعاية التي أُثيرت حولها. فالكلام يجري عليها ووسائل الإعلام تكتب عنها. وهذا ما يؤدّي إلى مزيد من المبيعات. والحال إنني أسعى بخاصة للبيع، حتى ولو بدا ذلك نافلاً وفظّاً».

---

(11) النيويورك تايمس 10/ 3/ 92.

وأضاف مايك سولو مذكّراً بأن الدعاية الأولى لتيك ـ 9، قامت بها محطة الإذاعة المرئية ميامي فايس؛ وهي المحطة التي عرضت بعض الأبطال الذين استخدموا السلاح المذكور خلال عمليات كثيفة لتبادل إطلاق الرصاص وظهرت رشيشة تيك ـ 9 لاحقاً في فيلم روبوكوب، وهو الفيلم الذي يُظهِر رجل شرطة، نصف بشري ونصف آلي، يطبّق القانون برصاص البندقية.

ولقد أشار سولو أيضاً إلى أن شركة إنتراتيك قد باعت هذه الرشيشة إلى وحدات مختلفة بعمل في العالم الثالث، مع تأكيده بأن إنتاج هذا السلاح يرسل إلى أشخاص مستقلّين. لهذا تعرض دعاية إنتراتيك ربّ عائلة يعلّم إبنه طريقة استخدام البندقية ـ الرشيشة. والمثير للدهشة هو الكرّاسة المخصصة للسلاح، إذ أُشير فيها إلى أن بعض النماذج قد يضاف إليها، حسب الطلب، طبقة من مادة تيك ـ كوت، وهي مادّة صقيلة «تؤمّن تزييتاً طبيعياً لتحسين سرعة الرصاصات» و«تكسبه مقاومة قويّة ضد الخدوش. . .».

ولقد صرّح كارلوس غارسيا، رئيس شركة إنتراتيك، في حديث نادر، أجرته معه في 1989 صحيفة **ذي پالم بيتش بوست**: «إني أعرف أن بعض الأسلحة يؤول إلى قتل الناس. غير أنني لست المسؤول عن ذلك. أيها الناس، أنتم المستخدمون الأخيرون للسلاح. وواقع أن تكونوا مسؤولين أم لا، عندما تستخدمون هذا السلاح، وتلك السيارة أو أي غرض عندكم؛ هذا الأمر يتعلق بكم».

إن الرشيشة تيك ـ 9 ليست حالة منعزلة. فمن خلال التصنيفات التي وضعها مكتب «الباتف» حول الأسلحة التي يمسك بها، غالباً، رجال الشرطة، نجد سلاحاً آخر من عيار 9مم «ماك»،

ماك ـ 10 أو ماك ـ 11 وهو يأتي بالمرتبة الثانية بعد تيك ـ 9. وهذا السلاح الشبه ـ الأوتوماتيكي هو الآخر سلاح قاتل ويتمتّع بشعبية في أوساط الجريمة المنظّمة. وهو سلاح تصنعه شركة في أتلانتا، في جورجيا، أس، دبليو، دي إنك، يديرها شخصان لهما علاقات صاخبة، من آل دانييل. وتبدأ الحكاية في 1978، عندما اشترى واين دانييل، أحد أبناء راعٍ في جورجيا، مصنع أسلحة صغيراً من رجل على شفير الإفلاس، أر،پ،بي إنْدَسْتريزْ إنك. حصّل واين دانييل، مع الشركة التي اشتراها، كمية كبيرة من رشيشات ماك ـ 10 بلغت 10 000 بندقية رشيشة و2000 كاتم للصوت. هذا السلاح كان قد ابتكره مهندس شاب غوردون إنغرام، خلال الستينات. وكان إنغرام حينذاك يعمل لصالح فريق عسكري من البيرو يرأس تجارة سلاح مخصّصة للكوبيين المعارضين، مع الموافقة الضمنية للولايات المتّحدة[12].

لكن في بداية السبعينات، اشترت أخيراً شركة عسكرية، ميليتّري آرميمنت كوربوريشن ماك، النموذج الأصلي. وبعد تغيير اسمه إلى ماك ـ 10، استفاد هذا السلاح من دعاية غير متوقّعة، عائدة إلى سبب انتقائي، متمثل بشخص جون واين الممثل. ففي فيلم أُخرج في 1974، تخلّى واين عن وظيفته كشرطي في سيتل كي يستطيع الثأر لقتل زميل له. وكي يكون له حريّة التصرّف، غادر واين دائرة الشرطة. فاشترى، بعد تخلّيه عن وظيفته، ماك ـ 10. وقال له بائع السلاح: «إن رصاصاته 32 تخرج من فوهته بمدّة دقيقة ونصف؛ لعمري هل رأيت شيئاً من هذا النوع؟». فهذا الفيلم هو الذي جعل

---

(12) الانتقال المميت، تأليف أريك لارسون، منشورات كراون، 1994.

ماك ـ 10 ذائع الصيت، حسبما قال أفراد من مكتب «الباتف». غير أن شركة ماك لم تستطع أن تستفيد من هذا الصيت، إذ كانت قد صفّت أعمالها عام 1975.

وبدءاً من 1978، تدبّر المالك الجديد واين دانييل أمره بشكل أفضل؛ وأصبح السلاح يباع في حوالي عشرين بلداً. من بينها العربية السعودية، إسرائيل، بريطانيا وسبع دول في أميركا اللاتينية. ولإدارة أعماله، أحاط واين دانييل، القليل الحرص، أحاط نفسه بشريكين أوقِفا لاحقاً لتعاطيهما تجارة المخدّرات مع كولومبيا. غير أن الشركة أس،دبليو،دي، نجحت في إنتاج نسخة مدنية عن ماك ـ 10، كما نجحت في تسويقه على أنه سلاح شبه أوتوماتيكي. وبالإضافة إلى مظهره الحربي، بشكل خاصّ، تعود شعبية هذا السلاح إلى أنه يكفي سحب قطعة بسيطة وصغيرة منه، حتى يتحوّل في مدّة ثانية أو ثانيتين إلى سلاح أوتوماتيكي بالكامل. بالإضافة إلى أنه يسهل إضافة كاتم للصوت عليه.

زد على ذلك أن السلاح أحرز نجاحاً كبيراً لدى رجال العصابات ومهرّبي المخدّرات وفرقاء شبه عسكرية. ففي 18 حزيران/يونيو 1984، أطلق عضو، من تنظيم نازي جديد، النار على آلان بيرغ، مقدّم البرامج في شبكة توك ـ شوز في دينفير، من رشيشة ماك ـ 10. وقد وجد التحرّيون على جسد المغدور ثلاثين إصابة. وخلال تحرّيهم ومداهمتهم لمكتب التنظيم النازي الجديد، صادروا ثماني رشيشات ماك ـ 9 ملم. وبعد مرور سنتين على هذه الحادثة، استخدم عضو آخر من التنظيم النازي الجديد، رشيشة ماك لقتل رجل شرطة في ميسوري، في 15 نيسان/إبريل 1988. وقد برزت الرشيشة ماك على شبكة ميامي فايس حيث يصرّح أحد الممثلين بعد إطلاقه

النار على تمثالين لعرض الأزياء معلّقين على الحائط: «إنه سلاح يُقطّع إلى نتف، إنه يفتّت!». لهذا نجد أن ماك يفرض نفسه على ثقافة العنف. وفي 1992، كان يمكن لرجال الشرطة في انديانا پوليس أن يقرأوا قصيدة مكتوبة على الحائط: «دعني آخذ ألعابي وأتسلّى/ أجلس متكئاً في حضن أمّك، وانظر إلى ماك ـ 10 يروي الأرض/ من الأفضل أن تغلق المخازن/ نحن في هذه المدينة نتعلّم كيف نقتل شرطيّاً».

في العام 1981، تزوّج واين دانييل سيلفيا وليامس. بعد ذلك اختفى الاسم الأوّل للشركة، آر، پي، بي، ليحلّ محلّه اسم سيلفيا وليامس دانييل (أس، دبليو، دي). وبرعت سيلفيا دانييل بتصدّيها الشرس ضد مكتب «الباتف» الذي بدأ بمراقبة نشاطات آل دانييل. وفي العام 1983، انتجت الشركة م ـ 9/ 11 الذي سمي «كوبراي» وهو السلاح الذي أعقب ماك ـ 10. ومن أجل تشجيع تسويته، وجد آل دانييل شعاراً: «السلاح الذي يدوّي في الثمانينات». غير أن آل دانييل لم ينقطعوا عن انتهاك القانون. ففي حزيران 1985، تمّ اعتقالهم، لأنهم باعوا، بطريقة غير شرعية حوالي ستة آلاف رشيشة وكاتم صوت؛ غير أن أربعة أشخاص اعترفوا بمشترياتهم والخمسون الآخرون من بينهم ظهر ماضيهم الإجرامي فقط. ولقد باع آل دانييل، أو وسطاؤهم، دون دراية منهم، أسلحة إلى عملاء «الباتف» الذين تظاهروا بأنهم إيرلنديون أو مهربو مخدّرات مكسيكيون.

صفوة القول أن آلاف الناس على أراضي الولايات المتحدة مزوّدون بسلاح حربي حقيقي وبكاتم للصوت. لكن الحكومة التي كانت يوم الجلسة، تسمع حكم الإدانة على آل دانييل، الحكم «بالتآمر»، هذه الحكومة ينبغي أن تعرف: أن لا وجود لقانون يمنع

بيع كواتم الصوت أو القطع المتفرّقة، كما باعها آل دانييل، وخرج الثنائي من المحكمة بالسجن ستة أشهرٍ مع وقف التنفيذ، وبغرامة قيمتها 900 دولار، لعدم تسديدهم الضرائب عن المبيعات. وبالطبع احتفظ آل دانييل بشهادة بيع السلاح.

ولقد استخدم آل دانييل هذه الشهادة للإتجار بنوع جديد من الأسلحة: «ستريت ـ سويبير» (كنّاس الشوارع). هذا النوع من بنادق الصيد المتعدّد الطلقات، المخيف للغاية، يقذف قذائفه، البالغ عددها 12 قذيفة، في أقلّ من ثلاث ثوان. «إنه وقت تنظيف الربيع!» تقول دعاية ظهرت في مجلة شوت غان نيوز. ولقد تمّ تحريم صنع هذا السلاح وبيعه في 1994. وقبل عدّة شهور من قرار مجلس الشيوخ الأميركي، كان واين دانييل يبرّر حبَّه للأسلحة من هذا النوع: «إذا كان هناك دولار واحد يمكنني تحصيله، أقوم بتحصيله. قد يكون الأمر لا أخلاقياً، إنما هو شرعيّ. فالهدف هو المال. إنها تجارة مشروعة»[13]. وقد لفتت نظرنا سيلفيا دانييل، المرأة الأكثر عملانية، إلى أن كل رشيشة كانت تساوي 185 دولاراً قبل التحريم الذي صدر في عهد رونالد ريغن في 1986، أصبحت اليوم تساوي 3000 دولار. ولحسن حظ آل دانييل، بقي لديهم مئة رشيشة، وبإمكانهم بيعها دون مشكلات، لأنها قد صنعت قبل الحظر.

إن فلسفة صناعة السلاح، هي فلسفة مختلفة، لدى أرباب شركات الأسلحة التقليديين؛ تلك الأسماء اللامعة في صناعة السلاح والتي دخلت اليوم في التاريخ الأميركي. هؤلاء الارستقراطيون الذين يصنعون سلاحاً بست طلقات، ينظرون بإزدراء إلى بروز شركات

(13) يو. أس. أ. توداي 20/ 4/ 94.

أمثال رافين، جينّينغز، دافيس، إنتراتيك. «إننا نتمتع بأخلاقية معينة، في شركة كولت إنْدَسْتريزْ. إننا لا نصنع أسلحة زهيدة الثمن، ولا أسلحة للقتل؛ لكننا نصنع أسلحة لها هدف شرعيّ»، هذا ما أشار إليه مايكل رايسيغ، نائب رئيس شركة كولت، الكائنة في هارتفود في ولاية كونكتيكات[14]. ولقد أوضح رايسيغ، موظف الشرطة المتقاعد، بأن نسبة 1% إلى 1,5% من جرائم القتل ترتكب بأسلحة كولت. «لسوء الحظ، إن العديد من أصحاب الشركات قد صنعوا أسلحة «ساتورداي نايت سبيشال»، ولا وجود لقوانين تمنعهم من ذلك؛ بسبب الحريّة الموجودة في هذا البلد. إن ذلك لا يرضينا أبداً. ونحن لا نتسابق معهم ضمن الفئة نفسها وهمْ يسيئون لصناعتنا!» إنها لصناعة تعاني أزماتها؛ لأن معظم الشركات القديمة لا تقدر أن تحقّق أرباحاً مادية، حتى ولو كان الوافدون الجدد، العديمو الذمّة، يحقّقون حصيلة مالية مرضية. وهذه هي حالة كولت إنْدَسْتريزْ التي تخلّصت من كارثة. فكم من سبيل تمّ سلوكه منذ ذاك الشعار الشهير، شعار الحرب الأهلية الأميركية: «لقد جعل أبراهام لينكولن الناس أحراراً، لكن صموئيل كولت جعلهم متساوين».

في العام 1836، نبتت في رأس سام كولت، وللمرة الأولى، فكرة حجيرة الرصاص، بعد مشاهدته شفرات دفع السفينة. وابتكر مسدّساً بخمس طلقات أو ست. ولم يكن عمر كولت سوى 22 عاماً؛ فأسّس حينها شركته الأولى. وابتسم له الحظ وأحرز النجاح، لكن بعد عشرين سنة، أيّ في العام 1856، كان مصنعه ينتج في اليوم 150 قطعة سلاح. وأصبح صموئيل كولت أحد أغنى الأثرياء العشرة

---

(14) مقابلة مع المؤلّف.

في الولايات المتّحدة، والصانع الأوّل الأميركي للسلاح الذي يؤسّس مصنعاً في بريطانيا. لقد أدرك سام كولت أهمية تجارة السوق، قبل كل الناس. وأصبح، من خلال هذا اللقب، نموذجاً للنجاح. وفي العام 1861، إبّان حرب الانفصال، تحوّل مصنع كولت لمؤازرة النظام ولإمداد جنود الاتحاد بالأسلحة. غير أن الرجل لم يشهد نهاية الصراع، إذ مات في العام 1862، وله من العمر 47 عاماً، تاركاً ثروته لأرملته. وفي السنوات التي أعقبت موته، وعلى إيقاعات الحروب المختلفة على أراضي الولايات المتّحدة، أبرمت شركة كولت العديد من الاتفاقيات مع الجيش الأميركي. وبعد فترة قصيرة، باشرت شركة كولت إنتاج أم ـ 16، البندقية الهجومية المعروفة في وقتنا الراهن، وهي بندقية المشاة في الولايات المتحدة. غير أن كولت خسرت هذه الإتفاقية الرئيسية في العام 1988، لعجز في التنافس التجاري أو لنقص في الاستراتيجية الإنتاجية الحقيقية، التي أربكها الخوض في الصراعات الاجتماعية. وازدادت وضعية الشركة سوءاً في إذار/ مارس 1990، إلى درجة اقتضى معها أن تشتري ولاية كونكتيكات نسبة 47% من مخزون الشركة لإنقاذها من الإفلاس. مع ذلك، ظلّت شركة كولت تنتج، في العام 1991، نسبة 8% من المسدّسات، 5% من الرشيشات، و4% من البنادق في سوق التصنيع الأميركي[15]. لكن في العام 1992، أعلنت الشركة عن إفلاسها كي تستطيع إعادة تنظيم نفسها مالياً. لكن في 1993 تلقّت الشركة الضربة الأخيرة القاسية: لقد منعت ولاية كونكتيكات صنع «سبورتير». وكانت الشركة تراهن بخاصة على نجاح هذه النسخة المدنية المعدّلة عن أم ـ

(15) يو. أس. أ. توداي 29/ 12/ 93.

16، لتعويم وضعها. وفي العام 1994، أُدرج «سبورتير» على لائحة الأسلحة الهجومية 19، التي يمنع صنعها وبيعها على كامل أراضي الولايات المتّحدة.

ولقد شهدت شركة أخرى تاريخية، أسّست في العام 1816، شهدت شركة ريمنغتون آرمس مشكلات، لأسباب شبه متماثلة: إن نسبة 75% من مبيعاتها تتألّف من بنادق الصيد، في الوقت الذي قلّ فيه هواة الصيد. وفي العام 1993 باع المالك، دي بون دي نمورس، شركته ريمنغتون بـ 300 مليون من الدولارات إلى شركة كلايتون، دوبيليه أند رايس إنك، وهي إحدى شركات الاستثمار في نيويورك، وقطع المتملّك الجديد على نفسه عهداً بزيادة حصّة السوق من إنتاج الأسلحة نفسها.

ولقد شهد «السلاح الذي غزا الغرب»، سلاح وينشستر الشهير، مصاعب جمّة. فخلال الثمانينات كانت شركة وينشستر على حافة الإفلاس. هذه الشركة المشهورة، هي أيضاً، ببنادق الصيد المتعدّدة الطلقات، «نجم» العديد من أفلام «الوسترن»، والتي أسّسها، في 1866، أوليفر وينشستر؛ هذه الشركة كان ينبغي أن تستريح في أحضان شركة فرنسية للأسلحة، جيات اندستري. ولقد اشترت جيات، الشركةُ التي تشرف عليها الدولة الفرنسية، شركة يوسراك، التي كانت تصنع أسلحة وينشستر[16]. والهدف المعلن من الشراء هو إيصال وينشستر إلى القمّة.

إن المسألة بالنسبة لمختلف المستثمرين، هي إذاً البيع؛ بيع

(16) سبورتس آفيلد، تشرين ثاني/ نوفمبر 1992.

العدد الأكبر وبالسعر الأفضل. هل يعني هذا، البيع بأي ثمن؟ إن أصحاب علامة وينشستر المدهشة لبنادق الصيد، لم يشاؤوا أن يقارنوا بأولئك الصنّاع العديمي الذمّة، المستعدّين لعمل أيّ شيء من أجل تكديس الأرباح. لهذا قرّرت وينشستر آمّونيشن، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1993، سحب منتوجاتها من الخرطوش، بلايك طالون (المخلب الأسود)، وهي الرصاصة المعادلة لرصاصة «دوم ـ دوم» المشؤومة، التي حرّمت اتفاقية جينيف استخدامها. إنها إشارة زمنية، ففي مدّة مئة وخمس وعشرين سنة من نشوئها، لم تسحب وينشستر أبداً سلعة واحدة من منتوجاتها المعروضة للبيع. لكن تبيّن، من خلال النقاش حول جنون الأسلحة النارية، أن هذه الرصاصة تخيف: إنها تنفجر داخل الجسد، واصطدامها المدمّر يمزّق الأنسجة[17]. فلويجي فيرّي، الذي قتل ثمانية أشخاص في مجلس المحامين في سان فرانسيسكو، كانت مخازن سلاحه مليئة بهذه الرصاصات.

في الحقيقة، إن رصاصات وينشستر بلاكي طالون تأتي في طليعة ثلاثة أنواع من الرصاصات، التي يركّز عليها مؤيّدو الرقابة القاسية على الأسلحة. وقبل عدّة أيام، اقترح السيناتور باتريك مونيهان، رئيس اللجنة المالية في مجلس الشيوخ، اعتبارها، بالتحديد، عتاداً حربياً، وليس ذخائر للأسلحة؛ كما اقترح وضع ضرائب قاسية عليها. لهذا اقترح أن تطبّق، على رصاصة بلايك طالون والتي لا تكلّف سوى دولارين، ضريبة 000 10%.

لقد قرّرت شركة وينشستر، عدم بيع هذه الرصاصات المخيفة إلاّ لقوّات الشرطة. وظلّت في التداول الذخائر الأخرى من هذا

---

(17) الواشنطن بوست 23/ 11/ 93.

النوع، أمثال «بلايك رينو» و «رينو آمّو». وبعد عدّة أشهر، وخلال مقابلة مع الصحافة، أثير فيها موضوع الرصاصة «رينو آمّو»، أشار مبتكرها إلى «أن جمال الشيء يقوم على ما يسبّب من جرح عجيب، عندما تتفتت إلى آلاف القطع الصغيرة، الشبيهة بشفرات فولاذ، عندما تصيب هدفها. ولا سبيل عندئذ لإيقاف سيلان الدم الناتج عنها»[18]. وبصدد الرصاصة «بلايك رينو» أوضح بأنها تتمتع بالمواصفات التدميرية عينها، بالإضافة إلى أنها قادرة على اختراق المواد المستخدمة في صناعة الصُدْرَة الواقية من الرصاص، كمادة كيفلار. هذه التصريحات أثارت مباشرة موجة عارمة من المعارضة، أجبرت مبتكرها «العبقري» «بتجميد» وضعها في السوق. لكن إذا كانت الرصاصات بلايك طالون، ورينو آمّو، وبلايك رينو قد استُبْعِدَت من السوق، فإن ما يقارب العشرين نوعاً من الرصاصات المتفجّرة والمختلفة ما تزال في التداول...

إن رجال الشرطة الأميركيين يُصنّفون بين الأشخاص الشرسين الذين يشنّعون بهذه الذخائر القاتلة. فمنذ عدّة سنوات، يجد رجال الشرطة أنفسهم يتجابهون، خلال مهماتهم، بالمافيات المزوّدة بقوّة نار أقوى من قوّتهم. وفي شوارع المدن الكبرى، يتسابق الناس للتسلّح. لهذا تخلّى رجال الشرطة الأميركيون عن أسلحتهم التقليدية ذات الطلقات الست، واستبدلوها بأسلحة من عيار 9 ملم، ذات الإثنتي عشرة طلقة، كسلاح غلوك، وفي كانون الثاني/يناير 1995، قامت شرطة نيويورك بتجربة، فجهّزت عملاء مراقبة قطار الأنفاق (الميترو) بمسدسات 9 ملم مزوّدة باللايزر. بعد التجربة تبيّن أن

(18) أ. أف. ب 28/12/94.

الأشعة الحمراء لا تقود الرصاصة، بل تدلّ عى المكان حيث تصطدم. فاعتبر رجال الشرطة أن هذه الأشعة الحمراء سيكون لها تأثير رادع على الجانحين[19].

لكن يحقّ لنا أن نتساءل: إذا كان الخوف يدفع الناس إلى التسلح، ألم يصبح سوق الأسلحة النارية متخماً؟ «إن سوق الأسلحة غير قابل للتوسّع، لكن المسألة هي مسألة كسب أقسام من السوق»، هذا ما يسلّم به المسؤولون عن شركة كولت إنْدَسْتريز[20]. فالإنتاج الأميركي من الأسلحة النارية لم يتطوّر، بين 1991 و1992 إلاّ بنسبة 3,4%. لكن إذا كانت أعداد البنادق والمسدّسات المنتجة قد انخفضت تدريجياً بنسبة 16% و32%، فإن إنتاج بنادق الضغط قد زاد بنسبة 128%[21]. زد على ذلك أن بعض صانعي الأسلحة قد قرّروا، سعياً وراء أسواق جديدة، أن يدرسوا سوق النساء. هذه هي حالة شركة سميث اند ويسّون التي أنتجت، في بداية التسعينات مسدّسها «لايدي سميث»، وهو سلاح مخصّص للنساء. ماذا قد تقول أمي؟ تتساءل دعاية من دعايات سميث أند ويسّون، مظهرة امرأة شابة تتدرّب بالمسدّس على الإطلاق والتصويب. «نحن اليوم نعيش في عالم مغاير للعالم الذي ترعرعتم فيه، يقول النص. فالكثيرات من النساء لجأن إلى المسدس «لايدي سميث» من أجل أمنهنّ الشخصي. فهذا المسدّس هو أوّل سلاح يدّ مخصّص للنساء... مع مقبض خفيف»[22]. والأغرب من ذلك، أن رجال الشرطة يقلقون من الإنتاج

---

(19) أ. أف. ب 6/ 1/ 95.

(20) مقابلة مع المؤلف.

(21) شوتينغ إنْدَسْتري، تموز/ يوليو 1993.

(22) غانس اند آمّو، تشرين ثاني/ نوفمبر 1993.

الأخير لشركة إنتراتك الكائنة في ميامي؛ وهذا الإنتاج هو عبارة عن مسدس عيار 9 ملم قد تكفي راحة اليد كي تخفيه، «إنه سلاح للأطفال»، كما يزعم رجال الشرطة. لكن من الواضح أن بعض الأسلحة النارية قد صنع بهدف وحيد: القتل، والقتل السريع والأكيد، رغم عمليات الإنكار التي يقوم بها بعض أرباب الشركات. لكن ما يثير الدهشة حقاً، ليس انعدام الضمير لدى صانعي السلاح، بل تسامح الحكومة تجاه هذا الأمر. بيد أنه بالإمكان التساؤل عمّا إذا كانت ضرورة الحفاظ على الحرّيات تكفي أن تكون صناعة الأسلحة النارية، في الولايات المتّحدة، غير خاضعة لمقتضيات الأمن.

الفصل الثامن

«لوبي» الأسلحة

إن قرية بوفالو غروف الكائنة في الضاحية الميسورة من شيكاغو، قد بنيت بيوتها الصغيرة من الخشب المطلي باللون الأبيض؛ وبجانب كل منزل حديقة. ويعيش في هذه القرية 000 38 شخص، وهي تبعد مدّة نصف ساعة عن المدينة الكبرى في ولاية إيلّينوا؛ إذا سلكنا جادة جون فيتزجيرالد كينيدي اكسبرس واي. في يوم الإثنين الواقع في 14 شباط/ فبراير 1994، هبط الليل على هذه القرية الوادعة عندما افتتح المجلس البلدي الجلسة. لقد اجتمع المجلس البلدي لدراسة بعض المسائل، ومن بينها دراسة عرض بيع قطع أرض وثمانية سيارات قديمة تخصّ الشرطة. لكن الصالة لم تزدحهم بالحضور من أجل هذه الأسباب. **فمراكز البلديات** هي عادة محطة أساسية للنقاشات بين المواطنين. وما شدّ هذا المساء مئات الأشخاص الإداريين للحضور كان النقطة الرابعة عشرة من جدول الأعمال في ذلك اليوم. وتلحظ هذه النقطة «المناقشة حول اقتراح حظر بيع الأسلحة الأتوماتيكية وشبه الأوتوماتيكية وامتلاكها، على أراضي البلدة»؛ أي عدم امتلاك وحظر بيع أسلحة من نوع كالاشنيكوف، تيك ـ 9، ماك ـ 10 أو يوزي... وهذه الأسلحة تسمّى أسلحة هجومية، وتعتبر في أوروبا بمثابة أسلحة حربية حقيقية.

إنه حدث ذو أهمية في الجدال الدائر في البلد حول مراقبة الأسلحة النارية. وبيل كلينتون جعل منها أحد موضوعات حملته الإنتخابية، قاطعاً وعداً بإصدار قوانين صارمة. زد على ذلك أن المكان الذي قطع فيه الوعد يعتبر رمزياً فقبل ثلاث عشرة سنة، دخلت قرية مورتون غروف، البالغ عدد قاطنيها 23000 نسمة، وهي على مرمى بندقية من قرية بوفالو غروف، دخلت التاريخ الأميركي، عندما أصبحت القرية الأولى التي تمنع بيع الأسلحة النارية وامتلاكها على كامل أرضها. ولقد تمّ المنع في شباط/فبراير 1981، بمبادرة من عميد المجلس البلدي نيل كاشمان. وكان التحدّي كبيراً بالنسبة لمجمل البلد، وقد تبنّى الاقتراح أربعة أصوات ضد صوتين. في تلك السنة شهدت شيكاغو أرقاماً قياسية من الإجرام: 877 قتيلاً، أي بمعدّل أعلى ثلاث مرّات من معدّل سنوات قانون تحريم الخمر. لقد كان نيل كاشمان واثقاً كل الثقة من تأييد موظّفيه الإداريين الذين كانوا يخشون عدوى هذا العنف[1].

ولم تتأخر ردّة الفعل في البروز: «شيوعي! ستالين! هتلر!»، هذا ما أطلقه، أمام قاعة المجلس البلدي حوالي 1500 متظاهر وفدوا من كل أنحاء ولاية الإيلينوا ومن الولايات المجاورة، ولاية ويومينغ وولاية انديانا. ولقد تلقى نيل كاشمان وأولاده الثمانية وأحفاده تهديدات بالقتل. وردّة الفعل النهائية جاءت من جورجيا، في الجانب الآخر من البلد، في الأيام التي تلت: لقد تبنّى المجلس البلدي في كينيشاو، القريبة من اتلانتا، والبالغ عدد سكانها 9000 شخص، تبنّى قراراً يجبر كل أرباب العائلات في هذه القرية على «امتلاك سلاح

(1) الموند، مقالة «الفوضى الاميركية»، 22/10/92.

صالح للاستعمال»[2]. كان ينبغي إذاً أن يسلّح سكّان كينيشاو، والذين همّ بأكثريتهم الساحقة بيض اللون، تحت طائلة الغرامة. غير أن القرار الساري المفعول رسمياً لم يطبّق في الواقع. فهذا القرار يعبّر عن عواطف المدافعين عن حقّ حمل السلاح بحرّية. والمدافعون عن هذا الحقّ كانوا أكثرية، في تلك الليلة، في قرية بوفالو غروف. والبعض منهم كانوا بارزين، إذ كانوا يتمنطقون بسترات الصيد، وبأحزمة الكوبوي العريضة، ويلبسون على رؤوسهم قبعات البيسبول، شعار تجمّع ريغل الوطني في ولاية الإلّينوا. وحين افتتحت جلسة المناقشة، بدأ كل واحد يستولي بدوره على مكبّر الصوت: «أنا رامٍ بالبندقية، أقوم بالمباريات. وسوف يمنعني هذا القانون من التنافس»، أوضح روبرت. وأضاف رياضي آخر: «ليس لرجال الشرطة القدرة على حمايتي. لقد تمّ السطو على منزلي أربع مرّات. وتملك أمي سلاحاً. ومن يريد منع الأسلحة الهجومية يخالف القانون»[3].

لقد أشار أحد أعضاء المجلس، على طاولة المناقشات: «لا شيء ينصّ على أنكم لا تستطيعون امتلاكها في مكان آخر». وقطّب روبرت حاجبيه وقال: «لا يوجد هنا معدّل إجرام يبرّر هذا الحظر!». واقتنع، الجمهور الحاضر في الصالة بكلامه، فصفّق تصفيقاً شديداً. واحتدّ جايمس فقال: «أنتم تنتهكون حقوقي الدستورية؛ وهذا لن يوقف الجريمة. وسوف تجعلون من أناس محترمين أناساً خارجين على القانون». وعلت عاصفة من التصفيق. «لقد اغتصِبت امرأتان في واشنطن، بعد أن اتصلتا على 911 (رقم الشرطة)، إذ لم تأتِ

(2) مرجع سابق.
(3) مقدّمات كتبها المؤلّف.

الشرطة؛ ولم يكن مع المرأتين سلاح»، استطرد ثالث، ولاقى النجاح نفسه. «أنتم لا تثقون بهؤلاء الأشخاص الذين يملكون سلاحاً، وأنا لي ملء الثقة بهم؛ إنما لا ثقة لي بكم»، انتقد شخص رابع. وتصاعدت حدّة الجو: «لقد انتخبناكم لتمثيلنا، وأنتم تقومون بعمل لم ننتخبكم من أجله»، قالها رجل قصير ضخم يعتمر قبعة كولت فاير آرمس.

وانبرى من بين الحضور رجل وحيد يدعم فكرة القانون الذي يحرّم الأسلحة الهجومية، فقال: «يبدو أن التجمّع الوطني لأصحاب الأسلحة (إن،آر،أ) قد حرّك الجموع، هذه الليلة. لقد كان الأمر متوقَّعاً. لقد بعثوا بمراسلات منسوخة إلى كل المنضوين لإعلامهم بالاجتماع»[4]. فالتجمع الوطني لأصحاب الأسلحة، اللوبي القدير المالك للأسلحة، أراد أن يبرهن على قدرته في تعبئة الناس وتحريكها.

«ينبغي ألاّ نحظّر استعمال الدراجات النارية، لأن هناك ارهابيين يستخدمون الدراجات النارية! نحن نملك أسلحة، لكننا نستخدمها بوجه صحيح. ما ينبغي القيام به هو تربية الناس»، جلجل رجل شاب، وتعالى التصفيق. ثم أردف «عندما تمّ إيقاف سكوتّي بيبان (نجم اللعب في كرة السلة في شيكاغو بالز) وبحوزته السلاح، لم يسجن. لكن كان يخشى أن يحكم عليه بالسجن لمدّة سنة. لو طبّق القضاة القوانين، قد لا نكون هنا».

وهكذا انسحبت، من قاعة المجلس البلدي في بوفالو غروف،

---

(4) مصدر سابق.

أميركية بيضاء (لم يكن بين الجموع في القاعة سوى رجل أسود واحد)، قلقة، تنتمي في الأغلب إلى الحزب الجمهوري. لقد كان في القاعة موظفون وتجار ومحامون وأطباء وعسكريون؛ وكان كل واحد، على مدى أكثر من ثلاث ساعات، يحتكر مكبّر الصوت ليجاهر بقانون الإيمان الذي علّمه إياه التجمّع الوطني لأصحاب الأسلحة، اللازمة التي يردّدها أولئك الذين يرون في حقّ حمل السلاح، جوهرَ الديمقراطية الأميركية.

«سوف يعلم المجرمون أن قدرتنا النارية قد خفّت في بوفالو غروف، وسوف يأتون إلينا. ماذا سنفعل؟ هل نصبح مجرمين لحماية عائلاتنا؟»، يصيح قلقاً صاحب محلّ لتصليح السيارات. ويحاول مستشار في البلدية تخفيف حدّة الجو يقول: «هذه جلسة مناقشة، ولم تصبح بعد جلسة اقتراع».

فأضاف رجل آخر: «أنا أعيش هنا منذ سنة، ولقد نصحني أصدقائي، حتى أصدقائي من رجال الشرط أنه ينبغي أن أحمي نفسي، وأنهم لا يستطيعون حمايتي. وأنا أعرف، سوف يبدأ الحظر على الأسلحة الأوتوماتيكية، ومن ثمّ سوف تمنعون امتلاك أسلحة الضغط والمسدّسات». وسرت عاصفة من التصفيق. بعد ذلك، جاء دور العديد من الصيّادين، وحاولوا الضرب عى الوتر الحسّاس في أميركا «لقد كان جدّي يصطحبني معه، عندما كنت صغيراً، كي أصطاد الأرانب بمسدس دون ذخيرة. وبعدئذ قدّم لي والدي بندقية صيد، قالها رجل هرم، ولقد احتفظت بهذين السلاحين اللذين ورثتهما عن هذين الشخصين؛ وقد كنت أحبهما. الآن يقتضي أن أسلّم السلاح بمدّة أسبوعين. وأنا لست مجرماً. فلماذا تودّون أن

تنتزعوا مني ميراثي، وأن تسلبوني ثقافتي، التي أتاحت لي بناء نظامي للقيم، لماذا تريدون أسلحة أبي وجدّي؟». لقد تناسى الرجل المسنّ، في غمرة حماسته المسرحية، أن المطروح ليس حظر امتلاك المسدّسات. . .

«لا نستطيع الذهاب لشراء المثلجات دون أن يتملّكنا الخوف. اسألوا رجال الشرطة في البلدة، فإنهم يهزأون بكم!»، يزأر بحار من الأسطول Navy النافي. «الكثير من الأشخاص يغرقون في أحواض السباحة، فلن تغلقوا هذه الأحواض»، يشير رجل آخر بلهجة جدّية. «وبماذا يفكّر رئيس الشرطة؟»، يسأل شخص في القاعة. ويسقط الجواب، وكأنه حكم قضاء قاسٍ: «لا أهمية لوجهة نظري في المسألة المطروحة، أنا أفرض القانون»، يجيب ضابط الشرطة. «سوف أغادر البلدة إذا اقتضى الأمر»، يهدّد رجل متطفّل. والشتيمة «نازيون!» انفجرت من الجموع، باتجاه المجلس البلدي.

في تلك اللحظة، تقدّم رجل قصير القامة، ملتحٍ، يضع نظارتين ضخمتين، ويلبس معطفاً واسعاً. إنه المدرّس ماركَ سبيغاك البالغ 43 عاماً، وقال: «أنا أخاف على أولادي؛ لقد سمعتُ الكثيرين منكم يذكرون نزهات الصيد في الأرياف، مع آبائهم؛ وسمعتُ العديدين يغرفون من ذاكرتهم. غير أنني لم أذهب إلى الصيد برفقة والدي؛ ولم يعرف أني قد حصلت على شهادتي العالية، ولم يحضر زواجي، ولم يمتّع ناظريه بولديّ، ولن يعرف أحفادي. لقد اغتيل والدي في شيكاغو، في 20 أيار/مايو 1974». في اللحظات الأولى، خيّم صمت ثقيل على الجموع، ثم انطلق صوت: «لو كان لديه سلاح للدفاع عن النفس، لربما كان ما يزال على قيد الحياة!».

غير أن فترة الهدوء لم تعمّر طويلاً، واستعاد أنصار لوبي الأسلحة طروحاتهم. فشهد ضابط من الشرطة لمصلحة التجمّع الوطني لأصحاب الأسلحة، ضد فكرة هذا القانون؛ قبل أن يقرّ، بشكل ملتبس، بأنه ليس من القرية. ورُفعت الجلسة، وتأجّل البت بنصّ القانون. ولم يكن جيفري برايمان مندهشاً من هذه المواقف، وهو الذي أثار هذا الجدال. ففي 1981 و1985، اقترح مراقبة الأسلحة. وهو قد أكّد: «إن الناس في القرية يؤيدونني. إن الناس في البلد يتجادلون حول عنف السلاح، ويتقاتلون ويبعثون لنا بالرسائل. ينبغي علينا أن نردّ عليهم وأن نبعث لهم برسائلنا؛ والردّ يكون بمنع هذه الأسلحة»[5].

يعرف جيفري برايمان أنه يتواجه مع التجمّع الوطني لأصحاب الأسلحة، «اللوبيّ الأقدر بين لوبيات البلد، الذي يتبادل الرأي مع الدولة تبادل الندّ للندّ، وهو «اللوبي» الذي يسهم في انتخاب مراكز الشريف والوكلاء العامّين والشيوخ والممثلين، أو يساهم في إسقاطهم.

إن تاريخ التجمّع الوطني... يرتبط بتاريخ الأمّة الصاعدة. سعى لتأسيسه، في القرن التاسع عشر، ابن مبشّر من مبشري الكنيسة المعمدانية من منطقة بوسطن، المدعو وليم كونانت تشارش. وما يمكن أن نقوله، وإن يكن قليلاً، هو أن تشارش يتميّز بالطابع العسكري، الدين الثاني الحقيقي لأسرته. فلقد قاتل جدّ جدّه خلال الثورة الأميركية (1775)؛ وخدم جدّه والد أبيه إلى جانب الجنرال واشنطن، وقاتل جدّه والد أمّه خلال حرب 1812. وكان تشارش

(5) مصدر سابق.

بالذات مراسلاً حربياً لصحيفة نيويورك تايمس. ولقد استقال في 1862 كمراسل ليلتحق بصفوف الجيش الشمالي في أوج الحرب الأهلية. وبعد مرور سنة، وكان قد بلغ من العمر 27 عاماً، ترك الخدمة الفعلية، لكنه ظلّ في خدمة الاتحاد، وأنشأ صحيفة تدافع عن طروحات الفيديراليين، كما التزم «محاربة أعداء الحكومة والمدافعين عن السلم المخزي»[6].

لقد كان تشارش رجلاً متطرّفاً، رغم صدقه الكبير تجاه بلده وجيش بلده. هذا التطرّف دفعه، في السنوات التي أعقبت نهاية الحرب الأهلية، للمناداة بعقيدة إطلاق الرصاص على الهدف، المناهضة لرأي العسكريين. «فمعظم الخبراء العسكريين في تلك الحقبة، كانوا يعتقدون أن الإطلاق على الهدف ليس أمراً ضرورياً فحسب، بل مضرّ حقاً. فالتدرّب على إطلاق الناس قد ينمّي الروح الفردية بين الجنود؛ فإذا كانت الاستقلالية صفة جيّدة لدى الضباط، فإنها صفة سيّئة إذا ما شاء الجيش أن ينمّيها لدى الجنود العاديين»، كما يذكر المؤرّخ أوشا غراي دافيدسون[7].

لكن البراعة في إطلاق النار، بالنسبة لتشارش، قد تكون أحد مفاتيح الحرب الحديثة. وهو كلام ما انفك ينمّيه في مجلّته ذي آرمي أند نافي جورنال أند غاريت. ولقد تجاوب مع هذه الأطروحة بعض العسكريين. ووجد تشارش ضالته المنشودة في شخص الجنرال جورج وينغايت، وهو محارب قديم في معركة پوتوماك، والذي

(6) تحت النار، التجمّع ومعركة مراقبة السلاح، تأليف اوشاغراي دافيدسون، هنري هولت، 1993.

(7) مصدر سابق.

أصبح محامياً، لكنه ظل ضابطاً في الحرس الوطني لولاية نيويورك.

في هذه الحقبة المتوتّرة ما بعد الحرب، كان المضربون يتصادمون بانتظام وبعنف مع الحرس الوطني، الذي كان يعتبر ميليشياً شعبية. لكن الحرس الوطني تباطأ في مباشرة الإصلاحات. ولقد اعتبر كل من تشارش ووينغايت أن الأمر يجب أن يؤول إلى المبادرة الخاصّة. وفي آب/أوغسطس 1871، في مركز صحيفتهم في مانهاتن، قرّر الرجلان، المدعومان بدزينة من الزملاء، إنشاء تجمّع، يدافع عن مصالحهم ويحوّل أعضاء الحرس الوطني إلى رماة مهرة. فإذا كان كل الرجال الحاضرين عسكريين، ما عدا رجلاً واحداً، فإن التجمع يحقّ له أن يكون مستقلاً عن الجيش والدولة. وهكذا ولد التجمع الوطني لأصحاب الأسلحة. وهو يستند إلى الدستور الأميركي وتعديله الثاني الذي يحدّد: «كل امرىء يحوز أسلحة ويحملها لا يمسّ حقّ الشعب»؛ كما يستند إلى تاريخ الولايات المتّحدة الحديث وإلى حربها: «إن الناس الذين فازوا على البريطانيين ونالوا حرّيتهم لم يكونوا رجالاً أفذاذاً استخدموا أسلحة خارقة. لقد نال هذه الحرية مواطنون عاديون، كانوا يتمتّعون بإرادة القتال من أجل الحرية، إرادة مدعومة بمعرفة حميمة بالأسلحة النارية، وهي معرفة اكتسبوها من خلال استخدام الأسلحة الفردية»، هذا ما يراه التجمّع في 1967، كما وردت في كتاب تاريخه الرسمي «**الأميركيون وأسلحتهم**»[8].

كان من الضروري أن يسعى تشارش ووينغايت، المستقلاّن، لإيجاد تمويل لهذا التجمّع. لكن على الدولة أن تقدّم المساعدة،

---

(8) اوردها جوش سوغارمان، في نشرة ناشيونال ريفل اسّوسييشان، موناي، فاير باور اند فير، ناشيونال بّرس بوك، 1992.

فبدأت سلسلة من العلاقات المشبوهة بين التجمّع والإدارة. وفي العام 1872، وبفضل علاقاتهما داخل جمعية نيويورك، حصلا على 25000 دولار، لشراء قطعة أرض في كريدمور، في جزيرة لونغ إيسلاند ولبناء ميدان إطلاق نار. بعدها نظم التجمّع أولى مبارياته. وكان يقدّم لأفضل الرماة جوائز، وبالأخص أسلحة نارية، يقوم بتقديمها صنّاع أسلحة، كانوا يجدون هنا صيغة دعاية فعّالة. وفي العام 1874، وخلال مباراة دولية، ضد فريق رماة إيرلندي، كان من اللازم أن يستخدم كل رامٍ متنافس بنادقه الخاصّة به. حينئذ صنع ريمنغتون نموذجاً أتاح للأميركيين إحراز النصر. والبندقية لاقت بالطبع نجاحاً تجارياً واسعاً، بعد المباراة.

وسرعان ما تعالت صيحات الإحتجاج الأولى، وتلتها الإحتجاجات الصادرة عن الولايات الغربية في البلد، إذ كانت تشتكي من الإرتباط الشديد للتجمّع بأرباب صناعة الأسلحة، الكائنة مصانعهم في شرق البلاد. وفي 1879، أدّى انتخاب حاكم نيويورك، آلونزو كورنيل، إلى إلحاق الضرر بالتنظيم. فلم يكن كورنيل يتقاسم مع التجمّع الإفتتان بالمواطن ـ الجندي، وعمل على إيقاف المساعدات. ولقد أوضح: «لن تجرى حرب في حياتي أو في حياة أولادي. والفائدة الوحيدة من الحرس الوطني هي في الظهور خلال المواكب الاستعراضية والحفلات»[9]. في الفترة نفسها، شكّل جيش الجمهورية تنظيمه الخاصّ للتدرّب على التصويب. فأبلغ حاكم نيويورك وينغايت أن لا ضرورة للتدرب، بعد أن استتب السلام. وفي حزيران/يونيو 1892، أوقف التجمّع الوطني لأصحاب الأسلحة

---

(9) تحت النار. . . مصدر سابق.

نشاطاته وقدّم ممتلكاته الكائنة في كريدمور للدولة.

لكن شهدت بداية القرن العشرين انبعاث فائدة التدرّب على الإطلاق والتسديد، وبخاصّة في الإمبراطورية البريطانية. وطاولت الظاهرة الولايات المتحدة عن طريق كندا. ففي العام 1901، برز التجمّع من جديد على الساحة، بدعم من الدولة هذه المرّة أيضاً. وفي العام 1903، حصل من مجلس الشيوخ على قرار بإنشاء المجلس الوطني من أجل تنمية استخدام السلاح. ولقد استعان هذا التجمّع، المستقلّ عن وزارة الحرب، بالتجمّع الوطني لأصحاب الأسلحة، وتوصّل، في 1905، إلى انتزاع اقتراع على قانون يسمح ببيع المخلّفات العسكرية إلى مختلف نوادي إطلاق النار[10]. شرط أن تكون هذه النوادي ملتحقة بالتجمّع الوطني. غير أن الجيش لم يعد يبيع مخلّفاته، بعد خمس سنوات، بل كان يقدّمها هبة. وفي العام 1912، أصبح مجلس الشيوخ يموّل المباريات بين الرماة، التي كان ينظّمها التجمّع. وابتدأ العصر الذهبي بالنسبة لعشاق الأسلحة النارية.

وابتداءً من العام 1911، وسّع التجمّع نشاطاته خارج إطار مجموعة نوادي إطلاق النار. ففي نيويورك، وعقب محاولة اغتيال العمدة وليم غينور، تمّ التصويت على قانون يجعل إلزامياً الحصول على رخصة من الشرطة لحيازة السلاح. «ينبغي أن نوجّه تحذيراً إلى المشرّعين ضد هذه النصوص التي تهدف إلى تجريد المجرمين من أسلحتهم؛ إذا كانت هذه النصوص تجعل الحصول على السلاح أمراً صعباً، من قبل رجل شريف ومواطن صالح، تصبح نتائج هذه

---

(10) مصدر سابق.

النصوص حينئذ تسليح الطالح وتجريد الصالح من السلاح». هذا ما كتبه رئيس التجمّع، جايمس دراين في المجلة التي كان يصدرها التجمّع «آرمس اند ذي مان» (**الأسلحة والرجل**). هذه المقولة التي كتبت في 1911 ما زال يردّدها، منذ ذاك الحين، معارضو الرقابة على الأسلحة، المتحمّسون[11].

لا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن يعتبر السلاح مسؤولاً، بالنسبة للتجمّع. وعندما كثرت الهجمات على المصارف وعمليات الهرب في السيارة، كتب محارب قديم في صفوف الشرطة من نيويورك، في مجلة التجمّع، التي أصبحت «**أميركان رايفل مان**»: «إن السيارة هي التي تجعل الأمور معقّدة بالنسبة للشرطة، وليست المسدّسات. فالهجوم الصغير على مصرف، حتى لو أوقع قتيلاً واحداً أو قتيلين، لا يقلق أبداً العصابة المهاجمة. ما يقلقها هو الهروب؛ فهي لا تستطيع الهرب على الأحصنة... لكنها تستطيع اليوم الهرب بسيارة سريعة»[12].

في العام 1934، أعادت الهجومات على قانون تحريم الخمر، وأرباب العصابات أمثال جون ديلينجر ومحاولة اغتيال الرئيس فرانكلين روزفلت، في السنة السابقة، أعادت إلى البروز مراقبة الأسلحة النارية. ولقد أعلن وزير العدالة عندما أدلى بشهادته أمام لجنة مجلس الشيوخ قائلاً: «يوجد أناس مسلّحون بأسلحة قاتلة لدى العصابات أكثر بمرّتين من الأسلحة الموجودة في الولايات المتحدة كلها مجتمعة، في الجيش وفي البحرية». واعتبر رئيس التجمّع من

(11) جوش سوغارمان، في نشرة ناشيونال ريفل... مرجع سابق.
(12) مرجع سابق.

جهته أن «مالكي السيارات هم، كنسبة مئوية، هيئة أشدّ إجراماً من مالكي البنادق المجازين»[13]. فتبنّى مجلس الشيوخ الأميركي، القليل التأثّر بهذه الحجج، القرار الوطني المتعلّق بالأسلحة النارية الصادر في 1934، والي وقّعه فرانكلين روزفلت. وهذه كانت المحاولة الأولى والخجولة لمراقبة الأسلحة النارية. وهي محاولة تخضع بيع الرشيشات لقواعد صارمة وتمنع الباعة من إنتاج مجرمين أو هاربين.

بعد الحرب العالمية الثانية، أوصل تسريح الجيوش إلى البلد حوالي تسعة ملايين جندي متمرّسين باستعمال الأسلحة النارية. وفي السنوات الثلاث التي أعقبت نهاية الحرب، ازدادت أعداد التجمّع ثلاث مرّات. غير أن الملتحقين الجدد أظهروا رغبة قويّة بالصيد، وبالسير مسافات طويلة، وهم يحملون البنادق، أكثر مما أظهروا ميلاً نحو إطلاق الرصاص على أهداف، وهو الأمر الأقرب إلى روح الحرب. وهكذا تحوّل التجمّع، من فريق نذر نفسه للتدرّب والتدريب على السلاح، إلى ناطق ومدافع عن كل الأشخاص الذين يمتلكون أسلحة نارية، في الولايات المتّحدة.

في الخلاصة يمكن القول إن عدد المنتمين إلى التجمّع الوطني لأصحاب السلاح قد بلغ، في الخمسينات، 300000 منتم. فتعهد التجمّع رسمياً بتنفيذ برنامج تنظيم دورات أمن في استعمال الأسلحة النارية، وفي تنمية البراعة على الإطلاق، ودورات إطلاق نار للتسلية. لكن في 12 آذار/ مارس 1963، قرأ رجل ادّعى أن اسمه هيدل الإعلان التالي في مجلة التجمّع **اميركان رايفل مان**: «التوزيع الأخير عبارة عن بندقية قَرَبينة إيطالية 6,5، مجهّزة لإطلاق ست

(13) مرجع سابق.

رصاصات...». في ذاك اليوم، أرسل هيدل حوالة بقيمة 21,45 دولاراً من أجل هذه البندقية مانليشر ـ كارنانو، وقد تسلّمها بالبريد، بعد مضي شهر[14]. والاسم الحقيقي للرجل كان لي هارفي أوزولد. وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر، أي بعد خمسة أشهر، تمّ اغتيال جون فيتزجيرالد كينيدي في دالاس. فاهتزّ البلد من عظم الصدمة، كما اهتزّت النفوس.

والحال أن التجمّع لم يسهّل شراء السلاح الذي أودى بحياة الرئيس فحسب، بل شارك، قبل عدّة سنوات، في تصنيع ذخائر أكثر تطوّراً لهذه القَرَبينة، السيئة النوعية، والتي كانت الحكومة الأميركية ترسلها، في ذاك الحين، إلى المناهضين للشيوعية في اليونان. ولقد أسرّ نائب رئيس التجمّع إلى عضو في مجلس الشيوخ قائلاً له: «لا تحكِ هذه الحكاية لأيّ شخص؛ نحن لا نريد أن نعلّق على المشانق لكوننا قد تورطنا في إنتاج الذخيرة التي قتلت الرئيس»[15].

قبل فترة من موت الرئيس كينيدي، كان مجلس الشيوخ الأميركي قلقاً من إرسال الأسلحة النارية بواسطة البريد؛ وقد تنبّهوا إلى زيادة استيرادات المخلّفات العسكرية مثل البازوكا أو قاذفة الصواريخ ضد الملاّلات والدبابات. وفي بداية الستينات، عرضت دعاية مدفع هارون عيار 60 ملم، يباع بالمراسلة مع هذه الحجّة: «إنه السلاح المثالي لحماية عرينك... إنه الأداة الكاملة للتعامل مع جيرانك الذين لا تحبهم. إنه الأداة الممتازة لدكّ المنازل...»[16].

---

(14) مرجع سابق.
(15) مرجع سابق.
(16) مرجع سابق.

في العام 1965، ربط ليندون جونسون بين تصاعد العنف في البلد وسهولة حيازة السلاح الناري. غير أن التجمّع توصّل للتصدّي لكل محاولة لمراقبة الأسلحة مراقبة شرعيّة، حتى العام 1968. في تلك السنة، قتل مارتن لوثر كينغ برصاص قنّاص، في 4 نيسان/ إبريل على شرفة فندق لورين موتيل دي ممفيس. وفي الخامس من حزيران/ يونيو، قتل روبرت كينيدي بدوره، المرشّح لرئاسة الولايات المتّحدة، في مطابخ فندق لوس انجلوس. في اليوم نفسه، قدّ مشروع قانون، موضوع في الأدراج منذ مدّة طويلة، إلى مجلس الشيوخ. ولقد تمّ إقرار مشروع القانون هذا بعد إثني عشر يوماً، أيّ في 19 حزيران/ يونيو بعد هذه السلسلة من الاغتيالات «حدث تحوّل بصدد ثقافتنا عن السلاح التي كنا نكاد لا نستطيع أن نؤثّر فيها»، هذا ما أكّده كشهادة أحد المؤرّخين[17]. وفي 22 تشرين أوّل/ أكتوبر وقّع ليندون جونسون مرسوم مراقبة السلاح للعام 1968، القانون الذي يحظّر، من بين أمور أخرى، بيع الأسلحة النارية بواسطة المراسلة، كما يحظّر استيراد المخلّفات العسكرية ومسدسات ساتورداي نايت سبيشال. ويحظّر القانون أيضاً إبرام عقود أسلحة بين ولاية وأخرى، ويخضع شراء الأسلحة النارية لتدوين أسماء المشترين من قبل البائع، الذي ينبغي عليه، هو نفسه، أن يحصل على رخصة بيع جديدة.

لكن جونسون لم يتوصّل إى تحقيق تدوين كل الأسلحة. ولقد صرّح بأنه «ينبغي على مواطنينا أن يحصلوا على رخصة لصيد الأسماك، ورخصة لصيد الطيور أو لقيادة السيارات. ولا يمكننا أن نطالب بأقلّ من ذلك بالنسبة لامتلاك هذه الأسلحة القاتلة التي تسبب

(17) مرجع سابق.

الكثير من الويلات في هذا البلد». لكن جهوده باءت بالفشل، إذ اضطرّ للتراجع، بسبب الضغوط التي مارسها التجمّع، الذي طلب إلى أعضائه (000 900 عضو) أن يصبّوا سيلاً من الرسائل على البيت الأبيض. «والهدف هو الحصول على تجريد المدنيين من السلاح تجريداً كاملاً. . . يجب إذاً أن يكون ردّ الفعل مباشراً»، هذا ما كتبه التجمّع في الرسالة الموجّهة إلى أعضائه. «هل يتسنّى لثلاثة قتلة اغتيال القانون المدني؟» تابعت القول مجلة **أميركان رايفل مان**[18]. وكانت السنة 1968، بداية حرب مفتوحة بين التجمّع الوطني مجلس النواب الأميركي.

وانقسم التجمّع الوطني على نفسه؛ فالحرس القديم، الأكثر تقليدية، لم يكن ينوي التصدّي لمشاريع القوانين بعد العواطف النقمة التي أثارتها الاغتيالات. والشباب، الأكثر حنكة سياسية، الذين كان يوجههم هارلون كارتر، قاموا بالهجوم المركّز: «إن كارتر، بالنسبة للأوفياء للتجمّع، هو موسى؛ وجورج واشنطن وجون واين يمثّلان شخصاً واحداً»، كما لاحظ أوشا غراي دافيدسون[19]. فهارلون كارتر، الذي ولد في تكساس، شبّ محاطاً بالأسلحة النارية وهذا الرجل المميّز يفتخر بسلاحه الذي يطلق أربعة وأربعين طلقة. أصبح عضواً في التجمّع منذ أن كان في السادسة عشرة، وأمضى حياته لدى آل بورديز پاترولس الذين أعانوا التكساس رانجرز. غير أن لرجل الغرب عاهةً: إنه قاتل. فقد قتل، وهو ما يزال في السابعة عشرة، شاباً مكسيكياً يبلغ عمره 15 عاماً، أمام منزله، عقب مشادّة كلامية.

---

(18) مرجع سابق.

(19) تحت النار. . . مصدر سابق.

وحكم عليه بالسجن مدّة ثلاث سنوات. وكسب كارتر بدعوى الاستئناف عندما اكتشف نقصاً في المحاكمة[20]. وعمل التجمّع ما بوسعه لإخفاء الحقيقة، كما عمل كارتر أيضاً ما بوسعه، إذ غيّر اسمه من هارلان إلى هارلون. بالنسبة لقساة القلوب في التجمّع، إذا كان كارتر قد قتل في فتوّته، فإن هذا يضيف شيئاً إلى شهرته.

إن هارلون كارتر هو المناهض، بامتياز، لمراقبة الأسلحة. ففي العام 1975، اختير رئيساً لمجمع العمل التشريعي؛ هذا المجمع الذي أصرّ على هدف واحد: إقامة «لوبي» للتجمّع في واشنطن. لقد كان هذا المركز وسيلة بالنسبة لكارتر؛ وإنطلاقاً منه أعدّ عملية تمرّده ضد «المشايخ» الذين كانوا يميلون إلى تحويل التنظيم إلى نادٍ رياضي كبير. لكن هؤلاء المشايخ باغتوه، فأبعدوه مع أربعة وسبعين شخصاً من المقرّبين إليه، في تشرين الثاني/نوفمبر 1976. غير أنه استطاع بعد ستة أشهر أن يأخذ بالثأر، في 21 أيار/مايو 1977، خلال الجمعية العمومية للتجمّع التي انعقدت في سينسيناني. وأمّن رجاله أكثرية الأصوات لأنصاره؛ فاستولوا على كل المراكز الرئيسية في التجمّع. وتوصّل إلى أن يكون رئيس التجمّع، وحلّ نيل نوكس قائمقامه على رأس مجمع العمل التشريعي. ولم يبقَ التجمّع، بعد «تمرّد سينسيناتي»، مجرد ناد لإطلاق النار، بل أصبح ما عرف تحت اسم «لوبي السلاح»، الذي كان يخشاه السياسيون. «فاللوبي» هو فريق سياسي يسعى، كهدف معلن إلى محاربة كل الأشخاص الذين يحاولون نزع السلاح من المواطنين.

عندما تسلّم كارتر ومعاونوه التجمّع في العام 1977، كان عدد

---

(20) مصدر سابق.

الأعضاء المنتمين إليه يبلغ مليون منتسب؛ وفي العام 1983 بلغ هذا العدد 2,6 مليون. فعدد أفراد التجمّع قد ازداد في الأسبوع بمعدّل 3000 عضو. وهناك أمر يعبّر عن الأهمّية التي اتخذها التجمّع: في العام 1983، في مؤتمره الذي انعقد في فينيكس (أريزونا)، لم يكن الرجل الذي صعد إلى المنبر برفقة هارلون كارتر سوى رئيس الولايات المتّحدة، رونالد ريغن. فريغن رجل من الغرب ورجل محافظ. وهو عضو في التنظيم مدى الحياة، مثله مثل نائبه جورج بوش. زد على ذلك أن التجمّع قد دعمه رسمياً، خلال الإنتخابات التي جرت في 1980؛ وكان أوّل رئيس يدعمه التجمّع خلال 109 سنوات من تاريخ تأسّسه. «لن نجرّد أبداً من السلاح كل أميركي يودّ حماية أقاربه من الخوف أو الشرّ»، قالها ريغن بصوت عال أمام حشود فينيكس[21]. بالطبع بإمكان العدد القليل من اللوبيات أن يتباهى بهذا النفوذ.

ولقد ظهرت ملصقات على السيارات كتب عليها: «أنا التجمّع». وقد تأمّن دعم التجمّع من شخصيات مشهورة أمثال طيار التجارب تشاك ييجير ورائد الفضاء وولّي شيرّا والممثّل شارلتون هيستون. وشاء «اللوبي» أن يجسّد هذه الصورة عن مثال أميركي حيث يعتبر حيازة الأسلحة النارية رمزاً للحرّية. وكل تقييد لهذه الحرية يعتبر بمثابة انتهاك لحقوق المواطن الأساسية. «قد تستوعبوننا على وجه أفضل إذا نظرتم إلينا على أننا إحدى الديانات العظمى في العالم»، قالها لأحد الصحفيين وارن كاسّيدي، المدير الجديد لمجمع العمل التشريعي. وقد حلّ كاسّيدي محل المدير الصاخب نيل نوكس

---

(21) مصدر سابق.

الذي أبعده التجمّع في العام 1986[22].

وفي الكابيتولي، اصطدمت مناورات التجمّع لإلغاء مرسوم مراقبة الأسلحة الصادر في 1968، برفض بعض الشيوخ أمثال تيد كينيدي، شقيق جون وروبرت، أو أمثال بيتر رودينو، الشيخ الديمقراطي مثل كينيدي، الذي انتخب عن ولاية نيوجرسي والذي صار المحامي الدائم عن مراقبة الأسلحة النارية. ويعود االتزامه بالمسألة إلى ذاك اليوم الذي شهد فيه، من نافذة غرفته، يوم كان ما يزال طالباً، شجاراً بين رجلين. وبعد مرور خمس عشرة دقيقة على المشاجرة، عاد أحد الرجلين المتعاركين ومعه السلاح الذي قتل فيه الرجل الآخر.

بمواجهة هذين الشيخين، برز نائب ديمقراطي هو الآخر، النائب هوارد والكمير، وهو رجل من الجنوب يتمتع بمزايا فظّة وبصوت خشن، ويمارس الصيد منذ الصغر. وكان والكمير ممثّل التجمّع في الكابيتول. وتحالف حينها مع الجمهوري ماك لور، النائب السابق الذي كان يتقاسم وجهات نظر والكمير. وخلال صيف العام 1984، جرت الأمور لمصلحة أنصار إلغاء الرقابة. وقد تلمّس والكمير وماك لور ذلك وقدّموا مشروع قانون يتضمّن، بشكل خاص، إلغاء منع بيع السلاح من ولاية لأخرى؛ والسماح لكل شخص، محكوم من أجل قضايا تجارية، بالإحتفاظ بحقّه في إقتناء السلاح؛ كما يتضمن وضع نهاية لإجبار الباعة على تسجيل مبيعات الذخائر والعتاد؛ ورفع الحظر عن استيراد الأسلحة النارية ذات الطابع الرياضي؛ والسماح لتجّار السلاح بنقل قطعة سلاح من واجهة المحلّ

(22) تايم 29/ 1/ 90.

لضمّها إلى مجموعته المنزلية، ومن ثمّ بيعها دون أن يصرّح عن ذلك؛ وإجبار عملاء مكتب «الباتف» بإعلام الباعة بزياراتهم التفتيشية.

بالنسبة للأعضاء في صفوف التجمع لا يوجد علاقة بين حيازة الأسلحة والجرائم المرتكبة، وعندهم «الرقابة على الجريمة تختلف عن رقابة الأسلحة!»، كما تقول الدعاية التي أطلقتها الآلة القادرة، آلة العلاقات العامّة في التنظيم. وبفضل جهاز الكتروني متكامل، يدعو التنظيم كل عضو من أعضائه، طالباً منه الكتابة إلى النواب لتحذيرهم من أن كل تصويت ضد قانون ماك لور ـ والكمير قد يعني نهايته السياسية. وهكذا كان التجمّع، يعتمد التهديد ويستطيع أن يبعث للنوّاب 15000 رسالة، أثناء ليلة واحدة، أو أن يفاجىء المجتمعين بحضوره في مكان الاجتماع.

لقد قدّم هارلون كارتر، المتعب، استقالته من رئاسة التنظيم الذي صنعه، في 26 كانون الثاني/يناير 1985، فحلّ محلّه في المنصب، شخص مقرّب من رونالد ريغن، راي آرنتّ. وفي 9 تموز/يوليو العام 1985 أقرّ مجلس الشيوخ قانون ماك لور ـ والكمير بأكثرية 79 صوتاً مقابل 15 صوتاً وقفوا ضدّه؛ فكان هذا القانون أول تشريع للأسلحة خلال سبع عشرة سنة[23]. لكنه يفترض أن يحظى بموافقة مجلس النواب.

واحتدمت المعركة. «فالمؤيّد للأسلحة سماته معروفة وهو غالباً متحمّس، فظّ، يتكلّم بلكنة جنوبية ويشكو قدراً من الجنون غير خفي، يذهب به إلى حدّ التهديد». هذا ما كتبه المؤرّخ أوشا غراي

(23) تحت النار... مصدر سابق.

دافيدسون. ويتذكّر أحد النواب الذين حضروا جلسة مجلس النوّاب: «كان الناس ينادونني كما ينادون الشيخ متوعّدين. كانوا يهدّدون بالقتل. كل هذا الهراء... وما كان يلفت النظر بهذا الصدد هو أن الناس الأشدّ حماساً لحقوق الأسلحة هم الناس الأشدّ عنفاً، أيّ بالتحديد الناس الذين لم نكن نودّ أن يمتلكوا الأسلحة»[24].

غير أن التجمّع الوطني لم يكن يدخل في التفاصيل؛ فكل معركة، بالنسبة له هي المعركة الأخيرة التي يشنّها على خطّ ماجينو، (خطّ الديمقراطية) وفي 10 نيسان/ إبريل 1986، أقرّ مجلس النوّاب قانون ماك لور ـ والكمير، بعد أن أدخل عليه بعض التعديلات؛ لكن إقراره اعتبر انتصاراً بالنسبة للتجمّع. ولقد كشفت الواشنطن بوست أن نسبة 80% من النواب الذين اقترعوا لصالح القانون قد تلقّوا أموالاً من التجمّع من أجل حملة إعادة انتخابهم في 1986[25]. بالإضافة بالطبع إلى جبال الرسائل التي وصلتهم والتي أملت عليهم قرارهم. ولقد كلّفت العملية 1,6 مليون دولار مصاريف مراسلات، ودعايات ونفقات ممارسة ضغوط. فالتنظيم قويّ مالياً، فهو يملك راسمالاً يبلغ 80 مليوناً من الدولارات، ويخزّن 66 مليوناً من العائدات السنوية.

لكن الأمور لا تسير على خير ما يرام؛ فالتجمّع، في غيّه، أدار ظهره لأقدم حلفائه وأوفاهم، شرطة الولايات المتّحدة. وهي نتيجة تختصر كل منطق التجمّع، إذ هذا الأخير، من خلال تفكيره، لا يعترف لقوّات النظام بالقدرة على حماية المواطنين. لهذا سيتصدّى

(24) مصدر سابق.

(25) مصدر سابق.

التجمّع، بكل الوسائل، لموظف سابق في الشرطة يودّ منع الرصاصات «القاتلة للشرطة». هذه الرصاصات يمكنها في الواقع أن تخترق السترات الواقية من الرصاص، سترات قوّات الأمن. وقد بدا حينذاك أن التجمّع لا يبالي بمصير أفراد الشرطة، في الوقت الذي كانت فيه الجريمة تفتك فتكاً في شوارع الولايات المتّحدة.

لقد ردّ رجال الشرطة بعنف على هذا التحدّي. «لقد حاولتم التقليل من أهمّيتنا وإضعاف تصرّفات تجمّعاتنا المهنية»، كما كتب جيرالد فوغن، مدير التجمّع الدولي لرؤساء الشرطة، إلى مجلس قيادة التجمّع الوطني لأصحاب الأسلحة، في شباط/فبراير 1983. إن الحرب انفتحت بيننا وبينكم. فأخذ التجمّع بمهاجمة ضباط الشرطة مباشرة، الضباط الذين يؤيّدون الرقابة على الأسلحة، أمثال جوزف مكنمارا، رئيس الشرطة في سان جوزيه، والذي اتهم خطأً بدعم تشريع الماريجوانا. لقد ارتكب التجمّع خطأً تكتيكياً، لأن مكنمار الذي ولد في هارليم وتابع دراسته في هارفارد، كان نجماً تودّ الولاية تعيينه مديراً للأف، بي، آي. «لقد اكتشفت أن صورة الشاب الطيّب، الوطني بامتياز، صورة الفريق الذي يحترم القانون، أيّ الصورة التي كان يعكسها التجمّع كانت خاطئة. إن أعضاء هذا التجمّع هم ضد قوّات الأمن... لربما كان التجمّع في البداية تنظيماً وطنيّاً شرعيّاً يمثّل بالدرجة الأولى الرياضيين، غير أنه أصبح عرّاب أرباب صناعة الأسلحة النارية وباعتها»؛ هذا ما وجّهه من لوم جوزف مكنمارا[26]. في الواقع، في العام 1990، كانت نسبة 8% من خزينة التجمّع، أي أكثر من 7,4 ملايين، تتأتى من الدعايات التي كانت صناعة الأسلحة

---

(26) مصدر سابق.

النارية تضعها في مجلاّتها الخمس. «فالتجمّع فخور من كرم أصدقائه الخصوصيين»، كما أشار مقال ظهر في مجلّة **أميركان رايفل مان** في تموز/يوليو 1993، كما ذكر الهبات التي قدّمتها للتنظيم شركات سميث أند ويسّون، رمينغتون آرمس، ستارن راجر، والمبالغ التي قدِّمت بلغت على التوالي 000 20 دولار، 000 10 دولار، 5000 دولار... بالإضافة إلى أن للتجمّع علاقات صاخبة مع بعض أرباب الصناعة.

في العام 1988، تباهى التجمّع بأنه لعب دوراً في هزيمة المرشّح الديمقراطي للرئاسة، مايكل دوكاكيس، بمواجهة جورج بوش. وأنه أنفق لخوض حملة الرئاسة 1,5 مليوناً من الدولارات. غير أنه في السنة نفسها، بذّد قيمة 6,6 ملايين من الدولارات وأخفق، خلال استفتاء كان يهدف لرفع الحظر عن بعض الأسلحة في ولاية ماريلاند[27]. ما يعني أن التجمّع ليس قويّاً إلى الحدّ الذي ينعت نفسه به. فبعض السياسيين، الذين خاضوا حرباً ضد التجمّع ولجأوا لقرار الاقتراع قد نجحوا رغماً عنه. وأصيب التجمّع بهزائم أخطر في نهاية العام 1990. إذ منعت الدولة 56 نوعاً من السلاح، من بينها الكالاشينكوف. غير أن هذا الإجراء كان رمزياً، لأنه اقتصر على حظر الأسلحة المستوردة.

ينضاف إلى هذا ارتداد بعض السياسيين عن التجمّع بعد أن كانوا يساندونه. هذه هي حالة سيناتور أريزونا دنيس دي كونسيني أو حالة نائب أوريغون. وقد صرّح أحد المرتدّين بالقول: «هذه المرّة، تجاوز «لوبي» السلاح دوره. لقد أصابني هذا التجاوز بالمرض، لقد

(27) تايم 29/ 1/ 90.

صرت مريضاً من عنف الأسلحة»[28]. والضربة الأسوأ جاءت من رونالد ريغن بالذات، مرشح التجمّع، في 29 آذار/ مارس 1991، الذي أقرّ قانون برادي بيل، وهو القانون الذي يهدف إلى التقيّد بفترة انتظار تمتدّ سبعة أيام، قبل تسليم السلاح الناري. ولقد شكّل قانون برادي بيل كابوساً بالنسبة للتجمّع، وهو الذي عمل على استبعاده أكثر من مرّة.

ففي العام 1991 هبط عدد المنتمين للتجمّع إلى 2,6 مليون. وغالبية هؤلاء الرجال (نسبة النساء في التجمع 8%) الذين يتعدّى مستواهم التعليمي المعدّل الوسطي كانوا يوافقون على رقابة جدّية ومتشدّدة للأسلحة؛ لكن هذا العدد لم يكن مسموع الصوت في خضم تصلّب وعناد الزعماء؛ ولم يكن المتصلبون يشكّلون، في الواقع، سوى نسبة 10% في التجمّع، لكنهم يتسلّمون المناصب الأساسية. فواين لابيار المدعوم من المتشدّد جايمس جاي بايكر، استطاع أن يتبوأ سدّة الرئاسة في التنظيم، في عام 1991. وكان ذلك التأريخ تاريخ عودة الأشخاص الأكثر تشدّداً، وبخاصّة نيل نوكس الذي أُبعِد عن التنظيم في 1986. فاستعاد نوكس مجلس الإدارة، الذي شبهه البعض «باللجنة المركزية للحزب». وقد تبوأ رئيس تحرير مجلة **سولدجر أوف فورتشن**، مجلة المأجورين، مركزاً هامّاً.

ولم يكن واين لابيار، الكثير الأناقة، صيّاداً ولا رامياً ممتهناً، لكنه كان رجلاً متشدّداً ومخيفاً لا يجهل خفايا «الكابيتول». هذا المستشار وضع نفسه بخدمة ما لا يقلّ عن خمسة سياسيين مختلفين.

---

(28) الواشنطن بوست 18/ 3/ 91.

والمرّة الوحيدة التي حاول فيها استخدام السلاح في حقل رماية، كاد أن ينتزع جلد مصوّر فريق الإذاعة المرئية الذي جاء لتصويره(29).

وفي العام 1992، زرعت الاضطرابات التي اندلعت في لوس انجلوس الرعب في نفوس الأميركيين واستمرّت عمليات النهب 72 ساعة وحصدت 50 قتيلاً. فجأة ارتفعت مبيعات الأسلحة: «لقد أرسلنا فرقاً من التجمّع لإعطاء دروس مجّانية خلال أربعة أسابيع. وكانت الصفوف كاملة»، قالها توم وايد، أحد الناطقين باسم التجمّع(30). وأكّد واين لابيار بذاته: «خلال اضطرابات لوس انجلوس، كان مئات المواطنين الذين يحترمون القانون على استعداد لشراء أسلحة للدفاع عن أنفسهم وعن عائلاتهم ومنازلهم وتجارتهم. لقد قاموا ببساطة بالعمل الذي لم تكن الشرطة قادرة على القيام به... وهذا عائد إلى حقّنا الدستوري بنقل الأسلحة وحملها»(31).

لقد سدّد انتخاب بيل كلينتون، الذي وعد بالحدّ من الأسلحة والاهتمام بالأمن، ضربة ثانية للتنظيم. وكشف نيل نوكس أن التنظيم قد انضمّ إليه، بين 91 و93، 000 783 عضو جديد(32). وحينما أعلنت الأف،بي،آي، بصوت مديرها وليم سيسيونس، عن رقابة صارمة على الأسلحة، شنّ التجمّع عليها هجوماً في منشوراته ووسائل إعلامه. وتساءلت دعاية للتجمّع كان يمكن أن يرى فيها المشاهد سيقان عسكريين تسير على وقع خطوة الأوزة(33): «ما هي

(29) تحت النار... مصدر سابق.
(30) مقابلة مع المؤلّف.
(31) الاسلحة، الجريمة والحريّة، تأليف واين لابيار، منشورات ريغنيري 1994.
(32) ذي وول ستريت جورنال 26/10/93.
(33) غانس اند آمّو، تشرين ثاني/نوفمبر 1993.

المرحلة الأولى باتجاه دولة بوليسية؟». وتكمل: «أوقفوا المشاريع السياسية للأف، بي،آي... إن عادة كهذه في الحكم تشكّل الخطوة الأولى نحو الخشية السيئة لآبائنا المؤسّسين... انضمّوا إلى التجمّع! الآن! اتصلوا بأرقام التجمّع 2314 ـ 800 ـ 1».

إن الوتر الحسّاس الذي كان يلعب عليه التجمّع، هو هذه الخشية من رؤية نفسه منزوع السلاح. ويورد مسؤولوه: «كاليهود في المانيا الهتلرية أو ضحايا ستالين والخمير الحمر». فالتجمع هو أكثر من مجرّد تجمّع، بل أكثر من لوبي بسيط، إنه حركة إيديولوجية. وخطّه السياسي يتشكّل من رفض السياسيين القابعين في واشنطن ومن عدم الثقة القويّة بالحكومات. ويشكّل الترهيب والنفاق طرائقه في العمل.

ويؤكّد توم وايد: «إن 000 900 مرّة في السنة، تستخدم الأسلحة للدفاع عن النفس»[34]؛ وهي إحصاءات يشكّك فيها العديد من الباحثين. وهذا لا يمنع مجلّة التجمّع، أميركان ريغل مان، من سرد حالات أشخاص تمّ إنقاذهم بفضل السلاح الذي يحملونه. ففي العام 1989، أكّدت المجلّة أن إيران بولتون استطاعت أن تقتل الشخص الذي هاجمها، بفضل مسدّسها. غير أن مجلة أميركان ريغل مان نسيت عمداً أن تذكر أن الشخص الذي أطلقت إيران بولتون النار عليه قد جرّد هذه الأخيرة من سلاحها، بعد أن ارتمى عليها وضربها، ثم أطلق النار عليها على دفعات عدّة؛ لكن لحسن حظّها، كان خزان المسدّس فارغاً. «كنت أعتقد أنه بقي رصاصة في خزّان

---

(34) مقابلة مع المؤلّف.

المسدس وأنها سوف تنطلق في كل حين»، هذا ما أسرّت به لاحقاً إيران بولتون إلى إحدى المجلات. فإذا كانت هذه هي حالها، فإن حكايتها لن تسردها بالطبع مجلة **أميركان رايفل مان**(35).

لكن تطرّف التجمّع يشكّل سيفاً ذا حدّين. فإذا سمح لها هذا التطرّف أن يضمّ عدداً من الأتباع النزقين، فإنها رفضت عدداً كبيراً من المنتمين التقليديين الذين لا يقرّون ببعض مواقفها. ففي أيار مايو 1995، نشرت دراسة استفتائية في التايم أظهرت أن الدعم الذي كان يلقاه التجمّع قد هبط بشدّة. فنسبة الأشخاص الذين يملكون سلاحاً، والذين أجابوا بأنهم على توافق مع «اللوبي» هبطت إلى 47% (مقابل 67% في كانون الأوّل/ديسمبر العام 1989)، وهي نتيجة تشكل عدم إعتراف جدّي «بشيوخ» التجمّع الذين أطلقوا حملة للمطالبة بإلغاء قانون 1994 الذي يحظر 19 سلاحاً شبه أوتوماتيكي. وفي الواقع إن نسبة 69% من الأشخاص الذين جرى استفتاءهم كانت تؤيّد الإبقاء على هذا القانون، مقابل نسبة 24% كانت تتمنّى إلغاءه(36).

لم يكن هذا التغيّر في التوجّه مجرّد صدفة. إذ قبل عدّة أيام من إجراء الاستفتاء، أي في 11 أيار/مايو 1995، حصل حادث مفاجىء أثّر تأثيراً قوياً على صورة التجمّع. فالرئيس السابق جورج بوش، الصيّاد الماهر وجامع البنادق، إستقال من التجمّع. لقد أعاد بطاقة انتسابه مدى الحياة إحتجاجاً، عقب الهجمات «المشينة» التي كان يقوم بها قادة «اللوبي» ضدّ قوّات الأمن. «إن هجومكم ضد

---

(35) تايم 1989.
(36) أ. أف. ب 20/5/95.

العملاء الفيدراليين يصدم بعمق نظرتي للحشمة والشرف، كما يصدم مفهومي عن خدمة الوطن»، هذا ما كتبه الرئيس السابق في رسالته التي وجّهها إلى رئيس التجمّع[37].

خلال الذكرى السنوية لهجوم 19 نيسان/إبريل 1993، الذي قامت به الأف،بي،آي، و «الباتف» ضد طائفة «أتباع داوود»، في واكو، نشر التجمّع رسالة مثيرة تصف العملاء الفيديراليين «بوحوش الحكومة»، يعتمرون قبّعات سوداء مثل «النازيين». فاحتذت بعض التجمّعات من أفراد الضباط حذو الرئيس جورج بوش، وقطعت كل روابطها مع التجمّع. حاول «اللوبي» التقليل من أهمية انتحار أتباع داوود وأخذ يتشدّق ويتبجّح، لكن خلال انعقاد مؤتمره السنوي في فينيكس (أريزونا)، نهاية أيار/مايو، ذهب واين لابيار إلى حدّ الإعتذار. طلب نائب رئيس أقدر «لوبي» في الولايات المتّحدة، من «جنوده»، التخفيف من هجماتهم الكلامية.

لكن الطامة كانت قد حلّت؛ إذ جرى حادث رهيب، قبل شهر من المؤتمر، فتح عيون العديد من الأميركيين على مرضى الأسلحة النارية هؤلاء، الذين يدّعون «الوطنية»، لكنهم جاهزون لفعل كل شيء كي لا يتم تجريدهم من السلاح. ففي 19 نيسان/إبريل 1995، في أوكلاهوما سيتي، قتل 167 شخصاً وجرح 467 شخصاً، نتيجة انفجار سيارة مفخخة أمام المبنى الفيديرالي. وكانت تلك أفظع محاولة قتل ترتكب على أراضي الولايات المتّحدة. إنها لمفاجأة، لكنها ليست صنيعة «إرهابيين أجانب»، كما قد يُظن؛ بل صنيعة شلّة

(37) أ. أف. ب 95/5/11.

صغيرة من الأميركيين، من الشبّان البيض الشجعان الذين تخرّجوا من ثكنات جيش الولايات المتّحدة. إنها بالأخصّ حالة ذاك الهامشي الذي يعتبر نفسه في حرب ضدّ هذه السلطة الفيديرالية التي تودّ الحدّ من انتقال الأسلحة النارية. من خلال ألسنة اللهب التي تصاعدت في أوكلاهوما سيتي، يمكن رؤية أميركا وهي ما تزال تستنفد القليل الباقي من براءتها.

الفصل التاسع

مهووسو المسدسات

في التاسع عشر من نيسان/إبريل 1995، كان تيموثي ماك فيخ يسير باتجاه كنساس في سيارته القديمة من طراز ماركوري ماركيز، دون لوحات ترقيم. كان ضابط من الشرطة على رأس دورية على الجادّة 35، في أعالي البيري، الفاصلة بين ولايتين، يعمل على تعقّبه، ثم أمره بإيقاف سيارته إلى جانب الطريق. وكان الضابط يستعدّ لتنظيم محضر مخالفة عندما لاحظ أن ماك فيخ يخفي شيئاً تحت سترته: غلوك 9 ملم، شبه أوتوماتيكي، محشو برصاصات بلايك تالون، المعروفة بالرصاصات «القاتلة للشرطة». حينئذ أوقف تيموثي ماك فيخ، بتهمة نقل سلاح غير شرعي، ولانعدام لوحات التسجيل ومخالفة ضرورة التأمين.

بذلك وضعت الشرطة يدها، بالصدفة المحضة ودون أن تدري، على الرجل المطلوب في كل البلاد. فقبل مرور ساعة وعشرين دقيقة، وفي مركز أوكلاهوما سيتي الرئيسي وعلى بُعد 95 كلم من هنا انفجرت شاحنة مفخخة أمام مبنى مؤلّف من تسع طبقات يضمّ عدّة وكالات فيديرالية، حيث توجد مكاتب الأف،بي،آي ومكاتب «الباتف». وتمّ ارتكاب مجزرة حقيقية في قلب الولايات المتّحدة. لقد سحب العاملون في فرق الإنقاذ 167 جثة من تحت

الأنقاض، من بينها 29 طفلاً. وشاهدت أميركا مرعوبة صورة حرب تدور على أرضها.

نشرت الأف،بي،آي، بسرعة فائقة، صورتين للأميركيين المشتبه بهما. فلاحظ شرطي الشبهَ بين تيموثي ماك فيخ الموقوف وأحد المشتبهين بهما في الصورة، في الوقت المناسب إذ أن الموقوف كان يستعد لإطلاق سراحه بكفالة مالية بعد نصف ساعة حين اعتقل بتهمة إشتراكه بالتفجير. واكتشفت الولايات المتّحدة المرعوبة أن أحد أبنائها البالغ 27 عاماً، والعامل السابق في البحرية الأميركية والمشارك في حرب الخليج، قد استطاع أن يقتل 167 شخصاً، لمجرّد حقده على الدولة الفيديرالية.

لقد كان تيموثي ماك فيخ يتقاسم، مع شركائه جايمس وتيري نيكولس، الهامشيين مثله، شغف الأسلحة النارية. وعندما أماطت أميركا اللثام عن مساره وشخصيّته، اكتشفت حينها أنها قد دخلت عالم الميليشيات، هذا والفرق الشبه العسكرية المدجّجة بالأسلحة التي تتحدّى سلطة واشنطن. لقد تردّد ماك فيخ والأخوان نيكولس أيضاً على ميليشيا ميشيغان، التي يديرها الرائد أولسون؛ ثم أقام ماك فيخ علاقات مع «الوطنيين» في أريزونا خلال إقامته الطويلة في هذه الولاية، حيث كان يتحرّك باللباس العسكري ويمضي وقته بالتدرّب على السلاح. غير أن هذه الميليشيات أدانت الجريمة؛ واعتبرت أن معظم أعضائها هم «مواطنون شرفاء»، لا يتّصفون بجنون القتل مثل ماك فيخ.

لقد كانت إيديولوجيتهم السياسية بسيطة. وهي تعتبر أن الحكومة فاسدة تتألف من لصوص. لذا ينبغي أن يبقى المرء متأهباً ويحتفظ بسلاحه. وكانت هذه الإيديولوجية في الغالب ملتبسة،

وأحياناً عنصرية، ومعادية للسامية، لكنها دائماً هذيانية. فأعضاء هذه الفرق مقتنعون بوجود مؤامرة كبرى، مدبّرة في واشنطن، وتهدف مثلاً إلى جلب جحافل من الأمم المتّحدة إلى الأرض الأميركية، تحت ذريعة إنسانية، في الحين الذي ستعمل فيه هذه الجحافل على تجريد المواطنين من أسلحتهم. وتستند عقيدتهم على التعديل الثاني للدستور الأميركي الذي يضمن حقّ حمل السلاح. فالقانون الحديث الذي أُقِرّ ببادرة من كلينتون والذي يهدف إلى حظر 19 نوعاً من الأسلحة الشبه الأوتوماتيكية هو برأيهم هرطقة، وتطاول على الحريّات الأساسية للمواطن الأميركي. ولهذه الميليشيات شخصيتان داعمتان، على الأقل، في مجلس النواب، هيلان شينويث من ايداهو وستيف ستوكمان من تكساس.

إن الألعاب الحربية التي تمارسها هذه الميليشيات في الغابات تثير الاستغراب والضحك لو لم يكن الرجال يتمنطقون بالسلاح، ولو لم يكن الزعماء المتطرفون يمينياً قد شحنوهم بالتعصّب؛ هؤلاء الزعماء الذين يدّعون أنهم المدافعون الأواخر عن العنصر الأبيض المهدّد. ونجد، في أصل هذه الميليشيات، حركات أمثال پوس كومّيتاتوس أو آريان ناشن (الأمّة الآرية). لكن هذه الميليشيات برزت في 1992، بعد أن قتل رجل من الأف،بي،آي، زوجة رجل انفصالي من إداهو أثناء مواجهة مسلّحة. وقدّرت هذه الفرق شبه العسكرية شهيدها الأوّل. لكن ما جعل الميليشيات تنتفض، كان الهجوم ضد الطائفة في واكو، بعد إثني وخمسين يوماً من الحصار في نيسان/ إبريل 1993. وتعتبر هذه الميليشيات أن واكو قدّمت البرهان على عزم الحكومة الفيديرالية على فرض قانونها وعلى القضاء على كل مقاومة؛ لهذا عليهم امتلاك السلاح.

لقد ظهرت، خلال العام 1994، ميليشيات في أكثر من 24 ولاية، اجتذبت 000 50 ملتزم. مصدر تقرير من عشر صفحات عن مكتب «الباتف»، وانتشر في نهاية 1994، يحذّر من هذه الميليشيات «العسكرية للغاية»، والتي تناهض رجال «الباتف» العداء، وتفسّر الدستور بالمعنى الحرفي»[1]. والوكالات الحكومية المختلفة تأخذها على محمل الجدّ، سيما وأنها شهدت مقدرتها المخيفة بإطلاق نار الأسلحة في واكو.

ومن الواضح أن تيموثي ماك فيخ لم يختر 19 نيسان/إبريل، تاريخ ذكرى الهجوم على واكو، بالصدفة، لارتكاب مجزرته في أوكلاهوما سيتي. ففي 1994، انتقل ماك فيخ إلى مكان المأساة بمناسبة الذكرى الأولى لهجوم الفيديراليين. والمبنى الذي تهدّم من جراء قنبلة أوكلاهوما سيتي كان يضمّ مكتب رئيس الأف،بي،آي، الذي قاد الهجوم على واكو. وقد مات خلال الإعتداء.

منذ العام 1992، عقد لقاء قمّة، في كولورادو، بين مختلف ممثّلي هؤلاء الفرقاء. ومن بين هذه الميليشيات، الميليشيا الوحيدة، يونورغانيزد ميليسيا أوف أميركا، التي انتشرت على مستوى البلاد. ولقد دعت زعيمتها، المحامية ليندا طومبسون إلى مسيرة مسلّحة على واشنطن، بعد الهجوم الذي قامت به قوّات الأمن على واكو. لكن المسيرة تأجّلت. ويترأس ميليشيا غارديان أوف أميركان ليبرتيس منظّر للمكائد كان يعقد جدالات على الشاشات؛ وهو اليوم فارّ من وجه العدالة. وفي أريزونا يقود الميليشيا «پوليس آغنست ذي نيو وارد أوردير» ضابط سابق من الشرطة. ويرأس التدريبات العسكرية جندي

(1) يو. أس. أ. توداي 30/ 1/ 95.

سابق. وتنصح «فلوريدا ستيت ميليسيا» أعضاءها بشراء الأسلحة لردّ هجمات الحكومة ضد الأميركيين المسيحيين. ولقد حذّر جايمس جونسون، الذي يقود أويويونورغانيزد ميليسيا، أن فريقه يكدّس الأسلحة لمجابهة محتومة.

إن الإعتداء الذي جرى في أوكلاهوما سيتي لم يفاجىء بعض ضباط الشرطة في ميشيغان. وبعد توقيف ثلاثة من رجال الميليشيا، في خريف 1994، بلباس مموّهة في سيارة مليئة بالأسلحة الأتوماتيكية، وبالأقنعة الواقية من الغازات، وبسبع مئة مخزن ذخيرة وبتجهيزات للرؤية الليلية للتصويب، أكد رئيس الشرطة في فاوليدفيلّ أنه «يوجد في السيارة كل ما يلزم لإحداث كارثة»[2].

إن الفرقاء الشبه العسكريين، حتى لو كانوا يجسّدون قسماً متطرّفاً وكاريكاتورياً، يندرجون ضمن ما يسمّى في الولايات المتحدة «ثقافة الأسلحة النارية»، وهي خصوصية أميركية لا يتشكّل كل مؤيّديها من عناصر ميليشياوية. ويؤكّد الأشخاص الأكثر حماساً لهذه الثقافة بأنها إرث من تاريخ الكوي بوي؛ ويعتبر المعارضون بأنها ثقافة زائفة.

لهذا، في بداية كل خريف، يحطّم بشدّة هزيمٌ كالرعد المدوّي سكينة الروابي المكسوّة بالأشجار في وست بوانت، القرية الصغيرة الكائنة بالقرب من لويس فيلّ، في ولاية كونتاكي. من أصوات رصاص مسدّسات، دويّ انفجارات الرشيشات، تفجيرات المدافع التي تصمّ الآذان. وفي فسحة في الغابة، يصبّ مئات من الهواة حمم

---

(2) مرجع سابق.

الرصاص على ثلاثة هياكل لسيارات، مثقوبة سابقاً بالرصاصات.

يتلاقى هؤلاء المهووسين بالأسلحة مرّتين في السنة، في الخريف وفي الربيع، لإحياء حفلة تمتدّ ثلاثة أيام، يطلقون فيها النار. وحين يوجّه لهم الأمر عبر مكبّر للصوت، يصبح مئة مطلق جاهزين للإطلاق؛ وينفلت جحيم من نيران ينفث غيوماً كبريتية. فويندي، البالغة من العمر 26 عاماً، والجالسة على كرسي خشبي والمرتدية بنطال جينز وقميصاً، تتعامل باليدين مع سلاح حربي حقيقي، إنه عبارة عن رشيشة ضد الطائرات. ويمسك زوجها روبرت، الذي يرتدي قميص حطاب ذات أكمام مقلوبة وجينزاً، ويعتمر قبعة لاعب كرة طائرة تغطي وجهه الذي يكاد لا يبين من اللحية الكثيفة؛ يمسك الأحزمة المليئة بالرصاصات التي تلتهمها الآلة الجبّارة. «لقد تزوّجني، كما أردت، لهذا وهبته شهر العسل الذي كان يشتهيه»، كما روت ويندي[3].

لقد شاء روبرت أن يمضي شهر العسل في جنة أنصار ثقافة الأسلحة، أيّ في ميدان رماية. ويؤكّد الجميع هنا أن الفائدة المرجوة لا تمتّ بصلة لعنف المدن، إذ أن الشغف البسيط بالأسلحة الجميلة هو الذي يحرّكهم. غير أن هذه العاطفة تجاه الأسلحة تعكس في الغالب مشاعر أخرى. «بالنسبة لي، إنه احتفاء بهذه الحرّية التي لنا حظّ التمتّع بها، والتي تركنا أولئك الأشخاص الذين اقترعنا لهم أن يقضوا عليها»، يوضح جوناثان آرثر سينر، تاجر الأسلحة الذي جاء من كاب كانافيرال في فلوريدا[4]. بهذا الإستناد إلى التعديل الثاني

---

(3) الواشنطن بوست 15/10/93.

(4) مرجع سابق.

للدستور الأميركي، يعبّر سينر عن الغيظ تجاه كل رقابة على الأسلحة، الذي يكنّه 5000 شخص يغدون إلى هنا على مدى ثلاثة أيام.

ويدفع الزائر سبعة دولارات ليشاهد عن كثب المنتَجات التي يعرضها حوالي مئة بائع. لكن، كي يستطيع المرء أن يشارك في الرمي، خلال ثلاثة أيام، عليه أن يدفع 70 دولاراً، بالإضافة إلى المصاريف الزائدة. ويقترح سينر على المهووسين بالأسلحة التعاطي مع ذاك المدفع العجيب المتعدّد الفوهات الذي كانت طائرات الهليكوبتر الأميركية مزوّدة به في فيتنام. هذا المدفع المعروف باسم «مينيغان» يقذف 4000 طلقة في الدقيقة. ولإطلاق مئة رصاصة منه، على المهووس أن يدفع 75 دولاراً، ليحصل على 1,6 ثانية من السعادة. ويقترح شارل هوبسون من سيراكوز، في ولاية نيويورك، المبادرة إلى استعمال قاذف ـ اللهب، مقابل 80 دولاراً: إنه مقتنع بأن على المرء «أن يكون قليل المبالاة كي يقوم بهذا النوع من الأمور»...

لقد تأسّس نادي **«نوب كريك ماشين غان شوت»** منذ عشرين سنة بنواة من المؤيّدين الأوفياء: «إنهم أناس جدّ عاديين، وليسوا شلّة من الهامشيين». يوضح المنظِّم. «إنهم أناس لطفاء، لدينا بعض الأطباء والمحامين»[5]. هذا النادي يضمّ أغلبية ساحقة من الرجال، من بينها نسبة 20% من قدامى العسكريين. «أنا لا ألهث وراء النساء، ولا أعاقر الخمرة. أحب ممارسة الرمي بسلاح قوي. بعض الأشخاص يؤثرون التسليات المجنونة، وهذه هي تسليتي. إنه أمر

---

(5) مرجع سابق.

سخيف، لكنه حيوي وحماسي!»، يوضح صاحب مطعم، من فورت واين في ولاية انديانا. يخلص سينر، بائع الأسلحة، إلى القول: «إنهم نماذج من الناس شجعان. إننا نعرف بعضنا البعض ونحب بعضنا البعض. في الليلة الماضية، تلاقى حول المائدة عشرون شخصاً يكرهون بيل كلينتون ويحبّون أميركا»(6).

إن أنصار ثقافة السلاح يذكّرون بصورة القرويين الرجعيين، الذين اهتدوا إلى عقيدة التجمّع. وهناك كلام ثابت معاد موجّه إلى حاكم نيويورك السابق الديمقراطي، المثقّف ماريو كيومو، يقول بأن أعضاء التجمّع «يشربون الجعة، ولا يقترعون، ويكذبون على زوجاتهم بصدد المكان الذي أمضوا فيه عطلة نهاية الأسبوع»(7). هذه الصورة الساخرة التي يسوّقها الظرفاء بالتنافس، هي غير كاملة.

وبالتأكيد، إن مكان عبادة الأسلحة هو حقل الرماية. «أنت وأبوك في حقل الرماية، كما كان الحال في السابق»، هذا ما تعرضه دعاية إعلامية تقوم بها شركة سميث أند ويسّون(8). وفيها نشاهد والداً وإبنه، يجمع بينهما الشغف المشترك بالرماية. ففي شانتيي، في فرجينيا، القريبة من واشنطن، يدير الضابط السابق هايوود لونغ، البلو ريدج آرسينال، وهو محل لبيع الأسلحة مرتبط بحقل رماية، وقد انتمى إليه 900 ممارس للرماية. وهناك يركّز لاري براون على هدف بشكل شبح بشري. وإذا صدّقنا هايوود لونغ، يكون لاري هو واحد من الرماة المئة الأفضل في البلد. بسرعة البرق يمسك لاري سلاحه

---

(6) مرجع سابق.
(7) التجمّع... جوش سوغارمان... 1992 مصدر سابق.
(8) چَنْز آند آمّو، أذار/ مارس 1994.

كولت آناكوندا 44 ماغنوم، بعد أن كان ذراعاه ممدودتين على طول جسده، ويفرغ خزانه على الشبح، ثم يعيد سلاحه إلى مكانه، ويستشير جهاز الحساب (الكرونوماتر) المثبت إلى حزامه ويقول إنه رقم قياسي متوقّع: لقد كان هذه المرّة أيضاً الأسرع في الرمي.

«إن الناس في المدينة لا يفهمون أن الأسلحة هنا، في الريف، هي نمط حياة. فالبلو ريدج ماونتنز يبعد 25 ميلاً من هنا. هناك يصطادون الأيل، والدببة، والأرانب أو الدجاج الحبشي. فمنذ صغري، أذهب للصيد، في كل سنة»[9]، يقول هايوود. لكن صورة الصياد تضمحل بسرعة خلف المسألة الأساسية: «إن الأسلحة ضرورة للدفاع عن الديمقراطية والحرّية. فالبلدان التي لا يمتلك فيها الناس السلاح يمكن أن يجتاحها المحتلّون. زد على ذلك كما أعتقد أن السياسيين الذي يتصدّون للأسلحة، يخسرون الكثير من الأصوات».

إننا نجد حقول رماية شبيهة بحقل الرماية الخاصّ هايوود، حتى في قلب نيويورك، رغم أن هذه المدينة هي من المدن النادرة في الولايات المتحدة التي يخضع حمل السلاح فيها لشروط متشددة. وبعض الأطباء من مانهاتن يمارسون الاسترخاء بالتصويب على أهداف في نادي «داونتو رايفل آند پيستول كْلَبّ»، الذي يضمّ 650 عضواً، من بينهم 75 امرأة. «لدينا الآن جيل قد شبّ دون أن يتعلّم التسديد على الإطلاق يقول متذمراً صاحب النادي. إنه لأمر محزن لأن ذلك يشكّل جزءاً من ثقافتنا الأميركية»[10].

---

(9) مقابلة مع المؤلّف.
(10) النيويورك تايمس 17/ 12/ 91.

في الواقع، لقد بيّنت دراسة أنه إذا أكّدت نسبة 31% من الأميركيين أنها تملك سلاحاً، فإن نسبة 49% مقتنعة بأنه يوجد سلاح تحت كل سقف، وتؤكّد نسبة 74% أنها قد تدرّبت على إطلاق النار، ونسبة 87% أنها قد أمسكت بيديها السلاح. لكن هناك هوّة كبيرة تفصل بين أولئك الذين لا يجدون ضرورة للأسلحة، وأولئك الذين يعتبرون أن الأسلحة تشكّل جزءاً من الحياة الأميركية. والأشخاص الأخيرون لا يتردّدون في امتلاك أكثر من سلاح، أي بمعدل وسطي 4,5 للشخص الواحد[11].

فمالك السلاح الناري هو بمعنى من المعاني سيّد مجتمع. لكنه رجل، قبل كل شيء، في ثلاثة أرباع الحالات. «فالسلاح هو رمز القدرة، هو التساوي الأعظم، كما يوضح الدكتور جويس براذرز. إذا كنت قد شاهدت رجلاً يلعب بسلاحه، ينظّفه، يلمّعه، حينذاك تعرف أن السلاح رمز القضيب. لهذا ما زالوا يصنعون أسلحة تزداد ضخامة، وأكثر قدرة، ومؤهّلة لإطلاق عدد أكبر من الرصاصات. ويتذكّر المرء تلك اللعبة القديمة في ملاعب الاستراحة في المدرسة: قضيبي أضخم من قضيبك»[12]. ويضيف الشيخ السابق الديمقراطي براد آشفورد، من نيبراسكا، المؤيّد المتحمّس للرقابة الصارمة على السلاح: «مع بروز الحركة النسائية في الستينات، أحسّ بعض الرجال بأن رجولتهم قد هوجمت، وبالتحديد الصيادون منهم. وقد ساهم هذا في تعزيز بعض الإنجذاب للسلاح»[13]. ويؤكّد آخرون أن

---

(11) يو. أس. أ. توداي 31/ 12/ 93.
(12) غود هاوس كيبينغ، تشرين أوّل/ أكتوبر 1993.
(13) مقابلة مع المؤلّف.

المساواة المكتسبة بين الجنسين في الحقبة نفسها قد أثارت القلق، وبالتالي دفعت الرجال للتسلّح.

إن مالك الأسلحة، الأميركي المتوسّط الحال، قد يكون، أحياناً، متعلماً أكثر بقليل من المعدّل الوسطي لتعلّم مواطنيه، أكبر منهم سنّاً بقليل، جمهورياً أكثر منهم، يعيش في الريف أكثر من المدينة، وفي جنوب البلاد أو في غربها[14]. ومن الواضح أن هناك شرخاً بين الريف والمدينة. ويعتبر السلاح في الأرياف، غالباً، أداة من الأدوات، وعنصراً من عناصر الحياة القروية، ويستخدم للتسلية بإطلاق النار على علب المحفوظات، أو للصيد.

وإذا كان الصيد قد بدأ يفقد بريقه، فإنه يظل هامّاً في الولايات المتحدة، حيث أماكن الصيد شاسعة. وكل رؤساء الجمهورية في أميركا قد تمّ تصويرهم خلال رحلات صيد. ولم يشذّ بيل كلينتون عن القاعدة، وهو يعتبر أن الصيد «كان يشكّل جزءاً من ثقافة قسم كبير من الأميركيين». لذا يقلق الصيادون من رقابة متشدّدة محتملة على الأسلحة النارية. لكننا لا نجد بين الصيادين الأشخاص الأشدّ إعتراضاً: «أنا أعرف أن الكثيرين يقلقون من بيع برازير، لكنني لا أعرف إذا كان لنا الخيار... ومن ثم لا أجد تعارضاً بين الرقابة على الأسلحة والصيد الذي يمارس بوجه شرعيّ»، يصرّح رجل مطارد للأيل من آلاسكا[15]. بالإضافة إلى أن الرياضيين يدعمون إجراءات معقولة. على العموم، وكما بيّنت بعض دراسات أجريت في أوقات مختلفة، فإن الأكثرية العظمى من مالكي الأسلحة لا تعارض رقابة

---

(14) يو. أس. أ توداي 29/ 12/ 93.

(15) مرجع سابق.

أكثر دقّة. وهذا الإتجاه ليس جديداً، بل هو يعود على الأقلّ إلى العام 1930، وهو تاريخ أولى الدراسات. لكن التغيّر الوحيد المعروف هو: إذا كانت نسبة 60٪ من الأميركيين تدعم فكرة الحظر الشامل على أسلحة القتل، في العام 1959، فإن هذه النسبة لا تزيد على 25٪ في العام 1993[16]. والتفسير الذي ينبغي البحث عنه يكمن في ارتفاع نسبة الإجرام منذ الستينات.

فامتلاك السلاح في المدن يكشف عن حالة ذهنية مختلفة. فمالكو الأسلحة هم إمّا مجرمون، أو أناس يودّون حماية أنفسهم. فالخوف هو الذي يدفعهم إلى امتلاك الأسلحة، وليس مجرّد اللهو والتسلية. والتسلّح، والتعلّم على الدفاع عن النفس، والتدرّب على إطلاق النار؛ كلها تمرّ غالباً عبر رحلة إلى داخل **ثقافة السلاح**، وتتكرّس بالتالي بالإنتماء إلى ديانة الأسلحة. لهذا نصادف وجهاً نسوياً ذائع الصيت ينتمي إلى ثقافة السلاح هذه، أمثال پاكستون كويغلي. هذه المرأة الشقراء الفاتنة، الصغيرة القامة، التي تلبس جينزاً مشدوداً وحذاءً عالي الساق مصنوعاً من جلد الثعبان؛ هذه المرأة تقوم بتعليم الرماية لكسب رزقها. فپاكستون البارعة، عندما تُسأل، تقدّم نفسها على أنها كانت امرأة متطرّفة سابقاً في مناهضة السلاح، وقد حصل لها الكشف فجأة، عندما علمت خبر اغتصاب إحدى صديقاتها... غير أن الحقيقة يمكن رؤيتها مرتبطة بالجشع أكثر مما ترتبط بالإجرام، إذ نشرت پاكستون، في العام 1989، كتاباً ملائماً في حينه: «**الجيش والأنثى**». ولقد تقرّب منها الصحفي إريك لارسون، ووصف في كتابه «**ليتال پاساج**»، درساً مدهشاً في الرماية كانت تعطيه

(16) يو. أس. أ. توداي 31/ 12/ 93.

هذه «الرسولة في الديمقراطية المسلّحة»، في نادي شيروكه غان كلاب في غانسفيل، في فلوريدا[17]. كان عدد النسوة تسع عشرة يتحلقن في دائرة. وفي وسطهن، كانت پاكستون كويغلي تصدر أوامرها بصوت صارخ لا يترك مجالاً للنقاش: «لا أريد أن أرى الابتسامة على الوجوه... أريد أن تكنّ بحالة غضب. فالنساء هنّ عادة مخبولات، لذا ينبغي أن تتلبسّن وضعية قوّة».

ولإثارة تلميذاتها، كانت تجعلهن يصرخن جميعهن بقوّة: «أغربي عن وجهي»! إذ كان يقتضي تعليمهن القتال والتقاتل، وأن يكنّ على أهبة الاستعداد. فالخوف والحقد يشكّلان محرّكين ممتازين. وكويغلي تعرف ذلك؛ لذا فهي تبثّ تسجيلاً، تطلب فيه امرأة رقم الطوارىء لدى الشرطة، الرقم 911. وكان التجمّع يبثّ بكثرة هذا الشريط كي تسمعه المتردّدات. ونسمع فيه صوت امرأة مذعورة من كنساس سيتي تصف فيه اقتراب المغتصب منها ومحاولة الإرتماء عليها في عتمة غرفتها. وتصرخ المرأة وتستغيث، حتى ينقطع الخط ولا يعود يسمع سوى صدى رنين الهاتف: «لو كانت تملك سلاحاً، قد يكون ساعدها»، تردد كويغلي على مسامع تلميذاتها اللواتي يدرن على أعقابهن متأثرات. «هذه المرأة لم تقتل... لكنها كانت ضحية مأساة مرعبة. وأنتن، لا ترغبن في أن تكنّ الضحية»[18].

ليس صدفة أن يكون شعار التجمّع «كيف تختار ألاّ تكون ضحية» هو آخر برامجه. «فاللوبي» اشترى، من أجل بث هذا الشعار

---

(17) الانتقال المميت، تأليف اريك لارسون، كراون، 1994.

(18) مصدر سابق.

وإذاعته، صفحات كاملة من الدعاية الإعلامية، في مجلاّت نسائية، أمثال **كوسموبوليتان، فاميلي سيركل، ريدبوك، بيوبل، لايديز هوم جورنال، وومنز داي**. . . ، واستعان بخدمات الممثّلة سوزان هوارد، المعروفة بمشاركتها في فيلم **دالاس**، والتي تملك، هي نفسها، أسلحة. في صورة الدعاية نشاهد امرأة مذعورة تعود أدراجها، وهي تمسك بإبنتها الصغيرة، في ظلال عتمة مثيرة للقلق. فالمسألة ترتبط باستغلال مخاوف أولئك النساء المتعدّدات اللواتي يربين أولادهن وحيدات. فالتجمّع يعرف تمام المعرفة لمن يتوجّه. زد على ذلك أن واقع حمل السلاح ينبغي أن يظهر وكأنه تحرّر واضح للمرأة الحديثة القادرة على تحمّل مسؤولياتها بالكامل. فالنساء إذاً مدعوات للاتصال بالتجمّع لأخذ دروس في الدفاع عن النفس أو في الرماية. وإذا صدّقنا مزاعم «اللوبي»، فإن الهدف من هذه الدروس هو تربوي، بالإضافة إلى أن الدعاية تؤكّد أن النساء لا «يتشجعن على حمل السلاح».

غير أن صاحب مجلة **أميركان هاند جَنَر**، كاميرون هوبكينز، لا ينزعج من هذه التحذيرات ويؤكد أن «النساء هنّ السوق الواسع الذي لم يُستغل بعد»(19). مع ذلك، رفضت مجلّتان نشر هذه الدعايات، واعترضت بعض التجمّعات النسائية على هذا الاستغلال لخوف النساء. وفي ختام جلستها الصدامية المخصّصة للتدريب، كانت باكستون كويغلي تهب مسدّسات سميث أند ويسّون للنساء اللواتي لم يكن لديهن؛ وهو أمر لم يكن يزعج أحداً منهن. ولم يكن اختيار طراز المسدس بالصدفة: إنها متعاقدة مع شركة

---

(19) ذي وول ستريت جورنال 28/ 9/ 93.

سبرينغفيلد، وعندما ترافق زبوناتها إلى محل أسلحة، فهي توجّه اختيارهم نحو سميث أند ويسّون. إنه التزامن: إن شركة سميث آند ويسّون قد صنعت حديثاً مسدسها «لايدي سميث»، المخصّص تحديداً للنساء. وللنساء مجلة خاصة «وومن آند چَنْز»، تنشرها مؤسّسة التعديل الثاني، وهي عبارة عن «الوبي» مناصر للأسلحة. حين تأسيسها قبل خمس سنوات كانت المجلة «وومن آند چَنْز» منشورة بسيطة سرّية من ثماني صفحات، وأصبحت تطبع في العام 1993، 25000 نموذج.

في جلسة التدريب القصيرة التي تقوم بها پاكستون كويغلي، تتركّز الطلقات على الصدر وعلى الرأس: «آمل أن تسدّدوا جيّداً الطلقات على الرأس، لأن هذا هو الذي يوقفه!». وفي الوقت الذي توجّه فيها النسوة فوّهات الأسلحة نحو الأهداف، تنصحهن كويغلي: «اضغطن بهدوء على الزناد. . . إن ذلك بالطبع هو نوع من الحركة الأنثوية. أقول دائماً، إفعلن ذلك بطريقة أنثوية. . .». وتدوّي فجأة عدّة انفجارات. «أنتن تشعرن بالراحة، أليس كذلك؟ وهل تشعرن بهذه القدرة؟» تسأل كويغلي. وتقول إحدى المتدرّبات باعتزاز، وهي مندهشة، إذ هي المرّة الأولى التي تطلق فيها النار: «إذا اجتاز هذا الباب، سوف يفاجأ، لأنني سأسقطه صريعاً»[20].

وفي حقل رماية آخر، في مكان ما من الولايات المتّحدة، يصرخ مدرّب، وهو رجل هذه المرّة، بطلاّبه: «إننا لا نطلق النار أبداً كي نسبّب الجراح، ولا نطلق كي نشوّه؛ إذا لم تطلقوا الرصاص كي

(20) الانتقال المميت. . مصدر سابق.

تقتلوا، فلا تطلقوا أبداً!». فالممرضة جويس هاينس، البالغة 61 عاماً، والتي تحمل شهادة ممرضة، تصوّب بصعوبة سلاحها الثقيل ذا الطلقات الست نحو خيال بشري كائنٍ على بُعد عشرة أمتار: «هذا مرعب، أنا خائفة»، تقول. وثلاثة من رصاصاتها لا تصيب الهدف، والرابعة تصيبه إلى يمين القلب: «لقد أصبته في شريان البطين، في هذه الحال قد ينزف حتى الموت»، تقول ذلك كعارفة متخصّصة، ويبدو عليها القليل من الارتياح. «هذا أمر لا يرضيني، ما كنت أودّ أن أقتل أحداً. فعملي يقوم على شفاء المرضى وإنقاذ الناس وليس على قتلهم وإلغائهم»، تردّد هذه المرأة المغمومة، وكأنها منزعجة من وجودها في هذا المكان. «لقد جئت كي أتعلّم الدفاع عن النفس، كي لا يسبّبوا لي الأذيّة، غير أني أكنّ مشاعر معتدلة»[21].

لم يتردد لانس توماس في ارتكاب القتل، وخمس مرّات. هذا الرجل البالغ 52 عاماً، يعمل بائع حلى وساعات حائط في غرب لوس انجلوس، وهو أنيق المظهر وظريف المعشر. عندما كان في الثامنة والأربعين من عمره، اشترى أوّل مسدس، بعد أن تعرَّض لمحاولات نهب متكرّرة. «ما فعلته لا يشكّل مثالاً. فإذا لم تكن مستعداً للتألم، والقتل أو الموت؛ فلا تستطيع معانقة الموت. وأنا لست كوي بوياً أو قاطع طرق؛ وأنا لست هاوياً لجمع الأسلحة ولا صياداً؛ ولا علاقة لي بثقافة السلاح»[22]. ويؤكّد لانس أنه قد قام بسيرة دفاعه عن الذات، عندما قرأ كتاباً عنوانه «إبووك أوف فايف رينغس»، الذي كتبه مياموتو موزاشي، وهو سامورائي يصف فيه

(21) قانون الأسلحة، فولك ريدّن، TF_1، 1993.
(22) مقابلة مع المؤلّف.

مبارزاته الستين وتجاربه للبقاء على قيد الحياة. «يجب أن يظل المرء مستعداً ليصبح فارساً».

في العاشر من آب/ أغسطس 1989، دخل رجل إلى محلّه وهدّده بالسلاح طالباً إليه أن يعطيه، عنوةً، ساعات روليكس. «تلقائياً أخرجت مسدسي وأطلقت عليه ثلاث رصاصات، في أقلّ من نصف ثانية». وجرح اللص، ولم تكن هذه سوى البداية. وفي السابع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر 1989، قتل لانس رجلين آخرين هاجما محلّه: «لقد أفرغت ثلاثة خزانات من سلاحي عليهم». لكن بائع الساعات، أصيب إصابات خطرة؛ فاخترقت رصاصة العنق ودلفت إلى العمود الفقري، ومرّت الثانية تحت ذقنه، وانغرزت الثالثة في كتفه. وبعد مضي سنتين في 3 كانون الأوّل/ ديسّمبر 1991، قَتَلَ في محلّه، رجلاً مفرجاً عنه، بناءً على وعد بالعودة إلى السجن، هدّده بمسدس: «لقد أطلق النار على رقبتي، وخرجت الرصاصة من ظهري. تناولت مسدّسي الأوتوماتيكي عن الطاولة وأطلقت عليه ثلاث رصاصات».

وبعد عدّة أشهر على الحادثة الأخيرة، هوجم توماس. ومرّة أخرى قتل رجلين أسودين جاءا من أجل النهب، وكانا أخوين. «لقد قتل ولديّ، تصرخ والدتهما. أصاب إبني الأول ثماني رصاصات، وأصاب الثاني ثلاث عشرة رصاصة، من بينها ثمانية في الظهر. لقد قتل هذا الرجل خمسة أشخاص ولم يُمضِ يوماً واحداً في السجن»[23].

فهل لانس توماس هو نظير الشريف وايت آرب أو هو مجرّد

(23) قانون الأسلحة.. مرجع سابق.

سفّاح؟ هذا ما تساءلت عنه وسائل الإعلام في كاليفورنيا. على كل حال، لانس توماس ليس رجلاً هادئاً. وعندما يستقبل الناس في مشغله، ترى سلاحاً أوتوماتيكياً مخفياً تحت مكتبه. «قبل أن تهاجموني بالموعظة المسيحية «إنه لشرّ أن نقتل»، دعوني أقل لكم إن لكل إنسان الحقّ في الدفاع عن نفسه». فلانس توماس، الرجل المثقّف، والذي تعذّب إلى درجة لا يريد التسليم بها، يبحث عن تفسير لدورة العنف التي دفعته إلى القتل خمس مرّات. «عندنا ثقافة قد ضاعت. لقد أجبرت أن أحافظ على وجودي مرّات عدّة. فللفرد الحقّ أن يخلق قانونه، في الوقت الذي يحسّ فيه أنه سيقتل... يوجد في هذا البلد ثقافة زائفة عن العنف والإجرام لدى الشباب. وهذه الثقافة الزائفة عائدة إلى أربعين سنة من الإهمال العائلي، وهذا انحطاط للفكر البشري».

إن لانس توماس، الرجل الرياضي والمليء جسده بآثار الجراح، يصف ما هو استعداده الذهني والجسدي والتقني للبقاء على قيد الحياة. لقد صار مدافعاً عن حقّ حمل السلاح. غير أنه، وللمفارقة، يشتكي من عدم وجود أفراد الشرطة، بشكل كافٍ، في شوارع مدينته؛ وهذه طريقة للقول إنه كان يفضّل أن يتحمّل أشخاص آخرون تبعة حمايته، وأن يطلقوا النار عنه على المعتدين. بالإضافة إلى أن جوابه عن السؤال: «هل أنت خائف؟»، جاء كالآتي: «أنا دائماً في حالة ضيق وأتخيّل مشاهد هجوم ودفاع في رأسي. فهل هذا هو الخوف؟»، ثم يضيف: «عندما أغادر لوس أنجلوس، يتكوّن لديّ انطباع أن النفق في نيويورك هو الجنّة»[24].

(24) مقابلة مع المؤلّف.

وتؤكّد سوزانا غراتيا أنها لم تسمع، في مسقط رأسها في تكساس، أشياء سيئة كي تتسلّح. هذه المرأة الطبيبة الثلاثينية، كانت تحمل سلاحها بانتظام، حتى حدوث المأساة. ففي 18 تشرين أوّل/ أكتوبر 1991، ذهبت سوزانّا برفقة والديها لتناول الغداء في كافتيريا لوبيس، في مدينتها كيلّين، وبينما كانوا على الطاولة، اخترق معتوه يقود سيارة بيك ـ آب الواجهة الزجاجية للكافتيريا، وفتح النار على كل ما يتحرّك. «لقد وصل إلى المكان الذي كنا نجلس فيه أنا ووالديّ. فحاول أبي أن يوقفه، لكنه انهار وسقط، إذ كان مصاباً إصابات بليغة. وأمّي التي كانت تنبطح أرضاً، انتصبت لتمسك به، فكانت الضحية الأخيرة للقاتل الذي أطلق عليها رصاصة في الرأس»[25]. وقد لاقى ثلاثة وعشرون شخصاً حتفهم في تلك الحادثة.

ومنذ ذاك اليوم، تجتر سوزانّا سخطها. «لا يمكن أن تدركوا الشعور الذي ينتاب من كان هنا، دون أن يكون قادراً على فعل شيء. فإذا مات المرء خلال عملية تقاتل، فذلك أمر جلل، لكن أن تخترق رصاصة رأسك وأنت منبطح على الأرض... فذلك أمر قد لا يفعل لكم شيئاً؛ أمّا أنا فإنه يهزّ كل كياني». فسوزانّا رامية بارعة. لكنها في ذاك اليوم، لم تكن تحمل سلاحها: «السبب الوحيد الذي لم أحمل السلاح من أجله كان عدم رغبتي في المخاطرة بفقدان شهادتي كمعالجة للعمود الفقري؛ وفي ولاية تكساس، يحظر حمل السلاح، حتى لو كان مخفياً... مع تقادم الزمن، أعتبر أني كنت حمقاء لأني أطعت القوانين. كنت أفضل أن أبقى مدّة طويلة في

(25) قانون الأسلحة... مرجع سابق.

السجن وأن يكون أهلي ما زالوا على قيد الحياة. أقول بارتياح إن الإنتماء إلى ثقافة الأسلحة النارية معناه الاستعداد للنضال من أجل حقوقنا الفرديّة. إني اتّهم نوابنا لكونهم حرموني حقّ الدفاع عن نفسي والدفاع عن عائلتي»[26].

ومنذ ذاك الحين، تشارك سوزانّا بمؤتمرات أنصار الاستيراد الحرّ للأسلحة. وشهادتها التي تحكيها تنتزع دموع المشاركين الذين يزدادون قناعة بصوابية «الديمقراطية المسلّحة»، حيث كل مواطن يؤمّن بذاته الدفاع عن نفسه. وهذه هي حالة الدكتور ريتشارد درووز، من نيويورك، الذي بلغ من العمر 75 عاماً. لقد قرّر درووز، طبيب الأمراض العقلية المشهور، أن يقتني سلاحاً، في اليوم الذي فاجأ فيه لصّاً، في غرفة الانتظار في عيادته، في العام 1964. لقد كان اللص مسلّحاً، لكن درووز لم يكن كذلك. مع ذلك توصّل درووز أن ينتزع المسدّس منه، وأن يجرح المعتدي في فخذه. وإبتداءً من تلك اللحظة، بدأ يتلقّى دروساً على إطلاق النار والتسديد وأجبر زوجته أن تفعل مثله. لكننا لا نشتري سلاحاً كما نشتري بوق إنذار. في ذاك اليوم، دخل في معتقد وانتمى إلى ذهنية. بالإضافة إلى أن درووز اضطرّ أن يعاني من تأجيلات دعوى المعتدي، (وقد تأجّلت الدعوى 26 مرّة)، الذي كان محكوماً عشر مرّات. كما أنه اضطّر أن يدفع نفقات خدمات المحامي وأن ينتظر سنة ونصف سنة من الإجراءات كي يستطيع الإستفادة من حمل السلاح.

ووفاءً لالتزامه، ينضمّ إلى نادي نيويورك ستايت ريغل أند بيستول كلابس، ويترأسّه لاحقاً. ويدافع في صحف مختلفة عن

---

(26) مرجع سابق.

شرعية حمل السلاح. وفي العام 1980، عندما كان يقف بسيارته خلف الإشارة الحمراء، صوّب رجل سلاحه إلى صدغه وطلب منه محفظة نقوده؛ فاستلّ درووز مسدّسه وأطلق رصاصتين في زنده. وظلّ الرجل على قيد الحياة. واستحقّ درووز على عمله، شهادة الأبطال من مكتب الشرطة الذي جعله طبيب الشرطة. وأحيل اليوم على التقاعد، لكن قناعاته لم تتبدّل أبداً[27].

«لقد أظهرت دراستان أجراهما باحثون لحساب التجمّع، أن 600 إلى 900 جريمة يتمّ تجنبها في كل يوم بفضل المواطنين الذين يحملون أسلحة. لكن وسائل الإعلام لا تتحدث عن ذلك. مع ذلك، لا يوجد صلة بين الرقابة على الأسلحة والرقابة على الجريمة»[28]. هذا الدليل هو أحد الأدلّة التي يقدّمها التجمّع. ويدافع غاري كليك، عالم الجريمة في جامعة فلوريدا، عن هذه الأطروحة، لكنه الدفاع الوحيد. وهو يؤكّد أن 2,5 مليون مرّة في السنة تستخدم الأسلحة للدفاع عن النفس؛ لكن الشك يطاول هذه الصيغ من الحسابات. ما هو أكيد، بالمقابل، والذي سجّلته الشرطة هو أن 800 000 جريمة ترتكب، كل سنة، بواسطة سلاح ناري[29].

إن فكرة إقتناء السلاح لا ترضي كل الناس، حتى البعض الذي واجه تهديدات خطيرة. من هؤلاء مثلاً ليز كوهين من غرب لوس أنجلوس: «في العام 1962، كنت أعيش في شيكاغو، وتعرّضت للاغتصاب تحت تهديد السكين؛ أشار عليّ زوجي السابق أن أشتري

---

(27) ميديكال اكونوميكس 6/ 2/ 84.

(28) مقابلة مع المؤلّف.

(29) يو. أس. أ. توداي 29/ 12/ 93.

سلاحاً. فاقتنيت واحداً، بشكل شبه شرعيّ. وحاولت أن أقنع نفسي بأنه ينبغي أن أطلق النار إذا تعرّضت للخطر مرّة جديدة. لم أعد أشعر بأني إنسانة متحضّرة، بل كنت أشعر بأني قد صرت شخصاً لا يمكنني التعرّف إليه»[30]. ولم نستطع أن نحصل على شهادات أولئك الأشخاص الذين اضطرّوا أن يقتلوا. وبعيداً عن تطرّف التجمّع، فإن لانس توماس، صاحب محلّ الساعات في لوس انجلوس، لم يخدمهم كناطق بلسانهم. ولقد وصف بعض الأطباء كوابيس الأشخاص الذين وجدوا أنفسهم مضطرين لممارسة هذا التطرف. والعديد من رجال الشرطة يعيشون بمعاناة، في الأيام التي تعقب عملية تقاتل.

لكن هذا لا يوقف «اللوبيات». فلقد طلب برنارد غوتز مكرهاً، وهو الرجل الذي قتل، في كانون الأوّل/ ديمسبر 1984، أربعة رجال سود هاجموه في نفق (مترو) نيويورك، من مؤسّسة التعديل الثاني، عدم استخدام اسمه لجمع الأموال. واكتفى التجمّع بإرسال عريضة إلى أعضائه تطالب بالإفراج عن غوتز، وكتب على الغلاف: «إذا لم تجيبوا، قد تجدون أنفسكم في السجن»[31].

ولبثّ أطروحاتها، تستفيد «اللوبيات»، وبشكل أساسي من التجمّع، من مجموعة كبيرة من المنشورات؛ وتشهد دزينة من المجلاّت على ما هي **ثقافة السلاح**. وأسماء هذه المجلاّت: **شوت چَنْ نيوز، چَنْز آند آمو، هاند چَنْز، كومبات هاند چَنْز، چَنْ لِيسْت، شووتينغ تايمز**... وتخصّص مجلّة **«أميركان رايفل مان»** لسان الحال

(30) دايلي پرسّ 14/ 11/ 93.
(31) تحت النار... مصدر سابق.

الرسمي للتجمّع، للأعضاء وتوزّع مجّاناً.

هذه المجلاّت هي، في الغالب، مجلاّت «سياسية». ففي مجلة **چَنْز آند آمو**، نجد وقائع الجدل تحت عنوان **«من الكابيتول»** الذي قام به نيل نوكس، الرجل القوي في التجمّع، حول رقابة السلاح. ويليه **«صوت الناس»**، وهو عبارة عن بريد القرّاء، المخصّص لحقّ حمل الأسلحة والإحتفاظ بها. ثم يتبع ذلك باب **«التعديل الثاني»**، الأكثر وضوحاً وكفاحاً، المكرّس للحرب المستعرة ضد مالكي الأسلحة النارية، كما تعتبر المجلّة[32]. وفي مجلة **شوتينغ تايمز**، يكتب زاوية جايمس جاي بايكر، مدير المؤسّسة التشريعية للتجمّع[33].

إن هذه المجلاّت تنشر، في الأساس، إعلانات عن الأسلحة من كل الأنواع؛ كما نجد، في الإعلانات الصغيرة، دعايات لصُدْرات واقية من الرصاص، لأغلال، لألبسة تمويه، لكواتم الصوت، لأشعة لايزر تثبّت على المسدّسات الإضاءة الهدف، لخزنات لوضع الأسلحة، لخناجر ضخمة... كما يمكن أن نطّلع على دروس في كيفية امتشاق السلاح بسرعة؛ أو على مقالات مثل **«القتال أو الهروب، الضيق في المعركة»** أو **«اطلق وتحرّك: مفتاح البقاء على قيد الحياة»**. «لا تكن بطّاً جالساً خلال عملية التقاتل»، ينصح مدرّب بارز يودّ أن يطمئن: **«أنت مصاب، أنت على الأرض، لكن هل أنت هالِك؟** وتحت باب الحماية يعرضون على القارىء أسرار حماية الجسد.

---

(32) چَنْز آند آمّو، آب/ أغسطس 1993.

(33) شوتينغ تايمز، شباط/ فبراير 1994.

وتعرض المجلّة **چَنْز آند چير**، المجلّة العسكرية استعراضاً عن الأسلحة «الرياضية». فالأسلحة المعلن عنها هي، في الواقع، أسلحة حربية شبه أوتوماتيكية، تعمل الحكومة على حظرها، أمثال إس،أ،آر ـ 48 أو النسخة الأميركية عن 62، 7 أف،أن؛فال (التي تتجهّز بها قوات حلف شمال الأطلسي)، أو الكولت أ، آرـ15، والذي «يشكّل غيابه خسارة لدستورنا»، والجليل 223، البندقية التي يتسلّح بها الجيش الإسرائيلي، واليوزي، والتيك ـ 9 أو التيك 23، والكالاشينكوف الذي نرى صورته بيد فتى في الثانية عشرة من عمره... مع تعليق الصحيفة «في ظل التقييدات، إنها الفترة المناسبة لشراء واحد منها»[34].

وفي تموز/ يوليو 1989، نشرت مجلة **شوت چَنْ نيوز**، في عمود، دعاية لمجموعة أسلحة ويتمان، أيّ الأسلحة السبعة ومتمّماتها التي استخدمها شارل ويتمان، في الأول من آب/ أغسطس 1966، عندما فتح النار على حشد من الطلاّب من برج جامعة تكساس، وقتل ستة عشر شخصاً. في ذاك الحين نشرت مجلّة **لايف ماغازين** مقالاً عن «الجنون الأشرس في التاريخ الأميركي للجريمة»[35].

وفي تمجيد **ثقافة السلاح**، يعود اليراع، دون تردّد، إلى بالادين برسّ، الناشر الذي يعرض، على صفحات الجرائد المخصّصة للأسلحة، أدباً، أقلّ ما يقال فيه إنه يدعو للريبة. وهكذا يتسنّى للهاوي أن يطلب بالمراسلة (**القنّاص الكامل**)، وهو فيلم تسجيلي

---

(34) چَنْز آند چير، نيسان/أبريل 1994.

(35) الانتقال المميت، اريك لارسون، كراون 1994.

(فيديو) مع نصائح كارلوس هيتشكوك الذي قتل «93 شخصاً في فيتنام، وهو رقم مؤكّد»، أو كيف تهرب وتختبئ وتبقى على قيد الحياة. أو يستطيع أن يطالب بهوّية جديدة، مع كل النصائح للقطيعة مع ماضيك ولبناء هوّية جديدة وباونسيرز (المُخلي) هو دليل كتبه رجل أخلى حانة (بار) وهو يمتطي دراجة «للتعامل مع المغفّلين والمشاغبين». كما نجد مؤلّفاً حول كيفية «اصطياد الناس والقبض عليهم وتجنب الوقوع في الأسر»[36].

ويوضح الصحفي إريك لارسون في مقالة: «أن دار منشورات پالادين بَرسّ تمثّل وضعية اللامسؤولية التي تغلب داخل ثقافة السلاح الأميركية. ففي الوقت الذي يشتدّ فيه العنف ويتصاعد في أميركا، تنشر پالادين پرَسّ بحماسة كتباً حول كيفية إنتاج هذا العنف. والشرطة تعرف عن وجود هذه الكتب، ولقد صادفتها في مكتبات بعض القتلة وواضعي المتفجّرات... إن إمكانية وجود صناعة كهذه تبيّن إلى أيّ درجة وصل جنون الأسلحة والعنف»[37]. وبعد أن تحرّى لارسون عن پالادين پَرسّ، اكتشف كتباً أخرى عن كيفية صناعة قاذفة لهب، أو كيفية إنشاء معامل أسلحة. لكن الكتاب الأفضل يبقى كتاب هاو توكيل (**كيف تقتل**)، وهو كتاب من 512 صفحة كتبه جون مينيسري. وقد حُظّر بيع الكتاب في عدد كبير من البلدان، غير أنه ما زال معروضاً للبيع في الولايات المتّحدة، تحت غطاء التعديل الأوّل للقانون الذي يضمن التعبير الحرّ. وتؤكّد دعاية بأنه كتاب مخصّص فقط «للاستعلام والدراسات»، لكن المدخل

---

(36) كومبت هاند چَنز، نيسان/أبريل 1994.

(37) الانتقال المميت... مصدر سابق.

للكتاب كان أكثر وضوحاً: «إن القصد من هذه الدراسة هو تعليم القارىء عى تقنيات انتزاع حياة كائن بشري آخر بأحسن الطرق». ويتضمّن الكتاب فصلاً مسهباً حول ضرب العنق وقطع الرأس. ونصادف هذا الكتاب مصنّفاً بين الكتب النادرة، في مكتبة الكونغرس في واشنطن؛ ليس لأنه قطعة نادرة، كما يوضح الموظّفون، بل لأن وضع هذا الكتاب على الرفوق التقليدية في المكتبة يجعله عرضة سهلة للسرقة. وصاحب منشورات پالادين برَسّ، بيتر لاند هو محارب قديم في فيتنام وجندي سابق في الحملات العسكرية التي هاجمت كوبا، وهو لا يخفي بواعثه على نشر مثل هذه الكتب: «الربح المحض!»؛ إنه لا يقلق في أن يعرف ما إذا كان يمكن لكتبه أن تؤثّر على القتلة: «أنا لست المسؤول إذا لم يحسن المرء استخدام هذه المعلومات»، يصيح بحدّة[38]. ولقد بيّن طبيب عقلي يعمل لمصلحة الأف،بي،آي، أن هذه الكتب قد أثّرت، مرّات عدّة، في ارتكاب بعض الجرائم. لكن الناشر لم يُلاحق مطلقاً؛ إذ لا وجود لقانون يجيز ذلك.

غير أن مؤلّفات من هذا القبيل تشدّ بالطبع الناس الذين ما زالوا يملكون هذا الحنين للحرب، كما تشدّ الأشخاص المصابين عرض الذهان، الذين يرون العدو يقترب. ولقد أسّس أحد شركاء بيتر لاند المجلّة الشهيرة **سولدجير أوف فورتشن**، المجلّة المرجع لكل المرتزقة في العالم قاطبة ولكل الفئات المسلّحة، التي يدّعي زعماؤها التحضير «لحرب عالمية ثالثة».

---

(38) مصدر سابق.

الفصل العاشر

تسويات الحسابات في الكابيتول

عندما كان بيت شيلدز، في الخمسين من عمره، وصف نفسه بالرجل المفعم بالحياة. كان مدير المبيعات في الشركة الكبرى دي بونت دي نيمورس، ويمضي أياماً هادئة مع زوجته جان في منزلهما الكائن في ويلمينغتون، في ولاية ديلاوور. ويعيش أولادهما الأربعة، پام، نيك، دافيد، وليسلي بحريّة، متنقلين في كل أرجاء البلاد. لكن حدثت مأساة، في 16 نيسان/إبريل 1974، هزّت حياة بيت شيلدز وعائلته. هذه المأساة الفظيعة دفعته، بالرغم منه، للدفاع عن قضية كان، حتى حينه، يجهل وجودها. ولقد حوّله هذا الحادث إلى رائد من روّاد الدفاع الأوائل عن الرقابة المتشدّدة على الأسلحة النارية في الولايات المتحدة الأميركية.

في ذاك اليوم، كان نيك شيلدز، أحد أبنائه البالغ 23 عاماً، يساعد أصدقاءه في إفراغ صندوق السيارة، في سان فرانسيسكو. كان يقضي إجازته في الحيّ العائم في سوزاليتو حيث يعيش الناس على مراكب بيوت، أو في منازل فخمة معلّقة على أعمدة فوق المياه؛ وهو الحي النموذجي والأكثر «استقراراً» في المدينة. كانت الساعة الواحد والعشرين ونصف، عندما كان يسحب وحيداً عدّة رياضة من حقيبته، وإذا بمجهول يظهر خلفه. أخرج الرجل المجهول مسدّسه

من تحت قميصه وأطلق على نيك ثلاث رصاصات في الظهر، دون أن يتفوّه بكلمة، ودون سبب. سقط نيك على صندوق السيارة، ثم ما لبث أن انهار ميتاً على الأرض. بالطبع كان نيك لا يعرف ذاك الرجل، لكن في ذاك الحين، كانت عصابة قتلة تجتاح سان فرانسيسكو، منذ ما يقارب الستة أشهر. ولقد أطلق المحقّقون ووسائل الإعلام، على هجماتهم غير المتوقّعة والشرسة، تسمية عمليات القتل الوحشية.

بعد مرور ساعات قليلة، رنّ جرس الهاتف، في الليلة عينها، حوالي الساعة الواحدة من الصباح، في منزل آل شيلدز، في ويلمينغتون. ورفع السيد بيت السماعة، بعد أن أفاق من نومه مذعوراً. وسمع صوتَ بوب، أحد أصدقاء العائلة حيث توجد أيضاً إبنة بيت في سوزاليتو. وأسرّ بوب بالنبأ المفجع، تحت تأثير الصدمة. ومن عظم خشيته في ألاّ يستطيع تحمّل الصمت المخيف للوالد المفجوع، لم يتوقّف أبداً عن الكلام. لكن بيت شيلدز شعر بالقلق في عينيّ زوجته التي ما تزال مستلقية؛ فقال: «بوب سوف اتصل بك لاحقاً. يجب أن أُقفل الآن. لقد استفاقت جانّ من نومها وعليّ أن أخبرها»[1].

لم تتمالك جان شيلدز نفسها وندّت عنها صرخة ألم طويلة. وأخذ الزوجان في البكاء والنحيب، بعد أن تهالك واحدهما بين ذراعي الآخر؛ لكنهما سرعان ما تمالكا نفسيهما؛ إذ ينبغي عليهما إعلام الأولاد الآخرين قبل أن يقرأوا النبأ في صحف الصباح. كما

---

(1) چنز دونت داي، بيوبل دو، تأليف پيث شيلدز، منشورات بريام بوكس، 1981.

عليهما إعلام الأقارب، وبخاصة والد پيت. ولم يتحمّل الرجل العجوز فقدان حفيده المفضّل، فمات بعد عدّة أشهر. وبعد أن علم الأصدقاء الأوفياء بالنبأ، انضموا إليهم في الليل؛ وكان الجميع يستعيد ذكريات إبنهم المتوفي، والدموع ملء العيون. وجاء ممثّل عن الشركة التي يعمل فيها پيت لمدّ يد العون وللردّ عى المكالمات الهاتفية ولتجنيب الأهل الاضطرار للتكلّم مع الصحفيين العديدين.

في الصباح، توجّه پيت بالطائرة إلى كاليفورنيا. وكان أصدقاؤه قد أعلموا الأشخاص الذين يثيرون الإنتباه. لكن أثناء توقّف الطائرة طلب پيت صحيفة، فقدّمت له المضيفة شيكاغو تريبيون. وكانت عملية قتل إبنه منشورة في الصفحة الأولى. وفي صورة، شاهد الرجل جسد إبنه الفاقد للحياة يرقد على أحد طرقات مدينة سوزاليتو. وفي مطار سان فرانسيسكو، كانت جمهرة من الصحفيين تنتظره لتطرح عليه الأسئلة. لكن الصحفيين لم يتعرّفوا على وجهه، فتسلّل من بينهم دون أن يدري ما يفعل: «كنت مأخوذاً في خضم من العواطف المتناقضة. وكنت أودّ تجنّب رهط الصحفيين. كنت أودّ عدم قول شيء، لكن في الوقت نفسه، شعرت فجأة أنّني أرغب في الصراخ، الصراخ عبر الصحفيين، إلى كل البلد وإلى العالم أجمع. غير أنه لم يكن لدّي أدنى فكرة عن الكلمات التي كنت أودّ قولها. وكان ذهني مشوشاً كلّياً»(2). في ذاك اليوم، ظلّ پيت صامتاً، وانسلّ خفية لملاقاة إبنته، كي يذهبا للتحقّق من جسد نيك.

عند عودته إلى ديلدوور، حاصرته آلاف الأسئلة. كان پيت يتساءل إذا كان يستطيع استعادة حياته العادية بعد هذه المأساة التي

---

(2) مصدر سابق.

ألمّت به. كان ينبغي أن يقدّم هذا الموت الخالي من كل معنى جواباً واحداً على بعض التساؤلات؛ إذ يستحيل الإنقياد لهذا القدر اللعين، لهذه اللاعدالة. في تلك الفترة قرأ پيت بشغف كل ما كتب حول مسألة الأسلحة النارية وحول الرقابة عليها، بفضل صديق زوّده بوثائق من مكتبة مجلس الشيوخ. «كيف يمكن لأمّة معنية بالقانون والنظام، أن تسمح لأسلحة الموت والعنف، والأسلحة الصغيرة، أن تتنزّه في الشوارع دون مسوّغ؟»(3).

في حينه لم يكن للجدل الذي أثير، الأهمية التي سيتّخذها في السنوات اللاحقة، لكن پيت ارتعب، لأنه اكتشف واعتلم أن ما لا يقلّ عن خمس لجان رئاسية قد قامت بتحقيقات حول العنف في الولايات المتّحدة، بين 1965 و1971. وتبيّن لهذه اللجان أن الوضعية خطرة وتدعو للقلق، وطالبت برقابة متشدّدة على أسلحة القتل؛ كما اقترح البعض حظر تصنيعها وبيعها وامتلاكها. وتوصّلت لجنتان إلى خلاصة مفادها إلى أن هناك «حرباً» حقيقية على الأراضي الأميركية؛ هذا البلد الذي تمّ فيه اغتيال الرؤساء لينكولن، غارفيلد ماكينلي وكينيدي.

خلال رحلاته التقى پيت مارك بورينسكي، عالم النفس الذي كان قد أسّس التجمّع ناشيونال كونسيل تو كونترول هاندغانس. لقد كاد بورينسكي يموت في فتوّته، عندما هوجم في حرم جامعة شيكاغو. بعد أن حصل بورينسكي على شهادته العالية، ارتحل إلى واشنطن،ظنّاً منه أنه يستطيع بسهولة إيجاد تجمّع يناضل ضد جنون الأسلحة؛ وبخاصّة بعد مقتل الأخوين كينيدي والدكتور لوثر كينغ.

---

(3) مصدر سابق.

لكن المفاجأة كانت عظيمة إذ لم يجد واحداً في واشنطن. عندها أسّس تجمّعاً عى حسابه الخاصّ ومن أمواله؛ وجعل مركزه في مكتب متواضع. وأوّل منتم استجاب للاعلان الصغير الذي وضعه بورينسكي في صحيفة الواشنطن بوست كان أيد ويلس، الموظّف السابق في السي،آي،أ، والذي سرعان ما ضمّ جهوده إلى جهود بورينسكي.

عندما ذهب بيت شيلدز، بدوره، إلى واشنطن للحصول على معلومات، قاده إيد ويلس إلى الكابيتول. وهناك في قلب السلطة التشريعية الأميركية، اكتشف شيلدز قساوة المعارك السياسية حول مسألة رقابة الأسلحة النارية. فازداد ارتعابه من ترك الأمور على غواربها حول هذا الموضوع، لذا قرّر الانخراط في قضية السعي إلى حصر الأضرار الناجمة عن أسلحة الموت هذه. وبعد أن كان قد استنفد كل عطلاته، طلب في العام 1975 من الشركة التي يعمل فيها إعطاءه إجازة غير مدفوعة، لمدّة سنة. لكنه في نهاية العام 1976، ترك عمله في الشركة نهائياً، بعد أن استقوى بدعم أولاده لاستخدام موت أخيهم نيك واستغلاله سياسياً. فانضمّ كمدير مساعد إلى تنظيم مارك بورينسكي؛ وكان قد أصبح اسم التنظيم حينها هاندغان كونترول إنك. وفي العام 1978 أصبح شيلدز رئيسه.

إنه تقدّم مدهش، لأن بيت شيلدز لم يكن مناضلاً. هذا الجمهوري الصلب كان رجلاً محافظاً. زد على ذلك أنه كان صيّاداً يملك عدّة بندقيات في منزله. والتزامه عائد إلى واقع أنه كان من اللازم أن يصبح ضحية كي يفهم، كما يشرح ذلك: «مثلي مثل ملايين الأميركيين الآخرين اليوم، لم يكن عندي سوى القليل من

الدوافع الشخصية للقيام بعمل معيّن بصدد مشكلة كنت أعتبرها، دون أن أدري، بمثابة مشكلة الآخرين، إذ لم يكن قد حصل لي أيّ شيء، ولا لأقربائي. وكثيراً ما كنت أسمع في السنوات التي أعقبت المأساة هذه الجملة: عندما تفقد شخصاً قريباً تفقد ماضيك، لكن عندما تفقد ولدك تفقد مستقبلك»[4].

إن الأمر الذي كان يجذب پيت شيلدز في موت إبنه هو ذاك الشعور المثير الذي استطاع أن يتجنّبه، كغيره من الأميركيين تلك السنة؛ـ إذ العام 1974 كان من أكثر الأعوام عنفاً في تاريخ الولايات المتّحدة. فعمليات القتل بلغت تلك السنة 20600 عملية، من بينها 11124 عملية ارتكبت بسلاح يد[5]. وفي تلك السنة أيضاً نشأ تحالف توستوب غان فيولينس، وهو اتحادٌ سرعان ما انضمّ إليه أربعون تنظيماً منها الكنائس الموحّدة. الكنائس الميتّونية (القائلة بتجديد العماد، والتي أسّسها المصلح الهولندي مينّو سيمونز 1496 ـ 1561)، والكنائس المعمدانية؛ والطوائف اليهودية وتجمّعات المدرسين، وعمداء المدن والقرى وتجمّعات النساء... ونظّم التحالف مسيرات صامتة حول مبنى الكابيتول وباشر أعمال ضغط على مجلس الشيوخ. غير أن الحركات المناهضة للأسلحة ظلّت جنينية وهاوية تجاه التجربة السياسية والقدرة المالية للتجمّع، المتمرّس بالعمل والمواجهة منذ أكثر من مئة سنة.

لكن عنف الأسلحة كان يحصد، في كل سنة، المزيد من الضحايا. ويثير بعض المحطات التاريخية الرمزية حفيظة الضمائر.

---

(4) مصدر سابق.

(5) مصدر سابق.

ففي الثامن من كانون الأول/ ديسمبر 1980، قتل، في مانهاتن، جون لينون، الوجه الرمز في حركة البيتلز حينما كان يعود إلى شقّته في داكوتا بيلدينغ، والذي كانت أغنيته، أعطِ حظاً للسلام، تستخدم كشعارات من قبل حركات السلم. وكان لينون قد أجاب، خلال مؤتمر صحفي في لندن، قبل عدّة سنوات، عندما سئل من يكون المغنّي الأميركي المفضّل لديه أجاب: «هاري نيلسون!»، مشيراً بذلك إلى المغنّي المحلّي الذي نال جوائز ذهبية على 19 أسطوانة وعلى قرارين بالتنويه(6). والإعلان عن مقتل لينّون أرهق نيلسون. وبعد مضي عدّة أسابيع على مقتل لينّون، طرق نيلسون باب التحالف «تو ستوب غان فيولينس» وقدّم خدماته. ومنذ ذاك الحين وحتى مماته في العام 1994، كان هاري نيلسون أحد المدافعين عن حظر الأسلحة النارية حظراً تامّاً، أمام المذياع وعدسات المصوّرين.

بعد مضي سنة، أي في 30 آذار/ مارس 1981، حصل حادث آخر إذ أطلق مختل، تأثر بفيل تاكسي درايفر، عدّة رصاصات على رونالد ريغن أمام فندق واشنطن. كان يحمل مسدّساً رخيصاً، ر.ج 14 روهم عيار 22؛ وهو مسدّس من مسدّسات «ساتورداي نايت سبيشال» الذي كان قد اشتراه، من دالاس، بمبلغ 29 دولاراً، في حين كان يشكو من سوابق مرضية عقلية. وفي 1,8 ثانية، أفرغ خزّان مسدّسه المحشو برصاصات متفجّرة. فأصيب ريغان في صدره، لكنه خرج سليماً معافى، فالرصاصة التي أصابته لم تنفجر. وأصيب مساعده الإعلامي، جيم برادي، في الجمجمة.

نقل برادي البالغ 40 عاماً إلى المستشفى، في أقل من عشر

(6) التحالف الشكلي لايقاف عنف السلاح، الجزء 16، عدد 1، صيف 1992.

دقائق. واضطرّ الأطباء الجرّاحون لفتح جمجمته لسحب الشظايا الثلاثين التي بلغت بعضها إلى الدماغ. وكانت حظوظه في الشفاء شبه معدومة؛ غير أن جيم برادي كذّب التشخيصات الأكثر تشاؤماً، وظل على قيد الحياة بعد عملية الاغتيال. وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1981، أي بعد مرور تسعة أشهر على العملية، غادر برادي المستشفى؛ لكنه لم يكن الرجل نفسه. كان محروماً من استخدام قدميه، عاجزاً عن الكلام، يعاني من الآلام. واحتاج إلى سنة، حتى توصّل من جديد إلى التفوّه باسمه. حينذاك تقرّب فريق من الكاليفورنيين، المناصرين لرقابة صارمة على الأسلحة النارية، من زوجته ساره برادي، في محاولة لكسبها إلى جانب قضيتهم. غير أن المرأة، المزاجية والثابتة في قناعاتها، لم ترغب في استخدام العواطف التي أثارها شلل زوجها، الذي ما زال موظّفاً لدى رونالد ريغن، المتحمّس العنيد للتجمّع. فرفضت المساندة؛ ولم تندفع للارتماء في أحضان هاندغان كونترول إنك، بتأثير من جون هينكلي، بل من إبنها سكوتّ.

بعد أربع سنوات، أي في العام 1985، كان آل برادي في سنترإليا في ولاية ايلّينووا، في المدينة التي ولد فيها جيم. وكان الوقت صيفاً، وساره تستحمّ. بعد خروجها من الحمّام، بحثت عن ابنها البالغ ستة أعوام. كان ابنها سكوتّ قد تسلّق إلى سيارة بيك آبّ تخصّ أحد أصدقاء العائلة. وعندما وجدته الوالدة، كان الصبي يصوّب مسدّساً إلى صدرها، وجده على مقعد السيارة. «لا تفعل هذا يا سكوتّ! لا تصوّب أبداً سلاحاً نحو إنسان، حتى لو كان لعبة»[7].

---

(7) النيويورك تايمس ماغازين، 9/ 12/ 90.

وسحبت سارة السلاح من يديه، وسرعان ما علا وجهها الشحوب: فالسلاح لم يكن لعبة، بل مسدّساً من عيار 22، محشوّاً؛ وهو المسدّس نفسه الذي استخدمه جون هينكلي والذي أحدث الشلل لزوجها مدى الحياة. واكتشفت سارة الغاضبة أن الصديق كان يحمل هذا السلاح، لأنه كان يودّ أن يسوّي نزاعاً...

عند عودة آل برادي إلى واشنطن، كان مجلس الشيوخ الاميركي يستعدّ لإقرار قانون ماك لور - والكمير، الذي يعيد النظر في القرار الصادر في 1968، أي قرار الرقابة على الأسلحة غان كونترول، ويخفّف منها. في ذاك الحين كتبت ساره شخصياً رسائل إلى كل شيخ (سيناتور) في مجلس الشيوخ لتقول له كي يصوّت ضد هذا التراجع عن رقابة الأسلحة. غير أن القانون صدّق بفضل الضغوط التي مارسها التجمّع. ولم يكن الأمر مفاجئاً. عندها اتصلت ساره هاتفياً بالرئيس الجديد لتنظيم هاند جَنْ كونترول إنك، شارل اوراسين. وفي تشرين الأول/أكتوبر 1985، وصلت ساره في التنظيم إلى مركز في مجلس الادارة. وخلال عدّة سنوات، جعلها عزمها وتصميمها الزعيم الحقيقي «للوبي» المناهض للأسحلة. إذ ساره برادي، مثلها مثل پيث شيلدز، لم تكن مناضلة في صفوف اليسار الليبرالي؛ بل كانت مؤيّدة للحزب الجمهوري ومحافظة، بالإضافة إلى كونها ابنة عميل في الأف، بي، آي. وكانت رأت أباها يحمل السلاح مدى حياته.

زد إلى ذلك أن ساره قد كشفت، بالمناسبة، أن شلل زوجها لم يكن الحادثة الأولى السيئة مع الأسلحة النارية. وقبلت حينها أن تثير قضية جانيت، إحدى صديقاتها التي قتلت في 1971 بمسدّسها الخاصّ: «كانت جانيت تعيش في ماريلاند، فأهداها صديقها الشاب

مسدّساً من أجل حمايتها الخاصّة. ذات يوم، تشاجرا، وكان السلاح هناك، فقالت له جانيت: إذا كنت تفكّر بهذا عني، فلماذا لا تقتلني؟ تناول السلاح، وأطلق منه عليها وقتلها»[8].

إذا كانت ساره تحتل مركز الصدارة في الأماكن العامّة، فقد كان زوجها جيم برادي يظهر إلى جانبها، للتذكير بمحنته القاسية. «انا لست هنا كي أبيع كراسي متحرّكة، صرّح يوماً إلى مخبر في الإذاعة المرئية بل بالتحديد كي اوقف بيع الكراسي المتحرّكة. أنا أعرف إلى أيّ مدى يسهل تمزيق شخص بواسطة السلاح. وكان جون هينكلي يعرف إلى أيّ مدى كان يسهل عليه حيازة المسدسات. فهل بامكاننا ايقافه؟ لست أدري. لكن أعرف أنه بإمكاننا إيقاف آخرين غيره. لا أودّ أن يحصل مع غيري ما حصل معي»[9].

حينذاك اقترح آل برادي مشروع قانون يحمل اسمهم. وينصّ المشروع على اقامة مهلة انتظار، في مجمل البلد، لشراء السلاح الناري. كان الهدف من المهلة أن يتجنّب طالب السلاح اتخاذ موقف تحت وطأة الغضب، وبخاصّة كي يتسنى للبائع الوقت الكافي للاستعلام عنه. بالطبع، هو قانون على مستوى رمزي؛ غير أن هذا النوع من الرموز هو ما يحتاجه «اللوبي» المناهض للأسحلة ليبيّن أنه من الممكن محاربة التجمّع. لقد أعدّ القانون في العام 1987، لكن في العام 1988، تم رفضه للمرّة الأولى من قبل مجلس النواب.

وفي العام 1989، تورّط جيم برادي شخصياً وحضر امام مجلس الشيوخ للشهادة. فأتّهم اعضاء مجلس الشيوخ بكونهم

---

(8) فانيتي فير، كانون الثاني/ يناير 1991.

(9) النيويورك تايمس ماغازين، 9/ 12/ 90.

«يتذلّلون» ونعتهم ب «الجبناء» الذين لا يتجرأون بالتصدّي لهذا الفريق ذي المصالح الخاصّة، أي فريق التجمّع. قال جيم برادي للشيوخ: «في كل يوم، احتاج للمساعدة للخروج من سريري، احتاج للمساعدة للاستحمام، لإرتداء ملابسي وللذهاب إلى المرحاض...»[10].

إن آل برادي مقتنعون أن هناك وسائل لمحاربة التجمّع. لكن إذا كان جيم وزوجته قد استطاعا حقّاً تنشيط التنظيم هاند چَنْ كونترول، في نهاية الثمانينات؛ فإن عدد اعضائه لما يتجاوز 200000 عضو ولا يملك سوى سبعة ملايين من الدولارات. وهذا العدد من الأعضاء قليل إذا ما قورن بعدد أعضاء التجمّع الذي يبلغ ثلاثة ملايين، وتبلغ ميزانيته الضخمة حوالي ثمانين مليوناً من الدولارات. واستعرت الحرب بين «لوبيي» واشنطن. وكان جيم يردّ على ضربات التجمّع الموجعة ويصفه ب «امبراطورية الشرّ» وهي جملة استعارها من لغة رونالد ريغن عمداً.

لكن الزمن يلعب لمصلحة آل برادي؛ إذ ارتفعت موجة من الغضب في البلد تجاه جنون الأسلحة، ترافقت مع تصاعد الإجرام وتفاقم العنف. واتخذت، هنا وهناك، إجراءات ومبادرات على مستوى محلّي. وفي العام 1988، حرّمت ولاية ماريلاند بعض الأسلحة النارية. وفي العام 1989، حظّرت ولايتي كاليفورنيا ونيوجرسي الأسلحة الاوتوماتيكية، أو بالأحرى حاولت أن تفعل ذلك. إذ أصبح في كاليفورنيا تسجيل الأسلحة الزامياً لدى الشرطة منذ الأوّل من كانون الثاني/ يناير 1991؛ لم يصرّح سوى عن سبعة

(10) فانيتي فير، كانون الثاني/ يناير 91.

آلاف قطعة سلاح من أصل 300000 قطعة يملكها الكاليفورنيون، وذلك قبل أسبوع من انقضاء المهلة المحدّدة. والوضع ليس أفضل في نيوجرسي؛ والمتحدّث الرسمي في الولاية صرّح بأن تطبيق القانون لا يتمّ «بنسبة ساحقة»[11].

منطقياً، إن كل شخص يوجد بحوزته سلاح اتوماتيكي غير مصرّح عنه قد يسجن مدّة اثنتي عشرة سنة. غير أن ممثّلي قوات الأمن يعترفون بذاتهم أنّهم لن يحاولوا تجريد المواطنين من أسلحتهم بالقوّة. وتجمّعات مالكي الأسلحة تدعو صراحةً إلى العصيان المدني ولا تتردّد في ايراد مرجعيات عن هذا العصيان، أمثال غاندي ولوثر كينغ، كي تستطيع الاحتفاظ بالأسلحة يوزي والكلاشينكوف... وتحوّل فرْيد روميرو، ممثّل أحد التجمّعات في جنوب كاليفورنيا، إلى ناطق رسمي باسم عدد من التجمّعات، ذاكراً أن السلاح هو ضمانة ضد كل محاولة قمعية للحكومة: «إن التعديل الثاني للقانون أوجِد من أجل ضمان التوازن بين السلطات. وبصريح الكلام إنه سلاح محشو في أيادي الشعب ومسدّد إلى رأس الحكومة».

لكن المجازر والأحداث المأساوية تطلق الجدل مجدّداً. زد على ذلك أن تقارير مختلف مراكز الشرطة أو الصحّة حول تصاعد الروح الإجرامية لدى المراهقين تبعث على أخذ العبر. في ذلك الحين، أي في العام 1991، حدث تحوّل حقيقي: فرونالد ريغن، أمسك القلم ليشرح، في النيويورك تايمس، لماذا يدعم قانون برادي: ففي الذكرى العاشرة لعملية حاولت اغتياله التي كادت تودي بحياته، والتي سمّرت أمين سرّه جيم برادي في كرسي متحرّك؛ كتب ريغن:

(11) النيويورك تايمس، 24/ 12/ 90.

«كان يمكن ألاّ يحدث هذا الكابوس لو أن تشريعاً كقانون برادي كان معمولاً به في 1981»[12]. لكن ريغان، ما يزال عضواً في التجمّع، ولم يفعل سوى التعبير عن مشاعر الأكثرية في التجمّع، المؤيّدة للقانون، والتي لا تقيم لها وزناً قيادة التجمّع، كما يبدو. كان يلزم ريغن عدّة سنوات كي يقف إلى جانب الرؤساء السابقين فورد، نيكسون، وكارتر، وإلى جانب اثني عشر تنظيماً من تنظيمات افراد الشرطة، وإلى جانب خمسين تنظيماً من مختلف الأهواء. وتوصّل ريغن حتى إلى توجيه نداء إلى جورج بوش، والذي التقاه في البيت الأبيض. لكن، مرّة أخرى، لم يكفِ هذا كي يتمّ تبنّي القانون.

كان ينبغي، في الواقع، انتظار انتخاب بيل كلينتون، في العام 1992. وهو الذي جعل من قانون برادي بيل أحد الموضوعات الأهمّ في حملته الانتخابية. وفي 1993، تمّ أخيراً إقرار قانون برادي من مجلس النواب والشيوخ، بعد أن أدرج ضمن مشروع تشريعي واسع حول الإجرام يلحظ، بشكل خاص، نشر 100000 شرطي اضافي في شوارع الولايات المتّحدة. وقد وقّع الرئيس على قانون برادي في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر، أثناء حفلة أقيمت في البيت الأبيض «ما أجود هذا العمل، وكم كان طويلاً!»، قالها، في ذاك اليوم، جيم برادي، والبسمة على محيّاه، وهو يجلس إلى جانب بيل كلينتون، الذي أحرز، هو أيضاً، انتصاراً شخصياً. وكان يقف وراءهما ساره برادي التي تصفّق، كما فعل نائب الرئيس، آلغور. «لقد تغيّرت حياتي، ذات يوم منذ اثني عشر عاماً؛ لقد غيّرها شاب مختلّ كان يمسك مسدّساً، يوضح جيم برادي. حتى تلك اللحظة لم أكن قد فكّرت

(12) النيويورك تايمس؛ 29/ 3/ 91.

كثيراً بمسألة رقابة الأسلحة. فلو كنت قد فكّرت، لما كنت ملتصقاً بهذه الدواليب الفولاذية المقدّسة»[13].

لم يكن بنيّة بيل كلينتون أن يقيّد قسماً كبيراً من البلد، مذكّراً بحبّه للصيد، وقد أوضح أنه ينبغي على الشعب ألاّ «يترك حفنة من الناس تستخدم جزءاً شرعيّاً من إرثنا الاميركي لحجب واجباتنا الحاضرة والمستقبلية»[14].

بعد مصرع جون كينيدي، كان يلزم مجلس الشيوخ خمس سنوات لإقرار قانون غان كونترول آكت، في 1968. وكان يلزمه سبع سنوات لإقرار قانون برادي. بالطبع، إن نصّ القانون رمزي؛ فهو لا يفرض، كما هو منصوص عنه، سوى انتظار مهلة خمسة أيام لكل مشترٍ لسلاح ناري. لكن جزءاً قد تحطّم، بفضل الرأي العام الساخط من تصاعد الإجرام: وهو حرم التجمّع العظيم النفوذ. لقد امكن ضرب «لوبي» مالكي الأسلحة؛ وأصبح عدد كبير من السياسيين يعرف أن توحيد مواقفهم مع مواقف التجمّع لا يضمن بالضرورة إعادة انتخابهم. وأخيراً تبيّن أنه بالإمكان تغيير القوانين حول الأسلحة النارية.

إذا كان آل برادي يرفضون اللجوء إلى الابتزازات التي مارسها التجمّع لدى المشرّعين، فإنهم لا يتردّدون، إذا اقتضت الحاجة، في الانتقال إلى الهجوم؛ وهم لا يدعون أحداً يخونهم. ففي أيلول/ سبتمبر 1990، تقدّمت جولين آنسولد، التي انتخبت عن الحزب الديمقراطي في كاليفورنيا، بمشروع قانون يجيز لصانعي الأسلحة الاميركيين بانتاج سلاح يوزي أو الكالاشنيكوف؛ هذه الأسلحة

(13) النيويورك تايمس، 1/ 12/ 93.

(14) مرجع سابق.

الحربية التي حظّر استيرادها منذ سنة. وكان ذلك حقاً لمفاجأة! إذ أن جولين آنسولد قد انتخبت لكونها ليبرالية، لكونها مؤيّدة لرقابة صارمة على الأسلحة. فاغتاظ جيم برادي غيظاً شديداً، واطلق، في حينه، هذا الشعار «اقتل اميركياً»، في مقابل شعار «اشترِ سلاحاً اميركياً». وحاولت جولين آنسولد الدفاع عن نفسها، وأوضحت أن مواطنيها هم الذين دفعوها لتغيير رأيها...

لكن التنظيم هاندغان كونترول إنك لم يدع هذه القضية تنطوي. بالاضافة إلى أن المرشّحة، في اوج حملتها الانتخابية، استلمت من التجمّع حوالة بمبلغ 4950 دولاراً؛ وكأنها صدفة. إستطاع التنظيم هاندغان كونترول أن يمرّر عبر اذاعة كاليفورنيا، رسالة صريحة: «إن المرأة التي تمثّلكم... استقبلت بعض رجال «اللوبي» المؤيّدين للأسلحة الحربية... لقد قبضت آلاف الدولارات، مقابل دعمها لقانون يحمي صناعة السلاح أ، ك ـ 47، وهو السلاح الذي استخدم في مجزرة مدرسة ستكتون... إنها لا تريدكم أن تصغوا إلى هذا... إليكم الوقائع...»[15]. لقد حاولت آنسولد المندفعة في هجوماتها العنيفة، أن تعمل على منع الاذاعات السليطة، ثم انقادت لتصير المدافعة عن الاستملاك الشخصي للبازوكا أو قاذفة القنابل. وبالتأكيد لم تقتصر وسائل اعلام التنظيم هاندغان كونترول على محاربتها في الانتخابات، بل كانت اشارة «لوبي» الرقابة على الأسلحة بإسقاطها واضحة. زد على ذلك، أن المرشح الذي كان يدعمه التجمّع، في مينزوتا، في الفترة نفسها، قد أسقِط؛ رغم العشرين ألف دولار التي دفعها التجمّع كمساهمات.

---

(15) فانيتي فير، كانون الثاني/يناير 1991.

بعد ذلك، وبعد انتهاء مرحلة فتور البدايات، اشترى الهاندغان كونترول لنفسه صفحات كبرى من الدعاية. لكن الأسلوب في الدعايات الذي استخدمه التنظيم لم يكن يقارن بالأسلوب العدواني للتجمّع. وهكذا أصبح بإمكاننا أن نرى، على إحدى الصفحات، صورة عضو فاشي النزعة من المنظمة السريّة المشؤومة كلو كلاكس كلان، وهو يمسك بيديه البندقية الهجومية كولت أ، آر ـ 15؛ وكتب تحت الصورة: «هل يجيز له التجمّع الحصول على أسلحة حربية؟ ولماذا؟» يتساءل التنظيم هاندغان كونترول.[16]

ويبقى أن نقول بأن العديد من المراقبين يشكّكون بفاعلية قانون برادي، ويعتبرون أنه سيف ذو حدّين. فإذا شكّل تبنّيه وإقراره نصراً تشريعياً، فإن فاعليته غير مضمونة أبداً؛ وتتناقض الاحصاءات حول هذا الموضوع. «قد ينقذ قانون برادي حياة بعض الناس؛ لكن هل سيكون له تأثير على عنف الأسلحة النارية؟ بالطبع لا. وقد يسبّب الأذى، على المدى الطويل، للحركة الطامحة لمراقبة الأسلحة»، كما يعتبر الاخصائي جوش سوغارمانّ، مدير دائرة العنف في مركز الشرطة في واشنطن[17]. فالقانون، الذي تمّ انتظاره طويلاً، قد يدفع إلى الاعتقاد، خطأً، ان كل شيء قد ضبط وسوّي، بينما لا يوجد شيء، في الواقع، من هذا القبيل؛ وكأن الأمر يصبّ في لعبة التجمّع.

ويظن البعض أن الأكثر تطرّفاً في لوبي الأسلحة تمنّوا صدور هذا النصّ حتى يستطيعوا أن يبيّنوا عدم فعاليته.

وللمفارقة إن أشرس المدافعين عن رقابة الأسلحة النارية

---

(16) الواشنطن بوست 31/ 5/ 91.
(17) نيوزويك 11/ 10/ 93.

يفكّرون مثل هذا البعض الأخير. فإجراءات من هذا النوع لا تخدم أبداً، يقول أولئك الذين يتّخذون مسافة من التنظيم هاندغان كونترول. فهذه هي حال التحالف تو ستوب غان فيولنس، الذي يملك وسائل اعلامية أقلّ من التنظيمات الأخرى. ولا يفوت مسؤولية أبداً شرح بماذا تختلف اهدافهم عن أهداف مسؤولي التنظيم هاندغان كونترول؛ إذ يطالب التحالف في الواقع بالحظر الشامل للأسلحة النارية، على غرار مختلف التشريعات الاوروبية. وهذا الأمر تصدّى له التنظيم واقتصر على المطالبة بإجراءات رقابة وبتوزيع إجازات بيع على الباعة. غير أن لوبي برادي هو أكثر متانةً مالياً من التحالف، وعدد أعضائه أكبر بكثير.

لقد أسّست كل من الحركتين مركزاً خاصّاً لتربية الأطفال فالهاند چَنْ كونترول يدعم مركز سنتر تو پريڤنت هاند چَنْ ڤيولِنْس، والتحالف يشرف على عمل إديُوكيشِنال فَنْد تو إند هاند چَنْ ڤيولِنْس. وهذان الفريقان يعملان في المدارس على تبيان أخطار الأسلحة النارية. لكن التحالف وحده هو الذي يطالب بالحظر الكلّي والشامل للأسلحة. ففي العام 1992، ورغم طابعه اليساري، عمل التحالف إلى جانب الشيخ الجمهوري، المرشّح عن ولاية رود ايسلاند، لاقتراح مشروع قانون يحظّر حظراً تامّاً أسلحة القتل. وفي 26 تموز/ يوليو 1992، أثناء تقديم مشروع القانون؛ تساءل مايك بيرد، رئيس التحالف: «هل يسبب امتلاك الأسلحة من الخير أكثر ممّا يسبّب من الشر؟ كيف يمكن ألاّ تمنع الحكومة هذه المنتوجات القاتلة أو على الأقلّ أن تحدّ منها؟»[18]. إلى جانب هؤلاء وأولئك، كان هناك

(18) التحالف الشكلي لايقاف عنف السلاح، الجزء 16، عدد 1، صيف 1992.

جمهوري آخر يناضل هو وارن بارجر، الوجه السياسي البارز في اميركا والرئيس السابق لمحكمة العدل العليا في الولايات المتّحدة. ولم يكن وجوده صدفة، في صفوف المناضلين.

لقد انخرط هذا الرجل في مسألة رقابة الأسلحة، وهو الرجل الذي كان أبرز وجه قانوني في البلد والحجّة التي يسوقها «**لوبي الأسلحة**» عن التعديل الثاني الشهير للدستور غير متماسكة. فوارن بارجر لا يلوك الكلمات، بل يقولها بصراحة. فهو يعتبر أن التفسير الذي يقدّمه التجمّع ومؤيدوه للدستور هو بمثابة «أكبر عملية تحايل استطعت الاطلاع عليها في حياتي، أكرّر كلمة تحايل وأضيف ابتزاز، وهي العملية التي فرضها فريق المصالح على الشعب الاميركي... فالتجمّع خدع الشعب الاميركي، وله الكثير من النفوذ على مجلس الشيوخ في الولايات المتّحدة؛ وانا آسف لقول هذا»[19].

والغريب أن اتّخاذ هذا الموقف لا يكفي لحسم الجدل. فمسألة التعديل الثاني للدستور تغذّي بانتظام محرّري الصحف حيث يدلي قضاة وصحفيون ومؤرّخون بأرائهم. فماذا ينصّ التعديل الثاني للدستور؟ «إن ميليشيا منظّمة تنظيماً جيّداً كانت ضرورية لأمن دولة حرّة؛ قد لا يكون، في حينه، تعدٍ على حقّ الشعب الاميركي، امتلاك الأسلحة وحملها». ولفهم هذا التعديل، ينبغي الرجوع إلى اساسه، أي إلى زمن تأسيس الولايات المتّحدة بالذات. «وهذه القناعة التي لا تتزعزع لدى الشعب الاميركي بان الرقابة المدنية على القوّات المسلّحة هي مظهر أساسي من مظاهر حكم الشعب للشعب

---

(19) تحت النار، تأليف اوشاغراي دافيدسون، منشورات هنري هولت، 1993.

ولمصلحة الشعب»، كما يذكّر المؤرّخ دافيد تراسك[20].

قبل العام 1775، كان الخوف من القمع من الثوابت لدى هؤلاء المهاجرين الوافدين من أوروبا، وبشكل خاصّ، لدى الوافدين من الجزر البريطانية. وفي المستعمرات الاميركية الثلاث عشرة، كانت المعارضة قويّة ضد وجود جيش مسلّح، في زمن السلم. ولأجل تأمين حمايتهم، انتظم هؤلاء المستوطنون في ميليشيا كانت تضّم، إذا دعت الحاجة، رجالاً تتراوح أعمارهم بين 15 و 45 عاماً، مع بنادقهم وأحصنتهم. وهذا الارتياب تفاقم عندما قرّر الانكليز جمع الضرائب في العالم الجديد، فارسلوا إلى هناك وحدات من الجيش. وفي العام 1770، انفجر أول حادث في بوسطن، في ولاية ماساشوستس، حيث قتل خمسة اميركيين من قبل جنود جورج الثالث. هذا الردع ذكّر حينذاك المستوطنين بالمظالم التي كانوا يعانون منها في اوروبا والتي هربوا من جورها. وفجأة ثار الاميركيون، في 1775، ضد الانكليز، وأعلنوا استقلالهم، في 1776.

في العام 1787، أعدّ الآباء المؤسّسون الدستور الاميركي في فيلادلفيا. وفي عملية الإعداد، نجد حذراً شديداً تجاه المؤسّسة العسكرية. وكتب في حينه جايمس ماديزون، أب الدستور: «إن قوّة عسكرية دائمة، مع ادارة متسلّطة، قد لا تكون لمدّة طويلة رفيقاً أميناً للحرّية. فوسائل الدفاع ضد الخطر الوافد من الخارج كانت، على الدوام أدوات مظالم داخلية... وعبر كل اوروبا، ردّت الجيوش، التي انشئت بحجّة الدفاع عن الشعوب، ردّت هذه الشعوبَ إلى عهود

---

(20) الديمقراطية والدفاع، الرقابة المدنية للتسلّح في الولايات المتّحدة، تأليف دافيد ف. تراسك، منشورات يو. س. آي، أ، نيسان/أبريل 1993.

العبودية»[21]؛ وبخاصة أن أعداد الدستور شهد مجابهات بين مؤيّدي الفيديرالية والمناهضين لها. فالمناهضون للفيديرالية كانوا يخشون أن يروا الدولة الفيديرالية، وهي تقضي على استقلال الولايات. وبعض ممثّليهم، أمثال صموئيل آدامس، تحفظّوا حول الكلمات الأولى في الدستور؛ التي تبدأ بجملة «نحن شعب الولايات المتّحدة...»[22].

فالمسألة المثارة ذات الأهمية هي مسألة هيمنة السلطة المركزية على السلطات المحلّية. ففي العام 1791، ضمّ مجلس الشيوخ الاميركي «لائحة من الحقوق» إلى الدستور؛ بضغط من المناهضين للفيديرالية، وأولئك الذين يتحرّكون خشية من رؤية السلطة المركزية تستخدم امتيازاتها لتفرض نفسها على الولايات. هذه اللائحة من الحقوق كانت تتضمّن عشر تعديلات، ومن بينها التعديل الثاني الذائع الصيت الذي ينصّ على حقّ حمل الأسلحة ضمن اطار ميليشيا. غير أن هذا التعديل لا ينصّ في أيّ بند من بنوده على ضرورة أن يكون كل مواطن مالكاً للسلاح.

زد على ذلك أن الفيديرالي الكسندر هاميلتون، وفي مؤلّفه الشهير عن تأويلات الدستور، وضع بوضوح، ومنذ العام 1788، الميليشيا تحت أمرة سلطة الدولة الفيديرالية يقول: «هذا التشكيل المرغوب (تشكيل الميليشيا) قد لا يصبح تامّاً إلاّ إذا أوكلنا تنظيم الميليشيا إلى قيادة السلطة الوطنية... فاذا كانت الميليشيا المنظّمة تنظيماً جيّداً هي المدافعة الطبيعية عن بلد حرّ، فإنه ينبغي، بالطبع،

---

(21) مصدر سابق.

(22) وات افري اميركان شود نو آبوت اميركان هيستوري، تأليف آلان آكسيلرود وشارل فيليبس، منشورات بوب آدامس انك، 1992.

أن يخضع تنظيمها وتصرّفها لهذه الهيئة التي تشكّل حرس الأمن الوطني...»[23]. فالولايات، بالنسبة لهاميلتون لا تحتفظ سوى بحقّ تسمية افراد الميليشيا، وبحقّ ادارة التدريبات. ولقد زالت فكرة الميليشيا، كما صوّرها هاميلتون، عندما تمّ إنشاء الحرس الوطني، في العام 1903. فالحرس الوطني الخاصّ بكل ولاية من ولايات الاتحاد التي تجهّزه الولايات بالأسلحة والعتاد، حلّ محلّ الميليشيا؛ وهو حرس تديره الولاية والحكومة الفيديرالية معاً.

فالمواطن إذاً لا يعود أبداً بحاجة للسلاح، متى كانت الدولة مجّهزة بالأسلحة. هذه هي اطروحة المدافعين عن الخطر الكامل والشامل للأسلحة النارية. ويدحض المدافعون عن «لوبي» السلاح هذه الاطروحة؛ فهم ما زالوا يتعلّقون بصلابة بالتعديل الثاني ويفسّرونه وكأنه حقّ الدفاع الذاتي عن النفس. فالميليشيا، بالنسبة لهم، هي الشعب باكمله، بخلاف الحرس الوطني؛ وهمّ يتمنّون، بوضوح، دفع الجدل إلى الأرضية الايديولوجية للقرن الثامن عشر، وينتحلون وجهات نظر المناهضين للفيديرالية ويستغلّون افكار أولئك الذين كانوا يشكلون بالهيمنة القويّة للدولة الفيديرالية. وينشر التجمّع، بانتظام في مجلاّته، مقالات تتمفصل حول التعديل الثاني. ويمكن أن نقرأ فيها الجملة السحرية التي دبّجتها يد أولئك الذين يودّون تجريد المواطنين الشرفاء من السلاح». فقراءتهم للتاريخ لا تقبل النقد فقط، بل لا يقيم خطابهم وزناً للضمانات التي يقدّمها الدستور. ويمكن القول إن ايديولوجيتهم، في أفضل الأحوال، هي ايديولوجية المستوطنين المتأخّرين.

---

(23) الفيدرالية، تأليف هاميلتون، جاي وماديزون، منشورات ناشيونال هوم ليبراري فونديشن، 1788.

لقد كان لرئيس المحكمة العليا السابق، وارن بارجر، قراءته الخاصّة، منذ مدّة طويلة، للجملة التالية: «كي نفهم معناها على وجهه الأفضل، يجب أن نركّز على كلمة «الأن». **لأن الميليشيا ضرورية**. . . والحال ان الميليشيا، على الصعيد العملي، لم تعد ضرورية. فالقضية تصبح إذاً لاغية. ولا أرى داعي عدم تنظيم استخدام الأسلحة النارية، بالطريقة التي نظّموا فيها استخدام السيارات؛ اشار وارن بارجر، قبل فترة قصيرة من موته المفاجيء في حزيران/ يونيو 1995»[24].

لقد كان مركز وارن بارجر يؤهلّه لمعرفة ذلك: فالمحكمة العليا في الولايات المتّحدة رفضت، في ست مرّات، دعاوى انصار الأمّة المسلّحة؛ في الأعوام 1875، 1886، 1894. أمّا في العام 1939 بخاصّة، فإن المحكمة قد بتّت أن «الهدف الواضح» من التعديل الثاني هو تأمين استمرار ميليشيات الولايات، وأكّدت أن ليس ثمّة من رابط واضح بين حيازة الأسلحة الفردية والحفاظ على هذه الميليشيات نفسها. وهذه طريقة جليّة قامت بها المحكمة لتفسير أن التعديل الثاني لا يكفل في شيء حقّ المواطن في التسلّح، بل هو يضمن الحقّ للولايات في الابقاء على الميليشيا. وأكّدت المحكمة أيضاً، في الأعوام 1969 و 1980، هذا التأويل.

وقد اتخذّت أربعون محكمة، على المستوى المحلّي، قرارات مشابهة. ففي بداية التسعينات، أكّدت المحكمة العليا في ولاية الايلينوا ومحكمة الاستئناف السابعة في الولايات المتّحدة أن قرية مورتون غروف لا ترتكب مخالفة قانونية إذا حظّرت الأسلحة النارية

(24) قانون الأسلحة، ت، أف 1، فولك ريدن، آس، فِ، ت 2، نيوز و.

على أراضيها. وبعد أن طلبوا من المحكمة العليا في الولايات المتّحدة، في أيلول/ سبتمبر 1983، البتّ بالموضوع، رفضت سماع الطلب، ووافقت على رأي قضاة ولاية الإيلّينووا.

ولم يُقفل باب الجدل، على الرغم من هذه المواقف المتكرّرة التي اتّخذتها أعلى سلطة في الدولة. واقتصر النصر الذي حقّقه انصار عدم التسلّح، حتى الآن، على قانون برادي، وبخاصة على حظر بيع الأسلحة الحربية، وامتلاكها وشرائها. فلماذا لا تحسم الحكومة الاميركية ولمرّة واحدة هذه المسألة؟ فهل هي توقّفت عند الخطوة الرمزية المتمثّلة بقانون برادي أو ستذهب أبعد من ذلك؟ في الثالث عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 1993، وقبل التوقيع على نصّ القانون، بعدّة أيام كان بيل كلينتون يلقي أحد أهمّ خطبه في كنيسة في ممفيس، وهي الكنيسة التي قال فيها مارتن لوثر كينغ، عشية موته: «لقد شاهدت الأرض الموعودة!».

«ماذا قد يقول مارتن لوثر كينغ لو عاد بيننا؟»، تساءل بيل كلينتون: «سوف يقول: متُّ قبل أن أرى أولاداً بعمر الثالثة عشرة يتناولون أسلحة أوتوماتيكية ويقتلون أولاداً آخرين بسنّ التاسعة. متُّ قبل أن أرى فتياناً يدمّرون أنفسهم بالمخدّرات، ثم يفتنون بتدمير حياة الآخرين. لقد قتلت نفسي من أجل الحريّة، إنما ليس من أجل حريّة أن يقتل بعضنا بعضاً». وخلص إلى القول: «ليس من أجل حريّة موت المرء قبل أن يبلغ مرحلة المراهقة اغتيل مارتن لوثر كينغ، ثم مات»[25].

(25) الموند 26/ 27 كانون أوّل/ ديسمبر 1993.

في تشرين الأول/ أكتوبر 1994، سعى بعض الجمهوريين، الذين فازوا بالانتخابات في مجلس الشيوخ والنواب إلى طرح رفع الحظر الذي يطاول تسعة عشر سلاحاً شبه اوتوماتيكي. فهل يمكن أن تخطو اميركا إلى الوراء؟ لقد أكّد كلينتون إنه سيتصدّى لهذه المسألة بكل الوسائل، حتى لو اضطرّه ذلك إلى استخدام حقّه بالنقض (الفيتو). والمناخ المناهض للأسلحة النارية الذي ساد بعد مجزرة اوكلاهوما سيتي دفع بحذر، هؤلاء الجمهوريين إلى عدم طرح هذه المسألة. بالإضافة إلى أن هذه المأساة الوطنية قد أعادت فتح الجدل، وبشكل أكثر عمقاً، ليلامس جوهر الديمقراطية الاميركية بالذات، والذي يذكِّر بالهجومات بين الفيديراليين والمناهضين للفيديرالية: دار النقاش حول الحدود التي ينبغي رسمها للحريات الفردية المقدّسة من أجل انقاذ الأمن الجماعي.

كان بيل كلينتون يتمنّى زيادة سلطات الأف، بي، آي، التي ما تزال أعمالها منطبعة في ذاكرة الناس ـ في عهد ادغار هوفر. وتكثر في الصحف التحليلات ووجهات النظر مثل هذا القول «من الغباء والخداع الإدعاء بأننا نستطيع أن نقصر طاقة الفرد وإذا فعلنا ذلك، ننزلق، لا محالة، نحو المنحدر الذي يؤدي إلى الدولة البوليسية»، هذا ما يعتبره عالم الاجتماع آميتابي أتْزيوني. «لقد لاحظنا بانتظام، عبر التاريخ، أن تقييد الحريّات المدنيّة تحت وطأة الخوف، لم يجعلنا أبداً نعيش في أمان. فالهستيريا لا تقود إلى أيّ مكان»، تعترض نادين ستروسّين، رئيسة تجمّع الحريّات المدنيّة الاميركية[26].

ويكتب أحد المحرّرين في الواشنطن بوست، بغية التدليل على

(26) التايم 1/ 5/ 95.

«المفارقة» في المجتمع الاميركي: «ان اميركا، لأنها الأمّة الأكثر حرّية في العالم تتقبّل هذا المستوى المخيف من العنف الجسدي والكلامي. إن هذا العنف يؤلم، بشكل خاصّ، القلب عندما يُقتل أطفال في مجزرة اوكلاهوما سيتي. لكن هناك أطفال يتمّ اغتيالهم كل يوم في شوارع المدن الاميركية»[27].

ويستمرّ الجدل في بريد القرّاء حيث يشكو عدد كبير من الاميركيين من حريّة حمل السلاح؛ هذه الحرّية التي تحدّ حرّية الآخرين. وهم قد عزموا ألاّ يتركوا نوّابهم يفعلون ما يحلو لهم مع القوانين حول الأسلحة النارية. لقد شدّوا العزم للتحكّم بأقدارهم، اعتماداً على وسائلهم، وعلى إيمانهم الذي يحرّكهم؛ هذا الايمان الذي يقتضي أن يكون كل واحد، في اميركا، قادراً على تحريك الأمور على طريقته.

(27) انترناشيونال هيرالد تريبيون 11/5/95.

الفصل الحادي عشر

تمرّد الضحايا

في تلك الليلة من ربيع العام 1989، في أوماها من أعمال نيبراسكا، في قلب اميركا، أيّ بعيداً عن نيويورك أو عن لوس انجلوس؛ في تلك الليلة، دفع جون فوستر، الموظف الأسود في البلدية والبالغ عمره 45 عاماً، دفع بالصدفة باب غرفة ابنه، حيث ما يزال المذياع ينشد قطعة موسيقية. اكتشف أن وجه ابنه صانّ، البالغ عشرين عاماً، متورّم وملطّخ بالدم. ولشدّة ارتعابه وذهوله صرخ الوالد: «باسم الله ما الذي جرى له؟»[1].

وروى صان لاحقاً، أنه ذهب باكراً عند العشية لملء خزان سيارة العائلة الجيب بالوقود من المحطة القريبة في الحي. هناك، اعتدى عليه خمسة مراهقين على حين غفلة؛ وتشهد الخطوط الزرقاء والحمراء التي وضعوها على السيارة بأنهم ينتمون إلى عصابة معادية؛ بعدها أرادوا الاستيلاء على السيارة وطلبوا إلى صان أن يعطيهم مفاتيحها. لكنه رفض ولم يمتثل فأوسعوه لكماً.

كان جون فوستر يصغي؛ ومن خلال إتساع منكبيه في أعمال النقل؛ وابتسامته الطبيعية المرتسمة على الشفتين، ومن خلال نظره

(1) فاميلي لايف، آذار/ مارس نيسان/ أبريل 1994.

الثاقب الذي يلتمع وراء نظارات كثيفة، كان ينمّ عن انطباع مهديء من الصفاء والسكينة. غير أن ثائرته قد ثارت، عند رؤية وجه ولده مدمّى. واخترقت رأسه فكرة الانتقام دون غيرها. لقد تخصص جون، عندما كان في الجيش بإصلاح الأسلحة الحربية. ومنذ ذاك الحين، ما زال يجمعها. «لقد حشوت مسدس ماغنوم 357، وماغنوم 44 ونزلت إلى الشوارع مثل أي نشّال»[2].

وقضى جون ساعات يدور في الشوارع، بحثاً عن المراهقين؛ جاب كل الأماكن والمطاعم الصغيرة وعلب الليل ومحطات الوقود. لكنه لم يعثر لهم على أثر. «اني أشكر الله لأنني لم أجدهم، فلو لقيتهم لكنت، دون شك، أطلقت النار على أحدهم أو اطلقوا النار عليّ. ما يعني أني كنت الآن في القبر أو في السجن»[3]. هذه الملاحظة قالها جون فوستر بعد عودته إلى المنزل. حينها اتضح له انه كان قد أصبح مجنوناً، والداً مختلاً على استعداد للقتل. في تلك الليلة، خطرت له فكرة **«الآباء المجانين»** **(ماد دادز)**؛ فقرّر، بعد أن ارهقته فكرة العيش يومياً وكل يوم مسكوناً بالخوف القابع في الصدر، قرّر جمع **الأباء المجانين**، مثله، للوقوف ضد عنف الشوارع، وبالأخصّ ضد جنون الأسلحة النارية.

انضمّ إلى جون أدّي ستاتون وقدّم خدماته، وهو قريب يعمل في التدريس ويبلغ من العمر 41 عاماً، وهو أب لستة أطفال مثل جون. وكان جون وأدّي قد ترعرعا دون والد، واقسما عدم ترك أطفالهما أبداً وبالنسبة لهما، ليس الأطفال هم سبب الأزمة بل

---

(2) مرجع سابق.

(3) مرجع سابق.

أهاليهم. بعد عدّة شهور، بدأ الإثنان، برفقة العشرات من الأباء المتطوّعين، بإزالة شعارات عصابات اوماها عن حيطان المدينة لرسم شعارات «**الآباء المجانين**» (ماد دادز). وفي الليل، كانوا يجوبون الشوارع للاتصال بالمراهقين؛ ولم يكن بوذهم أن يقوموا بدور الميليشيات، بل ببساطة يتحدّثون، يصغون ويؤمّنون حضورهم. وبدعم من اذاعة مرئية محلّية امّنت لهم الشهرة والعلانية، وأصبح الاتصال ممكناً، وتعرّف عليهم المراهقون.

لم يكن «**الآباء المجانين**» يتدخّلون، في الواقع، ألاّ كوسطاء. «كان الفتيان يعرفون أننا أشخاص متطوّعون، نعمل دون أجر مقابل عملنا، وفهموا أننا نقوم بعمل حقيقي صادق»[4]. لقد مدّ جون فوستر يد العون للكثيرين من المراهقين؛ أمثال ذاك المراهق البالغ 15 ربيعاً الذي كان يلاحقه تاجر يهدده بالقتل إذ كان ينبغي ان يدفع له 150 دولاراً؛ تردد جون فوستر إعطاءه المال عدّة مرّات قبل أن يمدّ يده إلى جيبه: «كان الفتى يبكي، لقد قال لي إنه سوف يستطيع أخيراً أن ينام قرير العين للمرّة الأولى، منذ مدّة طويلة؛ وهذا الفتى هو اليوم في الجيش»[5]. ومرّة أخرى، عندما كان يتنزّه ليلاً في أحد الأحياء الملهتبة، وقع على فتى كان قد عرفه أثناء زيارته للسجن؛ وكان الفتى محاصراً في مخزن بقالة من قبل عصابة معادية. كان الفتى يخفي تحت قميصه مسدّساً ضخماً: «أبانَ لي مسدّسه وقال لي: «أودّ أن اقتلهم؛ قلت له: سوف أخرجك من هنا، فأنت تعرف أني أحبك. وضعت ذراعي على كتفه كي احميه، وخرجنا. وقلت للآخرين، ونحن نخرج. كيف حالكم، أنا أحبّكم أيها الصبيان. وأخرجته من هناك».

(4) مقابلة مع المؤلّف.

(5) مرجع سابق.

إن انتشار الأسلحة، بالنسبة «للآباء المجانين» (ماد دادز) هو عنصر هامّ ينبغي محاربته. لقد قرّروا من أجل ذلك القيام بالعمل بأنفسهم: «خلال السنوات الثلاث الماضية، أخرجنا من الشوارع ثلاثة آلاف قطعة سلاح. لا نقول بأن هذا سيغيّر كل شيء، بل نقول بأن هذه الأسلحة لن تستخدم بعد اليوم بارتكاب الجرائم، لأنها قد أتلفت»[6]. ولقد نظّم «الآباء المجانين» حملة للمساهمة بنزع السلاح طيلة أيام من الممكن خلالها أن يأتي مالك سلاح ويردّه مقابل بطاقة شراء أو مبلغ بسيط من المال تدفعه، في العموم، الشرطة المحلّية. ويضحك جون ملء فمه؛ ضحكة مدوّية، اذ يتذكّر أنهم، في المرّة الأولى، لم يستطيعوا أن يحصلوا سوى على 89 سلاحاً نارياً، وأخذ الناس يهزأون بهم. ثم يقول بلهجة أكثر جدّية، محرّكاً راسه برفق: «إن هذا الافتتان بالأسلحة النارية يهدّ ذهني. لماذا يحتاجها الناس؟ فالأطفال قد استسلموا لمرض اجتماعي، بتأثير من ثقافتنا. وأحياناً تجد من العسير أن تشرح لفتى عدم جدوى الإنتقام»[7].

في العام 1994، كان في أوماها 900 من «الآباء المجانين»، 250 من «الأمهات المجنونات» وبعض «الأولاد المجانين»، هذا التجمّع نموذجي لأكثر من سبب. إنه يشهد، بالدرجة الأولى، على واقع أن هناك آلافاً من المبادرات ترى النور يوماً بعد يوم، إلى جانب «اللوبي» أمثال هاندغان كونترول إنك أو التنظيم المبَنْيَن كالتحالف تو ستوب غان فيولينس. كما أن هناك افراداً بسطاء يعملون على قدر طاقاتهم، وبوسائلهم لتحريك الأمور. وللجميع قاسم مشترك: الارادة المصمّمة للخلاص من عنف الأسلحة النارية. وهذه التظاهرات تشهد

(6) مرجع سابق.
(7) مرجع سابق.

على اهتمام حقيقي بالمشكلة، وعلى تغيّر الذهنية لدى الرأي العام، وعلى تجييش مطّرد. إنها تشهد على مشيئة انقاذ ما يمكن انقاذه وعلى تحمّل التبعات والمسؤوليات: «إن الجملة الأشدّ خطراً في اللغة الانكليزية هي (هذه ليست مشكلتي)، والكثير من الناس يتصرّفون على هذا الأساس. غير أنهم لا يعلمون ما يوشك أن يفعل أولادهم الذين ينغلقون على أنفسهم في غرفهم... لقد أهملنا أولادنا، نحن الأهل. لذا فالأولاد طوّروا اخلاقية غريبة. كنا عاجزين عن حمايتهم؛ فرسخت في اذهانهم فكرة انه ينبغي عليهم حماية أنفسهم بأنفسهم. والفكرة المطروحة هي في الذهاب صوبهم حاملين غصن زيتون، لنقول لهم، نحبكم، نريد مساعدتكم، ونسألهم ماذا نستطيع أن نفعل لكم»، يصرّح جون فوستر من مكتبه الصغير في مركز بلدية أوماها[8]. ونرى، خلف ظهره، صورة معلّقة على الحائط تظهره مع جورج بوش عندما جاء إلى دار البلدية، يوم كان رئيساً، ليمتدح أعمال الـ «ماد دادز».

لقد زاد عدد الأهل الذين يستنجدون، اليوم، «بالأباء المجانين» ليطلبوا المشورة: «إن الصفة اللازمة لتكون عضواً في جمعياتنا "ماد داد"، أو في "ماد مام"، أو في "ماد كيد"، هي أن تحبّ الآخر وان تعتني به. نقول لكل فرد أن يتخلّى عن "أناه" على الباب. وما يجمعنا هو الذي يشدّنا إلى اننا كلنا أهل. والعائلة هي الوحدة الأقوى التي عرفنا: إن العائلات القوّية تضع أولاداً أقوياء. لهذا نحن لا نقول، للأشخاص المهتمّين بعملنا، ماذا ينبغي أن يفعلوا. فنحن نمدّهم بالإخراج وليس بالممثّلين...»[9].

---

(8) مرجع سابق.

(9) مرجع سابق.

إن الأشخاص الذين نلقى منهم هذه المبادرات هم الأهل، أباء وأمهات قلقون، أو ضحايا؛ أمثال تلك المرأة من ديترويت التي اسّست «سو ساد» عقب مقتل أحد أولادها، أو تلك الأم من كونيكتيكات التي وضعت حجر الأساس في «**غريف**»، بعد أن قتل ابنها البالغ 12 عاماً، عرضاً، من قبل ابن الجيران البالغ 11 عاماً. لقد طبعت بطاقات معايدة وعليها صورة وجه ولدها الباسم، وتحت الصورة يمكن أن نقرأ: «هذا الولد ليس ولداً مختفياً، فوالدته تزور قبره في كلّ يوم». وشعار معركتها هو «ليتحمل مالكو الأسلحة النارية المسؤولية تجاه ما يمكن أن يحصل للأطفال من جرّاء استخدامهم لتلك الأسلحة». وفي الطرف الآخر من البلاد، تدير والدة عائلة تنظيم «**درايف باي آغوني**» وتتحدث إلى فتيان العصابات.

«هناك سبعة آلاف تنظيم من تنظيمات الضحايا، في هذه البلاد، لكن لا يوجد تجمّع يضمّ هذه التنظيمات. اليس لدينا رسالة بسيطة يمكن أن تجمع كل الناس»، يتشكّى بأسى ديك هايمكر[10]. فمنذ مقتل الطالب الياباني الفتي الذي كان يقطن في منزله، أسّس ديك أيضاً تجمّعاً. فهو يؤلّف رسالة صغيرة مخصّصة لخوض المعارك من أجل حظر الأسلحة النارية، ليرسلها إلى محرّري الصحف؛ إذ عمله الاساسي هو في وضع لائحة بأسماء كل الذين يسعون، مثله، إلى التعاضد، عبر كل البلاد.

في بروكلين، تودّ فرانسيس دافيس، تلك الأم التي فقدت أولادها الثلاثة على التوالي، أن تصدّق بظهور حركة فعلية، شبيهة بالحركات التي تطالب بحقوق السود المدنية. فهي الآن دون أولاد،

---

(10) مرجع سابق.

لكنها أطلقت برنامجها، باعتبارها **أمّاً لكل الأولاد**، وبدأت تجوب المدارس: «لم يعد لديّ أولاد، لكني ما زلت أمّاً. أنا أتكلم مع هؤلاء الأولاد كما كنت أتكلم مع أولادي. أودّ أن يكون هؤلاء الأولاد أكثر التزاماً سياسياً، ثم أحاول أن أقول لهم إن الحظوة التي تنالها بالسلاح ليست سوى حظوة عابرة»[11].

إن العديد من الناس يودّون التحدّث في المدارس، امهات عائلات، ضحايا، اطباء، رجال شرطة، سجناء قدامى، أعضاء سابقون في العصابات. والحديث ينصبّ على تحذير الأطفال من مآسي عنف الأسلحة النارية، وعلى تغيير الذهنيات ومناقضة الأراء السائدة. ففي مقاطعة داد في ميامي، لم ينتظر مجلس المدارس تعليمات ولاية فلوريدا أو ولاية واشنطن كي يتصرّف ويعمل. فبالاضافة إلى جهاز كاشف المعادن الذي أقيم على باب كل مدرسة، وضعت مناهج لتغيير العقول، امثال «**براود**»: «برنامج تربوي من أجل السلم يهدف لتعليم الطلاب حلّ صراعاتهم دون عنف» تشرح أحدى المسؤولات عن المدارس، ماريلاين نيفّ[12]. «ولدينا أيضاً برامج كي يتسنّى للطلاب التماثل مع القيم». كما نجد فيها «**مجالس توسّط**» أو «**مجالس لحلّ الصراعات**»، كي نتجنب ألاّ يتحوّل أيّ خلاف إلى قتال دامٍ.

وهناك برامج أخرى تقحم تلامذتها بالذات في عملية تجاوز كلّ أنواع العنف مثل «**يوث كْرَايْم واتش**»: ولهذه الغاية تعرض هذه البرامج أمام التلاميذ أفلاماً تسجيلية (فيديو) تحذّر من مخاطر حمل الأسلحة النارية.

---

(11) مرجع سابق.

(12) م. س.

وفي بعض المدارس طُلِب من لاعبي كرة القدم تحديد هوية حاملي الأسلحة النارية، وأُقْحِم بعض النجوم الرياضيين في سبيل العمل على إقناع التلاميذ بأن حمل السلاح ليس مدعاة للمباهاة. وأحرز هذا نجاحاً كبيراً. . . زد إلى ذلك، أننا قد شكّلنا مجلساً يضمّ جميع ممثّلي الطلاب؛ فهم يجتمعون معاً لمناقشة ما يمكن فعله، ويخرجون بتوصيات من أجل أمن المدارس. وهم الذين اقترحوا تعزيز الرقابة على أبواب المدارس، بوضع حرس متعلّم»، يوضح الدكتور مايكل كروب، عضو مجلس الادارة في مدارس مقاطعة داد[13].

وللمدارس، في مقاطعة داد، شرطتها الخاصة. **فالسكول بوليس** هي واحدة من 27 مركزاً لشرطة المدارس في المقاطعة. وتلحظ المسؤولة عنها: «إن نظامنا المدرسي يستعيد عافيته. فالأهل بالذات هم الذين يطالبوننا بذلك. إنما قبل ذلك كانوا يودّون إعطاءنا آراءهم في كل شيء؛ أما اليوم فإنهم يصرّحون بأنهم ارتكبوا أخطاء ويطالبوننا بتربية أطفالهم»[14]. فالمدارس في ميامي، التي استقوت بهذه المبادرات، أصبحت أكثر حرصاً وثقة بالنفس، ويورد المسؤولون عنها إحصاءات بالمقارنة مع إحصاءات المقاطعات المجاوِرة.

وتلاقي هذه المبادرات رواجاً داخل الهيئات الطبيّة. في باديء الأمر، نراهم لا ينفكّون عن التحذير من مخاطر الأسلحة النارية. والبعض الآخر ينشيء تجمّعات، أمثال «فيزيشنز فور اي فري سوسَيّتي» **(فيزيائيون من أجل مجتمع دون عنف)** في سان فرانسيسكو. لكننا نجد، هنا أيضاً، أطباء عاديين يعمل كل منهم على

(13) م. س.
(14) م. س.

قدر طاقته، لمكافحة العنف، مثل الدكتور جون ماي البالغ 31 عاماً. وأثناء متابعة دراسته الطبّية في شيكاغو كان جون ماي عضواً متطوّعاً في جميعة مرسلي المحبّة، لتوزيع الحساء على الفقراء، في الضاحية الغربية، في منطقة العصابات.

هناك تعرّف جون ماي على شبّان أصبح البعض منهم أصدقاءه. وسرعان ما كشف حقيقة الضاحية الغربية في شيكاغو، التي تعجّ بتجار مخدّرات والقتال بالأسلحة الاوتوماتيكية. وفي مدّة سبعة أعوام، فقد ستة من زملائه، قتلوا عرضاً أثناء تسوية الحسابات، ثم فقد سابعاً، كان يتعاطى المخدرات والذي فضّل وضع حدّ لحياته برصاصة في رأسه: «سرعان ما ادركت أنه يعاني من أزمة صحيّة وأنه لم يكن من الضروري التحدّث إلى المدمنين عن معدّل الكولسترول في الدم»[15]. فجون، الشاب الأبيض الوافد من ويزكونسين، كان يدرس اضرار الأسلحة النارية لدى الشبّان السود. وعندما تمكن أن يمارس ذلك، اختار القيام بها في أكبر مؤسّسة اصلاحية في الولاية. حيث يتكدّس عشرة آلاف سجين، معظمهم من السود.

لقد علّق جون، على جدار مكتبه الصغير، صورة شاب أسود يلبس لباس العصابات. «إنه جنس في طريق الانقراض»، يقول الاعلان الذي حقّقه وموّله جون بنفسه. والصورة تحكي عن عدد كبير من الأشخاص يتحدّثون إلى الدكتور. ويسعى جون إلى جعلهم يتحسّسون اخطار الأسلحة النارية: «هذه المسألة جريمة؛ أحياناً يحصل القتل بين زميلين يتقاتلان بالسلاح»[16]. عندئذ، يدلي

(15) م. س.
(16) م. س.

البعض، في حميمية المكتب، بأسرارهم، يسألون، وأحياناً يرتجفون، وتسيل الدموع من مآقيهم عندما يتذكّرون عالم الخوف الذي فيه يتخبّطون.

إن جون فخور بهذه الصور الإعلامية التي حقّق. فمدينة اتلانتا طلبت إليه سلسلة، كي تضعها في محطّات الباصات؛ كما طلبت إليه إلقاء محاضرة في الهاي سكول. وفي ساكرامنتو، الصق عضو في مجلس البلدية هذه الصور على حافلات النقل. إنها صور تهاجم بالتحديد الأسلحة مع تعليقات تشرح انه ليس من مصلحة الأشخاص حمل السلاح. غير أنه يعترف بأنه «يحسّ أحياناً بأنه وحده، بمعنى انه لا يلقى دعماً مؤسّساتياً». وتنفيذ الإعلانات كلّف جون وبعضاً من أصدقائه ما لا يقلّ عن اثني عشر ألف دولار.

وصرّح جون ماي امام سجن كوك كونتي المخيف: «إن إلقاء الناس في السجون هو بمثابة بناء مقابر لمعالجة الوباء». وهو يميل إلى الإعتقاد بأن البلد يتهيأ لإصدار قانون متشدّد يحظّر، بشكل حاسم، الأسلحة النارية، وبخاصّة أن موجة عارمة تتهيأ لاجتياح البلد من أجل اجتثاث العنف، وهي موجة سوف تنطلق من الكنائس العديدة والمستعدّة للتحرّك. في الواقع، تعمل جمعية پول هول كومونتي سنتر، منذ سنوات. في الضاحية الغربية، على انتزاع شباب العصابات من حمّى جنون المخدّرات والأسلحة. ومن أجل انجاز هذه المهمّة، شكّل الابّ هول جوقة ضخمة من مئة موسيقي تتراوح أعمارهم بين 13 عاماً و 21 عاماً، تجوب البلد؛ ويلعب التجّار السابقون، ضمن هذه الجوقة، على الأبواق، وينتقلون من مدينة إلى مدينة. ويؤكّد تيلّي، الذي ترك العصابة حديثاً لينضم إلى الجوقة، أنه سيصبح راعياً محترماً، كالأب هول.

أحياناً قد تعطيك مبادرة شخصية بسيطة أو صرخة ندية، انطباعاً وهمياً أن الناس مستعدون للتخلّي عن الأسلحة. ففي العام 1993 وعشية عيد الميلاد، لم يكن فرناندو ماتيو، البالغ 35 عاماً، يتخيّل أنه سيصبح شهيراً. فهو مالك سعيد لتجارة سجاد مزدهرة، هذا الرجل المولود في سان دومينغ كان يشاهد الإذاعة المرئية مع ابنه البالغ 14 عاماً، في شقته في واشنطن هايتس، في الحي الدومينيكاني في مانهاتن. فجأة، نقلت احدى المحطات المحلية نبأ مقتل شخصين، اغتيلا ليلاً، وهما لا يبعدان عن منزله سوى عدّة مبانٍ.

سأل فرناند ماتيو ابنه، وهو الرجل المتعب من العيش في هذه الأجواء: «ماذا ينبغي أن أفعل يا فريدي لإيقاف حمام الدم هذا؟» وأجاب الصبي: «إذا كان ينبغي لي التخلّي عن لعبتي مقابل تعطيل قطعة سلاح في الشارع، فلن أتردد بذلك»[17]. فالتقط فرناندو الفكرة: الاعداد لعملية تبادل واسعة للأسلحة النارية مقابل ألعاب، بمناسبة عيد الميلاد. بعد عدّة أيام، لم تعد تستطيع مفوضية الشرطة، الكائنة في المنطقة الرابعة والثلاثين في نيويورك أن تستوعب الاعداد. فعشرات من الأشخاص كانوا يتقاطرون إلى المفوضية، ليس لتقديم شكاوى أو للاستعلام عن قريب، بل لردّ السلاح. وكان رجال الشرطة يسجّلون كل ما يردهم دون طرح الأسئلة، مسدس قديم، بندقية اوتوماتيكية، بندقية منشور أستونها... هذه هي قواعد اللعبة. وبالمقابل، كان أفراد الشرطة يعطون المبادل بطاقة شراء تبلغ قيمتها مئة دولار مقدّمة من مجموعة من محلاّت الألعاب التي تدير العملية كعرّاب، كما كانوا يقدّمون له بين 25 دولاراً و 75 دولاراً، حسب

(17) نيوزويك 10/1/1994.

ضخامة السلاح الذي تتسلمّه الشرطة.

في الساعات الستين الأولى، تمّ جمع 317 قطعة سلاح. والعملية التي كان ينبغي أن تتوقّف في مساء عيد الميلاد، مُدِّدت حتى منتصف كانون الثاني/يناير وأصبح فرناندو ماثيو، خلال العملية، نجم محطات الإذاعة المرئية والصحف. والأفضل من ذلك، أنه توصل إلى تجييش رئيس شرطة نيويورك، ريموند كيلي، كما استطاع أن يحرّك زعيم إن، إن، أ، سي، بي، بنجامين شافيز، وقد أكّد هذا الأخير: «أننا نودّ أن نجعل من العام 1994، العامَ الذي يشهد فيه مجتمعنا الخلاص من الأسلحة»[18]. وعشرات من العرابّين الجدد ضمّوا جهودهم إلى جهود هؤلاء. وكان الناس يتدافعون إلى مفوضية الشرطة الصغيرة الكائنة في المنطقة الرابعة والثلاثين. فصادفنا فتى في الثالثة عشرة جاء يردّ مسدّساً وعاد مذهولاً من زوج الأحذية الرياضية الرائع الذي حصل عليه. وجلب كاهن مسدساً عيار 25، كي يقدّم لأبنه جوارب ويدفع ثمن الوقود في رعيّته. واعترفت امرأة انها قد قادت سيارتها لمدّة ساعة كي تتخلّص من مسدّس، ادّعت أنه كاد يسبّب، ذات يوم، الجروح لابنتها. ويعرف معظم الناس، ان الدوافع الاساسية لهؤلاء هي دوافع مالية.

مهما كان الأمر، أتاحت بادرة فرناندو ماثيو جمع أكثر من ثلاثة آلاف قطعة سلاح. كانت هي البداية كما يؤكد بنفسه. مع ذلك، لم تكن هذه المرّة الأولى التي ينظّم فيها استعادة أسلحة من هذا النمط. ففي العام 1974، توصّلت الشرطة في بالتيمور إلى استرداد 13000 قطعة سلاح في مدّة ثلاثة أشهر. كما حاولت مدن أخرى مختلفة

---

(18) يو. أس. أ، توداي 29/ 12/ 93.

القيام بهذه العمليات، مع قليل أو كثير من التوفيق. وفي العام 1991، تمّ استرداد 5242 قطعة سلاح في مدينة سان لويس، مقابل 61 قطعة فقط في واشنطن[19]. وبما أن العاصمة الفيديرالية لا تعرض مالاً على من يعيد سلاحه. فإن هيئة ماد دادز (الأباء المجانين) قامت بالمِثل. وأحياناً تتأثر بذلك الفرق الكبرى، فرق كرة القدم أو كرة السلة. وفي حملة أطلق عليها تسمية: «رجال الكوي ـ بوي الحقيقيون لا يحملون السلاح»، اقترح الكوي بوي دالاس تبادل الأسلحة مقابل بطاقات لحضور مبارياتهم. لكن الحصيلة كانت هزيلة: فلم تتجاوز 30 قطعة سلاح. وفي لوس انجلوس، تمّ تبادل 1000 قطعة سلاح مقابل بطاقات لايكرز[20]. وفي العام 1994، أي في السنة التالية، كانت حملة التبادلات إخفاقاً تاماً. ولم يتح، في نهاية 1994، سوى احصاء 330 سلاحاً، مقابل 3200 في السنة السابقة. ولعظم خيبته، اعتزل ماثيو داخل كنيسة مانهاتن وباشر اضراباً عن الطعام، بانتظار «استرداد عدد كاف من الأسلحة»[21].

والشيء الأكثر دلالة، بالطبع، والأكثر فعالية حقّاً، كان قرار وال ـ مارت، أضخم سلسلة مخازن كبرى لبيع الأسلحة في البلاد، بعدم بيع أسلحة القتل في كل فروع مخازنها البالغ الفي مخزن، وهو قرار مشرِّف أملته، بالأخصّ، ضرورات العمل، في العام 1993. فقبل خمسة أيام من اتخاذ القرار، كان رجل قد قتل رجلاً آخر في موقف أحد فروع وال ـ مارت، بسلاح كان اشتراه للتو من المخزن. والحال

---

(19) يو. أس. أ، توداي 24/ 10/ 91.

(20) نيوزويك 10/ 1/ 94.

(21) وكالة الصحافة الفرنسية 28/ 12/ 94.

أن وال ـ مارت حكم بدفع أحد عشر مليوناً من الدولارات لشخص أصبح مقعداً بعد أصابته بسلاح تمّ شراؤه من أحد مخازنه[22]... ومذاك يتكاثر عدد دعاوي وجوب تحمّل «التبعة». ففي كاليفورنيا، حكم على جدّ، بشدّة، لكونه ترك حفيده يلهو بالسلاح الذي قتل به نفسه، عرضاً. وفي حالات أخرى من الأحكام القضائية، كان باعة الأسلحة أو صانعوها، هم الذي يتحملون المسؤولية عن استخدام منتجاتهم.

لكن المعركة الأكثر صعوبة جرت في المستوى السياسي. وهنا أيضاً، لم يتردد أفراد عن مهاجمة جمود السياسيين وعن تحريك الضمائر. ففي 3 آب/ أوغسطس 1993، دخل ستيف سبوساتو، رجل في الثلاثين من عمره، إلى مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، في واشنطن، وهو الوافد من سان فرنسيسكو، وتوجّه نحو القاعة التي كان يعقد فيها دورة الهيئة القضائية. وعندما جاء دوره بالكلام، اقترب من الطاولة الكبيرة وأخبر قصّته أمام الشيوخ: «لقد كنت أنا وزوجتي جودي وابنتي ميفان نؤلّف اسرة رائعة، جزءاً متكاملاً من الصرح الاميركي.. كان زواجنا صلباً وحبنا لا حدود له». بعد الحكاية، خيّم الصمت على القاعة، إذ فقد ستيف سبوساتو، قبل شهر زوجته جودي، خلال هجوم قام به معتوه على شركة المحامين في سان فرنسيسكو، «كان أثر الحادث على حياتي مدمّراً، ولا يمكنكم أن تتصوروا ذاك الألم. قد لا يتحمّل عقلكم المعاناة إلى هذه الدرجة. واهتزّت حياتي بكاملها. ولا أدري كم من أشخاص بينكم قاموا بالرحلة إلى معرض الجثث ليشاهدوا الشخص الأكثر أهمية في حياته،

---

(22) ذي وول ستريت جورنال 23/ 12/ 93.

مسجّى دون حياة، مصاباً بخمس رصاصات في جسمه. وآمل ألاّ يضّطر أحد للقيام بتجربة هذا الألم»[23]. روى ستيف سبوساتو حكايته المكدّرة دون غضب وسط صمت مدهش. غير أن كلمات ستيف سبوساتو ليست هي التي كانت الأكثر إزعاجاً للحاضرين، ذاك النهار، في مجلس الشيوخ. بل كان ثغاء الطفلة ميغان، البالغة عشرة شهور، ثغاؤها الدافىء والبريء، والتي كان الوالد يحملها على ظهره، والتي كانت ما تزال تجهل كل شيء عن غياب والدتها. وقد أوضح ستيف سبوساتو لاحقاً بأنه يتمنى يوماً أن يكون قادراً على القول لابنته إنه فعل شيئاً للاحتجاج ضد موت والدتها؛ إذ في ذاك اليوم، توجّه إلى الشيوخ ليطالبهم بالتصويت على حظر الأسلحة الحربية؛ فمقتل جودي سبوساتو قد تمّ برشيشة تيك 9. «اني هنا كي أستعيد ثقتي ببلدي... انا أطلب منكم، برجاء، أن تجعلوا من هذه البلاد مكاناً أكثر أماناً للطفلة ميغان ولكل الاميركيين»[24]. بعد عدّة أشهر، خلال طرح القانون حول الجريمة، المدرج ضمن قانون برادي، حظّر مجلس النواب الاميركي الأسلحة الهجومية.

لكن إذا كان ستيف سبوساتو عرف كيف يفرض الصمت على السياسيين، كان هناك نواب منتخبون يدافعون بعنف ودون تحفظ عن مواطنين اميركيين آخرين. فلم تنسَ كاتينا جونستون، التي قتل زوجها خلال رحلة أعمال إلى سان فرنسيسكو، أن تزور، في ذاك اليوم، شيخ المقاطعة: «لقد رفض الشيخ فكرة دعم مشروع القانون الذي يحظّر الأسلحة الهجومية. لن ينقذ هذا الحظر حياة أحد»، قال لي؛

---

(23) مقتطفات في مقال قدّمها تجمّع الهاندغان كونترول انك.

(24) مرجع سابق.

«حينئذ طلبت إليه أن يؤكّد لي ذلك خطيّاً. لقد رفض، وثار غضبه ووعد بتطبيق أشدّ عقوبات السجن للمجرمين؛ وقد روى أمام ابني الفتي قصصاً مرعبة عن نساءٍ اغتصبن من قبل محكومين سابقين. وعندما سألته إذا كان لديه أولاد، أجابني بالنفي ورفض الاعتذار واقتصر على القول إن زوجي قد قتل من جرّاء حادث، وإن معظم الناس الذين يقتلون، يقتلون وهم يقومون بنشاطات غير شرعية. صدمني هذا المنتخب الديمقراطي بطريقته اللاعقلانية في التفكير، بواقع كوني لم استطع الردّ عليه. ولم يبدِ، في أي لحظة، اهتماماً بمقتل زوجي»[25].

وذهبت كاتينا أيضاً إلى مجلس الشيوخ، لمرافقة ابنتها الفتية، التي قدّمت شهادتها أمام الهيئة القضائية نفسها، مذكّرة بموت والدها: «أتذكّر أن المنتخَبين المؤيّدين لمراقبة الأسلحة اتوا لإلقاء التحية والسلام على الأطفال بعد ارفضاض الجلسة، بينما المنتخَبون الآخرون، المؤيّدون «للوبي» السلاح، غادروا أماكنهم دون أن تفتر عنهم حتى ابتسامة». تجاه عدم مبالاة هؤلاء المنتخَبين وازدرائهم، يظل جوزف سكوت على عزمه وتصميمه ويتصدّى لهم. فهذا الرجل الساذج والمهيب البالغ من العمر 87 عاماً، يعيش في بوكا راتون، محطة الحمامات العلاجية الكائنة في شمال ميامي. كل يوم يذهب جوزف سكوت إلى محطة الحمّامات للسباحة والسير والقيام بالتمارين. عندما شاهدناه بالسروال القصير وأحذية الرياضية، كان نَفَسه متقطّعاً وقصيراً؛ لكن هذا لم يمنعه عن الكلام. في العام 1975، كان يلقي محاضرات حول أخطار الأسلحة النارية. بعد هذا

---

(25) م. س.

التاريخ، شارك بتأليف التحالف الفلوريدي «توستوب غان فيولينس. وما زال اليوم لا يتردد في الذهاب إلى تالاهاسي، في الطرف الآخر من فلوريدا، إذا اقتضت الحاجة، سعياً وراء فرض قوانين مناهضة للأسلحة على الجمعية العامّة للولاية. لهذا فهو يتمتّع بحيوية الشباب وقادر على المواجهة. غير أن المعركة صعبة وعدوّه يسمّى التجمّع: «لن يخيفوني، رغم التهديدات التي أتلقاها هاتفياً. أنتم تعلمون أني كنت لاعب كرة قدم؛ حتى اني أحرزت ميدالية، في العام 1932»[26].

لقد انطبعت حياة جوزف سكوت بكاملها بالتزامه خدمة الآخرين. ففي العام 1949، نظّم جو سكوت «مسيرة الامهات ضد البوليو»، وكان يدير عدّة تنظيمات، قبل أن يصبح رئيساً لمستشفى. اما بصدد معركته ضد جنون الأسلحة، فيوضحها من خلال هذه المأساة التي حدثت بينما كان في سنّ الحادية عشرة. حين عودته من المدرسة، علم أن والده، الذي كان يعمل في سكّة الحديد، قد دهسه قطار. حينها حاول الفتى الإمساك بسلاح والده لوضع نهاية لأيامه؛ وقد استطاع أحد أعمامه، في اللحظة الأخيرة، من منعه عن القيام بذلك. بعد مرور ستة وسبعين عاماً لم ينسَ الحادثة، وتمتقع عيناه بالأحمرار حين يروي تلك الذكرى الأليمة.

ثم يستعيد أنفاسه ويوضح: «إذا كنت استطيع أن أبلغ إلى عدد أكبر من الشبّان، سوف لن أتردد. فأعداد الشبّان، الذين يفكّرون بوجود حقّ حمل السلاح، مذهلة. أنها غلطه التجمّع، «لوبي» السلاح؛ ثم يخلص إلى القول: «أن المشكلة الرئيسية وراء كل هذا

(26) م. س.

هي الجشع، الجشع البشري؛ أيّ جشع صانعي السلاح وجشع طالبي الربح»[27].

ونصادف العزم نفسه لدى الأشخاص الذين هم في الخطوط الأمامية، أفراد الشرطة. فالبعض منهم أصبح المرافع الفظ عن حظر الأسلحة النارية: «لقد كنت ضابطاً في الشرطة لمدّة أربعة عشر عاماً، يصرّح النقيب دنيس اوكّونور من شرطة نيويورك. لقد قُتل 45 فرداً من أفراد الشرطة هنا، منذ أن بدأت العمل. كنت أعرف منهم تسعة. وحسب علمي، لم يقتل هؤلاء خنقاً، بل قتلوا بأسلحة نارية»[28].

خلال العام 1993، اغتيل 73 فرداً من أفراد الشرطة في الولايات المتّحدة، اثناء القيام بواجبهم[29]. والأكثر إذهالاً هو انتحار 300 فرد خلال العام 1994. ومعدل الطلاق والإدمان على الكحول، لدى أفراد الشرطة الاميركيين، هو خمس مرّات أعلى من المعدل الوسطي العالمي: «الاسوأ أن لا وجود عندنا لمحاولات انتحار. إننا ننجح في الانتحار، لأن لدينا السلاح ولأننا نعرف كيف نستخدمه»، يعتبر مورتون فيلدمان، نائب رئيس ناشيونال آسوسيشن اوف تشيف اوف بوليس[30].

«ينبغي أن تعلم أن بعض أفراد الشرطة، الذين اضطروا لإطلاق النار، يعانون من الصدمات النفسية، يتابع النقيب اوكومور. ولقد قال لي أحدهم: «اني أكره الإنسان الذي اجبرني على قتله، وبعدها أحلم

(27) م. س.
(28) م. س.
(29) يو أس. أ، توداي 4/ 1/ 94.
(30) البوان 18/ 3/ 95.

دائماً بالكوابيس». من جهة أخرى، لقد تحققت إلى أيّ درجة ترتبط الأسلحة بتهريب المخدّرات. لا يستطيع المهرّب بيع المخدّرات، دون حماية الأسلحة. لهذا السبب، أودّ اليوم أن تحظَر الأسلحة النارية، على كل الناس، ما عدا على قوات الأمن»[31].

ولا يعقل بوب دارت غير ذلك، المسؤول السابق لوحدة الشرطة في شيكاغو، والمكلّف بملاحقّة العصابات. فالمعتمد العسكري الأعلى بوب دارت هو رجل جبهة؛ يقصّ شعره على طريقة رجال البحرية، قبضة يده ثابتة، وسحنته عسكرية. على حائط مكتبه في كيو، دجي، في مترو شيكاغو، حيث يتولّى اليوم مهمة الأمن، تتدافع شهادات الترقية. هو في الرابعة والخمسين، أمضى منها 32 عاماً في الشرطة، و 37 عاماً كموظف احتياطي لدى البحرية الاميركية.

«أنا اميركي، رجل في المارينز وصياد، وأحبّ الأسلحة، إذ هي تشكّل جزءاً من حياتي. لكن القوانين لا تسير على ما يرام؛ مع الأسف، لا يوجد حل، لذا ينبغي إزالة السلاح. وهذا الأمر لن يجري من تلقاء نفسه، ولن يسوّي كل شيء، لكنه بالطبع قد يقلّص من عددها. فإزالة السلاح إزالة شاملة تشكّل الحلّ الوحيد»[32]. ويضيف أن الأسلحة على أرض المدينة محظّرة - غير أن شرطة شيكاغو استولت، في 1992، على 22600 قطعة سلاح: «وقت الاستيلاء عليها، كنا نقطّع الأسلحة ونذيبها؛ كي نتجنب بيع هذه الأسلحة من جديد، كما حصل في نيويورك. من قبل، كنا نرميها في

---

(31) مقابلة مع المؤلّف.

(32) مرجع سابق.

بحيرة ميشيغان، لكن كان بعض الأولاد يغطسون لالتقاطها من جديد. . . . ».

لقد أوكل بوب دارت بملاحقة العصابات لمدّة 26 عاماً، وهو يحتفظ في رأسه بصورة ذاك الصبي البالغ أحد عشر عاماً والمسلّح ببندقية اتوماتيكية، والذي يواجه ثلاث سيارات من الشرطة المستعدّة لفتح النار: «نحن بلد الموتى والأطفال المقتولين. فإذا قتلنا جميع الأطفال، لم يعد لدينا مستقبل. لذاك ينبغي أن يكون الجواب مؤلماً. أنا لا أظن أن البلد مستعد لذلك. من اللازم أن يكون الناس قادرين على الصعود إلى برج ومشاهدة ما يدور حولهم. نحن معنيون بمستقبل البلد، وأنا أشعر أن هناك حركة تتصاعد لصالح إزالة الأسلحة النارية»[33].

في معمعة هذا الجدل الواسع، يتنامى تدريجياً، في بعض الصحف، اصداء حظر الأسلحة النارية. ففي 17 تموز/ يوليو 1989، قامت **تايم ماغازين** بما كانت تقوم به خلال الحرب في فيتنام: نشرت صور الذين سقطوا قتلى خلال الأسبوع. وهي حصيلة عادية خلال أسبوع: 464 قتيلاً، صور وجوه مجهولة منشورة على 23 صفحة: «كيف يمكن أن تدّعي اميركا بأنها بلد متحضّر؟»، تساءل محرّر الصحيفة. وفي تشرين أوّل/ أوكتوبر 1993، نشرت **لوس انجلوس تايمس** سلسلةً من المقالات التي تدعو إلى حظر الاسلحة النارية، بالصيغة الأوروبية. وفي السنة حينها، خصّصت الصحيفة اليومية الواسعة الانتشار شعبياً **يو، س، أ، توداي**، عدّة نشرات كاملة عن الموضوع ودعمت فكرة رقابة متزايدة على الأسلحة، لكنها رفضت

---

(33) م. س.

حظراً شاملاً. غير أن هذه المواقف المتّخذة جاءت متأخرة وعابرة. وهنا أيضاً من الواجب تحريك الذهنيات وإزالة الاسطورة.

وهذا ما حاول فعله أعضاء سنتر تو بريغنت هاندغان فيولنس، الذي يرتبط بهاندغان كونترول إنك. هذا التنظيم الذي اتّخذ قاعدة له لوس انجلوس، يبعد عدّة كيلومترات عن قلب صناعة الاسطورة، هوليوود. يرابط في هذه المدينة فريق مؤلّف من ستة أشخاص، ويعتمد في حملته على الاعلانات الصغيرة، لإقناع الممثلين وأصحاب الإستعراضات، والمنتجين والمخرجين، لإقناعهم بعدم تجميل صور الأسلحة النارية على الشاشة.

نجد الكسندرا بوليّيا تلقي محاضرات في مقرّات الشركات الكبرى. وتحاول اثارة نقاشات حول الموضوع، واستدراج أشخاص مقتنعين. وأحياناً تتكلّل جهودها بالنجاح. وحديثاً أحرزت نجاحاً عندما قرّر بيفرلي هيلز، منتج السلسلة المشهورة في الإذاعة المرئية الموجهة للمراهقين أن يثير ضمن حلقتين اخطار الأسلحة النارية على الفتيان.

ويقوم أساس عملها، في الواقع، على إعلام جماعة هوليوود المستعدّة للتحرّك ضد مرض نقص المناعة المكتسبة (السيدا)، التي تطاولها عن كثب، أكثر مما هي مستعدّة للتحرّك ضد الأسلحة النارية. وهكذا استطاعت الكسندرا بوليّيا أن تمرّر احصائيات، وأن تقدّم شهاداتٍ قد تشكّل قاعدة عمل أو قد تنمّي الأرصدة، فيتغيّر المنظور العام عن الأسلحة النارية. ومنذ فترة قصيرة، قرّر فريق هارد روك ميغادث، الذي وضع يده على احصاءات مخيفة عن القتلى بالأسلحة النارية، قرّر أن يخصّص اغنيته (99 وايز توداي) للمشكلة. فسارع المركز بتقديم المعلومات المتكاملة.

ومن ناحية الممثّلين، اتصل الممثّل غريغوري بيك، أكثر من مرّة، هاتفياً بالشيوخ المتحفّظين للتصويت على القوانين المناهضة للأسلحة، من أجل الضغط عليهم. كما سجّلت الممثلة كانديس برغين اسطوانات تحثّ على الحذر والحيطة. لكن هذه الجهود القليلة لا تشكّل شيئاً هامّاً بالمقارنة مع عدد الأفلام أو الأغنيات التي تمجّد العنف.

ويصعب نقل الرسالة، سيما وأن التربة تختزن ثقافة السلاح. وفي فيلمه الرائع (**بويز إن ذي هود**)، حاول مخرجه الشاب الأسود جون سينغليتون، عبر تصوير ممالك «لوبي» الأسلحة، أن ينقل عدّة رسائل تحذّر الأسلحة النارية، ومرض نقص المناعة (السيدا) والعصابات، وتدعو إلى تجنّب الحقد... فأثار الفيلم موجات من الهيجان. «لم يلتقط الشبان اطلاقاً الرسالة. وكل ما شدّ انتباههم كان مشهد الثأر في نهاية الفيلم»، تتاسف لذلك فرانسيس دايفز، تلك الأمّ التي فقدت أبناءها الثلاثة، الواحد تلو الآخر[34]. والواقع لحق بالقصّة المتخيَّلة، عندما قتلت الشرطة، في 1995 أحد ممثّلي الفيلم، أثر مطاردة.

غير أن فرانسيس دايفز تؤمن بأهمية النماذج والأمثلة. فعندما علمت بموت والد مايكل جوردان، الذي اغتالته زمرة من السوقيين، كتبت إلى لاعب كرة السلة الأشهر في العالم؛ وطلبت إليه، عبر رواية حكايتها، أن ينخرط في عملٍ ضد العنف، لإنقاذ بعض الشبّان. أجابها أمين سرّه «إن مايكل مشغول جداً». زد على ذلك أن عدداً كبيراً من نجوم هوليوود يفضّلون تجنّب موضوع العنف، بالاحتماء وراء موقف منافق: «لكن المجتمع هو العنيف!».

---

(34) م. س.

لهذا النوع من التفكير امكانية اثارة المنتج نيك آثاس من شركة أولموس للإنتاج. هذا المنتج، الذي يلوذ في مراكز بارامونت، يعمل مع ادوارد جايمس اولموس (من نجوم المسلسل **ميامي فايس**) على انتاج افلام عن عصابات لوس انجلوس يقول: «أنا أعلم أن هذا يؤثّر على الأولاد، الذين يشاهدون الإذاعة المرئية لمدّة ساعات، كما يؤثّر عليهم سلباً رؤية أناس يتبادلون إطلاق النار. انا أعلم، بالطبع أنا أعلم؛ يقول ذلك، ضارباً بيده فوق مكتبه. وعلينا، نحن المخرجين، أن نكون أكثر مسؤولية بصدد ما يجري في الشوارع. لقد نهبنا مستقبل هؤلاء الأولاد. لقد سلبناهم أحلامهم، وهذا ولّد مجموعات من الصبْية اللاخلاقيين، الذين يقتلون صبْية آخرين. أنت تعلم، أننا تحدّثنا إلى عدد كبير من الجامعيين؛ وتحدّثنا بالأخصّ إلى عالم إناسة (انتروبولوجي) من جامعة برينستون، عن ظاهرة الأولاد الذين يقتل بعضهم بعضاً. ولم يستطع أيّ منهم أن يورد لنا اسم مجتمع في التاريخ حيث جرت أمور كهذه. هناك ثمّة، بالطبع، يقظة ضمير بالمقارنة مع الثمانينات. لكن القاعدة بالنسبة لرجال الأعمال هي الدولار. ويمكن القول إن لدينا هذه المشكلة الثقافية في الولايات المتحدّة، ونحن نؤثّر بالعدوى على بقية العالم»[35].

يميل صاندي كوني، كمدير سنتر تو بريغنت هاندغان فيولينس، إلى العمل على هذه الثقافة: «ينبغي التأثير على هذه الثقافة لتقليص عنف الأسلحة. لدينا ثقافة يستبعدّ بها العنف. وهذا عائد إلى غلطه جون واين! لكن ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار واقع أن هذه الثقافة موجودة. فهي موجودة، لأن لدينا كمية مدهشة من الحريّة في هذه

---

(35) م. س.

البلاد، وهذه الحريّة تتيح لنا ملاحقة أهدافنا، مهما كانت. والحال ان الحريّة الحقيقية تسير إلى جانب المسؤولية. بعض الأشخاص لا يحقّقون هذه الحريّة، يظنّون أنها مطلقة، ولا يمكن تحقيقها. فكلما أحرزنا النجاح، كانت مسؤوليتنا أكبر، لأن وضعيتنا هامّة ومرئية. للأسف ولربما لأن هذا البلد يحرّكه الاقتصاد، يتشبثّ الناس فيه بالمال بقوّة، ولا يتوصّلون إلى تقويم المسؤولية. بالطبع هناك حرّيات فرديّة، لكن اهمّ الحريات هي الحريّة الجماعية. وعلينا التخلّي عن المصالح الخاصّة. هل ينبغي أن أفعل شيئاً للآخرين؟ نعم، علينا أن ندرك أن المسؤولية تقع علينا وأن مصلحتنا تكمن في هذا»[36].

لا يقدر فرنسيس كولاكو أن يتكلّم دون أن يتهدّج صوته. فهذا الرجل هو مؤسّس التجمّع المسمّى (سيتيزين أغنيت هاندغان فيولينس)، وهو قد صاغ فكرة حول اسطورة جون واين والرجل المسلّح الذي لا يدعو للتفاؤل: «لكل مجتمع اسطورة يتعلّق بها ولا يمكنه التخلّي عنها. إنها اعتقاد لا عقلاني، إذ يمكن أن تكذّب بيسر كل البراهين العقلية في العالم هذه الأسطورة؛ غير أنها تقاوم وتشرط السلوك الاجتماعي، حتى لو سار هذا السلوك في الاتجاه المعاكس لاتجاه المجتمع»[37]. وتحوّل فرنسيس إلى إنسان متمرّد، منذ ذاك اليوم، الذي أطلق فيه مجهول على ابنه مانويل رصاصة في الظهر، حين كان يسوّي قميصه. وهو يجد القوّة ليطلق هذه الصرخة الأخيرة، لعل أبناء وطنه يسمعون: «الا ترون معي أننا بصدد اغتيال هذا المجتمع المهمّ للعالم؟».

---

(36) م. س.

(37) يو. أس. أ: قانون الأسلحة، ت، أف 1، مرجع سابق.

الفصل الثاني عشر

الأسطورة الأزلية لامتشاق السلاح

إذا كانت الأسلحة النارية في أيدي عدد كبير من الاميركيين، فهي في رؤوسهم أيضاً. ومفردات **لغة الأسلحة** تقدّم البرهان الساطع. فهي تضمّ، في الواقع كل العبارات التي انتقلت إلى اللغة الشائعة، خلال التاريخ. وهو إرث هائل، إذ تمّ إحصاء ما لا يقلّ عن ثمانين تعبيراً. وهذا الإرث يظهر بالأخصّ، إلى أيّ حدّ رسخت صورة السلاح الناري في اللاوعي الجماعي الاميركي.

وهكذا فإن تعبير *shot down*، الذي قد يترجم حرفياً ب **قتل**، يمكن أن يعني **أسكت**. وتعبير *close range* أو عن قرب تعني كل ما هو **في متناول اليد**. وعبارة *Big shot* تدلّ على **شخص هامّ**؛ و *Trigger finger* أو **أصبع الزناد** تعني **السبّابة**. و *Top gun* أو **مطلق النار الأفضل**، تدلّ على **الزعيم** بالتعبير العسكري. وتصف عبارة *straight shooter* أو المطلق الذي يطلق مباشرة، **الإنسان الصريح**. و *pistol* أو **البندقية** تشير إلى **الخبيث**. بالمقابل قد يعني تعبير *son of a gun* أو **ابن المحارب بالسلاح**، **ابن العاهرة**. . . وأخيراً كلمة *Blam!* التي تدلّ ببساطة على **أزيز الرصاص**، قد تشكّل برهاناً قاسياً لا يثير أيّ اعتراض؛ واليّد المسنودة قد تشير إلى السلاح.

بالإضافة إلى هذه الكلمات، هناك تعابير مجازية، مستقاة من

استعمال الأسلحة. فتعبير *Shooting fish in a barrel* أو اطلق النار على الأسماك الموجودة في برميل، يدلّ على شيء يسهل فعله. وتعبير Riding shotgun كان يدلّ في الأصل على الرجل المسلّح ببندقية الذي كان يسافر إلى جانب سائق العربة؛ وهو اليوم يدلّ أكثر على المرافق. و shotgun wedding، أو زواج مع البندقية يعني في الواقع الزواج القسري. وتعبير Keep your powder dry أو احفظ بارودك بعيداً عن الرطوبة، هذا يعني احتفظ بمواردك. و stick to your guns أو ابقِ بندقيتك إلى جانبك، هي نصيحة تعني لا تسلّم. و hit list أو لائحة المطلوبين للتصفية هو، بالمعنى الواسع، لائحة أخصامك. و Shoot your self in the foot أو أطلقَ الرصاص على رجله يعني ارتكب خطأ.

هذه الكلمات والعبارات والتعابير تكشف أن السلاح الناري قد ترسّخ في الذهنية الاميركية. وغالباً ما ينظر إليه على أنه الملجأ الأزلي، الاداة اللازمة التي تتيح حلّ كل المشاكل. ثمّة اسطورة في أساس هذا الاعتقاد؛ وهي تعود إلى الحقبة التي يطلق عليها حقبة «الحدود»، عندما كان ما يزال هنا أراض لم يتم الاستيلاء عليها بعد أي منذ حوالي قرنين؛ عندما كان يستطيع كل واحد أن يقتطع مساحات من الأرض أو كان يحتكر بعض المناجم ويحصّل ثروات من تربية المواشي أو من جمع الذهب وسميت تلك الحقبة حقبة الزحف باتجاه الغرب.

لكن في العام 1890، بسطت الدولة سلطتها جغرافياً على كامل الأراضي. ولم يبق اراض للاستملاك. وانتهت بذلك تلك الحقبة. ومذاك تطوّرت أسطورة الحدود في هذا الغرب المتوحّش، المكان

الاساسي للحريّة الشاملة، التي تصونها مساحات الأراضي الشاسعة البكر. وبالحنين إلى تلك الحقبة، وكما يوضح المؤرخ ريشار ستوكلين في كتابه:

Gunfighter nation: the myth of the frontier in the Twentieth Century America.

تختلط الحقيقة السياسية بالتمثّل الأسطوري.

بنيت هذه الأسطورة، بشكل خاصّ، على أساس العنف. بالطبع، تظهر هذه الحقبة من التاريخ الاميركي وكأنها خاصيَّة بإبادة الهنود، والاستعباد والاشتباكات. ولكن لا تشكّل تجارة العبيد ولا إبادة المواطنين الاصليين هذه الخاصيّة الأميركية.

«ما هو اميركي بوضوح، يوضح ريشار سلوتكين، ليس، بالضرورة، كمية العنف أو نوعيته، الذي يطبع تاريخنا. بل الدلالة الأسطورية المرتبطة بهذه الأنواع من العنف التي جرّبناها؛ بل اشكال العنف الرمزي التي نتخيّلها أو نبتدعها، والاستخدام السياسي الذي نقوم به لهذه الرمزية. فعندما يتمّ التعبير عن التاريخ بأساطير، يصبح مبسّطاً وتتعقّد التجارب الاجتماعية والتاريخية أو تصبح مقتصرة على عمل أفراد أو على عمل أبطال»[1].

وهكذا نرى أن أسطورة الحدود قد نقلها، في البدء، الوصف الرومنسي الذي قام به الكتّاب في نهاية القرن التاسع عشر، من أجل القرّاء في شرق البلاد. ويصوّر تيودور روزفلت، مؤلف كتاب (the winning of the west)، أو فنيمور كوپّر في كتابه the last of the

(1) الامّة المحاربة بالسلاح، تأليف ريشار سلوتكين، منشورات هاربير بيرينيال، 1992.

Mohicans، يصوّران عالماً قاسياً من المغامرين والهنود. ولقد كتب مارك تواين، الكاتب الذائع الصيت، في 1872، في كتابه Roughing it، انه ينبغي عليك، كي تكون شخصاً شريفاً في نيفادا في حقبة الحدود، أن تقتل انساناً[2].

«ما يظنّه الناس الحقيقة، قد يكون، في الغالب، أكثر أهميّة من الحقيقة الواقعية؛ ولقد ترعرعت أجيال من الاميركيين وهي مسلّمة بفكرة أن الحدود، خلال عقود القرن التاسع عشر، كانت تمثّل هذا البلد في كل ما يحتويه من مغامرات جريئة وعنف شديد»؛ هذا ما كتبه المؤرّخ اوجين هولّون[3]. لهذا نجد أن الروايات الشعبية dime novels و pulp novels التي كتبها كتّاب مجهولون وكانت تباع بأربعة فلوس؛ هذه الروايات التي جعلت من وليم كودي البطل الأوّل في الغرب والموجّه الأوّل الفعلي للأسطورة. ولقد عرف أكثر باسم بوفّالو بيل وصدر له 557 رواية. وحتى العام 1869، ظلّ كودي العجيب الرجل العبقري الذي يجيد كل شيء، مغامر من الغرب لعب دور المزارع، وصائد الحيوانات بالغواية، ودور الصيّاد، والكشّاف، وفارس پوني اكسبرس، والكشفي والأصحّ الجندي في الجيش.

حينذاك انشأ كودي، الذي يتمتّع بشعبية كبيرة، وبدءاً من 1882، مسرحاً سماه ذي وايد ويست (الغرب المتوحّش). هذا الاستعراض المسرحي، الذي أخرج إخراجاً حقيقياً بهالة بعض الرؤية عن حقبة الحدود، عرض في حضن الطبيعة وتحت الخيم، هجومات على العربات، ورحلات صيد لثيران بيسون، ومعارك مع الهنود،

---

(2) مصدر سابق.

(3) الانتقال المميت، اريك لارسون، منشورات كراون، 1994.

وبالتأكيد مناورات اطلاق نار بالبنادق والمسدّسات. هل هذه الرؤية للغرب، من خلال الاستعراضات، هي رؤية مضخّمة أم مختزلة؟ ليس مهمّاً. لقد أمدّه كودي بعربون صدقيته. وخيّل لمشاهدي هذه الاستعراضات أنهم يشهدون فيها على جوهر تاريخ اميركا. وعرف المسرح هذا النجاح، الأمر الذي دفع كودي للانتاج في اوروبا، وشغّل، ضمن فرقته ولمدّة، رئيس الهنود سيتينغ بول. وبعد مضي أكثر من مئة سنة، ما زال الناس يتهافتون لمشاهدة بوفالو بيل ويست شو، التي ما تزال حديقة التسليات اوروديزناي، قرب باريس، تعرض دائماً عنه استعراضاً منقحاً اليوم.

لهذا يعتبر ريتشارد سلوتكين أن مسرح كودي الاستعراضي، بين 1885 و 1905، كان أهمّ موجّه تجاري لابتداع اسطورة الحدود ونقلها»[4]، وبطريقة معيّنة، أهمّ موجّه لضرورة الأسلحة النارية. ويلاحظ الصحفي اريك لارسون[5]: «دون شك، لقد حمل الاستعراض العديد من الاميركيين والمهاجرين الوافدين على الاقتناع بأن السلاح عنصر هام في بناء اميركا». ويذكر الصحفي أن وليم كودي، في نصّ بعنوان «البندقية كمساعدة في الحضارة»، يضع السلاح الناري على مستوى العائلة والكتاب المقدّس أو الكتاب المدرسي، ويؤكّد «أننا، نحن الاميركيين، قد لا نكون اليوم نملك بلداً حرّاً وموحّداً»[6] لولا السلاح.

فالروائيون والصحفيون، الغارقون في الالتباس بين الاسطورة

(4) الامّة... مصدر سابق.
(5) الانتقال المميت، مصدر سابق.
(6) مصدر سابق.

والواقع، تستحوذ عليهم إذاً الأحداث، فيجمّلونها على هواهم وينقلونها للقرّاء المتلّهفين في الشرق. وقد تكوّنت رؤيتهم من رجال قانون عنيدين ومن عصابات اشدّاء. وكان ما يزال الاخوان جيسّ وفرانك جايمس يعيشان قتلاً ونهباً، عندما ظهرت سلسلة من المقالات الطنّانة عنهما. ويشكّل «كتاب فرانك تريبليت، Life, Times and Treacherous Death of yesse yames، الذي نشر بعد اغتياله في 1882، القاعدة الاسطورية الادبية للخارج على القانون»، يعتبر ريشار سلوكتين. «يصوّر تريبليت، في هذا الكتاب، جيسّ كنموذج من نماذج الرجال الاريستقراطيين الجدد التقدميين...»(7). فشهرة جيسّ ـ جايمس تعتبر، خطأً، أنها قد اختلقت هجمات القطار. والبعض الآخر يعتبرها صانعة الشريف؛ ووديات أرپ ووايد بيل هيكوك هما رجلا قانون لا يلينان، مستعدّان دائماً للقتال والسلاح في اليد. أمّا بخصوص الكتاب الأوّل حول قاطع الطرق بيلي ذي كايد، فقد ظهر غداة اليوم الذي وضع فيه پات غاريت حدّاً لجرائمه.

غير أن الواقع اليومي في الغرب الأميركي بعيدٌ عن أن يكون رومنسياً إلى هذه الدرجة. فهذه الصورة الموشومة بالألوان، تنتمي إلى هذه الميتولوجيا التي يقدّمها سلوتكين. فبيلي ـ ذي ـ كايد، الذي يصوَّر، في الغالب، وكأنه جايمس دان من الغرب البعيد، لم يكن، برأي المؤرخين، سوى رجل عادي، وبالأحرى «سوى أبله بالوراثة». وتصوّر خرافة أخرى: اعتقد المدافعون عن هذا الغرب أنهم قد كشفوا، من خلال منازعات هذا الغرب العظيم، سدّ الشرف الذي

(7) الامّة... مصدر سابق.

يحترمه الأبطال بدقّة. في الواقع، لقد قتل بلّ ستار، جيسّ جايمس، وايد بيل هيكوك، كي لا نذكر غيرهم، قتلوا برصاصة في الظهر. وبخلاف الخرافة أيضاً، يتحرّك الشريف عادة دون سلاح ويتفرّغ لمشاغله في البلدية الأقلّ أهميّة من المبارزات في وضح النهار. «بالنسبة للمقيم العادي على الحدود، تتميّز الحياة، في غالب الأحيان، بالكدّ القاسي والوحدة والضجر المذهل»، يوضح اريك لارسون[8]. في هذا العالم حيث لا يحدث أيّ شيء، بعض الأحداث التي تحصل تهزّ المشاعر، كعمليات الشنق. «لقد دمّرني الويسكي والرشيشات»، نمّت عن رجل خارج على القانون قبل تنفيذ حكمه بالاعدام[9].

فالأسلحة النارية يتمّ تداولها. وهذه المحبة للرشيشات والبنادق، بالنسبة للمؤرّخ دافيد هاكيت فيشر، ينبغي دراستها لدى مهاجري القرن الثامن عشر، الذين وفدوا من مناطق مضطربة بشكل خاصّ، مثل ايرلندا الشمالية، واسكتلندا أو جنوب انكلترا، وهي مناطق حدودية، خاضعة دوماً لعنف النزاعات على الأراضي، وحيث جرت العادة على «تسوية مشاكلهم على طريقتهم»[10]. وهي مواقف كان قد حملها معهم هؤلاء الوافدون عندما استوطنوا في جنوب الولايات المتّحدة، وانتقلوا لاحقاً إلى غربها.

إن الأحداث متعدّدة، رغم أن الكلام عليها قليل. فموظفو يو، اس، آرمي، الذين كانوا مزودّين بالمسدّس الشهير كولت بيسماكر،

---

(8) الانتقال... م. س.

(9) م. س.

(10) يو أس، أ، توداي 30/12/93.

كانوا يفضّلون حشوه برصاصات خمس فقط بدلاً من ست؛ كي يتركوا رصاصة فارغة تحت القادح، إذ لهذا السلاح ميل سيّىء لافراغ رصاصاته، دون انذار. وعدد كبير من الأشخاص، ومن بينهم مشاهير، قتلوا أنفسهم عرضاً أو، في أفضل الأحوال جرحوا قدمهم، مثل وايد بيل هيكوك العظيم، الذي قتل أحد مساعديه بنفسه. وكاد ويات آرپ أن يجرح شخصاً، عندما سقط مسدّسه في حانة. فلم تكن الأسلحة مأمونة؛ وتوافق على ذلك حتى المجلاّت الحالية لجامعي الأسلحة.

والأسطورة الأخرى هي أسطورة الإجرام. فمعدّلات الإجرام في تلك الحقبة لا تعكس أبداً صورة عالم مستسلم لتسويات الحسابات. ولقد أحصى روبرت ديكسترا، المتخصّص بمدن كنساس، والذي أورد اسمه أريك لارسون، أحصى 45 قتيلاً خلال خمسة عشر عاماً (بين 1870 و 1885) في المدن الصاخبة لشحن الحيوانات، والتي كانت في تلك الفترة: آبيلين، كالدوَل، دودج سيتي، ألسوورث، و ويشيتا[11]. ففي العام 1870، وبسبب وجود قتيل في السنة (وهذا أمر لم يكن السكان يتسامحون حياله)، دعي ويات آرپ للحفاظ على النظام في ويشيتا. ومنذ أن تسلّم آرپ منصبه، فرض أن يودِع الوافدون إلى المدينة اسلحتهم عند المدخل؛ وعند الحاجة صادر أسلحة العصاة[12]. «فرجال القانون، بتشجيع من الناس، كانوا يستلمون الأسلحة بأيديهم، ويقومون برقابة أشدّ صرامة من الرقابة التي تقوم بها اليوم؛ ولقد كان وايد بيل هيكوك، الذي

(11) الانتقال... م. س.

(12) نيوزويك 27/ 11/ 93.

كان ماريشالاً في حينه، يستطيع أن يطلب من رجل ترك أسلحته عند أطراف المدينة»، يزايد المؤرّخ والمغنّي الشهير لأغاني ويسترن مايكل مارتين مورفي[13].

للمفارقة اننا نجد، من بين هؤلاء الأشخاص المؤيّدين **لثقافة السلاح** والذين يعتبرون اليوم رسلاً، المدافعين الأوائل عن رقابة أشدّ صرامة للأسلحة. ويحترس مؤيّدو ثقافة السلاح هذه من الاشارة إلى هذا الأمر الأساسي. وتكرّس المجلاّت المتخصّصة بالمآثر الأسطورية لمحاربي الأسلحة، تكرّس بانتظام صفحات لحكايات متخيَّلة: «هؤلاء الذين صنعوا الغرب المتوحّش وساعدوا على إخضاعه»، هكذا يؤكّد مقال منشور في مجلة هاندغانس، في 1994، بصيغة مرثاة لمجد الإنسان المسلّح: «لقد كانوا، على العموم، مزارعين أو عمال مناجم وأصبحوا مهاجمي مصارف أو قطارات. لقد كانوا مدمني كحول، وقوّادين، سالبي ماشية، روّاد حانات، مراهنين أو مهرة بالأسلحة، ساعين نحو الرعشات أو المال السهل. والبعض كان مدافعاً عن النظام والقانون. لكن لا تهمّ الجهة التي يقفون عليها، لقد شكّل كل هؤلاء جزءاً من طبقة الرجال هذه التي ستظل على قيد الحياة، طبقة هؤلاء الأفراد الذين يشكّلون رمز الغرب الاميركي: **المحاربون بالأسلحة**»[14].

ويتبع ذلك وصف مدهش للأسلحة، التي كان يحملها هؤلاء «الابطال»، والذي يعود إلى التقديس الحقيقي لهذه الأسلحة. وهكذا نعلم أن «المقاتل الخارج على القانون»، فرانك جايمس، في فترة

---

(13) يو، أس، أ، توداي 30/ 12/ 93.

(14) هاندغانس، نيسان/ أبريل 1994.

معيّنة من حياته، اختار سميث اند ويسّون 44 راشن. لكن لدى اعتزاله، سلّم السلطات مسدّس موديل، عيار 44، نيكل ـ بلايتو، أس، إن 15116. وتؤكّد المجلّة أن اخاه جيسّ كان «على الأرجح، يملك عدد أسلحة أكثر من عدد البنوك التي هاجمها». لقد تخلّى عن حمل مسدّسه كولتس دراغون آرمي وانتقل إلى رمينغتون بركوشن، ولاحقاً أثناء زواجه كان يحمل مسدّسين: نافي 1851 كولت ومارفين اند هيلبرت 1876 آرمي. لكن جيس جايمس عندما صادف في طريقه بوب فورد، ثقب جسده بمسدّسه الجديد نموذج 44 سميث اند ويسّون. وقتل الشريف وايد بيل هيكوك دايف توت بمسدّس كولتس دراغون 1848 آرمي؛ وأطلق النار على دايف ماكنليس بمسدس كولت 1851 نافي. ولقد دفن هيكوك مع مسدّس شاربس ريفل، موديل 1852. ويستمرّ الوصف عارضاً بالتفصيل مجموعة الأسلحة التي قتل بها جون ويسلاي هاردينغ 43 شخصاً، أو راوياً كيف أن والدة جيس جايمس، بعد موت ابنها، كانت تبيع للسائحين أسلحته، التي ادّعت أنه استخدمها.

لكن من الواضح أن السينما هي التي أصبحت الناقل الأهمّ لأسطورة الغرب. ففي 1903، أظهر الفيلم الصامت، ذي غرايت تران روبري (الهجوم الكبير على قطار الذهب) مسدّساً يطلق النار على المشاهد؛ وكان هذا الفيلم الأوّل من نوعه، (فيلم ويسترن). وإذا كانت هوليوود قد ساهمت، بشكل واسع، في ترسيخ الرؤية المتسامية عن الغرب المتوحّش، فإن أفلام الويسترن ستساعد على تنمية هذه الصناعة. وهكذا شهد هذا النوع من الأفلام نجاحاً كبيراً بين 1926 و 1931. «فهذا الوسيط الجديد وهذه الصناعة نجحا في امتلاك التراث الأدبي والتاريخي لأسطورة الحدود، وفي التعبير عن

رموزه ومرجعياته، وطريقته الخاصّة في مزج الخيال والتاريخ بلغة سينمائية»، يكتب ريتشارد سلوتكين[15]. وتجاوز نجاح أفلام الويسترن نجاح الروايات الشعبية. وإذا كانت أزمة الثلاثينات قد فرضت عليه نقلة في الفراغ، فإن الحرب العالمية الثانية قد مدّته من جديد بالحياة. والأحسن أن الحرب الباردة، التي بدأت في 1948، قد دشّنت العهد الذهبي للويسترن لمدّة خمسة وعشرين عاماً.

في تلك الحقبة وبالتحديد بين 1950 و 1953، شهدت عبادة امتشاق السلاح، صفة القتلة، تطوّرها. غير أن أهلية البطل في التعامل مع العنف هي التي كانت تُبرَز في الأفلام. والأسلحة في الغالب كانت محور الحبكة في الرواية. وانعطفت العبادة نحو التقديس مع أفلام تحمل عناوينها اسماء أسلحة نارية: كولت 45 (1950)، سبرينغفيلد ريف (1952)، وينشستر 73 (1953) او ذي غان ذات وون ذي ويست (1955). فالمحارب بالسلاح هو «قاتل محترف، يُدفَع له للقيام بذلك» كما كتب ريشار سلوتكين، الذي لاحظ أن «الاعتراف بهذه المهنة هو بحدّ ذاته، تأويل ضمني لطبيعة المجتمع الاميركي بالذات». ويخلص هذا المؤرّخ إلى التساؤل: «أيّ شعب نحن إذا كان بإمكاننا استئجار سفّاحين؟»[16].

إن المهارة في استخدام الأسلحة ترتبط بفن حقيقي، عبر هذه الأفلام. في فيلم القاتل بالسلاح (1950) يقيم غريغوري بيك موقّتاً لدى جوني رينغو، الرامي الماهر الذي يلاحقه اخوةُ صبيّ، كان قد قتله. هذا الرينغو هو رجل مغتمّ، يعيش في خطر دائم، وهو، دوماً

(15) الامّة . . . م. س.

(16) م. س.

على استعداد للقتل أو أن يكون مقتولاً. «إن مهارته أصبحت، إلى حدّ معيّن، أكثر أهميّة من المهمّة التي انتدب إليها. وأصبحت الاداة واستخدامها غاية بحدّ ذاتها»[17]، كما كتب ريتشارد سلوتكين.

إذا كانت هذه الأفلام، التي تمجّد أسطورة الحدود ضمن عبادة عنفية وتقدّس الأسلحة، فهي توجّه رسالة سياسية مبهمة. وهذه مثلاً حالة فيلم (هاي نون (1952)، القطار يطلق صفارته ثلاث مرّات). في هذا الفيلم يلعب غاري كوبر الدور الرئيسي وينال جائزة أوسكار لتأديته دور الشريف ويل كاين. وتروي القصّة كيف أن كاين أراد، عشية زواجه، أن يتخلّى عن مهمّاته. لكن عودة رجل عصابة عاتٍ أجبره على حمل سلاحه مجدّداً، خلافاً لرأي السكان، الذين كانوا يؤثرون رحيله، حتى يتجنّبوا المضايقات. لكن الدفاع عن الحضارة، وهي الرسالة المتواترة في عدد كبير من أفلام الويسترن، هو أكثر أهميّة من اجراءات الديمقراطية. وخرج غاري كوبر إذاً وحيداً، بعد أن انتهت معركته، وأبدى احتقاره لجبن المدينة ورمى شارة الشريف عند أقدام العمدة.

وخلف الدفاع عن الشرف وشجاعة الفرد، تظهر رسالة قابلة للنقاش: «إنها بنية ايديولوجية تنقض قيمة الديمقراطية كأداة تقدّم وتعلن أن الاداة الوحيدة الفعّالة لعمل تاريخي بنّاء هي سلاح في أيدي رجل مستقيم»، يكتب ريتشارد سلوتكين، الذي يعتبر أن الناس الذين تم إنقاذهم في المدينة، لهم قيمة أقلّ من قيمة الرجل الذي انقذهم[18]. هذه الفلسفة هي، في الغالب، فلسفة المتمسكين باميركا

(17) م. س.

(18) م. س.

المسلّحة، الذين يطلق عليهم تسمية (المواطنين المحترِمين للقانون) والذين ما زالوا يرغبون في رؤية ميدان تطبيق الدفاع المشروع يمتدّ واسعاً.

والأغرب من ذلك، المقارنة بين الطريقة التي تنقل فيها هوليوود اسطورة الحدود وثقافتها عن العنف وبين التاريخ السياسي المتقلّب للامّة الاميركية الصاعدة.

ومن أجل ذلك، ظهر، في العام 1960، فيلم ذي ماغنيغيسنت سڤن (المرتزقة السبعة) التي استخدمت موسيقاه لاحقاً في نسج أسطورة أخرى، أسطورة الكوي بوي المنعزل، الذي يدخّن أشهر أنواع السجائر على وجه الكرة الأرضية. ويظهر هذا الفيلم حفنة من الاريستقراطيين البيض، المهرة بخاصة في استخدام المسدّسات، يعلّمون عصابة من المكسيكيين، العديمي الكرامة، كيفية الدفاع عن النفس. «إن احترافية القتلة بالسلاح هي كناية عن التفوّق الطبقي والاتني للاميركيين على المكسيكيين»، كما يحكم ريشار سلوتكين، الذي يرى، في هذه الاحترافية، شبه تورية للسياسة الاميركية في فيتنام حيث كان النزاع ما يزال في بدايته، عندما أخرج الفيلم[19]. وتلك اشارة كاشفة لهذه الموازاة بين أفلام الويسترن والتورّط العسكري الاميركي: منذ أن شهد النزاع الفيتنامي سنواتٍ أشدّ قساوة وأقلّ اعتزازاً، حتى تراجع كلّياً انتاج أفلام الويسترن في هوليوود.

لكن الأسطورة كانت قد صاغت العقول. لهذا أصيب بعض الجنود، الذين ضربتهم اضطرابات نفسية بعد عودتهم من الحرب القذرة، بشكل خاصّ، بأعراض مرض جون واين، وهو نوع من

(19) م. س.

الخيبة والعجز عن تجسيم المثال الذي يرمز إليه «بطل الأبطال»، الرجل الذي جسّد الويسترن وحده، جون واين. هذا الاضطراب، الذي هو أيضاً نتيجة الإلتباس بين الواقع التاريخي والميتولوجيا، كان يؤدي بالمريض، وبشكل لا شفاء منه، إلى شعور عميق بالذنب. زد على ذلك أن رجال البحرية الاميركية يذكرون طريقة جون واين، عندما يتطلّب الأمر استخدام وسائل، تجاه الخصم، لا تجدها موصوفة في الكتب. والأمر ليس مصادفة، إذ كثيراً ما لعب جون واين بصورته كأداة سياسية، ولم يتردّد في التأقلم مع حملات التعبئة المدنيّة. هذا الرجل، الذي يجسّد، بامتياز، بطل الحدود؛ سأله صحفي من اللايف في نهاية حياته عن وجود حدو جديدة في عالم قد قسّمته المدينّة إلى مربّعات. وبجدّية تامّة، أكّد واين، في حينه، أن الحدود كانت دوماً قائمة. وعرض على الأجيال الصاعدة التوجّه إلى منطقة طانغانيكا في افريقيا؛ هذه المنطقة التي يمكن أن تطعم الهند الجائعة، إذا ما أُحسِنت زراعتها. وقبل أن يختتم قال بأسف: «لكن قد اعادها السياسيون للهنود»[20].

في اوج عنف الستينات، قادت المأساة الفيتنامية ومشاعر الذنب الجماعية التي نتجت عنها لإعادة نظر ثقافية في أسطورة المحارب؛ لكن لم يدم الأمر مدّة طويلة. مع وصول رونالد ريغن إلى السلطة أعيد الإعتبار الرجال إمتشاق السلاح الذين «وقعوا ضحايا السياسيين الأشرار في واشنطن» على الرغم أن العنف لم يتركَ الشاشات في كل الأحوال. وهكذا أعيد بعث الأسطورة وتكفل ستالون وكونسور وشوارزنبرغ إبتلاع الهزيمة بعرض أسلحة خرقاء على الشاشة.

---

(20) م. س.

وبخصوص ريغن فإنه يتقمص بمهارة المزج الملتبس بين الأسطورة والواقع بقدرته على إستعادة ما يتخيّله المتشددون في هوليود من خطابة بلاغية حربية ويطبقه على أخصامه. لقد قال ضد الليبيين وضد العقيد معمّر القذافي كلمة «أفرحني» «Make my day» خلال مسرحية من شد العصا لا يمكنها أن تخدع أحداً. وقد استعار ريغن هذه العبارة من ديرتي هاري وكلينت أيستوود هذا المفتش في الشرطة المشهور بأساليبه العديمة الأخلاق دون شك وهو الذي يؤكد أنه لا يكون وحيداً عندما يكون مسدسه من طراز سميث في جيبه.

بذلك أعيد الإعتبار للرجل المحارب بالسلاح في الأزمنة الحديثة. واضحت تدخّلاته، يوماً بعد يوم، حاسمة، وأصبح تقديسه للأسلحة النارية مَرضي تماماً وهكذا تطوَّرَ العنف؛ فهو دائم الحضور متوحش، وواقعيٌ بدرجة لم يصل إليها سابقاً.

«إن المراهقين لا يبتدعون العنف، بل يتعلّمونه... خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، طوّرنا ثقافة العنف التي تفوق، في تأثيرها، كل ما خبرناه حتى اليوم» يشرح باقتضاب أحد محرّري النيوزويك، المرتعب من النمو المتصاعد لإجرام الشباب[21]. ويعتبر عدد كبير من المراقبين أنه هنا تكمن العلّة الاساسية للعدوانية كظاهرة، في البلد. «ان في بلدنا جرائم عنيفة أكثر من أيّ أمّة أخرى مصنّعة، وثقافتنا الشعبية أكثر عنفاً من ثقافة البلدان الأخرى؛ توضح الدكتورة ديبوراه بروثرو ـ ستيث، عميدة مدرسة الصحّة العامّة في هارفارد. فأفلامنا ولغتنا في الإذاعة، ومسرحياتنا، ونشراتنا المبثوثة للشبيبة، العابنا، رياضاتنا، وأخبارنا المرئية؛ تسبح كلّها في محيط

---

(21) نيوزويك 2/ 8/ 93.

من الكلمات والصور العنيفة. ففي عالم وسائل الإعلام، يتم تصوير الفظاظة وكأنها الأمر العادي والمسلّي»[22].

إن اميركا، وكما رأينا، تقدّم نفسها طوعاً وكأنها بطل المحبّين للعدل على غرار جون واين أو كلينت ايستوود اللذين أقاما متجرهما على العنف. والنتيجة شهدنا عليها: ارتفعت شعبية جورج بوش إلى أرقام قياسية، عندما كانت القوّات الاميركية المتورّطة في الخليج. تطمر تحت قذائفها عشرات الآلاف من الجنود العراقيين. وعرف بيل كلينتون بالذات ارتفاعاً مفاجئاً في شعبيته عندما وّجه بعض صواريخ توماهاوك على حيّ مبنى الدوائر السرّية العامّ في بغداد.

أضف إلى ذلك أن العنف انبثّ في الخطاب السياسي. وفي هذه السنوات الأخيرة، أشاع بعض مقدّمي برامج الإذاعات أسلوب كلام الافلام حيث يهان السياسيون ويجرجرون في الوحل. فالمقدّم الأكثر شعبيّة هو الجمهوري راش ليمبوخ. لكن اذاعة الابتذال والوحشية تعود، دون جدال، إلى الرجل الشديد المحافظة غوردون ليدّي، «عامل الرصاص» السابق في عملية ووترغيت ـ وقد حكم عليه بالسجن لهذا مدّة خمس سنوات ـ والذي يقدّم يومياً بثّاً اذاعياً أربع ساعات على محطة أف، إم، في فرجينيا. غير أن مأساة أوكلاهوما سيتي وضعته في محطّ الاتهام. ففي الجو العاطفي الذي أعقب عملية أوكلاهوما سيتي، عِيْب عليه بعض التصريحات، التي تقارن لهجتها المناهضة للفيديرالية مع لهجة الميليشيات الأكثر تطرّفاً. «إذا نعمت بزيارة العملاء الفيديراليين المزودين بسترات واقية، صوّب

---

(22) النتائج المميتة، تأليف ديبوراه بروثراو ـ ستيث، منشورات هاربر كولينس، 1991.

سلاحك إلى الرأس!»، كما كان قد نصح مستمعيه. وفي 25 نيسان/ أبريل، خلال مؤتمر صحافي مرتجل، غيّر رأيه: «لقد فكّرت مذّاك فيما قلت. في الواقع، ينبغي أوّلاً اطلاق النار مرّتين باتجاه الجسد؛ وإذا لم يسر الأمر على ما يرام، اطلقوا على الحوض حيث قد يتوفّر لكم الحظ باصابة شريان الفخذ. . . .».

في الواقع يبدو أن ثقافة الأسلحة النارية وثقافة العنف مترابطتان. في بعض أحياء واشنطن، كان فتية يبيعون، في العام 1992، قمصاناً سوداء تحمل هذا الشعار: «البابا (الوالد) ماك. (اشارة إلى الرشيشة ماك ـ 10)، يجعلك تقفز، تقفز». وكان قميص آخر يعرض على الصدر مسدّساً فضّياً ويذكر الاشارة: «اذا كنت لست قادراً على امتلاكه. . .»، وعلى الظهر كان مرسوماً رشيشة يوزي، وقد كتب تحتها: «قد تستطيع أن تمتلك هذا!».

«للأسف، ان سوق العنف رائج. وللأهل كل الحقّ على الاحتجاج؛ لكننا نعرف أن هذا لا يوصل رسالة إيجابية. غير أننا لا نفعل ذلك من أجل الاخلاق؛ بل نقوم بهذه التجارة من أجل المال!»، يوضح أحد باعة هذه القمصان[23]. «فالعنف يجثم اليوم على الصدور؛ والأفضل من ذلك أنه تجاري!»، يعتبر جاك ليفين، استاذ علم الاجتماع وعلم الجريمة في جامعة نورث استيرن يونيفرستي[24]. فالنظرة إلى الكسب لا تعرف حدوداً لذلك ليس من النادر أن تجد قمصاناً، حيث يمكن أن تقرأ: «لا ترتعب من شدقيّ!» أو «اضرب هذه. . . بالمطرقة!»، إذ يكون العنف، غالباً، مثقلاً

---

(23) الواشنطن بوست 4/ 10/ 92.

(24) نيوزويك 2/ 8/ 93.

بكمية من الجنس، التي تذكي عبادة الذات. ولقد لاحظ بعض الباحثين أن هناك قرّاءً لمجلات الأسلحة النارية لدى منتهكي القوانين أكثر مما لدى الاميركي المتوسّط. لهذا نجد، على غلاف مجلّة پيپُل ماغازين، المغنّية والممثّلة شير تعلن: «إذا سعيت ورائي، سوف أقتلك!».

يشكّل الهارد روك والراپ غالباً، في عالم الموسيقى، محرّكات للعنف المتطرّف؛ دون أيّ مبرّر سوى كدواء مخفّف للضجر. فكلمات الاغنيات تسخّف القتل والاغتصاب. بالإضافة إلى أن استخدام السلاح الناري، الأكثر تطوّراً، هو من الموضوعات المتكرّرة. وينشد مغني اغنيات غانس اند روزيس الشهيرة، كيف قتل صديقته الشابّة التي كانت كثيرة التشكّي. والراپ، موسيقى الغيتّوات تحكي عن حياة بين السجن والضرب: «لقد عدت الآن إلى الشارع، وسجلّي صفحة بيضاء؛ فامتطيت صهوة خليلتي، وانا أحمل اليوزي»، يصرخ إيزي. وتغنّي فرقة نيجرس ويز آتيتيود: «هاكم اغنية قاتلة كي أجعلكم ترقصون، فعندما يكون لنا ماضٍ اجرامي كماضي شارل مانسون، يكون السلاح أ، كا ـ 47 الاداة المثالية»[25]. أمّا بصدد آيس ـ تي، فإنه يطلق، صراحةً، على إحدى أغنياته تسمية كوب كيكر (قاتل الشرطي). لهذا في العام 1992، في اوستين من تكساس، أوقف رجل سيارته التي كان المذياع فيها يردد لازمة تلك الاغنية، وخرج من سيارته وقتل شرطياً.

ونجد هذا العنف أيضاً حتى في العاب التسلية (الفيديو)؛ حتى اضطر مجلس الشيوخ الاميركي إدانة بعض هذه الألعاب التي كانت

---

(25) النتائج المميتة، مصدر سابق.

تحتوي كميّة غير معقولة من الجنس والعنف والسادية، مثل نايت تراپ، هذا الفيلم الذي يعرض حكاية فتاة شابّة شقراء بريئة، يجرّدها ثلاثة رجال يلبسون الكاغوليات (الكاغولية: غطاء حاجب للرأس لا يبرز منه إلاّ العينان) من ثيابها، وينقضّون عليها فجأة. والهدف من الفيلم: إبعاد المعتدين كي لا يكونوا قادرين على تثبيت أنيابهم على عنق الضحيّة وامتصاص دمها. وفي فيلم «مورتل كومبات»، إذا كان اللاعب موهوباً حقاً، فإنه يستطيع انتزاع قلب الخاسر أو تفتيت عموده الفقري، وبالتالي ضرب عنقه[26].

لكن الافلام السينمائية تكشف عن أعلى كثافة من العنف. لقد أحصى ناقد سينمائي عدد القتلى في بعض الأفلام الهوليوودية الناجحة، فجاءت النتيجة مذهلة: 74 قتيلاً في فيلم توتال ريكول، 81 قتيلاً في روبوكوب 2، 106 في رامبو 3، 264 في دَاي هاردِر. «تكذب وسائل الإعلام بخصوص الوقائع الجسدية والعاطفية للعنف، كما تعتبر الدكتورة ديبوراه بروثرو ـ ستيث. أنا أعرف أفضل من غيري، كمتخصّصة في الطوارىء، أن الأجساد المسحوقة والمقطّعة غير مثيرة كثيراً. فالأمر مثله مثل الألم العاطفي الانفعالي الذي يمكن أن يحدثه العنف. مشاعر ندم لدى أولئك الذين يقومون به، حتى ولو كانت الطريقة مبرّرة، الغيظ والذلّ لدى الضحايا، الحياة الخائبة لدى المقعدين، الألم اللامحدود لدى العائلات، الدمار النفسي لدى الأولاد الذين فقدوا أحد الأقارب... هذه العناصر الأساسية من التاريخ تحتجب، عادةً، في الإذاعة المرئية أو في السينما. في الواقع، إن الأثر الذي تتركه لحظة عنف يستمرّ عبر الزمان... هذه

---

(26) الموند 25/ 12/ 93.

الفكرة عن عمل دون نتائج تعزّز الطريقة «السحرية»، إلى أقصى حدّ، الطريقة التي يفكّر بها الأولاد. فهل يدركُ الأولاد الذين يطلقون النار في لوس انجلوس، واشنطن أو شيكاغو، هل يدركون حقّاً أن الموت مستمر ونهائي ومأساوي؟ ليس أكيداً؛ وفي كل حال هذا ما تقوله لهم الإذاعات المرئية»(27).

مع ذلك، يمضي الأولاد أمام التلفاز وقتاً، في المتوسّط، أكثر مما يمضون في المدرسة. في نهاية المرحلة الابتدائية، يكون التلميذ قد أمضى أمام الشاشة الصغيرة حوالي 5000 ساعة؛ وفي نهاية المرحلة الثانوية حوالي 19000 ساعة. لكن في سنّ الثامنة عشرة، يكون الاميركي في المتوسط قد شاهد 200000 عمل عنف، من بينها شاهد 40000 عملية قتل(28). وبالإضافة إلى المسلسلات الطقوسية، تعرض محطات المرئيات حلقات، أمثال كوبس، حيث المصوّر يتبع أفراد الشرطة في الوقت المناسب، ويصوّر مشاهد حيّة، ويكتشف معهم مشاهد غير معقولة من العنف العائلي، مشاهد أجساد الضحايا الدامية الناتجة عن تسويات الخلافات، أو يصوّر مشاهد المدمنين على المخدّرات في حالة عجز وضياع. والأخبار، أخبار الصحف المحلّية، التي تبث في الساعة 16 تخصّص كلّها لعمليات القتل والاغتصاب والانتهاكات والسرقات؛ وتذاع بمغاضاة مدهش ودون ادنى حياء.

«إن الخطر يكمن في التكرار الدائم للعنف، الذي يكاد أن يجرّدنا من مشاعرنا، بالطريقة عينها التي يجرّد فيها المعالِج مريضة

(27) النتائج المميتة، مصدر سابق.
(28) يو، أس، نيوز اند وارد ريبورث 2/ 8/ 93.

المصاب بالرُهاب عبر تعريضه، عن قصد، لكل ما هو مخيف»، يؤكّد بعض علماء الطب العقلي[29]. ولقد شكّلت تأثيرات الإذاعات المرئية موضوعات دراسات متعدّدة. وكان الهدف منها معرفة إذا كان الاندماج الكثيف في برامج العنف يؤدّي إلى الانتقال إلى الفعل. فمختلف الباحثين الذين درسوا سلوكات المشاهدين يؤكدون ذلك. فالاقبال على مشاهدة التلفاز هو «عامل محدّد لحوالي نصف عمليات القتل المرتكبة في الولايات المتّحدة، أيّ عشرة آلاف عملية في السنة»، كما يؤكّد الدكتور براندون سنتروول من جامعة واشنطن. «أي درس يعطي العنف المعروض على الشاشة لأولادنا؟ قد يكون هذا وسيلة فعّالة لحلّ مشكلة! والعملية الأكثر ضنى هي عملية تجريد الناس من المشاعر، وهي التي تؤدّي إلى عدم معرفة قول التوقف عند حدود والقبول بأشكال العنف، حتى الرسمية»، يعلّق جورج جيوبنر من مدرسة آنونبرغ في فيلادلفيا[30].

والأمر الذي يثير العجب هو أن الجريمة ليست شيئاً آخر سوى الردّ الكامل على عملية قتل شوهدت سابقاً على الشاشة أو في الصحف؛ وهذا ما يسمى تأثير وسائل الإعلام على الجريمة. عند العام 1828، ارتفعت أصوات في الولايات المتّحدة تحتج على نشر تقارير الشرطة التي قد تعلّم الشبان تقنيات الجريمة؛ وما زالت هذه الأصوات ترتفع. ولقد تمّ التأكّد من حالات محدّدة، كحالة ذاك الشاب الكندي الذي ابتزّ عمدة إحدى المدن بمبلغ 50000 دولار، بعد أن شاهد واقعة **ستارسكي وهاتش**؛ أو تلك المرأة من بوسطن التي رُشّت بالوقود وأُحرقت، بعد عرض فيلم يروي عن مراهقين

(29) نيوزويك 2/ 8/ 93.

(30) الموند 3/ 8/ 93.

كانوا يلهون بإحراق متسوّلي بوسطن. ولقد كشفت بعض الدراسات الأخرى التي أُجريت على مجرمين، أن ما لا يقلّ عن عدد الربع اعترفوا بأنهم قد جرّبوا التقنيات التي شاهدوها على الإذاعات المرئية[31]. «لوسائل الاعلام تأثير على معدّلات الاجرام، حتى لو لم نكن نعرف بالتحديد ما هي النسبة، يوضح راي سوريت من جامعة ميامي. وهكذا في حالة تأثير وسائل الاعلام على الجريمة، يمكن القول إن وسائل الاعلام قد لا تثيره، بل تنقل إليه الوسيلة الإجرامية»[32].

لقد أجبر مجلس الشيوخ الاميركي، في 1993، بضغط من الشيخ الديمقراطي پول سيمون، سناتور الإيلّينووا، شبكات المرئيات الكبرى أن تنبّه المشاهدين عند بثّ برنامج عنيف بوضع هذا التحذير قبل العرض: «نظراً لطبيعة هذا الفيلم، فإن مشاهدته خاضعة إلى رغبة الأهل». واتحادات الشبكات التي اشتكت لكونها عوملت مثل كبش المحرقة، والتي تمثّلت ب جَف ساغنسكي من شبكة سي، بي، أس أبدت، بحدّة، ملاحظة كونها «اهدافاً أكثر سهولة من الهدف المتمثّل بالتجمّع»، ويشير المفسّرون الأكثر تشنّجاً إلى أن اللافتة التي توضع لن يكون لها مفعول سوى لفت الهواة إلى البرامج الأشدّ عنفاً»[33]. وأثير الجدل مجدّداً، في العام 1995، عندما اتهم الشيخ الجمهوري بوب دول، المرشّح للانتخابات الرئاسية في 1996، هوليوود بتمجيد العنف والجنس في السينما. «من المناسب وضع حدّ

(31) وسائل الاعلام، الجريمة والعدالة المجرمة، تاليف راي سوريت، منشورات برووكس كول 92.
(32) مقابلة مع المؤلف.
(33) التايم 2/ 8/ 93.

لهذه الانحرافات من أجل مصلحة أطفالنا»، يؤكّد الشيخ المتنفّذ. والجدال الذي أثاره اتّسع نطاقه، حتى اضطر بيل كلينتون أن يتحدّث حول الموضوع. فالرئيس الاميركي، الذي يعارض فكرة الرقابة، أكّد أنه «ليس مختلفاً كلّياً» مع بوب دول، وطالب هوليوود أن تكون أكثر «مسؤولية». إن المسؤولين الاميركيين يعرفون أن اميركا مصابة بالعنف. لكنهم يفضّلون مهاجمة النتائج أكثر من البحث عن الأسباب، كما يرفضون التصدّي لمصادر الشرّ، ما دام هذا يفرض مراجعة تمزّق الاسطورة الاساسية. فالحلّ المثالي هو بالطبع أكثر تعقيداً ويتطلّب تعديلات أكثر عمقاً تطاول الحالة الذهنية. هذا ما يسلّم به المؤرّخ ريشار سلوتكين. لقد كتب هذا الأخير في جَنْ فَايتر نِايشِنْ: «نحن على عتبة تاريخ ثقافي. نحن بصدد التخلّي عن أيديولوجية قائمة على أسطورة لا تسمح لنا أن نخطّ طريقنا في العالم الحديث؛ غير أنه ينقصنا نسق معتقدات سلطوي، لاستبدال ما فقدنا... إن خيارنا لا يقوم بين أسطورة وعالم بدون أسطورة، بل بين مراجعات منتجة للاسطورة... والدفاع العنيد عن الانساق القائمة، ورفض التغيير الذي يربطنا بالموت، أو بنماذج مدمّرة للعمل والاعتقاد التي هي مفصولة عن واقعنا الاجتماعي»[34]. وكان الرئيس السابق للمحكمة العليا، وارن بارجر، وهو النصير الصلب لرقابة صارمة على الأسلحة؛ كان قد لاحظ، عندما تصدّى للمسألة: «في الواقع، نحن شعب بدائي لا يملك سوى مئتي سنة من الادارة وثلاث مئة سنة من التاريخ»[35].

(34) الامّة... مصدر سابق.

(35) قانون الأسلحة... مصدر سابق.

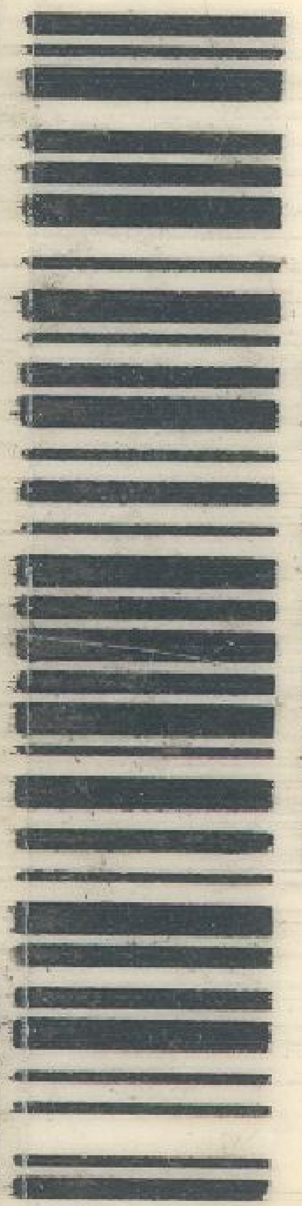
العنف في أميركا

«العنف في أميركا» هو من ضمن سلسلة تحقيقات أخذت تنتشر في المدَّة الأخيرة بين الصحفيين والمفكرين النقديين في الغرب.

كل واحد في مجال عمله يرهن بالملموس واعتماداً على الوقائع أن أميركا آخذة بالإنهيار والإنفجار الداخلي ولهذا السبب تشتد سطوتها ويشتد تدخلها في الخارج.

«العنف في أميركا» هو تحقيق صحفي عن الإرهاب الداخلي الذي يعيشه الأميركيون ويحميه النظام والقانون.

جيل دولافون هو كبير المحققين الصحفيين في صحيفة الأحد الفرنسية (جورنال دو ديمونش) ومؤلف كتاب «بيروت» و «جنود الإسلام» و «شخصية بيل كلينتون» ويشتهر في خوضه بالأمور الساخنة.





الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

ص.ب. 921 سرت ـ ناسوخ 62100 - 054